محاكمة الشيوعيين المصريين

الجزء التاسع

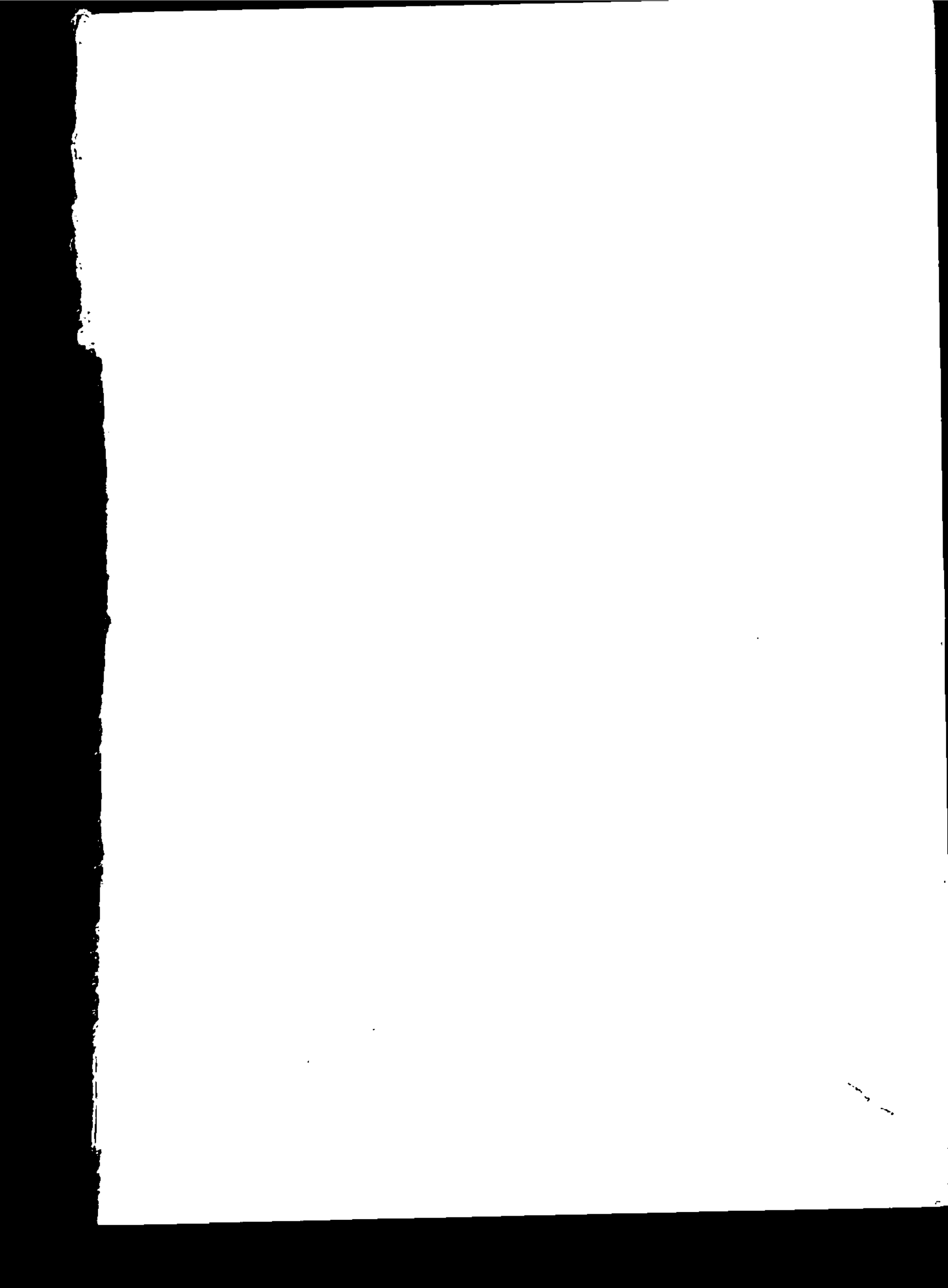
قضية الحزب الشيوعي المصري

الإسكندرية

١٩٧٣

الأستاذ
عادل أمين
المحامي

القاهرة ٢٠٠١



محاكمة الشيوعيين المصريين

الجزء التاسع

قضية الحزب الشيوعى المصرى
الاسكندريه ١٩٧٣

عادل أمين
المحامى

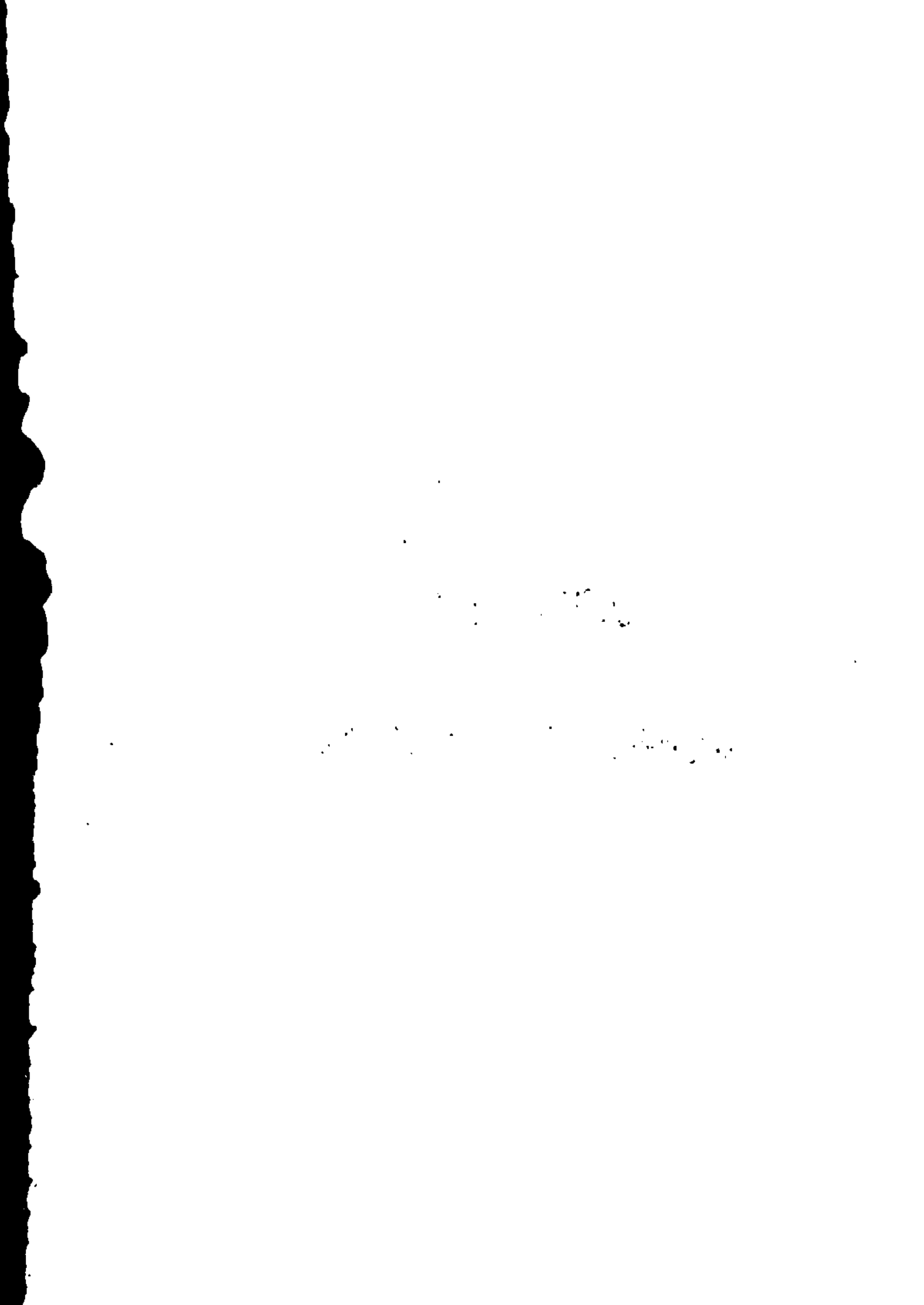
القاهرة
٢٠٠١





الباب الاول

بلاغات هيئة الأمن القومى



بلاغات هيئة الامن القومى

المقدمة الى نيابة امن الدولة العليا

فى الفترة ما بين ما بين ١٩٧٣/٢/١٠ و ١٩٧٣/٦/٢٣ تقدمت هيئة الامن القومى بالمخابرات العامة الى نيابة امن الدولة العليا بست بلاغات بخصوص تنظيم شيوعى عمالى يضم خلايا سرية بمدينة الاسكندرية .

والبلاغ الاول بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٠ جاء به انه تبين من التحريات السرية والمتابعة بمعاونة بعض المصادر السرية وجود عدة خلايا شيوعية تضم بعض العمال بمحافظة الاسكندرية تهدف الى تشكيل تنظيم شيوعى سرى والعمل على قيام ثورة اجتماعية على غرار الثورة الثقافية بالصين وانتهاج خط سياسى ماركسى صينى والتصدى لنظام الحكم القائم الذى تصفه بالبرجوازية والبيروقراطية ويعملون على إثارة العمال وحثهم على الاضراب والاعتصام ويتلخص نشاط هذه المجموعات فى الآتى :

أولاً: تبودلت بين كوادر هذه المجموعات عدة دراسات خطية وبعضها مكتوباً على الاله الكاتبة تتضمن الآتى :

١- العمل على ضرورة تشكيل حزب شيوعى مصرى سرى مع الاستعانه بالدروس المستفادة من تاريخ الحركة الشيوعية فى مصر ويكون من واجبه الحاق الهزيمة بنظام الحكم القائم .

٢- التعريض بالمسئولين وبدستور مصر الدائم وقانون الوحدة الوطنية .

٣- يطالب اعضاء التنظيم بالتصدى لأية تسويات سلمية لمشكلة الشرق الاوسط وان يتحولوا الى قوة لاتقهر فى المرحلة الراهنه حتى لايطاح بهم بعد انتهاء المشكلة .

٤- الدعوة الى التمسك بقواعد الامن من خلال الاجتماعات الحزبية وتلقين الاعضاء بالتعليمات الواجب اتباعها فى حالة القبض على احدهم وكيفية قيامه بتضليل المحقق وضرورة تمسكه بالخط السياسى الحزبى وعدم ادلائه بأية

معلومات عن التنظيم القائم .

٥- مطالبة كوادرهم على ضوء الاحداث الطلابية الأخيرة بضرورة نبذ اسلوبهم الجماهيرى القديم الذى انحصر فى تثقيف الكوادر عقائدياً والعمل على قيام حزب شيوعى يناضل جماهيرياً من خلال برنامج ثورى للحزب ، مع تجنيد اصلب العناصر وتكوين (منظمة الثوريين المحترفين) خاصة فى المجال الطلابى وذلك وفق الاسس التالية :

أ- عدم الالتفاف حول اعضاء التنظيم الطليعى المنحل ، واعتبارهم اداة الانتقال التى خدمت السلطة القائمة بالبلاد .

ب- ضرورة الحذر من ادارى الجامعة ووصفهم بأنهم عملاء للسلطة مع زيادة الارتباط بالعناصر التقدمية من هيئة التدريس .

جـ- النضال من داخل الجامعة لمناهضة الاستعمار والرجعية وإلحاق الهزيمة بالخط الاستسلامى ونزع اوسع الحريات الديمقراطية .

د- على كوادرهم الشيوعية ان يتحلوا بالصبر فى استيعاب المطالب الثورية والتعامل معها وان لا يلجأوا الى وسائل العنف حتى لا يلفظوا جماهيرياً ويضعوا بذلك نهاية للحركة الطلابية القائمة .

٦- مهاجمة الاتحاد السوفيتى ووصف قادته بالمراجعة والتحريف للنظرية الماركسية اللينينيه .

ثانياً: تم تحديد المسئوليات التنظيمية لكل عضو من الاعضاء واطلاق الاسماء الحركية وتحديد قيمة الاشتراكات الشهرية التى التزم بدفعها الجميع كذا التدريب على كيفية تغلغلهم داخل التنظيمات السياسية والنقابية المختلفة والعمل على تجنيد عناصر شيوعية جديدة تضمها الى صفوفهم .

ثالثاً: تعمل بعض عناصرهم على إثارة العمال فى الوحدات الانتاجية التى يعملون فيها ويشتركون فى إعداد وتوزيع النشرات التى تتضمن المطالب العمالية بهدف الإثارة والبلبه .

رابعاً: نفيد كذلك بأن هناك اجتماعات دورية تنظيمية اسبوعية لكل مجموعة على حدة ، وان احد العناصر الطلابية يحضر الاجتماعات الدورية للمجموعة

الاولى والمجموعة الثالثه وذلك باعتباره احد المسئولين القياديين بالتنظيم الشيوعي السرى القائم ويناقش مع اعضائهما ضرورة توخى تعليمات الامن فى جو ما اسماه بالإرهاب البوليسى ويهاجم المسئولين ويناقشهم فى بعض الوثائق الحزبية التى تصدر عنهم ويطالبهم بالالتزام بدفع الاشتراكات الشهرية حتى يمكن توفير الإمكانيات اللازمة وان يقوموا بحث العمال على الاضراب والاعتصام على غرار الحركة الطلابية لإجبار المسئولين على حل مشاكلهم ووضع السلطة فى ازمات متعاقبه تؤدى الى ضعف الحكم القائم وتمكن الشيوعيين من الاستيلاء على الحكم مستقبلاً .

كما قام المذكور بجمع التبرعات من بعض الاعضاء بغرض الصرف منها على الطلبه المنظمين الذين قبض عليهم مؤخراً ، كذا الصرف منها على العناصر الطلابية المطلوب القبض عليهم والذين قام التنظيم بإخفائهم .

خامساً: تبين من المتابعة حتى الآن أن هذه الخلايا تضم كل من المذكورين بعد :

الخليه الاولى بشركة الاسكندرية للغزل والنسيج

١- فتح الله احمد محروس

- يعمل عامل بشركة السيوف للغزل والنسيج بالاسكندرية وعضوا اللجنه النقابية بها وهو الذى قام بتجنيد اعضاء الخلية الاولى والثانية بالتنظيم .
- اسمه التنظيمى محمود .

٢- سعيد عبد المنعم على ناطورة

- يعمل بقسم التوريدات بالشركة العربية للغزل والنسيج .
- موقعه التنظيمى كموجه للخليه ومسئول اتصال .
- اسمه التنظيمى حسن .

٣- على حسين نوح

- يعمل مباشر وردية بالشركة .
- موقعه التنظيمى كمسئول للخليه .
- اسمه التنظيمى امين .

٤- احمد محمد رضوان

- عامل بالشركة

- موقعه التنظيمى كمسئول جماهيري

- اسمه التنظيمى محسن

٥- محمود شاكر عبد اللطيف

- يعمل كاتب مرور بوحدة الحضرة بالشركة .

- موقعه التنظيمى كسئول جماهيرى .

- اسمه التنظيمى مجدى .

٦- احمد محمد حسنين الشاطبى

- عامل بالشركة بوحدة الرفيع (مصدر المخابرات) .

الخلية الثانية بشركة السيوف للغزل والنسيج

١- عطية محمد سالم .

- يعمل عامل بالشركة .

- موقعه التنظيمى كمسئول للخلية .

- اسمه التنظيمى فوزى .

٢- على بيومى حسن حسين

- يعمل مخزنجى بالشركة .

- موقعه التنظيمى مسئول تثقيف .

- اسمه التنظيمى ابراهيم .

٣- شخص يدعى تنظيماً محسن - جارى تحديدة

٤- محمد أنور عبد المقصود

- يعمل مساعد رئيس دورية باقسام الغزل بالشركة (مصدر المخابرات).

الخلية الثالثه بشركة النحاس المصرية بالاسكندرية

١- جمال الدين عبدالفتاح محمد عبد الدايم .

- طالب بالسنه الثالثه بكلية الصيدلية جامعة الاسكندرية .
- احد المسئولين القياديين بالتنظيم ، ويجتمع كذلك باعضاء المجموعة الاولى .
- اسمه التنظيمى سمير .

٢- سعيد احمد حلمى

- موظف بالشركة ، طالب منتسب بكلية التجارة . جامعة الاسكندرية .
- موقعه التنظيمى كمسئول للخليه .
- اسمه التنظيمى طارق .

٣- صبحى طه النويجى

- مهندس بالشركة .
- شقيق الشيوعى دكتور على طه النويجى بدسوق .

٤- حسين عبد الوهاب شاهين

- يعمل رئيس مكتب العمل باسوان

٥- عبدالسلام محمد ابو العينين قنديل

أ- يقيم ٥ شارع ذو الفقار - جانا كليس - اسكندرية .

ب- موظف بالشركة (مصدر المخابرات)

وفى نهاية البلاغ طلب رئيس هيئة الامن القومى الاذن باتخاذ اللازم قانوناً نحو الاذن بتسجيل احاديث المتهمين فى لقاءاتهم الدورية التنظيمية عن طريق مصدر المخابرات .

١٠/٢/١٩٧٣ الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ صباحاً .

محمد حلمى راغب   رئيس نيابة امن الدولة العليا

بعد الإطلاع على قانون الاجراءات الجنائية المعدله بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ وعلى قانون الطوارئ ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

وبعد الإطلاع على البلاغ طيه - المؤرخ ١٩٧٣/٢/١٠ - والمؤشر على صفحاته السته منا بالنظر - بتاريخ اليوم - والذى جاء به أن المتهمين الخمسة عشرة الوارد ذكرهم فيه قد انتظموا فى منظمات شيوعيه تناهض نظام الحكم القائم وانهم يعملون على إثارة العمال وحثهم على الإضراب والاعتصام .

وحيث أن الواقعه على هذا النحو - تنطوى على الجنايات المنصوص عليها فى الباب الثانى فى الكتاب الثانى من قانون العقوبات الخاص بالجنايات والجنح المقررة بالحكومة فى جهة الداخل فى المواد التى تبدأ فى المادة ٩٨أ عقوبات والتى تنص على معاقبة إنشاء وتنظيم وإدارة منظمات ترمى الى سيطرة طبقية اجتماعية على غيرها - ومنظمات تدعو الى مناهضة المبادئ الاساسية لنظام الحكم القائم وحيازة محررات ومطبوعات تتضمن ما سلف والترويج لهذه المبادئ وبث الدعايات المثيرة وإذاعة البيانات والإشاعات الكاذبه والمغرضه .

وحيث أنه لما تقدم - فإنه يسوغ قانوناً - تسجيل احاديث هؤلاء المتهمين التى تجرى فى مساكنهم أو فى أى مكان خاص آخر .

لـــذلــك

تأذن بتسجيل احاديث المتهمين المبينه اسمائهم وبياناتهم فى هذا البلاغ - والتى تجرى فى مساكنهم أو فى أى امكنه خاصة اخرى - وذلك خلال ثلاثين يوماً تبدأ من ساعة وتاريخ صدوره هذا الاذن وننتدب لإجراء التسجيلات بعض السادة مأمورى الضبط القضائى بهيئة الامن القومى وعلى ان تحرر محاضر بالإجراءات تعرض علينا .

حلمـــى زاغـب

<u>والبلاغ الثانى بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٠</u> جاء به انه إلحاقاً بالبلاغ المؤرخ ١٩٧٣/٢/١٠ بخصوص التنظيم العمالى الذى يضم الخلايا الشيوعية السريه بمحافظة الاسكندرية نفيد انه قد تم اجراء عشرة تسجيلات لاجتماعات المذكورين بيانها كالآتى :

١- بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٤ فى الفترة من سعت ١٨٠٠ حتى سعت ١٩٣٥

تردد المدعو جمال الدين عبد الفتاح عبد الدايم (اسم حركى سمير) على مصدرنا عبد السلام محمد ابو العينين قنديل ، بمنزل الأخير ٥ شارع ذوالفقار جانكليس ، تحدث فيها الاول عن ابعاد الحركة الطلابية وهاجم السيد رئيس الجمهورية والدستور الدائم للبلاد ، كما قام بتلقين مصدرنا باحتياطيات الامن ، كذا تحدث عن حرص التنظيم التابع له على إخفاء بعض العناصر الطلابيه المطلوب القبض عليها وطالب بجمع تبرعات للصرف منها على الطلبه المحتجزين، كذا لتغطيه نفقات العمل التنظيمى الأخرى .

٢- بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٨ فى الفترة من سعت ١٨٠٠ حتى ٢١٠٠ اجتمع كل من على حسين نوح ، سعيد عبد المنعم على ناطوره ، محمود شاكر عبدالمنصف وحضر احمد محمد حسنين الشاطى بمنزل الاول بمنطقة السيوف البحرية منزل محمد عوض بشارع متفرع من شارع عبد الناصر برمل الاسكندرية ، فيما يلى اهم ما دار :

أ- اعرب المدعو سعيد ناطوره عن عدم رضائه عن الحركة الطلابيه بالاسكندرية وعدم قدرة كوادر الحزب على التحرك الإيجابى واكتفائهم فقط باصدار بعض المنشورات وتوزيعها سراً .

ب- طالب المذكور ايضاً بضرورة التمسك بقواعد الامن وقام بشرح بعض المفاهيم الشيوعيه ضمن إطار التحرك الجماهيرى للعمل على إثارة العمال فى الوحدات الإنتاجيه التى يعمل فيها المجتمعون كما اقترح لجنة لمتابعة الحركة النقابيه بغرض ضم العمال للطلبه (القيام بمظاهرات عماليه ، التشهير بالحركة النقابيه الحاليه) .

جـ- قام المذكور ايضاص بالإشادة بالثورة الصينيه ، وطالب المجتمعون بضرورة قراءة واستيعاب النشرات التنظيميه التى يصدرها التنظيم وكان اخرها نشرة بعنوان "مثنى .... مثنى" .

د- اقترح المدعو / على حسين نوح إثارة المشاكل العماليه بغرض تحريك

العمال (خاصة فى شركات سباهى والعربيه والكتان والأهليه) وإثارتهم وعرضها على النقابة العامة ثم التلويح بإضراب العاملين فى حالة عدم الإستجابة لمطالبهم .

هـ- هاجم المذكور السيد رئيس الجمهورية وثورة ٢٣ يوليو ، كما شكك فى القرارات والتحركات السياسيه التى يجريها المسئولين .

٣- بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢١ فى الفترة من سعت ١٨٣٠ حتى سعت ٢١٣٠ اجتمع كل من فتح الله محروس وعطيه محمد سالم وعلى بيومى حسن حسين ومصدرنا محمد انور عبد المقصود بمنزل الأخير ٤ شارع السنجق غبريال وفيما يلى اهم ما دار :

أ- هاجم المدعو/ فتح الله محروس السياسة العامه للبلاد واتهم المسئولين بانهم يقدمون المزيد من التنازلات وانهم يتقربون من الاستعمار عن طريق تصفية الحركات الوطنية والديمقراطيه خارجياً وضرب الحركات الثورية الوطنية كالحركة الطلابيه الأخيرة ورفع الحراسات والعزل السياسى عن الإقطاعيين بالداخل .

ب- طالب المذكور بالنضال ضد نظام الحكم القائم من خلال العمل السرى مع مراعاة احتياطات الامن كذا من خلال العمل الجماهيرى بالاندماج مع الاوساط العماليه وتصعيد الصراع الطبقى بين فئات الشعب وإبراز سلبيات النقابه والتنظيم السياسى بالبلاد .

٤- بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٢ فى الفترة من سعت ١٧٤٥ حتى سعت ٢١١٥ اجتمع كل من فتح الله محروس احمد وعلى حسين نوح ومحمود شاكر عبدالمنصف ومصدرنا احمد حسنين الشاطبى وذلك بمنزل الثانى السابق الإشارة إليه .

وفيما يلى اهم ما دار :

أ- قام المدعو / فتح الله محروس احمد بمهاجمة نظام الحكم القائم ووصف المسئولين بالإستسلام وخيانة القضيه الوطنيه ، كما شكك فى السياسه العامه للبلاد وحيال مشكلة الشر الاوسط والتحركات الأخيرة لكبار المسئولين .

ب- قام المذكور بمهاجمة الاتحاد السوفيتي ووصفه بتحريف النظريه الماركسيه اللينينه واشاد بالصين التى ترفض قرار مجلس الأمن .

جـ- ذكر المذكور ان الحركة الطلابيه الأخيرة ما هى إلا بداية لتحركات شعبيه اخرى جديدة الامر الذى يتطلب ضرورة النضال لتوحيد الحركة الطلابيه بالعماليه ، كما عرض برنامج العمل الجماهيرى الحزبى والذى يهدف الى :

(١) توعية الجماهير بالنضال وكيفية ممارسته .

(٢) التعريض بنظام الحكم القائم .

(٣) العمل على تحقيق اكبر قدر من المكاسب والحريات الديمقراطيه حتى يمكن للطبقه العامله القيام بتحقيق مرحلة البلوريتاريا والاستيلاء على الحكم مستقبلاً .

٤- المطالبه بالغاء الموافقة على قرار مجلس الامن والمبادرات حول المشكلة وفتح الجبهات العربيه امام المقاومة الفلسطينيه وتدريب جماهير الشعب على السلاح ، وتأميم المصالح الامريكيه وقطع العلاقات مع الحكومة الرجعيه وتدعيم العلاقات مع دول الكتله الشرقيه .

د- اقترح المذكور بأن يقوم كل مصنع بإعداد (برنامج لجان المصانع) يتم نسخه بخط اليد ويتم توزيعه على ان يتضمن المشاكل العماليه المتفجره بالمصنع واستغلال الحالة النفسيه السيئه للعمال ، وابراز سلبيات اللجان النقابيه وتعسف ادارات المصانع مع العمال ، كما يتضمن بعض المطالب الديمقراطيه . وذلك على ان تضم لجان المصانع ، كل لجنة عضوين احدهما منظم والآخر غير منظم بحيث تكون لديهما القدرة على التأثير فى اوساط العمال ، كما يكون عملها سرى مرحلياً .

هـ- طالب المجتمعون بضرورة إرغام المسئولين على اجراء الانتخابات النقابيه فى موعدها مع استغلال المعركة الانتخابيه فى طرح الشعارات التنظيميه للحزب .

و- ان الخلايا يجب ان تتمسك ببرنامج الحزب وتعمل على تعبئة الجماهير من حوله وان يستخدموا اساليب النضال "الاضراب والاعتصام والامتناع عن

صرف الأجور" حسب تطور الاضراب والظروف .

ز- هاجم المدعو / على حسين نوح السيد رئيس الجمهورية .

حـ- قام المدعو / فتح الله محروس بشرح وثيقة حزبيه بعنوان "حول مطالب الحريات الديمقراطية تضمنت المطالبة بقيام حزب شيوعى بالبلاد والعمل على الغا . القوانين التى تحد من الحريات .

٥- بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤ من سعت ١٨٣٠ حتى سعت ١٩٤٥ اجتمع كل من سعيد احمد حفنى ومصدرنا عبدالسلام محمد ابوالعنين قنديل وذلك بمنزل الاول ٢٧ شارع احمد باشا ترك فلمنج حيث قام الاول بقراءة بيان صادر عن جامعة الاسكندرية بمناسبة يوم الطالب العالمى وشرح بعض ما ورد به .

٦- بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥ من سعت "١٩٠٠ حتى سعت ٢٢٠٠" اجتمع كل من فتح الله محروس احمد وعطيه محمد سالم وعلى بيومى حسن حسين ومصدرنا محمد انور عبد المقصود وذلك بمنزل الثالث الكائن بجوار مكتب السيوف بشارع جميله ابو حريد وفيما يلى اهم ما دار :

أ- تحدث المدعو/ فتح الله محروس احمد عن الطلبه المنظمين والمحتجزين رهن التحقيق وانه لم يضبط لديهم اى وثائق تنظيميه جزبية تدين التنظيم القائم، ولكن وجهت إليهم تهم إثارة الشغب فقط .

ب- هاجم السيد رئيس الجمهورية ونظام الحكم القائم .

٧- بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٨ من سعت ١٨٠٠ حتى سعت ٢٠١٥ اجتمع كل من سعيد عبد المنعم على ناطوره وعلى حسين نوح واحمد محمد رشوان ومحمود شاكر عبدالمنصف ومصدرنا احمد محمد حسنين الشاطبى ، وذلك بمنزل الثانى السابق الإشارة عنه ، وفيما يلى اهم ما دار .

أ- قام المدعو / سعيد ناطوره بشرح الاحداث الطلابيه الأخيرة وان بعض قيادى التنظيم من الطلبه بجامعة الاسكندريه ، قد قبض عليهم ، ولكن بعض الطلبه المنظمين الأخرين بدأوا فى اعداد وتوزيع المنشورات سراً .

ب- طالب المذكور بضرورة تحريك الموضوع الخاص بلجان المصانع المزمع تشكيلها ووضعها موضع التنفيذ .

جـ- ناقش المذكور معهم نشرة حزبيه بعنوان "الصراع" موقفنا من وجهة النظر القائله بسلطة البرجوازيه الصغيره فى مصر تضمنت ضرورة تحديد الطبقه للسلطة القائمه على الاسس الماركسيه اللينينيه وضرورة النضال من اجل تحقيق الشيوعيه وانتقاد الاتحاد السوفيتى .

٨- بتاريخ ١٩٧٣/٣/٥ تم اجتماع ضم فتح الله محروس احمد وعلى بيومى وعطيه سالم فى منزل مصدرنا محمد انور عبدالمقصود (سبق الإشارة إليه) طالب فيه الاول بضرورة تحديد العناصر العماليه المتصله بأجهزة الامن والتعامل معها بحذر وطالب الحاضرين بضرورة العمل على إسقاط الحكومة البوليسيه القائمه مستقبلاً والنضال ضد السلطه الحاليه لأن الوصول الى السلطه لا يتأتى بالطرق السلميه ، كما قام بقراءة نشرة صادرة عن الحزب الشيوعى وشرحها للحاضرين .

٩- بتاريخ ١٩٧٣/٣/٧ من سعت ١٨٠٠ حتى ٢١٤٠ اجتمع كل من جمال الدين عبدالفتاح عبد الدايم وسعيد احمد حفنى وشخص يدعى حركياً "صلاح" - جارى تحديده - ومصدرنا عبدالسلام محمد ابوالعنين قنديل بمنزل الأخير (سبق الإشارة إليه) وفيما يلى اهم ما دار :

أ- اوضح المدعو/ صلاح ان التنظيم الذى يتبعونه قد مضى على تشكيله ثلاث سنوات ، وبالرغم من ذلك فإن هناك عجز كبير فى الكوادر القيادية مما يؤدى الى فقد الاتصال بين اعضاء التنظيم لفترات بسبب تكليفهم بمهام اخرى تنظيميه .

ب- اتفق مع المجتمعين على رفع قيمة الاشتراكات على قسطين شهرياً ، كما طلب منهم جمع تبرعات باسم الطلبه المحتجزين رهن التحقيق .

جـ- قام بوضع اسس اختيار العناصر الجديدة المطلوب ضمها الى التنظيم .

د- قام بمهاجمة نظام الحكم القائم .

هـ- قام بوضع اسس جديدة لاحتياطيات الامن .

و- ذكر المدعو/ سعيد حفنى انه يقوم بتثقيف مجموعتين احداها بمؤسسة

الكهرباء والثانيه بشركة النحاس المصريه فطلب منه المدعو : صلاح الاستمرار في الاولى فقط وابعاد المجموعة الأخرى في المرحلة الراهنه .

ز- اتفق المجتمعون على ضرورة إعادة الاتصال بالمدعو/ صبحي طه النويجي وإعادة ربطه بالتنظيم .

١٠- بتاريخ ١٩٧٣/٣/٨ من سعت ١٨٤٥ حتى سعت ٢٠٣٠ اجتمع كل من فتح الله محروس احمد عطيه محمد سالم وعلي بيومي حسن حسين ومصدرنا محمد انور عبد المقصود بمنزل الثالث (سبق الإشارة إليه) وفيما يلي اهم ما دار :-

أ- صرح المدعو/ فتح الله محروس بأنه قد اعد كتاباً لم ينتهي من صياغته النهائيه بعد باسم "الدولة البوليسيه في مصر" وسيقوم بتوزيعه على اعضاء التنظيم فور الانتهاء من إعداده .

ب- طلب من الحاضرين البحث عن مكان أمين يتم تأجيره وذلك بغرض تأمين اجتماعاتهم التي قد تستمر لعدة ايام متواصله .

جـ- قرأ المذكور وثيقه بعنوان "طبقة البيروقراطيه في مصر" صادرة عن الحزب الشيوعي تتضمن مهاجمة نظام الحكم القائم وتتهمه بمعاداة الشيوعيه بالمنطقه وضرورة عدم تنازل الحزب عن تنظيمه المستقل ومعارضته للبرجوازيه الحاكمه التي تبنت الماركسيه لفترة بغرض القضاء على الحركات التقدميه والثورية وانها ستتحول الى طبقه مرتبطه بالاستعمار على المدى البعيد .

د- قام المذكور بتسليم اعضاء الخليه وثيقة تنظيميه بعنوان "الدستور الدائم" لقراءاتها ومناقشتها ، تتضمن بعض المطالب الحزبيه بما يتفق ووجهة النظر الشيوعيه ، وتطالب بدستور جديد يكفل للشعب المصري إنجاز مهامه الوطنيه في اتجاه الثوره الاشتراكيه .

وفي نهاية البلاغ طلب رئيس هيئة الامن القومي الاذن بمد فترة التسجيل لاحاديث المتهمين في لقاءاتهم الدوريه عن طريق مصدرنا وذلك لفترة ثلاثين يوماً اخرى وذلك بهدف كشف ابعاد ومخططات هذا التنظيم .

١٩٧٣/٣/١٠ الساعه الواحده مساءً

محمد حلمي راغب   رئيس نيابة امن الدولة العليا

بعد الإطلاع على كتاب هيئة الامن القومي – طيه – المؤرخ ١٩٧٣/٣/١٠ برقم ٥٠٣٨ والمؤشر على صفحاته الست منا بالنظر بتاريخ اليوم .

وبعد الإطلاع على الأمر المسبب الصادر منا في ١٩٧٣/٢/١٠ الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ص بتسجيل احاديث المتهمين الوارد ذكرهم في بلاغ هيئة الامن القومي رقم ٢٠٩٨٩ في ٧٣/٢/١٠ .

لــــذلــــك

نأذن بتجديد الاذن المسبب الصادر منا في ١٩٧٣/٢/١٠ بتسجيل احاديث المتهمين – والمنوه عنه – لمدة ثلاثين يوماً اخرى تبدأ من ساعة وتاريخ انتهاء مدة الامر المذكور – وعلى ان تحرر محاضر بالإجراءات نعرض علينا .

والبلاغ الثالث بتاريخ ١٩٧٣/٤/٩ جاء به انه إلحاقاً للبلاغ المؤرخ ٧٣/٣/١٠ نفيد انه تم إجراء سبعة تسجيلات لاجتماعات المذكورين بيانها كالآتي :

١- بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٠ في الفترة من سعت ١٧٤٥ حتى سعت ٢١١٥ تردد المدعو سعيد عبد المنعم على ناطوره ، محمد شاكر عبدالمنصف ومصدرنا احمد محمد حسنين الشاطبي على منزل المدعو/ علي حسين نوح بمنطقة السيوف البحرية (منزل محمد عوض بشارع متفرع من شارع جمال الدين الناصر برمل الاسكندرية) وفيما يلي اهم ما دار :

أ- طلب المدعو / علي حسين نوح الاستعداد من الآن للاحتفال بعيد العمال في ٧٣/٥/١ وضرورة العمل على فرض ارادة العمال ، كما هاجم وزير القوى العامله .

ب- دار حديث بين المجتمعين عن اسلوب عمل الاحزاب الشيوعيه العماليه وان الصين هي الدولة الوحيدة التي تساعد المقاومة الفلسطينيه ،وان التناقضات التي تحدث بين روسيا والصين سوف تنعكس نتائجها على العناصر

الشيوعيه فى مصر مثلما حدث فى السودان لذا فإنه من الضرورى الانطلاق من الواقع المصرى .

جـ- اوضح المدعو/ سعيد عبدالمنعم على ناطوره بأنه يجب على المسئول التنظيمى لكل خليه ان يتولى ادارة ومناقشة جدول الأعمال ، وانه يجب اشتراك اعضاء الخليه ككل فى إثارة وتفجير المشاكل الجماهيرية وان يستعينوا فى ذلك بالعناصر المتعاطفه معهم والمستقطبه .

هـ- كما تناول المذكور شرح كيفية مناقشة المسائل السياسيه والعماليه فى اوساط العمال لزيادة الارتباط بهم على أن يتم فى اماكن خارج نطاق العمل ، وان يقوم كل كادر بتقديم تقارير دورية عن نشاط العناصر المستقطبه .

٢- بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٤ فى الفترة من سعت ٢٠٣٠ حتى سعت ٢١٣٠ اجتمع كل من عطيه محمد سالم ومصدرنا محمد انور عبد المقصود بمنزل المدعو/ على بيومى حسن حسين (٤٦ شارع جميله أبو حريد بالسيوف) وفيما يلى اهم ما دار :

أ- تم الاتفاق فيما بينهم على تغيير اسمائهم الحركية بأخرى جديدة ، ليكون على بيومى حسن حسين (سعد) وعطيه محمد سالم (مسعود) ومصدرنا (سعيد) كما اتفق على تحديد مواعيد ثابته اسبوعيه للاجتماع ، والبحث عن مكان امين لعقد الاجتماعات الدورية .

ب- قام المدعو/ عطيه محمد سالم بقراءة بعض المقتطفات من وثيقه حزبيه بعنوان (قضية التحالف الطبقى فى مصر) التى تتضمنت هجوماً على نظام الحكم القائم والتمجيد فى نضال الحركة العماليه فى مصر وتؤكد ضرورة وجود حزب شيوعى بالبلاد ليدافع عن مصالح الطبقة العامله ضد البرجوازيه والبيروقراطيه ورأسمالية القطاع الخاص .

جـ- طالب الحاضرون بضرورة التحرك عند إجراء انتخابات جديدة للنقابات العماليه وتأييد العناصر التقدميه .

٣- بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٥ فى الفترة من سعت ١٨٠٠ حتى سعت ٢٠٠٠ اجتمع كل من محمود شاكر عبد المنصف ومصدرنا احمد محمد حسنين

الشاطبى بمنزل على حسين نوح بمنطقة السيوف البحرية (منزل محمد عوض بشارع المتفرع من شارع جمال عبد الناصر برمل الاسكندرية) واقترح الاول عدم ظهور اعضاء الخليه خلال الاجتماعات العماليه بمظهر السلبيه حتى يمكن الاستمرار فى تعاطف العمال معهم ، كما طالب المجتمعين بضرورة استقطاب بعض العناصر العماليه استعداد الخوض الانتخابات النقابيه العماليه القادمه كما هاجم المدعو/ على حسين نوح المسئولين .

٤- بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٧ فى الفترة من سعت ١٨٣٠ حتى سعت ٢٠٠٠ اجتمع كل من المدعو صلاح السابق الإشارة إليه فى مذكرتنا السابقه والذى تبين من التحرى انه يدعو/ سعيد العليمى شيوعى سبق اعتقاله اكثر من مره يقيم بمنزل بدون رقم بشارع محمد حجاب بالاسكندرية ، يعمل محامى ومؤلف ، ومصدرنا عبد السلام محمد ابو العنين قنديل بمنزل الأخير (٥ شارع ذو الفقار جناكليس) وفيما يلى أهم ما دار :

أ- طلب المدعو سعيد العليمى بضرورة الاتصال بصبحى النويجى وإزالة الخلافات القائمه بينه وبين سعيد احمد حفنى وان يتم اجتماع لاعضاء الخليه ويدعى إليه مستوى اعلى لتحديد اخطاء كل منهما .

ب- اضاف المذكور بأن تعليمات الامن تطبق بشدة بين اعضاء التنظيم القائم وان الطلبه المحتجزين رهن التحقيق بعضهم من الشيوعيين المنتظمين ولم يتم ضبط أى وثائق حزبيه تدينهم كما أنه لم يعترف اى منهم بعلاقته بالتنظيم الذى يتبعه .

جـ- انه جارى اعداد نشرة بعنوان (الدولة البوليسيه والصراع الطبقى فى مصر) كما شرح طرق ضم عناصر جديدة للتنظيم .

د- قام المصدر بتسليم المذكور الاشتراك الشهرى .

٥- بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٢ فى الفترة من سعت ١٨٠٠ حتى سعت ٢١٠٠ اجتمع كل من سعيد عبدالمنعم على ناطوره واحمد محمد رضوان ومحمود شاكر عبد المنصف ومصدرنا احمد محمد حسنين بمنزل الثالث بشارع مسجد المفتى عزبة ابو سليمان برمل الاسكندرية حيث قام الاول بشرح ما جاء بالوثيقة

التنظيميه بعنوان (قضية التحالف الطبقى فى مصر) سبق توضيح مضمونها ، ووصفها بأنها إحدى الوثائق الاساسيه التى تحدد الخط السياسى للحزب .

٦- بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٤ فى الفترة من سعت ١٨٣٠ حتى سعت ٢٠٠٠ اجتمع كل من المدعو سعيد العليمى ومصدرنا عبدالسلام محمد ابو العينين قنديل بمنزل الأخير (سبق الإشارة إليه) وفيما يلى أهم ما دار :

أ- صرح المدعو/ سعيد العليمى بأن التنظيم سيقوم بإعداد جهات اتصال حتى يمكن ربط الخلايا القائمه برئاسة التنظيم .

ب- قام المذكور بتسليم مصدرنا نشرة حزبيه بعنوان (الحرب الشعبيه طريقنا الوحيد الى النصر الكامل) تهاجم المسئولين وتتهمهم بأنهم يخشون تسليح الشعب وانهم يستجدون الحلول السلميه الاستسلاميه من امريكا بدلاً من شن حرب شعبيه على العدو .

جـ- طلب المذكور من مصدرنا نسخ نشرتين مقدمتين من عمال الغزل والنسيج بخط اليد وتسليمهما له كما سلمه كتاباً بعنوان مبادئ الحرية لقراءته ثم تسليمه للمدعو سعيد احمد حفنى .

٧- بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٧ سعت ١٨٠٠ تقابل المدعو/ سعيد العليمى مع مصدرنا على محطة ترام اسبورتنج بالاسكندرية وقام باستلام النشرتين المذكورتين بالبند السابق .

٨- بتاريخ ١٩٧٣/٣/٣١ فى الفترة من سعت ١٨٠٠ حتى سعت ٢١٣٥ اجتمع كل من سعيد العليمى ، وسعيد احمد حفنى ومصدرنا عبدالسلام محمد ابو العينين قنديل بمنزل الأخير وسبق الإشارة إليه وفيما يلى اهم ما دار :

أ- قام المدعو/ سعيد احمد حفنى بتسليم مصدرنا بعض النشرات الحزبيه كما شرح بعض فقراتها له .

ب- قام المدعو/ سعيد العليمى بتعنيف سعيد احمد حفنى على عدم حضوره اللقاءات السابقه وطلب منه احترام المواعيد الخاصه بالاجتماعات مستقبلاً كما طلب من المجتمعين الالتزام بتعليمات الامن والاستمرار فى تسديد

الاشتراكات كما قام بتقسيم المسئوليات الحزبيه للخليه (مصدرنا المسئول التنظيمي للخليه وسعيد احمد حفني مسئول جماهيري ودعائي).

جـ- طلب المذكور من الاعضاء عدم الاتصال بأي من الشيوعيين القدامي أو مهاجمتهم كما طالبهم بتجنيد عناصر اخرى تمهيداً لضمها للتنظيم وسرعة استيعاب الوثائق الحزبيه التي صدرت عن التنظيم .

وفي نهاية البلاغ طلب رئيس هيئة الامن القومي بمد فترة التسجيل لاحاديث المتهمين في لقاءاتهم الدورية عن طريق مصادرها وذلك لفترة ثلاثين يوماً اخرى وذلك بهدف كشف ابعاد ومخططات هذا التنظيم .

١٩٧٣/٤/٩ الساعة الواحدة والدقيقة ٣٠ مساءً

محمد حلمي راغب　　　　رئيس نيابة أمن الدولة العليا

بعد الإطلاع على كتاب هيئة الأمن القومي - طيه - المؤرخ ١٩٧٣/٤/٩ المرقم ٨٣٧٢ والمؤشر على صفحاته منا بالنظر بتاريخ اليوم .

وبعد الإطلاع على الأمر المسبب الصادر منا بتسجيل احاديث المتهمين وعلى الأمر الصادر منا في ١٩٧٣/٣/١٠ بتجديد الامر المذكور لمدة ثلاثين يوماً اخرى .

وحيث أنه لذات الاسباب الواردة في الامر المشار إليه ولما تبين من استمرار نشاط المتهمين المؤثم قانوناً ومن ثم فإنه يسوغ قانوناً تجديد الأمر لمدة أخرى .

لـذلـك

نأذن بتجديد الأمر المسبب الصادر منا في ١٩٧٣/٢/١٠ والمجدد في ١٩٧٣/٣/١٠ بتسجيل احاديث المتهمين الوارد ذكرهم في الأمر المذكور ويضاف إليهم المتهم سعيد العليمي السابق الإشارة إليه باسم صلاح وذلك لمدة ثلاثين يوماً اخرى تبدأ من ساعة وتاريخ انتهاء تجديد الامر المذكور سالف الإشارة إليه وعلى ان تحرر محاضر بالإجراءات تعرض علينا .

حلمي راغب

والبلاغ الرابع بتاريخ ١٩٧٣/٥/٨ جاء به إلحاقاً لبلاغاتنا السابقة نفيد أنه تم خلال الفترة السابقة إجراء سبع تسجيلات لاجتماعات المذكورين بيانها كالآتى :

أولاً: تم فى خلال هذه الفترة المصرح بها بالتسجيل إجراء سبعة تسجيلات لاجتماعات المذكورين بيانها كالآتى :

١- بتاريخ ١٩٧٣/٤/٧ فى الفترة من سعت ١٨١٠ الى سعت ٢٠٠٠ تردد المدعو / جمال الدين عبدالفتاح عبد الدائم ، سعيد احمد حفنى على منزل مصدرنا عبد السلام محمد ابوالعنين قنديل فى منزل الأخير (٥ شارع ذوالفقار - جاناكليس) وفيما يلى اهم ما دار :

أ- طلب الأول من الحاضرين التحرك فى صفوف العمال من خلال البرنامج المصنعى ، كما أورد أن علاقة الطبقة العامله بالحركة الطلابيه لا زالت محدودة ولم تتأثر بعد بالقدر الكافى إلا من خلال المنشورات الطلابيه التى كانت تصل الى البعض منهم عن طريق بعض الشيوعيين المنظمين ، كما هاجم المذكور المسئولين .

ب- أعرب المدعو/ سعيد احمد حفنى عن رغبته فى قتل مديره المباشر لعدم ترقيته فقام المدعو جمال الدين عبدالفتاح بتهدئته ونصحه بحث العمال على الاعتصام والاضراب والعمل على اجتذاب العمال الى اصدار بيان يبين الظلم الواقع عليهم .

٢- بتاريخ ١٩٧٣/٤/١١ من سعت ١٨٠٠ الى سعت ١٩١٥ التقى كل من سعيد محمد على العليمى وسعيد احمد حفنى ومصدرنا عبدالسلام محمد ابوالعينين قنديل بمنزل الأخير (سبق الإشارة إليه) وفيما يلى اهم ما دار .

أ- قام المدعو سعيد احمد حفنى بمهاجمة موقف الاتحاد السوفيتى ، كما أكد انه دائم الالتقاء بالمجموعتين التى قام هو بتشكيلها (شركة النحاس وشركة الكهرباء).

ب- قام المدعو سعيد محمد على العليمى بعرض بعض الوثائق والدراسات المعادية على الحاضرين وذكر بأنه قد أحضرها معه بعد عودته من السفر وانها

صادرة عن التنظيم وهى عبارة عن كتاب بعنوان "الصراع الطبقى والدولة البوليسيه فى مصر "وبعض الوثائق المتعلقة بالحركة الطلابيه الأخيرة ومجموعة اعداد من مجلة باسم "الانتفاضه" حيث ذكر أن الأخيرة تصدر عن تنظيم طلابى سرى .

٣- بتاريخ ١٥/٤/١٩٧٣ من سعت ١٨٠٥ الى سعت ٢١٠٠ التقى كل من سعيد محمد محمد على العليمى وسعيد احمد حفنى والمصدر عبدالسلام محمد ابوالعينين قنديل بمنزل الأخير سبق الإشارة إليه وفيما يلى اهم ما دار :

أ- شرح المدعو/ سعيد احمد حفنى مدى استغلاله للمشاكل العماليه لإثارة العمال الى درجة ان بعضهم ناقش معه مدة الاضراب ، كما حدد اسماء المجموعتين التى يقوم بتشكيلهما الاول بمؤسسة الكهرباء والغاز بالاسكندرية ويضم : محمد محمد عبدالرازق (رئيس وردية قزانات بالمؤسسة يقيم بالمساكن الشعبيه بباكوس) وشخص آخر لم يحدده ، والثانيه فى شركة النحاس المصريه وتضم ابو الحسن سلام (عامل بللشركة - يقيم بشارع حسن رفعت بسيدى بشر) ومكرم محمد عبدالمنعم (عامل بالشركة) وعبده صالح مبروك (عامل بالشركة التجارية للاخشاب - يقيم فى ٤ شارع ابن الحصاص بالحضره البحرية شيوعى قيادى سابق ، كما ذكر انه يجتمع دورياً فى منزل ابو الحسن سلام تمهيداً لضمهم الى التنظيم .

ب- صرح المدعو/ سعيد محمد على العليمى بأنه سيقوم بضم كادرين جديدين للخليه واضاف بأنه قد اجرى بعض الاتصالات بالقاهرة حيث مكث بها اربعة ايام استمرت فى مناقشات وتعليقات على الاحداث ، ثم طالب الحاضرين بضرورة العمل على تحريض الجماهير على عدم الادلاء باصواتهم فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى المقبله .

٤- بتاريخ ١٥/٤/١٩٧٣ من سعت ١٩٠٠ الى سعت ٢١٠٠ التقى كل من فتح الله محروس احمد وعلى بيومى حسن حسين ومصدرنا محمد انور عبدالمقصود . بمنزل الأخير (٤ شارع السنجق بغبريال وقد قام الاول بشرح

نشرة حزبيه بعنوان (كيفية اختيار عضو الحزب) حيث وصفها بأنها صادرة عن الحزب الشيوعي المصرى .

٥- بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٣ من سعت ١٧٤٥ الى سعت ٢٢٠٠ التقى كل من سعيد محمد على العليمى وسعيد احمد حفنى وكادر جديد يدعى عبد الفتاح مرسى حماد اسمه الحركى ربيع - يعمل بالشركة المصرية للورق بالنزهه - يقيم فى طريق الزعيم جمال عبد الناصر امام شركة المياه الدور الارضى يسار ومصدرنا عبد السلام محمد ابو العنين قنديل بمنزل الأخير (سبق الإشارة إليه) وفيما يلى اهم ما دار :

أ- قام المدعو / سعيد محمد على العليمى بتحديد برنامج الاجتماع ، كما ذكر أن التنظيم قد اصدر نشرة بعنوان (الشراره) وعرض على المجتمعين العدد الاول منها والتى تتضمن مهاجمة نظام الحكم القائم وتحريض الجماهير على مقاطعة انتخابات الاتحاد الاشتراكى القادمه .

ب- ذكر أن نشرة (الصراع) تصدر عن التنظيم بعد موافقة اللجنه المركزيه كما انها تتضمن اراء الكوادر الحزبيه وقد صدر منها حتى الآن اربعة اعداد وقد اتفق تنظيمياً على عدم طبع دراسات التنظيم كإجراء امن مرحلى .

٦- بتاريخ ١٩٧٣/٤/٣٠ اجتمع كل من سعيد محمد على العليمى ، وعبدالفتاح مرسى حماد وسعيد احمد حفنى ومصدرنا بمنزل الأخير (سبق الإشارة إليه) حيث نوقش فى هذا الاجتماع ما دار بالنشرة (الشرارة العماليه) العدد الثالث والتى تهاجم قرارات الحكومة الجديدة وتبرز مشاكل العاملين ، كما قام المدعو عبدالفتاح مرسى بعرض نشرة التنظيم الداخليه على الحاضرين بعنوان (الصراع - العدد الثانى) والتى تتضمن شروط العضوية فى التنظيم الشيوعى.

٧- بتاريخ ١٩٧٣/٥/٤ اجتمع كل من جمال الدين عبدالفتاح عبدالدايم وعبدالفتاح مرسى حامد وسعيد احمد حفنى ومصدرنا بمنزل الأخير (سبق الإشارة إليه) حيث أكد الاول على الحاضرين ضرورة توخى تعليمات الأمن وضرورة العمل على تفجير المشاكل العماليه القائمه وحث العمال على الإضراب

والاستعداد للانتخابات النقابيه القادمه كما صرح المدعو عبدالفتاح مرسى بأنه يقوم حالياً باستقطاب شخص يدعى محمد عبدالقادر - (يعمل بشركة ستيا - من مواليد ١٩٤٥/٥/٢٥ يقيم ٦٤ شارع السيد بسيونى بالحضره موجه سياسى ومتفرغ بمكتب سيدى جابر للاتحاد الاشتراكى واخر طالب بالسنه الثالثه بمعهد القطن فطلب منه المدعو جمال الدين عبدالفتاح الاستمرار فى ذلك مع عدم مفاتحتهما فى امور التنظيم .

ثانياً : اتضح من التحريات السريه والمتابعه ان المدعو سعيد محمد على العليمى قد حضر الى القاهرة بهدف إجراء بعض الاتصالات الهامة لقادة التنظيم ، وجارى ملاحظة نشاطه واتصالاته منذ وصوله ومعه زوجته فى ١٩٧٣/٥/٣ .

وفى نهاية البلاغ طلب رئيس هيئة الامن القومى بمد فترة التسجيل لاحاديث المتهمين فى لقاءاتهم الدورية عن طريق مصادرنا وذلك لفترة ثلاثين يوماً اخرى وذلك بهدف كشف تبعاد ومخططات التنظيم .

١٩٧٣/٥/٨ الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ صباحاً

محمد حلمى راغب　　　　رئيس نيابة أمن الدولة العليا

بعد الإطلاع على كتاب هيئة الامن القومى - طيه - رقم ١٢٧٨١ المؤرخ ١٩٧٣/٥/٨ - والمؤشر على صفحاته منا بالنظر بتاريخ اليوم .

وبعد الإطلاع على الامر المسبب الصادر منا بتسجيل احاديث هؤلاء المتهمين وعلى اوامر تجديد هذا الأمر .

وحيث أنه لذات الأسباب فإنه يسوغ قانوناً تجديد امر التسجيل المنوه عنه.

لــــــذلــك

نأذن بتجديد الامر المسبب الصادر منا فى ١٩٧٣/٢/١٠ والمجدد فى ١٩٧٣/٣/١٠ وفى ١٩٧٣/٤/٩ بتسجيل احاديث المتهمين الوارد ذكرهم فى الامر المذكور واوامر تجديده - وذلك لمدة ثلاثين يوماً اخرى - تبدأ من ساعة وتاريخ انتهاء اخر تجديد للامر المذكور وعلى ان تحرر محاضر بالإجراءات

حلمى راغب

والبلاغ الخامس بتاريخ ١٩٧٣/٦/٧ جاء به إلحاقاً للبلاغ المقدم بتاريخ ١٩٧٣/٥/٨ نفيد انه قد تبين من التحريات السريه والمتابعه ومن تسجيل احاديث المذكورين القانونية ما يلي :

اولاً : اعتباراً من اواخر عام ١٩٧١ ومن خلال متابعة نشاط العناصر الشيوعيه العماليه بمحافظة الاسكندرية تبين وجود تنظيم شيوعى سرى ينتهج خط ماركسى صينى متطرف يهدف الى قيام ثورة اجتماعية بالبلاد على غرار ثورة الصين ويعمل على التصدى لنظام الحكم القائم وإثارة العمال وحثهم على الإضراب والاعتصام بغرض وضع المسئولين فى ازمات وصراعات متعاقبه وذلك من خلال مرحلة اطلقوا عليها مرحلة التحريض السياسى ضد السلطة كما اكد بعض اعضائه ان التنظيم الذى يتبعونه كان من خلف الاضرابات الطلابيه الأخيرة وقد قبض فيها على بعض كوادرهم رهن التحقيق ولكنهم لم يعترفوا بانتمائهم الى التنظيم .

٢- تبين ان عدد خلايا التنظيم المعروفه لنا حتى الآن ثلاثة تتركز فى شركات النحاس المصريه والاسكندرية للغزل والنسيج والسيوف للغزل والنسيج وهذه الخلايا تضم عناصر عماليه بقيادة احد المحامين واحد العناصر الطلابيه (ملحق أ يتضمن معلومات عن اعضاء وخلايا التنظيم المعروفين لدينا) .

٣- عقدت خلايا التنظيم عدة اجتماعات تنظيميه سريه كما اصدر التنظيم نشرتين داخليتين الاولى بعنوان الصراع والثانيه بعنوان الشرارة العماليه تتضمنان مبادئ التنظيم المستمده من الفكر الماركسى واللينينى وشرح الهيكل العام للتنظيم وشروط العضوية ومراحلها كما انهما تتضمنان مهاجمة نظام الحكم القائم وإعلان موقف التنظيم العدائى صراحة منه .

(ملحق ب يتضمن اعداد هاتين النشرتين) .

٤- اطلقت الاسماء الحركيه على الاعضاء كما تم جمع الاشتراكات الشهرية والتبرعات التنظيميه التى التزم بدفعها المجتمعون كما تم اعداد وتبادل العديد من الدراسات الخطيه المعاديه وحددت المسئوليات التنظيميه لكل عضو

وتدريبهم على كيفية إثارة العمال والتغلغل داخل التنظيمات السياسيه والنقابيه المختلفه والعمل على استقطاب عناصر جديدة تمهيداً لضمها الى التنظيم كذا الاستفاده من تجارب الاضطرابات الطلابيه الأخيرة بغرض وضع السلطه فى ازمات متعاقبه تؤدى فى النهاية الى إضعاف نظام الحكم القائم والثورة ضده بهدف الاستيلاء على نظام الحكم .

٥- قام بعضهم بطبع وتوزيع بعض النشرات العماليه التى تجسم من مشاكل العمال القائمه وكان من ابرزها نشرة وزعت على اعضاء الجمعية العموميه للنقابة العامة للغزل والنسيج ونشرتين صادرتين من عمال الغزل والنسيج بشركات القطاع العام احدها تهاجم ما ورد بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ والأخرى تطالب بضرورة إتاحة الحريات الديمقراطية للحركة النقابيه فى مصر ، كذا نشرة تبرز مشاكل التأمينات الاجتماعية بشركة النحاس المصرية .

كما أنهم كانوا يثيرون ما ورد بهذه النشرات من مطالب خلال الاجتماعات العماليه بغرض استقطاب أكبر قاعدة عماليه للتعاطف معهم وذلك كجانب من نشاطهم العمالى العلنى .

(ملحق حـ تضمن هذه النشرات المشار إليها)

٦- تم تداول وإعداد بعض الدراسات والنشرات بين اعضاء خلايا التنظيم بجلساتهم السريه كان من اهم ما تضمنته ما يلى :

أ- ضرورة العمل على تشكيل حزب شيوعى سرى مصرى يكون من واجبه إلحاق الهزيمة بنظام الحكم القائم ثم القيام بثورة اجتماعية اشتراكية . على غرار ثورة الصين ، وكذا مهاجمة قرارات السيد رئيس الجمهورية الأخيرة وبيان الحكومة .

ب- التعريض بالمسئولين وبدستور مصر الدائم كذا مهاجمة وأجهزة الامن والقوات المساحه واعتبارها أجهزه للقمع فى ايدى السلطه .

جـ- مطالبة كوادرهم بضرورة التصدى لأية تسويات سليمه لمشكلة

الشرق الاوسط وحثهم على ان يتحولوا الى قوة لاتقهر فى المرحله الراهنه حتى لايطاح بهم مستقبلاً مع اتهام المسئولين بأنهم يستجدون الحلول الاستسلاميه الانهزاميه بدلاً من شن حرب شعبيه لخشيتهم من تسليح الشعب.

د- مطالبة كوادرهم بضرورة النضال جماهيرياً من خلال البرنامج الثورى للحزب وتكوين منظمة الثوريين المحترفين خاصة فى المجال الطلابى ، كذا نبذ اسلوبهم القديم فى تثقيف الكوادر عقائدياً كذا الدعوه للتمسك بقواعد الامن وتلقينهم كيفية التصرف فى حالة القبض على احدهم .

هـ- مهاجمة الاتحاد السوفيتى ووصف قادته بتحريف النظريه الماركسيه اللينينيه ومهادنته للامبرياليه كذا مهاجمة التنظيمات الشيوعيه التى قامت فى مصر فى الأربعينات والخمسينات .

(ملحق د يتضمن الوثائق والمستندات الحزبيه وتقارير الطب الشرعى)

ثانياً : تم فحص ومضاهاة بعض العينات الخطيه لبعض الدراسات المعادية والمتداولة بينهم بواسطة خبير الخطوط من مصلحة الطب الشرعى وتطابقت بعضها مع خطوط بعض المتهمين .

ثالثاً : تبين من التحرى ان احد المتهمين القيادين (سعيد على العليمى) قد قام بتأجير شقه مفروشه كمنزل امين بالمنزل رقم١٦ شارع الطفوله السعيده بسيدى بشر فى الفترة من ٧٣/٣/١ حتى ١٩٧٣/٣/٢٥ وذلك بموجب عقد إيجار شهرى موقع منه ولم يتردد عليها سوى يوم ٧٣/٣/١٨ وتردد عليها كل من المتهمين جمال الدين عبدالفتاح عبدالدايم وفتح الله محروس احمد (العناصر القيادية بالتنظيم) .

(ملحق هـ صوره من عقد إيجار الشقه المشار إليه)

رابعاً : تبين ان المدعو سعيد محمد على العليمى قد حضر الى القاهرة فى اوائل شهر مايو الماضى بهدف إجراء بعض الاتصالات الهامه بقادة التنظيم بها وتبين من المراقبه بأنه اجرى عدة مقابلات سريه امكن تحديد بعض

عناصرها الذين تبين من التحريات انهم يشتركون معه فى هذا النشاط وكانت اغلب اجتماعاتهم تتم فى المنزل رقم ٣٩ شارع المراغى شقه ٢٦ وتبين انها كانت خاليه فى ذلك الوقت وهى تخص المدعو طه رمضان ابراهيم الذى يعمل بقال بشارع نوال عمارة الجوهره وهم :

(١) على سليمان محمد احمد وشهرته على سليمان كلفت .

أ. طالب بكلية الآداب بجامعة القاهرة .

ب- من مواليد ١٩٤٣/١٠/١٥ محافظة اسوان .

جـ- يقيم فى ٤٤ شارع الكرار المتفرع من شارع الشريف المتفرع من شارع ترعة الزمر ببولاق الدكرور الدور الأخير .

د- له شقيق يدعى خليل سليمان محمد احمد يعمل موظف بوزارة الثقافة ويعرف عنه انه شيوعى ذو اتجاه صينى متطرف ويقيم معه فى نفس العنوان .

(٢) فهمى محمد الصاوى سالم .

أ- يعمل موظف فى شركة ميتالكو للمنشآت المعدنيه قسم الحسابات .

ب- يقيم بمساكن معتوق بلوك رقم ٦ بشبرا الخيمه شقه ٤ .

(وجارى تحديد باق العناصر وتقديم تحريات عنهم) .

خامساً : فى الفترة من ١٩٧٣/٢/١٠ حتى يوم ١٩٧٣/٥/١٦ تم تسجيل ٢٦ تسجيلاً قانونياً لاجتماعات المتهمين وفيما يلى اهم ما دار بها .

١- مهاجمة المسئولين ونظام الحكم القائم واتهامهم بأنهم يقدمون المزيد من التنازلات وانهم يعملون على تصفية الحركات الثورية بالداخل كما هاجموا شخص رئيس الجمهورية .

٢- طالب بعضهم بضرورة النضال من خلال التنظيم ضد نظام الحكم القائم سراً .

وذلك بالاندماج مع الاوساط العماليه والعمل على تصعيد الصراع الطبقى بالبلاد وإبراز سلبيات التنظيمات السياسيه والبرلمانيه والنقابيه بغرض ربط الحركة الطلابيه بالحركة العماليه وانتهاج اسلوب الاعتصام والاضراب والامتناع عن صرف الاجور .

٣- اعداد برنامج لجان المصانع الذى يقام على اصدار المنشورات العماليه التى تتضمن مشاكلهم المتفجره بالمصانع كذا بعض المطالب الديمقراطيه على ان تباشر عملها سراً مرحلياً كما عرض على احدهم (فتح الله محروس احمد) برنامج العمل الجماهيرى الحزبى وحدد اهدافه فى الآتى :

أ- توعية الجماهير بأسلوب النضال وكيفية ممارسته .

ب- التعريض بنظام الحكم القائم .

جـ- العمل على تحقيق اكبر قدر من المكاسب والحريات الديمقراطيه حتى يمكن للطبقه العاملة تحقيق مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ثم الاستيلاء على نظام الحكم مستقبلاً .

د- المطالبه بالغاء المبادرات حول مشكلة الشرق الاوسط والمطالبه بتأميم المصالح الامريكيه والرجعيه وتأييد المقاومة الفلسطينيه .

٤- استمرار كوادرهم التنظيميه والمتعاطفين معهم فى مناقشة المسائل السياسيه مع العمال بغرض زيادة الارتباط بهم على ان يتم ذلك فى اماكن خارج نطاق العمل وكذا الاستعداد لخوض المعارك الانتخابيه القادمه فى محيط النقابات وتحريض النقابات وتحريض العمال على مقاطعة انتخابات الاتحاد الاشتراكى القابعه .

٥- أكد بعضهم ان قيادى التنظيم من طلبة جامعة الاسكندرية كان لهم دوراً قيادياً فى الحركة الطلابيه الأخيره وانه قد تم القبض على بعضهم ولكن لم يتم ضبط أية وثائق تنظيميه تدينهم ، كما انهم لم يعترفوا بانتمائهم الى التنظيم وقد قام بعض اعضاء التنظيم بجمع التبرعات لهم بغرض إخفاء الهاربين منهم كما اضافوا ان باق الطلبه المنظمين يقومون من الآن بالإعداد لتوزيع المنشورات الجماهيرية سراً .

٦- ردد المدعو سعيد العليمى ان هناك تنظيماً طلابياً يصدر مجلة بعنوان "الانتفاضه" وقد احضر معه بعض اعدادها من القاهرة .

٧- عرض ما قام به اعضاء التنظيم من تجنيد واستقطاب عناصر عماليه

جديده كذا مناقشة البحث عن مكان أمين يتم تأجيره بغرض تأمين اجتماعاتهم التنظيميه والعمل على إزالة الخلافات القائمه بين اعضاء التنظيم والرد على تساؤلات بعضهم .

٨- مناقشة وقراءة وشرح ما ورد بالنشرات والوثائق التنظيميه الصادره .

(ملحق و يتضمن تفريغ التسجيلات السريه التى تمت وبعض الدراسات التى تم مناقشاتها اثناء الجلسات المسجله كذا عدد ٢٦ شريط تسجيل الخاص بهذه الاجتماعات) .

وطلب رئيس هيئة الامن القومى الاذن بضبط وتفتيش المتهمين وتفتيش محال اقامتهم .

فى ١٩٧٣/٦/٧ الساعة الواحدة والدقيقة ٣٠ مساءً .

محمد حلمى راغب رئيس نيابة امن الدولة العليا

بعد الإطلاع على البلاغ من هيئة الامن القومى طيه رقم ١٦٨٣٩ المؤرخ ١٩٧٣/٦/٧.

وبعد الإطلاع على الامر المسبب الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٠ بتسجيل احاديث المتهمين والاوامر الصادره منا فى ٧٣/٣/١٠ ، ٧٣/٤/٩ و٧٣/٥/٨ بتجديد الامر المذكور والمنوه عنها فى صدر بلاغ هيئة الامن القومى آنف البيان.

وحيث أنه لذات الاسباب الوارده فى امر التسجيل المذكور.

وحيث انه فضلاً عن ذلك فقد تبين ان المتهمين دأبوا على عقد الاجتماعات التنظيميه واصدار النشرات والمنشورات التى تدعو الى مناهضة المبادئ الاساسيه لنظام الحكم القائم فى الدولة والتى تتضمن ايضاً بث الدعايات المثيره.

وحيث أن الوقائع المسنده للمتهمين على هذا النحو تنطوى على الجرائم المضره بمصلحة الحكومة من الداخل المنصوص عليها فى الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات اعتباراً من المادة ٩٨أ وما بعدها .

وحيث أن الدلائل قامت على نسبة هذه الجرائم الى المتهمين المذكورين .

ومن ثم يحق قانوناً الامر بضبطهم وتفتيشهم وتفتيش محال اقامتهم .

لـــــــذلــك

الاول : نأذن بضبط وتفتيش المتهمين سعيد محمد على العليمي وجمال الدين عبد الفتاح محمد عبد الدائم وسعيد احمد حفني وصبحي طه النويجى وعبدالفتاح مرسى حماد وحسين عبدالوهاب شاهين وفتح الله محروس احمد وسعيد عبد المنعم على ناطوره وعلى حسين نوح واحمد محمد رمضان ومحمود شاكر عبدالمنصف وعطيه محمد سالم وعلى بيومي حسن حسين وعلى سليمان محمد احمد وفهمي محمد العبادى - سالم - وتفتيش مساكنهم ومحال اقامتهم لضبط ما يوجد من محررات أو مطبوعات أو أو أية اشياء اخرى تتعلق بالجرائم المسند إليهم ارتكابها على نحو ما جاء فى اسباب هذا الأمر وعلى ان يكون ذلك لمدة واحده خلال اسبوع يبدأ من ساعة وتاريخ اصدار هذا الاذن وتندب لإجراء الضبط والتفتيش بعض السادة مأمورى الضبط القضائي وعلى ان يقوم بضبط وتفتيش المتهم سعيد محمد على العليمي وتفتيش مسكنه احد الساده وكلاء النيابه وعلى ان تحرر محاضر بالإجراءات وتعرض علينا .

ثانياً : بعد عرض الامر على السيد الاستاذ النائب العام قررنا الانتقال الى الاسكندرية ومعنا بعض السادة وكلاء نيابة امن الدولة العليا لتحقيق الواقعة فور اخطارنا بانتهاء اجراءات الضبط والتفتيش .

حلمى راغب

والبلاغ السادس بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٣ جـــاء به انه تبين من التحريات ان لهذا التنظيم قيادة بمدينة القاهرة وان من بينهم المذكورين بعد :

الاول : المتهم ابراهيم فتحى قنصوه وهو من قادة التنظيم بالقاهرة وكان يقيم بالشقه رقم ٢٦ بالعمارة ٣٩ شارع المراغى بالدقى بغرض الاختفاء فيها فترة هروبه حيث كان مطلوب القبض عليه فى القضية رقم ٩٠٢ حصر أمن الدولة بخصوص الاحداث الطلابيه الأخيره ، وكان يعقد اجتماعات تنظيميه فى هذه الشقه يشارك فيها كل من سعيد محمد على العليمي والضوى بدوى محمد سالم ، خليل سليمان محمد احمد (شهرته خليل كلفت) .

هذا ومعروف عن المتهم ابراهيم فتحى قنصوه انه شيوعى ينتهج الخط الصينى ويعمل على تجنيد عناصر جديدة وسبق اعتقاله لنشاطه الشيوعى .

ثانياً : المدعو / الضوى بدوى محمد سالم (يعمل مهندس زراعى بالإرشاد الزراعى بوزارة الزراعة) من مواليد ١٩٣٧/١٢/٤ قنا ، يقيم بمساكن معتوق بالمظلات بلوك ٤١ بشبرا وهو من قادة التنظيم بالقاهرة وعندما علم بضبط بعض زملائه اعضاء التنظيم تغيب عن عمله بدون اذن وترك محل اقامته واختفى ، كما انه على علاقة قرابه بالمتهم فهمى محمد العبادى سالم وكان يخفى لديه بعض الاوراق المتعلقه بالتنظيم وتشير التحريات الى ان من بين هذه الاوراق محررات خطيه محرره بخط يد كل من المتهم / ابراهيم فتحى قنصوه وسعيد محمد على العليمى .

ثالثاً : المدعو / حسنين كشك من مواليد ١٩٤٦/١/٢٢ السنبلاوين ، حاصل على بكالوريوس تجارة عام ١٩٧٠ ، يعمل موظف بقسم السجلات بشركة ايديال ، ومسجل عنه انه ماركسى متطرف ينتهج الخط الصينى وكان له دور فى احداث الطلبه عام ١٩٧٢ ويشارك فى هذا التنظيم وهو الذى قام باستئجار الشقه المشار إليها بالبند الاول ، لاستخدامها لصالح التنظيم وذلك بإيجار شهرى قدره ٢٤ جنيهاً منذ ١٩٧٣/١/١٨ .

رابعاً : المتهم خليل سليمان محمد احمد (خليل كلفت) وهو من قادة التنظيم وكان يتردد على قريبه بالاسكندريه فى صحبة المتهم سعيد محمد على العليمى ليحضرا بعض الاجتماعات التنظيميه لبعض خلايا التنظيم وكان يقوم بالتدريس لبعض كوادر التنظيم فى مسكن استأجره التنظيم لهذا الغرض باسم المتهم / جمال عبد الفتاح عبد الدايم بڤيلا ملك محمد دسوقى شارع البكباشى محمد العيسوى خلف كبائن البنا بسيدى بشر .

وتشير التحريات الى ان من بين مضبوطاته محرارات خطيه تنظيميه بخط يد المتهم سعيد محمد على العليمى .

خامساً : المهندس/ مصطفى محمد مصطفى الجندى (حاصل على بكالوريوس زراعة ولايعمل حالياً يقيم فى ٢٦ شارع فهمى المعمارى بالسكاكينى شقه رقم ٧ شيوعى سبق اتهامه فى قضية عام ١٩٦٧). والطالب مجدى عبد الفتاح على (طالب بالثانويه العامه منازل يقيم فى ٣٠ شارع احمد الريس بمسطرد) تربطهما علاقه تنظيميه بالمتهم سعيد محمد على العليمى وان المذكورين يشاركان فى نشاط هذا التنظيم وحيث قام المتهم سعيد محمد على العليمى وحيث قام المتهم سعيد محمد على العليمى بتسليم الطالب المذكور الاوراق التنظيميه التى قام بتسليمهما بدوره الى المهندس المذكور وذلك بتاريخ ١٩٧٣/٥/٨. وتشير التحريات ايضاً الى ان المتهم سعيد محمد على العليمى هو الذى كان يحرر بخط يده النشرة التنظيميه المعنونه الشرارة العماليه ولاتزال التحريات جاريه لكشف ابعاد هذا التنظيم وباقى المشاركين فيه فى مدينة القاهرة .

وقد اذن رئيس النيابة فى ذات التاريخ بضبط وتفتيش المذكورين .

الباب الثانى

اطلاع النيابة على الوثائق والتسجيلات
المقدمة من هيئة الامن القومى

اطلاع نيابة أمن الدولة العليا على الوثائق والتسجيلات المرفقة ببلاغات هيئة الامن القومى

قام رئيس نيابة امن الدولة العليا ووكلائها بالإطلاع على مرفقات بلاغات هيئة الامن القومى على النحو التالى :

١- قام رئيس النيابة بالإطلاع على الوثائق والمستندات الواردة بالملحق (ب) .

٢- قام الاستاذ محمد عمر وكيل النيابه بالإطلاع على المستندات الواردة بالملحق (جـ) .

٣- قام الاستاذ مهيب حافظ وكيل النيابه بالإطلاع على المستندات ارقام ١، ٧ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ المرفقه بالملحق (د) .

٤- قام الاستاذ حسين عبدالعزيز حلمى وكيل النيابة بالإطلاع على المستندات ارقام ٨ ، ٩ ، ١٣ المرفقه بالملحق (د) .

٥- قام الاستاذ حسن عمر وكيل النيابة بالإطلاع على المستندات ارقام ١٤ - ٢٢ المرفقة بالملحق (د) .

٦- قام الاستاذ حسين عبد العزيز حلمى وكيل النيابه بالإطلاع على محاضر تفريغ اشرطة التسجيلات الصوتيه ارقام ٢ ، ٤ ، ٧ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ المرفقة بالملحق (د) .

٧- قام الاستاذ حسن عمر وكيل النيابه بالإطلاع على محاضر تفريغ تسجيل الاجتماعات ارقام ٣ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ٢٢ المرفقه بالملحق (د) .

٨- قام الاستاذ صهيب حافظ وكيل النيابه بالإطلاع على محاضر تفريغ التسجيلات الصوتيه ارقام ١ ، ٥ ، ٩ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ المرفقه بالملحق (د) .

الفصل الاول

الإطلاع على الوثائق الواردة بالملحق (ب)

أولاً : نشرة الصراع بعنوان "الصراع" نشرتنا الداخليه العدد الثانى .

الساعة ١٨,٠٥ يوم ١٩٧٣/٤/٣٠ قام المدعو عبدالفتاح مرسى حماد ربيع" باحضارها الى المدعو سعيد محمد على العليمى ومصدرنا وسلمها لهما ويتردد انه هو االذى قام بكتابتها بخط يده .

وبالإطلاع على هذا المحرر تبين انه صورة فوتوغرافيه لمحرر خطى يتكون من احد عشرة صفحه ومعنون فى صفحته الاولى "الصراع .. نشرتنا الداخليه العدد الثانى" وبمطابقة المحرر تبين انه يتحدث عن عضوية التنظيم الشيوعى وقد تصدر بعبارة "هذه المقالة التى يبدأ فيها طرح القضايا التنظيميه مكرسه لتناول ابرز الانحرافات التى اتضحت من العمل الحزبى بصدد شروط العضويه فى التنظيم الشيوعى وخاصة شروط تبنى العضو للخط السياسى والذى يعد محوراً تدور حوله الانحرافات فى حياتنا الحزبيه الراهنه وهذه المقاله لاتستغرق كل شروط العضوية بالتفصيل ولذا يمكن اعتبارها هى الحد الادنى مجرد دعوة للرفاق حتى يتصدوا لطرح مفاهيمهم لا حول مفاهيم العضوية فحسب بل حول كل القضايا وخطوة نحو تعميق التقاليد الثورية لحزبنا. ثم تستطرد النشرة الى ان مسألة العضوية تمثل مكاناً بارزاً فى تنظيم الحزب الماركسى اللينينى لأنها تتعلق بنوعية العناصر التى يتشكل منها الحزب فترتبط تبعاً لذلك بقدرته على مواصلة النضال بين صفوف الجماهير الشعبيه وبصلابته فى مواجهة وقمع المحاولات التى تقوم بها البيروقراطيه الحاكمه لتصفيته سياسياً وايديولوجياً وتنظيمياً. والحزب حين يقود النضال الثورى يخوضه من خلال تنظيماته ومستوياته التى تكونه اى من خلال اعضائه وكوادره المرتبطه بالجماهير ضد النظام القائم واجهزته العميله بهدف نهائى هو الإطاحه الفوريه به ثم تستطرد

النشرة في الحديث عن العضوية فى التنظيم الشيوعى وانها مشروطه بأسس حزبيه دقيقه تحدد من هو الجدير بأن يكون عضواً فى الحزب مما يقتضى وجود التنظيم شيوعى اى طليعة تستوعب من الطبقة العامله في الريف والمدينه افضل وابرز كوادرها تلك التى اكتسبت خبرته فى النضال اليومي والتي تتميز بروح كفاحيه وبإخلاص متناهى لقضية تغيير المجتمع وبناء الاشتراكيه ومن المثقفين الثوريين المرتبطين بخط سياسى ثورى يعبر عن المصالح الطبقيه للبروليتاريا بحيث يحدد هذا التنظيم المهام الثورية التى يجب القيام بها والوسائل والأساليب الكفاحيه التى تنجز بها هذه المهام فى تنظيم يكتسب الخبرة الثورية من خلال ممارسته الثوريه وقيادته للجماهير بحيث يكون سلاحاً فى يدها تطيح بالطبقات الرجعيه المستغله .

ثم تتحدث النشرة عن الشرط الرئيسي للعضويه وهو شرط تبنى العضو للخط السياسى الذى يطرحه التنظيم. ثم تستطرد النشرة الى تحليل تاريخى تهاجم فيه الاتحاد السوفيتى بقولها "والتقت الاتجاهات التحريفيه فى القيادة السوفيتيه بالاتجاهات المماثله لدى القادة البرجوازيين للتنظيمات الشيوعيه من ناحية اخرى واصبحت رأسماليه الدولة بعد ان تم ابتلاع التفاهه التحريفيه هى الطريق العربى الى الاشتراكيه وتحولت البيروقراطية الى مجموعة من القادة الديمقراطيين الثوريين تنقل بشكل خلاق الى الاشتراكيه وصارت الديكتاتورية البوليسيه وتصفية الحياة السياسيه نوعاً من الديمقراطية الموجهه وبالتالى لم يكن هناك ما يدعو الى وجود حزب سياسى مستقل يعبر طبقياً عن البروليتاريا. ثم يستطرد فى التحليل الى القول ولم يكن قد برز بعد على نطاق واسع النضال الاممى الماركسى اللينينى ضد التحريفيه والتى قادته فى البداية البانيا والصين. ثم يتحدث عن الحركة الشيوعيه فى مصر الى القول بأنه فى الداخل بدأ يتضح زيف الشعارات البيروقراطيه والطبقيه للسلطه خصوصاً بعد هزيمة ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ واستطرد فى هذا التحليل إلى القول بأن الارتباط بالفكر الماركسى خلال فترة تحول الى ممارسه فرديه ومنعزله خلال المشاركة فى

هبات الطلبه أو اضراب العمال واثناء الاجتماعات أو جمع التوقيعات بصدد حدث سياسى معين وانها كانت تمارس نشاطها السياسى من خلال حلقاتها وتجمعاتها الخاصه والمبنية على العلاقات الشخصيه والعائليه ولم تكن ممارسة نضاليه ، ممارسة يوميه مسترشده بفهم سياسى واضح بالمهام الثوريه واساليب انجازها . وانه تشكل فيما بعد مركز قيادى حقيقى قادر على طرح المقومات الاساسيه للحزب وقام على بناء التنظيم فى النطاق القومى باصدار وثيقة "طبيعة النظام الاجتماعى" التى حددت الاتجاه العام والسياسه العامه فى هذه الحقبة في خطوطها الرئيسيه واستطاعت فى هذه المرحله المثيره ان تتبنى منهجاً واتجاهاً ثورياً ميز بينها سياسياً وفكرياً وبين فكر وسياسة البيروقراطيه والتحريفيه . والبرجوازيه الصغيره المعروضه فى السوق القومى فقد رفضت الوثيقة المزاعم الخاصه بطريق النمو اللارأسمالى والاشتراكيه القوميه وحددت طريق ثورة اكتوبر كطريق للثورة الاشتراكيه المصريه المقبله ومواجهة الانحرافات اليساريه البرجوازية الصغيره التى كانت تطرح سياسات واساليب تنظيميه منقوله بشكل آلى ضيق الافق من واقع امريكا اللاتينيه حول الثورة الفورية والعصابات المسلحه وانه كان لهذا الواقع الحلقى الذى يتميز بافتقاره للخط السياسى ويتسم بضيق نطاق الحركه العضويه للبروليتاريا ويكون الدعايه هى النشاط الرئيسى للحلقه وانه لذلك فإن العضو فى تلك الفترة كان من يحوز قدراً من الوعى بالماركسيه وتتوافر فيه الثقه القائمه على العلاقه الشخصيه ويوافق على الاتجاه السياسى العام الذى جاء بالوثيقه الوحيده سالفة الذكر ويدعم الحلقه تدعيماً مالياً وينتمى الى احد خلاياها ولقد كان هذا المفهوم انعكاساً للاوضاع السابقه فى حجمها ولم يكن ممكناً تجنبه بسبب الشروط الموضوعيه التى احاطت بالعمل الثورى فى مصر ولكن تخلف هذا المفهوم وبقاءه اصبح يشكل عقبه اساسيه امام الوحدة السياسيه للتنظيم واستطرد التحليل ايضاً الى الحديث عما اسماه بالمرحله الثانيه التى تبدأ بتعميق المفاهيم الماركسيه اللينينيه المعاديه للتحريفيه واستقرارها داخل الحلقه وخارجها وبظهور بعض الفرق والمجموعات التى تطرح خطوط سياسيه متباينه تلك الطبيعه الطبقيه

للسلطه. وبافلاس البيروقراطيه امام الجماهير فى بناء اشتراكية الدولة وحل القضيه الوطنيه عن طريق المساومات وبتعرى القياده السوفيتيه خاصة بسبب موقفها المؤيد للبيروقراطيه فى اسلوب حلها للقضيه الوطنيه ومعها عناصر التحريفيه المصريه. ثم تستطرد النشره بقولها "ومن ناحية الشكل التنظيمى تشكلت داخل التنظيم لجنه مركزيه متماسكه استطاعت ان تضع خطاً سياسياً ثورياً يتضمن تحليلاً للبيروقراطيه السائده وبطبيعة الثوره المقبله ضدها ولنوعية التحالف الطبقى الذى يقوم بهذه الثوره ولقد استطاعت اللجنه المركزيه للتنظيم التى تشكلت فى مجموعها من اوعى العناصر داخل الحلقه واستوعبت ابرز الكفاءات الثوريه على النطاق القومى ان ترسى الخط السياسى وتستكمل الجزء الرئيسى من المقومات وبدأت عن طريق ودراسة مركبه للموانع فى تعميق وتوسيع ارتباطها بالحركة العفويه التى تزايد نطاقها فى المجالات العماليه والفلاحيه والطلابيه على اساس سياسى بالدرجه الاولى خصوصاً بعد موت عبدالناصر الذى فتح الباب واسعاً امام حركة الجماهير الشعبيه بموته ثم ما اعقب موته من صراعات داخل الطبقه الحاكمه اضعفت من هيبتها امام الجماهير خصوصاً وانها لم تكن تمتلك رصيداً قومياً مماثلاً لرصيد عبدالناصر امامها وانه لم يكن ممكناً اذن بعد ارساء المقومات الحزبيه ان يظل مفهوم المرحله الاولى المرتبط بالنشأة قائماً هذا المفهوم الذى يعاود الظهور بدرجة أوبأخرى من تزايد انضمام بعض الحلقات والتجمعات الى التنظيم .

وينتهى هذا التحليل بالتساؤل الآتى والرد عليه "والآن من هو الذى يعتبر عضواً فى التنظيم الشيوعى ، ما هى الشروط الحزبيه الذى يعد على اساسها فرد ما عضواً ؟

ان العضو وفقاً للنظام الداخلي للحزب هو من يوافق على المقومات الاساسيه للحزب ويناضل فى احدى منظماته ويلتزم التزاماً كاملاً بكافة قراراته ويسهم بشكل منتظم فى تدعم ماليته ولايشترط فى العضويه منذ البداية انتماءً طبقياً معيناً أو قراراً مسبقاً لاتجاه فلسفى محدد أو مدرسة فنيه بعينها أى أن

نظامنا الداخلى يفترض فى العضو ان يوافق على المقومات الاساسيه أى الخط السياسى والبرنامج واساليب واشكال النضال والمبادئ التنظيميه ويدعم ماليته وينتمى الى احدى منظماته .

ثم تتحدث النشرة تحت عنوان "حول تبنى الخط السياسى" قائله ان الخط السياسى يتضمن فهم التنظيم الشيوعى وتحليلاً للطبقة البيروقراطيه ومجتمعها وعلاقاتها بوسائل الانتاج وشكل سيطرتها واسلوب استقلالها للبروليتاريا ويحتوى ايضاً تحليلاً لايديولوجيتها الطبقية ومؤسساتها السياسيه التى ارتدت شكلاً قومياً خاصاً نظراً للطابع النوعى الذى ارتدته الرأسماليه المصريه ويقدم الفهم الثورى لجوهر علاقة هذه الطبقة بالطبقات الاجتماعية الاخرى وبالبلدان الامبراليه والاشتراكيه والعربيه ويطرح منهجه وتصوره السياسى بصدد طبيعة الثوره المقبله ضد النظام وخصائص هذه الثورة ويحدد استراتيجيته بالنسبه للتحالف الطبقى وقواه الرئيسيه التى تقوم عليها الثوره ويتبنى الحزب ايضاً فى خطه السياسى موقفاً خاصاً من القيادة السوفيتيه التحريفيه وشجبت انعكاساتها الحزبيه فى الواقع المصرى فى نفس الوقت الذى لايلتزم فيه بكل الخط السياسى للقيادة الصينيه وان كان لاينكر استفادته منها فى النضال ضد التحريفيه بل يعارضه فى بعض القضايا المتعلقه بطبيعة النظام القائم فى الاتحاد السوفيتى وبطبيعة الثورة فيما يسمى بالعالم الثالث وبصدد احداث سياسيه معينه كموقفه من تصفية الحزب الشيوعى السودانى أو احداث بنجالاديش التى لم يتبنى فيها الموقف المبدئى فى حرية تقرير المصير وانما وقف بجانب الولايات المتحدة والباكستان. وان الحزب الشيوعى تأسيساً على اتجاهه العام وسياسته المبدئيه يحدد موقفه ازاء الاحداث السياسيه المتغيره فحين يطرح اتحاد الجمهوريات العربيه فهو يحدد موقفه السياسى بناء على فهمه لقضية القوميه العربيه من ناحية وعلى طبيعة فهمه لهذه الاتجاهات أو الاتحادات القوميه التى تقوم بعيداً عن مشاركة الجماهير وتستهدف تدعيم نفوذ النظم البرجوازيه من ناحية اخرى وحين تبرز على سطح الحياه السياسيه

التغيرات الأخيره فهو يحدد موقفه تأسيساً على فهمه للاتجاهين الاساسيين داخل البيروقراطيه والعلاقات بينهما والوصول للطبيعه التاريخيه ودرجة تبلورها والظروف النوعيه التى برزت فيها هذه التغيرات وانه حين تطرح السلطه السياسيه الدستور فإن فهم الحزب لايمكن أن يتأسس إلا على حساب موقفه الخاص من قضية الحريات الديمقراطية وتقريره لموقف البرجوازيه التاريخى لهذه القضيه ثم يتحدث عن الخط السياسى وإلى أن بعض الرفاق المنتمين الى صفوف التنظيم يصرحون بعدم تبنى الخط السياسى تبنياً كاملاً كما لو كان الحزب كرنفالاً بما يمكن معه للتنظيم ان يتحول الى نادى سياسى ولايعود منظمه مركزيه تقود البروليتاريا فى مجرى العمليه الثوريه لتغيير المجتمع وان ذلك يمثل اتجاهاً نحو التصفيه السياسيه للتنظيم وان البروليتاريا المصريه لايمكن ان تقوم بالنضال الثورى دون تنظيم ودون ان تشكل فصيلة الطليعه امام الحزب وهذا الحزب هو السلاح الذى تقود به الصراع الطبقى وان التنظيم يعنى المركزيه اى القيادة السياسيه والفكريه والتنظيميه الموحده وانه كيف اذن ان يدعى تجمع ما انه تنظيم إذا كان لكل عضو فيه أن يتبنى ما شاء وكيف ان يتسمى قبل هذا الشكل تنظيماً إذا كان يحق لكل عضو فيه ان يتبنى مواقف من مختلف الجهات ويناضل على هدية وان هذا المفهوم حين يطرح عدم تبنى خط سياسى فإنه يفتح باب قلعتنا الحزبيه على مصراعيه لتغلغل مختلف الاتجاهات البرجوازيه والتحريفيه المعادية للثورة وان مهمة التنظيم الشيوعى هى ان يقود البروليتاريا من خلال تشكيل اوعى واصلب عناصرها من حزب يعاونها على فهم ووعى اهدافها التاريخيه وهذا يقتضى ان يتبنى عضو هذا التنظيم خطاً سياسياً محدداً يسترشد به فى ممارسته النضاليه بالإضافه الى تبنيه لبرنامج الحزب وتكتيكه ومبادئه التنظيميه وان من يقبل أن يتبنى هذه المقرمات يمكن ان يجد مكاناً فى مستويات حزبنا فى المنظمة التى تقود البروليتاريا المصريه وان يتبنى الخط السياسى تعنى ممارسته فى احد المجالات الجماهيرية . ثم اورد قوله: "ذلك لأننا كماركسيين لايمكن ان نقتصر على فهم الواقع وانما نحن نسعى لتغييره وان الممارسة العمليه هى المحك الوحيد الذى يمكن من خلاله

الاعتراف والتقييم لحالة العضو" ثم استطرد الى التساؤل :"كيف يمكن للحزب ان يتأكد من تبنى عضو حقيقى لخطه السياسى"؟ ويجيب على ذلك بقوله من مواقفه السياسيه ازاء الطبقه السائدة ومؤسساتها السياسيه والقمعيه اى نضاله السياسى والايديولوچى والجماهيرى "ثم يستطرد الى القول الى انه قد تسبب فى دخول بعض الاعضاء الى التنظيم على اساس غير سياسى وقد استطاع بعضهم ان يتطور وان يرقى من وعيه السياسى وخطه الحزبى وتبناه فى مراحله التاليه والبعض الآخر لايزال فى مراحل حتى يبلغ تلك الدرجه ولكن عدد من هؤلاء الاعضاء قد انسحب من التنظيم مما شكل خرقاً لسرية التنظيم الواجبه وان هذا الخرق قد تم لأن الرفاق الذين جندوا هؤلاء احلوا العلاقه الشخصيه محل الشرط الذى يقتضى بتبنى الخط السياسى. ثم يشير الى مثل لذلك بقوله "هناك مثل بالغ على ذلك فقد قدم الرفيق السابق صاحب الاسلوب البرجوازى الصغير مرشحاً للتنظيم لم يحضر إلا إجتماع حزبى واحد ثم انسحب فى اعقابه . "ثم يستطرد فى الحديث على هذا النحو عن المرشح وان ما ينطبق عليه ينطبق على العضو باستثناء ان هناك فترة ترشيح تتيح للحزب القدره للحكم بجديه واخلاص وتفانى المرشح وتضع امكانياته الثوريه فى المجالات السياسيه والفكريه تحت مراقبة الحزب الذى يتابع العضو بأداء مسئولياته النضاليه فى قضية الطبقة العامله وان ما ينطبق على العضو من ناحية ضرورة تبنى الخط السياسى ينطبق ايضاً على المرشح وان مسألة الترشيح لايجب ان تتم إلا عقب تبنى الشخص للخط السياسى وهذا التبنى يكون متجسداً فى ممارسته اليوميه وكفاحه العملى بعد التزامه وانضباطه بكافة قرارات واراء الحزب وتوجيهاته بعد تدعيمه المالى المنظم وتطويره لإمكانيات الحزب فى الناحية المادية. واما العاطف فهو من يوافق على الاتجاه العام للخط السياسى ويكون فى طريقه الى تبنى هذا الخط اى انه مطروح فى افق العلاقه بينه وبين الحزب ضرورة ارتباطه المقبل به ويعرض ان يصبح عضواً فى الحزب. وان زيادة عدد العاطفين هى مهمة رئيسيه للحزب الثورى فهم الذين يشكلون الحماية الحقيقيه له خصوصاً حينما يتصعد الصراع الطبقى ويصبح

صداماً مكشوفاً فالعاطفين ممكن ان يدعموا الحزب بأساليب واشكال متنوعه . ثم يتحدث عن كيفية توسيع هالة العاطفين من خلال بروز عمل الحزب السياسى ووسط النضالات التى يخوضها العمال وفقراء الفلاحين والطلبه وان بعض الرفاق يتصورانه لاضرورة أن ينتمى العاطف لصفوف الحزب ما دام قد استوعب الخط السياسى خارجه إلا ان هذا المفهوم يتصور ان الحزب مدرسه فلسفية وليس حزباً مناضلاً يستهدف تغيير الواقع بطريقة ثورية ثم يستطرد قائلاً "ان نظامنا الداخلى فى فقرته الاولى لم يشترط وعياً فلسفياً محدداً بالنسبه للعضو اى انه لم يفترض الاقتناع والوعى المسبق بالاساس الفلسفى للماركسيه ورغم ان هذه الفقره لم تورد استثناء إلا انه علينا ان نميز بين فئتين فالفئه الاولى هم من يضمون الى الحزب من صفوف العمال والفلاحين وهذه الفئة بحكم تخلف وعيها لايمكن ان تربى سلفاً بتبنى ووعى الاساس الفلسفى للماركسيه لذا لايشترط النظام الداخلى الوعي الفلسفى المسبق كشرط للانضمام للحزب . اما الفئة الثانيه التى تضم عناصر من غير العمال والفلاحين اى صفوفاً من البرجوازيه الصغيره فإن ظروفها الطبقيه ووضعها الاجتماعى يتيح لها ان تكتسب وعياً بالماركسيه .

ثم تتحدث النشرة تحت عنوان "المسألة الماليه" قائلة ان احد الالتزامات الرئيسيه التى يفرضها النظام الداخلى بالنسبه للعضو المرشح والعاطف هى ان يدعم التنظيم مالياً وهذا الدعم المالى يمكن الحزب من تطور كفاحه السياسى والايديولوچى والتنظيمى بين صفوف الطبقات الشعبيه - وفى هذا الخصوص تستطرد النشرة : "وفى عملنا السرى هناك وجوه مختلفه للانفاق - الشقق السريه - والاتصال - والأجهزه - والمطبوعات - تمويل المحترفين الثوريين ...... الخ "هذه الاحتياجات لايمكن ان تلبى من خلال "وقف شيوعى مخصص للانفاق على عملنا السياسى انما من اشتراكات وتبرعات الاعضاء والعاطفين . "ثم تستطرد النشرة منتقده بعض الرفاق الذين يهملون احياناً ولمدة طويله دفع الاشتراكات أو جمع التبرعات من العاطفين أو يسهمون بمبالغ زهيدة

لا تناسب مع دخولهم ومنتقداً عدم ادراك هؤلاء الرفاق اهمية المسألة المالية للتنظيم واشار الى حث الرفاق على الانتظام فى دفع الاشتراك حتى يتمكن من القيام بدوره الثورى فى مواجهة البرجوازية الحاكمه . ثم تتحدث النشرة تحت عنوان "الانتماء لمنظمة حزبيه - عن ان المبدأ اللينينى فى العضويه يفترض ان ينتمى العضو الى منظمة حزبية معينه ذلك لأن الافراد المبعثرين لايمكن ان يشقوا نضالاً منسجماً ضد سلطة الدولة التى تركز كل اجهزة القمع فى يدها وانه لذلك فإن الحزب هو السلاح التنظيمى الذى يوجه كل المناضلين الثوريين والمرتبطين بالجماهير فى مجرى عملية تغيير النظام القائم تغييراً ثورياً ولكن ارادة التغيير الثورى لايمكن ان تحقق الامن خلال حزب مركزى يترابط خطه وبرنامجه السياسى مع مبادئه وتكتيكاته التنظيميه ووحدة الارادة لايمكن ان يعبر عنها إلا من خلال كل منظم هو الحزب ، ثم تستطرد النشرة فى هذا الجانب قائله ما نصه "فخلال الاعتصامات والاضرابات بالذات سواء فى المجال الطلابى أو العمالى نجد ان الرفاق الذين يشاركون فى هذه الحركات يغفلون تماماً الاتصال بالمنظمه التى ينتمون إليها مما يخل بوحدة الارادة السياسيه للحزب حيث يتصرفون وفقاً لتصوراتهم هم لاوفقاً للقرارات وتوجيهات التنظيم فمثلاً عقب اغتيال وصفى التل كان لحزبنا موقف محدد ازاء هذا العمل الثورى ولكن بعض الرفاق لعدم ارتباطهم بمنظماتهم الحزبيه يختلفون فى مواقفهم باعتباره مناورة امريكيه وتستطرد النشرة عن هذا الحديث قائله انه فى هذا السلوك وصل الى حد أن احد الرفاق السابقين وهو صاحب صوت الجماهير دائماً الى ان يطرح فى اجتماع حزبى بجدية تامه ضرورة انهاء الشكل التنظيمى والنزول الى الجماهير بعد اكتساب الفهم السياسى ورغم ان هذا الرفيق السابق فشل فى اكتساب الفهم السياسى. فإنه قد نجح من ان ينهى مسألة وجوده هو فى حزبنا على الاقل . ان عضو الحزب الشيوعى هو انسان مصنوع من طبقه خاصه على حد تعبير الرفيق ستالين وذلك انه يمتلك خواص كفاحيه ثورية تمكنه من النضال الصلب لتغيير الواقع. ثم تتحدث النشرة فى نهايتها عن مسئوليات العضو وكونها مسئوليات عديدة فعليه منها ان يرفع من

مستوى وعيه النظرى وان يتعمق فى دراسة الماركسيه اللينينه وان يربطها دوماً بدراسة وفهم الواقع المصرى وان يدرس ويتابع المشاكل الفرعيه التى تواجه العالم الثالث وان يكافح فى المجالات السياسيه والايديولوچيه وإلحاق الهزيمة بالسياسة البرجوازية وايديولوچيتها حتى اقتناء النصر النهائى لجماهير الشعب اى الإطاحه بالنظام البيروقراطى القائم وتأسيس طبقة الدكتاتورية البروليتاريه المصرية .

وتنتهى النشرة بتحديد المسئوليات النضاليه للعضو وهى :

أ- التفانى فى تعميق خط الحزب فى صفوف الجماهير وتطبيقه تطبيقاً خلاقاً والعمل على توثيق العلاقات بين الحزب ومجالات الحياة السياسيه والفكرية والثقافيه والإسهام الدؤوب فى ابراز النهج الثورى للحزب فى مواجهة المناهج الرجعيه والمحافظة والإصلاحية فى سائر نواحى الحياة العامه وفى مجالات العمل الخاصة .

ب- العمل على رفع مستواه النظرى ودراسة الماركسيه فى مصادرها الإصليه ودراسة تاريخ مصر والبلاد العربية من زاوية المادية التاريخيه ودراسة التجارب الحزبيه الشيوعية العماليه وتاريخها .

جـ- الكفاح دون هواده ضد المراجعه المعادية للماركسيه وضد انتكاساتها العليا وضد كل مظاهر البرجوازية وايديولوچيتها التى تتنكر فى ثياب الاشتراكية . .

د- التغطيه الكامله ضد نشاط العدو التخريبى والبوليسى والتآمرى .

هـ- العمل على بناء الحزب وتقويته وتدعيم وحدته .

و- ممارسة النقد والنقد الذاتى والعمل على اكتشاف الاخطاء والانحرافات لتصحيحها والنضال ضد كل انواع الفكر والسلوك التى تهدد الحزب وتلحق به الاضرار .

ثانياً: نشرة "الصراع"

بعنوان "الصراع نشرتنا الداخليه العدد الثالث بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٨ قام بقراءتها سعيد احمد حفني على اعضاء خلية النحاس بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٦ ظهرت النشرة فى خلية الاسكندرية للغزل والنسيج وبالإطلاع على هذا المحرر تبين انه (صورة فوتوغرافيه) لمحرر مدون على الأله الكاتبه من ثمانى ورقات معنون "الصراع" نشرتنا الداخلية - العدد الثالث - موقفنا من وجهة النظر الثائرة لسلطة البرجوازية الصغيرة فى مصر" .

وتتحدث النشرة فى صدرها عن خط سياسى ثورى وعلى النحو الآتى نصه .

"يقتضى التوصل الى تحديد خط سياسى ثورى ان يحدد اولاً الطبيعه الطبقيه للسلطة الحاكمه ويعتبر اى فشل تتعرض له الحركة الثورية فى مهمتها لهذه المسألة سبباً في انحرافاتها في كافة المسائل الأخرى المتعلقه بخطها السياسى سواء في الاستراتيجيه أو التاكتيك الثوريين .

ولا يمكن ان نقبل الانحراف اليمينى القائل بأن المهم هو الحركه وسواء اختلفنا حول تحديد طبيعة السلطة أو أى مسألة اخرى من المسائل الاساسيه فى الخط السياسى فإن النتيجه واحده حيث اننا جميعاً ننطلق من نظرية واحدة الماركسيه اللينينيه ونناضل من اجل الاشتراكيه الشيوعيه وهذا فى حد ذاته يكفى ولا حاجه بنا الى القول بأن هذه المسائل ضارة بالحركة الثورية وتحرفها عن عملها الثورى وانجاز خط سياسى ثورى انطلاقاً من التحليل الملموس للواقع ونقله الي الطبقة العامله وحلفائها كي يتوجهوا ضد اعدائهم ويقيمون تحت قيادة الطبقة العامله الحاكمه سلطة البروليتاريا فلا توجد حركة ثورية بدون نظرية ثورية . اننا إذا لم ننجز هذه المهمة الثورية نكون قد ساهمنا فى انتشار كافة التحليلات المراجعه حول طبيعة السلطه طالما اننا غير مؤهلين بالفهم الثورى الصحيح الذى يمكننا من النضال ضدها تلك الاتجاهات التى تقوم بمهامها المعادية للثورة حيث تقوم بصرف الطبقة العامله عن اهدافها

وتعمل على تمييع الصراعات الطبقيه وتساهم فى تدعيم نفوذ البرجوازية وإطالة امد وجودها . ان نضالنا ضد هذه الاتجاهات وهزيمتها هو شرط ضرورى كى نتمكن من تغيير المجتمع تغييراً ثورياً " .

وتستطرد النشرة بعد ذلك فى تحليل عن نظام الحكم القائم فى مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مهاجمة هذا النظام وبأنه قد ساد فى مرحلته الاولى بأن السلطة الحاكمه هى سلطة البرجوازية الوطنيه اعتماداً على تفجير الصراع بين البرجوازية والاستعمار لأنه لايمكن ان ينطبق عليها مقولة البرجوازية الوطنيه بشكل ثابت وابدى حيث انها تخضع موقفها من الصراع الوطنى ضد الامبراليه لصالحها الطبقيه الانانيه وإنما انتهجت سياسة اللعب على التناقض بين العسكرين وساعدهم فى ذلك ظفرها بالسلطه الذى تم من فوق وليس عن طريق ثورة شعبية تأتى من تحت بمشاركة الجماهير الشعبيه .

وتستطرد النشرة فى تحليل لهذا النظام وما وصف به عند البعض بأنه برجوازية صغيرة وعند البعض الآخر برجوازية متوسطه وبرجوازية وطنيه. وتستطرد فى الحديث تحت عنوان المنشأ الطبقى قائله لقد كان المنشأ الطبقى البرجوازى الصغير للضباط الاحرا والذين استولوا من اعلى على السلطة السياسيه سبباً فى اعتبار البعض ان السلطه السياسيه انتقلت الى يد البرجوازية الصغيرة .

ثم تستطرد النشرة بوصف هذه البرجوازية بأنها برجوازية ضعيفه لم تكن تستطيع ان تتخلص من السيطرة الامبرالية بل كان عليها ان تتكيف مع مقتضيات الاندماج فى الاقتصاد الامبريالى ولصالحها وهى من جهة اخرى ترتبط بروابط قوية مع طبقة ملاك الاراضى ذوى العلاقات شبه الإقطاعية المعوقه لنموها فهذه الطبقة قد نشأت من تلك لذلك لم تطرح حلاً جذرياً للمسألة الزراعية وانها لم تطرح استقلالها بالسلطة كهدف يناضل من اجله بل اكتفت باقتسامها للسلطة مع الاستعمار وكبار ملاك الاراضى .

وتستطرد النشرة فى تحليل السلطة القائمة على هذا النحو قائله ان

طبقة واحدة هى ألتى هيمنت على السلطة السياسيه وانه لا غرابه فى ذلك فهى طبقة البرجوازية المهيمنه على طبقة الانتاج الجديد الذى ازاح من امامه خط الانتاج الإقطاعى المتفسخ اما الطبقات الأخرى فقد استبدلت سيد بسيد ومستغلاً بمستغل أخر .

وتستطرد النشرة فى الحديث على هذا النحو وتحت عنوان حول نخبة البرجوازية الصغيرة وعلى نفس المنوال تحت عنوان "علاقة البنيان التحتى بالبنيان الفوقى" ثم تحت عنوان "حول الطبيعة المترددة للسلطة الحاكمة" على ذات المنهج فى مهاجمة السلطة القائمة وبالقول بأن السلطة الجديدة بعد ٥٢ وكما بينا سابقاً هم ممثلو البرجوازية القومية الذين ازالوا من امامها الحواجز والعوائق والذين قاموا بضرب الحركة الشعبية الديمقراطية للطبقات الشعبيه العمال والفلاحين وايضاً البرجوازية الصغيرة التى كانت تهدد وجود البرجوازية بالزوال "وتستمر النشرة فى هذا التحليل على ذات النحو موردة ما قامت به ثورة ٢٣ يوليو باصدار قانون حل الاحزاب يميناً ويساراً و بأنها ضربت به الحركة الشعبيه الديمقراطية التى تهدد الوجود البرجوازى بالخطر وفى نفس الوقت فإنها تخلصت به من المعارضه السياسية المحافظة للبرجوازية القومية التقليدية ، وتستطرد فى حديث عما جرى من تمصير الشركات الاجنبية والى ما اسمته بنمو قطاع رأسمالية الدولة والى القول بأن السلطة فى نفس الوقت الذى قامت فيه بتصفية الحركة الشعبية الديمقراطية فى البلاد وفرض هيمنتها وديكتاتوريتها ذات الطابع البونابارتى ونشرت فكرها الديما جوجى لتضليل الطبقات الشعبيه وبسطت نفوذها التنظيمى على حركتها عن طريق سيطرتها على النقابات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية وان هذا الطريق الرأسمالى الجديد قد مكن السلطة من إحراز تقدم ملموس فى خلق اقتصاد وطنى مستقل نسبياً عن الامبرالية إلا انها لايمكن ان تتجاوز حدودها نظراً لعدم قدرتها كطبقة ضعيفة على الخروج نهائياً عن سيطرة الانتاج الامبريالى وخضوعها

للقانون العام المتمثل فى تقسيم العمل الدولى ذو الطابع الامبريالى ويعوقها فى ذلك ايضاً طابعها الطفيلى وتضخمها السرطانى عددياً وميولها الاستهلاكية والى ان السلطة الجديدة قد وقعت فى حوزة البرجوازية الصغيرة حيث ان مصالح البرجوازية القومية كانت هى الدافع الاصيل وراء تلك السياسية فهى لاتضع الاتحاد السوفيتى فى عداد اصدقائها الاستراتيجيين ولاتضع الامبراليه العالمية والرجعية العربيه فى عداد اعدائها الاستراتيجى لكنها تضع فى نفس الوقت الجماهير الشعبية فى عداد اعدائها الاستراتيجين .

وتستطرد النشرة فى حديث على هذا النحو امام عنوان "حول قطاع رأسمالية الدولة" ويوصف النظام الاقتصادى المصرى بأنه رأسمالية الدولة وحديث فى شرح ذلك وعلى ذات النهج من مهاجمة هذا النظام وبالقول بأنه جرى تحجيم الجماهير الشعبية وحرمانها من حقوق الاضراب والنشاط السياسى للنقابات العمالية التى فرضت الرقابة على مخصصاتها المالية . وينتهى القول فى هذا الجانب الى انه يلاحظ مما تقدم ان السلطة الجديدة تنتمى الى الطبقة المسيطرة لابحكم صلاتها العضوية والتاريخيه مع مالكى وسائل الانتاج الخاصه ولكن بحكم الوظيفة الحيوية التى تشغلها فى خدمة خط الانتاج اثناء ازمته وهى لا تستطيع القيام باعباء هذه الوظيفة إلا إذا كانت متوافقه مع مصلحة اساسيه من مصالح الطبقة المسيطرة أو تحالف الطبقات المسيطرة "ومرجعه فى هذا القول الأخير الى محمود حسين" .

وعلى هذا النحو تصف تلك السلطة بأنها الطبقة البرجوازية البيروقراطية وان العلاقة بينها وبين الجماهير مبنيه على التقسيم الاجتماعى للعمل بين اقلية تحتكر لنفسها مراكز اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية وتتمتع بالتالى بالامتيازات الطبقية وتوجه مجموع البنيان الاقتصادى لمصلحتها فى الاساس فى حين الاكثرية الساحقة المحرومة تقبل القمع من جميع السلطات وتعيش فى مستوى الحفاظ على الحياة أو اقل .

وانتهت إلى ان هذه الطبقة البرجوازية البيروقراطية الكبيرة تتميز عن باقى الجهاز البيروقراطى فى احتفاظها بمراكز اتخاذ القرارات والتى تمكنها من الاستحواذ على الاجور العالية بالإضافة الى توجيهها فائض القيمة الباقى لمصلحتها الخاصه الانانيه ضمن عملية إعادة الانتاج البيروقراطى.

وهذه النشرة غير مؤرخه ومذيلة بعبارة " بقلم الرفيق على مكتب الدعاية ".

ثالثاً: نشرة " الشرارة العمالية "

العدد الاول سلمها المدعو سعيد محمد على العليمى الى مصدر هيئة الامن القومى عبدالسلام ابو العينين قنديل والمدعو عبدالفتاح حمادى وسعيد احمد حفنى يوم ١٩٧٣/٤/٢٤ "الاجتماع مسجل".

والمستند المذكور عبارة عن (صورة فوتوغرافية) لنشرة خطية من ست صفحات وغلاف معنون "الشرارة - العدد الاول" ومدون على هذا الغلاف محتويات النشرة وهى الموضوعات الآتية :

أ- هذه النشرة .

ب- رئيس مجلس الوزراء حاكماً عسكرياً عاماً .

جـ- حول حديث السادات مع يور شخريف .

د- موقفنا من انتخابات الاتحاد الاشتراكى .

وبمطالعة النشرة تبين ان الموضوع الاول فيها والمعنون هذه النشرة يمثل مقدمه للنشرة وشرحاً لاهدافها وبدأ استهلال الحديث فيه بالقول بما نصه "وتهدف هذه النشرة الى تطبيق خطنا السياسى على الاحداث اليومية الجارية ومتابعتها وذلك فى اطار نطاق تنظيمى محدد وعليه فإن هذه النشرة تتميز عن النشرة الداخلية - الصراع - لكل عضو فى الحزب ان يكتب بها من مواد لابد وان يعكس خط التنظيم ، والحال غير ذلك فى النشرة الداخلية للصراع الذى يكون فيها من حق الرفاق ان يعبروا عن اراء قد لاتتفق مع اراء التنظيم

الرسمية. ان هدف هذه النشرة الراهنه متواضع فمن ناحية سنطبق الخط السياسى على إبراز الاحداث الجارية ولايمكن ان يتم ذلك إلا بمساهمة كافة الرفاق فى تقديم وجهات نظرهم فى الاحداث . "وتستطرد المقدمه فى إيضاح طبيعة هذه النشرة وما تقدمه فنقول "ايضاً ستقدم النشرة أبرز المشاكل النقابيه والاقتصادية كمادة تعمق من فهمنا للنظام الاجتماعى الذى نعيش فيه وسنحاول طرح فهمنا للاساليب المختلفة للنضال ضد هذه الاوضاع . وتستطرد هذه المقدمة الى الحديث عن شكل النشرة من حيث كونها تعتمد على اساليب بدائية من زاوية الكتابة باليد أو من حيث نوعية الورق المستعمل" وتنتهى الى القول "اننا نعمل بكل امكانياتها مهما كانت متواضعه فى سبيل توعية وتنظيم الطبقة العاملة وكافة الفئات الاجتماعية الثورية الاخرى بهدف القضاء على النظام الطبقى الراهن بكافة ارتباطاته الامبريالية ورأس المال ومع القومية العربية الرجعية والداخلية ويجب ان نعرف نحن الثوريين ان من الشرارة يندلع اللهيب فعلينا ان نطلق هذه الشرارة حتى يتولد الحريق الثورى قاضياً على عفن وسيطرة النظام الاجتماعى القائم .

ويتحدث الموضوع الثانى فى النشرة والمعنون "رئيس مجلس الوزراء حاكماً عسكرياً" عن قرار السيد رئيس الجمهورية بتعيين رئيس مجلس الوزراء حاكماً عسكرياً وبما يتضمن مهاجمة هذا القرار والتنديد به بعد استطراد وشرح للسلطات المنصوص عليها فى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وما ينص عليه هذا القانون من وضع قيود معينه . وتستطرد فى مهاجمة ذلك بالقول فيما نصه "ان تخويل وزير الداخلية تلك السلطات التى تتضمنها المادة الثالثه تعنى ان هناك خطوة جديدة الى الامام فى اتجاه اطلاق يد اجهزة القمع فى مواجهة الجماهير وبدون أية قيود قانونيه برجوازية" وتستطرد على هذا المنوال فى مهاجمة هذا القرار بالقول أن المأزق التى وضعت فيه الطبقة الحاكمة والذى يدفعها خوفها من الجماهير الشعبية الى ان تسارع بمزيد من الخطوات على

طريق الاستسلام حفاظاً على مصالحها الطبقية الانانية واصرار الامبرالية الامريكية على تنازلات استسلامية واضحة تضع مصر فى شباكها يدفع السلطة فى طريق مزيد من القمع والارهاب خاصة ضد القوى الوطنيه الديمقراطية واليسارية التى تعى طبيعة الكارثه الوطنية المحدقه نتيجة لسياسات السلطة "وينتهى هذا الموضوع الى القول بأنه "لقد تم ضرب القوى الوطنيه والديمقراطية خاصة الطلاب تحت راية قانون الوحدة الوطنية ورفض الجماهير للنظام يستوجب ان يكون هناك قانون اشد إرهاباً تحتاط به البرجوازية حفاظاً على مستقبلها المتداعى .

ويدور الكلام فى الموضوع الثالث من النشرة المعنون : تعليق حول حديث السادات مع بور شخريف حول التهكم على حديث رئيس الجمهورية وفيما قاله سيادته من ان النظرية التى تدور فى ذهن واشنطون عن تنازلات علنيه كانت مثيره للدهشه . وفى هذا الصدد يقول التعليق فى هذه النشرة ما نصه "ان السيد الرئيس يحاول الإيهام بأن هذا المطلب قد فاجاه ولا يعنيه الامر من زاوية تقديم التنازلات ولكن ما يعنيه حقاً مثلما يعنى أى منافق برجوازى واى بائع لوطنه هو ألا تكون تلك التنازلات علنيه" وعلى ذات النحو يهاجم التعليق السيد رئيس الجمهورية ويقول فى هذا الصدد "يبدو ان ممثل البيروقراطية يتوهم ان هناك امكانية لتمرير حلوله الاستسلاميه من خلف ظهر جماهير الشعب المصرى" لقد كان ذلك ممكن عام ١٩٥٦ حين فرط النظام فى شرم الشيخ ومضايق تيران . ذلك الزمن الذى كانت السلطة تملك فيه امكانية تضليل الشعب المصرى أما الآن وقد تكشفت الطبيعه الطبقية للسلطه واستسلامها المفضوح للامبراليه واسرائيل فإن اعين الجماهير مفتوحه وهى تخوض الصراعات ضد السلطه بقصد ان تقرر هى مصيرها بنفسها . وعلى هذا النحو ايضاً يستطرد الحديث فى هذا الموضوع من تهجم على رئيس الجمهورية وما يقوله ان رغبة سيادته من علانية التنازلات يكشف خوفه من جماهير الشعب

المصرى وان الرئيس يريد سلاماً نهائياً مع اسرائيل . ثم يتحدث مهاجماً النظام القائم بقوله "ان النظام الحاكم فى مصر بسبب خوفه من الجماهير الشعبيه التى ان حملت السلاح دفاعاً عن الوطن فإنها لايمكن ان تترك هذا النظام الطبقى بمصالحه الانانيه دون مساس يرعبه ان تشترك الجماهير فى مواجهة الامبرالية والصهيونية من خلال حرب شعبيه طويلة الامد لذا نراه يركع ويزحف مقدماً التنازل تلو التنازل حتى يتمكن من الخروج من المأزق الذى وضع فيه .

وينصب الحديث فى الموضوع الأخير المعنون : موقفنا من انتخابات الاتحاد الاشتراكى : عما تردد من انباء عن اجراء انتخابات لاعضاء الوحدات الاساسية فى الاتحاد الاشتراكى خلال الشهور الماضيه ويهاجم الموضوع الاتحاد الاشتراكى وباقى الانظمه السابقه عليه والمتفرعه منه ويقول "هذه التنظيمات بالاضافه لمهماتها البوليسيه كانت تستهدف تصفية الحياة السياسية المصرية وقامت على الدوام بمهمة الداعى المؤيد لسياسته الرسمية فى صفوف الجماهير . "ثم يتحدث عن الفترة السابقة التى تقدم فيها التنظيم بمرشحين وافراد محددين وبعد دراسة كل حالة على حدة صدر قرار حزبى بخوض الانتخابات السابقة باعتبار ان الهدف كان على الدوام استغلال هذا البند خاصة الاحداث الاساسيه للاتصال بالجماهير والعمل ومعها بقصد كشف النظام وتهيئتها حتى تعمل من خارجه "ويستطرد القول ان الحال قد تغير الآن الى ضرورة رفض تنظيمات السطه والانفضاض من حولها لأنه على حد قوله اختلف الوضع من الناحية الاساسية باستسلام السلطة وتنازلاتها امام الامبرالية واسرائيل وضرب الحريات الديمقراطية وفرض حكم عسكرى بوليسى وتفاقم الظروف الاقتصادية والاجتماعية للجماهير الشعبيه . كل ذلك ساعدها على كشف طبيعة النظام وعمق عزلتها عن تنظيماته السياسيه . وينتهى هذا الموضوع بالانتهاء بنتيجة وهى مقاطعة انتخابات الاتحاد الاشتراكى إلا ان هذه المقاطعه يجب ان ترتدى طابعاً نشطاً وذلك باستغلال فترة هذه الانتخابات من اجل طرح خططهم

السياسى خاصة ما تعلق بالمسألة الوطنيه ومسألة الحريات الديمقراطية بالاضافة لما يتفق مع مجالات التوعية كمطالب خاصة نقابيه وعماليه وكذلك السعى الى ضرب العناصر المعروف اتصالها الوثيق بالسلطه وتحرير الجماهير لاتخاذ نفس الموقف ومقاطعة الانتخابات مقاطعة نشطه ايجابيه لا مقاطعه سلبيه تستند على الاسس السابقة .

رابعاً: الشرارة العماليه

العدد الثانى سلمها المدعو سعيد محمد على العليمى لمصدر هيئة الامن القومى عبد السلام محمد ابو العينين قنديل سعت ١٠٣٠ يوم ٧٣/٣/٢٤ في مقابلة سريه على محطة ترام فكتوريا بالاسكندرية وبالاطلاع على هذا المستند تبين انه صورة فيتوغرافيه لنشرة خطية من ١٠ صفحات وغلاف معنون : الشرارة العمالية العدد الثانى ومدون على الغلاف محتويات النشرة وهى الموضوعات الآتيه :

١- الوزارة الثانيه للمواجهه الشامله .

٢- دلالة الإرهاب الاسرائيلى فى قلب بيروت .

٣- ثورة العقيد الثقافيه .

٤- حول مشكلة التأمينات الاجتماعية لمصانع النحاس .

وبمطالعة هذه الموضوعات تبين ان الموضوع الاول منها والمعنون "الوزارة الثانية للمواجهة الشامله" يدور حول التغيير الوزارى والقول بأن هذا التغير تم فى اعقاب انتفاضة الطلاب الوطنيين الديمقراطيين الثانيه وبعد ان حج مستشار الرئيس للأمن القومى الى البيت الابيض بواشنطون من اجل تقديم مزيد من التنازلات والتمسح باعتاب مالك مفاتيح الحل السلمى وانه بذلك يجيئ التغيير الوزراى الأخير تعبيراً عن تفجير ازمة البيروقراطية الخانقه وتعبيراً عن عجزها التام عن مواجهة المسألة الوطنيه إلا بمنهج التغيرات الوزارية وبالاستمرار فى

الاستسلام الذى يؤدى منطقياً الى إعادة مصر الى منطقة النفوذ الاستعمارى مرة اخرى ويستطرد الموضوع فى الحديث على هذا النحو فى مهاجمة النظام القائم باتهامه بممارسة القمع وعزل الجماهير الشعبية عن ممارسة دورها الطبيعى فى مناهضة الضغوط الامبرالية والصهيونيه والى القول بأن ما يزيد من سعة وعمق تناقضاتها هو اعتماد رئيسها على الشكل البونابرتى فى الحكم. ويستطرد الموضوع فى التهجم على السيد رئيس الجمهورية بدعوى اعتماده على حكومة سريه من الاعوان والمستشارين والى القول الى انه "فبهذه السلطات المطلقة يلعب الزعيم البونابرتى ايا ما كان طابعه الكاريكاتورى دور خطير فى قيادة المجتمع وفى قيادة طبقته بحيث يسير البرلمان الذى خلفه نظامه مجرد ديكور يلعب دور احد الذيول للطبقه الحاكمه ويستطرد الموضوع على هذا النحو مشيراً إلى ما اسماه حركة الجماهير الشعبيه المصرية التى يتصدرها الآن الطلاب والمثقفون الديمقراطيون وانه من هذا المنطلق يمكن فهم التغيير الوزارى الأخير وما يقصده رئيس الجمهورية فى خطابه من ان ما فعلته الحركة الطلابيه كان فضيحة لمصر فى الخارج بالقول "حقاً لقد فضح الطلاب النظام الاستسلامى" ويستطرد الموضوع الى القول بأن هذا التغيير يستهدف تضليل الجماهير .

ويدور الكلام فى الموضوع الثانى المعنون "الارهاب الاسرائيلى فى قلب بيروت" عن الاحداث التى جرت بشأن الاعتداء الصهيونى على قادة المقاومة الفلسطينيه فى بيروت مستطرداً فى تحليله عن هذه المقاومة وبقوله "ان فصائل المقاومة الفلسطينيه رغم ضعفها لوجود هذه الشروط الموضوعيه ورغم نقائصها الذاتيه المتمثله فى عدم وجود الحزب الماركسى اللينينى وغياب الجبهه الفلسطينيه وبرنامجها الملزم لكافة الفصائل رغم كل ذلك فإن المقاومة الفلسطينيه تمثل عقبه رئيسيه امام الامبراليه والرجعيه العربيه وانظمة الحل السلمى ويستطرد الموضوع على هذا النحو مهاجماً موقف دول اتحاد الجمهوريات العربية من المقاومة الفلسطينيه ويقوله : فى نفس الوقت الذى تقف

فيه الأنظمه البرجوازية العربية وخاصة دول اتحاد الجمهوريات العربية مستسلمه وعاجزه عن حل المسأله الوطنيه وهي باستثناء قمعها للجماهير لاتملك غير التبجح الإعلامي والمسيرات الرسميه في دعم وتأييد المقاومة الفلسطينيه التي تعمل هي ايضاً على تصفيتها وإن كانت تعمل على استعمالها كورقه للضغط والمساومة على موائد الحل السلمي . وينصب الحديث في الموضوع الثالث المعنون " ثورة العقيد الثقافيه "على مهاجمة الرئيس معمر القذافي بسبب مهاجمته للشيوعيه وفي التهجم على شخص الرئيس الليبي معمر القذافي بدعوى ان الرئيس الليبي معمر القذافي هو الذي ساهم بحماس في ذبح الحزب الشيوعي السوداني وسلم بعض قادة الحركة التي قامت للرئيس السوداني من اجل شنقهم ولأنه قد وصل به الحال الى حد تصور ان الحركة الوطنيه الديمقراطيه للطلاب المصريين هي مؤامرة روسيه شيوعيه. ويستطرد الموضوع على هذا النحو في مهاجمة الرئيس الليبي والتهجم عليه وعلى ما ينادي به من شعائر قومية المعركة وانه لامصلحة للأنظمه العربية التي ترتع فيها الاحتكارات البتروليه في الوقوف ضد الامبريالية ويضيف الى ذلك قوله "بل ما هي مصلحة النظام المصري والسوري في تبني مصالح ووجهة نظر الجماهير وخوض حرب شعبيه طويلة الامد ضد الامبريالية واسرائيل إذا كان ذلك سيؤثر على مصالحها الطبقية . ويستمر الموضوع في مهاجمة الرئيس الليبي معمر القذافي وما يقول ان السمه الاساسيه لسياسته هي معاداة الشيوعيه بالاعتماد على الفكر الرجعي الديني المتخلف وكذا مهاجمة دعوة الرئيس الليبي باحداث ثورة ثقافيه وتحطيم الآراء المستورده والافكار الرجعيه شرقيه أو غربيه بحيث لايسمح إلا للفكر الحقيقي الذي ينبع من كتاب الله بالبقاء وقد اورد الموضوع تعليقاً على ذلك ما نصه "ليس هناك فكر فوق الطبقات فالافكار هي الانعكاس لصالح الطبقه السائده".

ويتطرق الموضوع الأخير في النشرة والمعنون "حول مشكلة التأمينات الاجتماعية لصانع النحاس" الى حديث عن موضوع التأمينات الاجتماعية والحكم

الصادر باعتبار مكافأة الانتاج حافز وليس اجراً ومهاجمة ادارة الشركة التى سعت الى الحصول على هذا الحكم ومهاجمة الاثر الذى يخلفه تنفيذ هذا الحكم بوصفه انه يعنى الاضرار الكامل بحقوق العمال واورد عرضاً لهذه الاضرار. وقد انتهى الموضوع الى ان هذا الامر قد اثار معظم العمال ان الموقف تبلور بمحاولة الدعوة لعقد جمعيه عموميه للعمال لبحث المشكله تحدد لها يوم الجمعه ١٩٧٢/٤/٢٠ بدار النقابه وان الجمعية العموميه اصدرت قراراً برفض الحكم ودعت الحاضرين لعقد جمعية عموميه تحضرها النقابة يوم ١٩٧٢/٤/٢٤ ويثير الموضوع العمال ضد نقاباتهم بوصفها بالنقابة الصفراء وبأنها اصدرت قراراً بأن كل من يثير هذا الموضوع سيكون مصيره السجن والتشريد وانتهى الموضوع بالعبارة الآتى نصها "ان عمال شركة النحاس يطالبون بأن يقفوا ضد الحكم الصادر بحقهم ومن ناحية اخرى بإسقاط لجنتهم النقابيه الصفراء التى تدعم السلطه والادارة فى مواجهة العمال .

خامساً: "الشرارة العمالية العدد الثالث"

بتاريخ ١٩٧٢/٤/٣٠ قام سعيد محمد على العليمى بتسليمها الى المصدر والمدعو عبدالفتاح مرسى حماد "ربيع" وسعيد حفنى لقراءاتها والجلسه مسجله وهى مكتوبة بخط يد المدعو سعيد العليمى .

وبالإطلاع على هذا المستند تبين انه صورة فوتوغرافيه لنشرة خطيه من ١٢ صفحه وغلاف معنون "الشرارة العمالية العدد الثالث ومدون على الغلاف محتويات النشرة وهى الموضوعات الآتية :

١- حول بيان الحكومة الأخير امام مجلس الشعب .
٢- البيروقراطية تدق طبول الحزب .
٣- اخبار سياسيه .
٤- اتجاه التحركات المشبوهه فى الحركة العماليه .
٥- حول التقيدات فى بيع الورق .

وبمطالعة هذه الموضوعات تبين ان الموضوع الاول فيها والمعنون "حول

بيان الحكومة الأخير امام مجلس الشعب" يدور حول البيان الذى أصدرته الحكومة امام مجلس الشعب وذلك بمهاجمة هذا البيان وما جاء فيه من ان هذه المرحله الحاسمه من مراحل نضال شعبنا اقتضت ان نبدأ مسيرة تتناسب مع خطورة هذه المرحله ومطالبها وبالقول تعليقاً على ذلك ما نصه "قيا لخفة ظل وتضليل ممثل البيروقراطية للاكتشاف الخطير حول ان هذه المرحله وانها تتطلب منه هو وشركاؤه الذين لم يكونوا قد بدوا مسيرتهم التى تتناسب وخطورة المرحلة ان يبدءوا المسيرة ولكن السلطه لم تبدأ ابداً فى العمل من اجل مصالح الشعب المصرى فكل حكوماتها المتعاقبه والتى اعلنت على الدوام ان المرحله حاسمه لم تفعل غير المحافظة على مصالح الطبقة ولم تكن كافة هذه الحكومات حاسمه إلا فى شيئ واحد وهو اسلوب مواجهة الامبراليه والعدو الصهيونى بالتنازلات والحلول التصفويه وفى قمع ومصادرة حريات الشعب الديمقراطية وهى من اجل ان تطيل أمد حسمها ستقوم مثلما كانت على الدوام بتضليل الجماهير وعزلها وتقييد حركتها حتى لاتقوم بدورها التاريخى فى تحديد مصيرها الوطنى والطبقى. واحد اشكال هذا التضليل هو تغيير الحكومة لإيهام الشعب بأن تغيراً وزارياً قد يعنى تغيراً فى سياسة الطبقة الحاكمه مع أن دور اى حكومة مصرية مشروط بشروط الرئيس البونابرتى وتوجيهاته فى المحل الاول . ويستطرد الموضوع فى مواجهة البيان الحكومى الذى يقوم على حد قوله "على تضليل جماهير الشعب والموجه على حد تعبيره فى الاساس لخدمة مصالح الطبقة الرأسماليه بفئاتها المختلفه ويستطرد الموضوع فى مهاجمة ما ورد فى بيان الحكومه سالف الذكر وما جاء فيه فى قرار اعفاء صغار ملاك الاراضى الزراعيه من الضرائب وبالقول بأن اول ما يعنيه هذا القرار هو ان البيروقراطى فى ازمة شديدة على المستوى الخارجى نتيجة لضغوط الامبراليه الصهيونيه وعلى المستوى الداخلى من حيث تزايد المعارضه والاحتجاج وان هذا القرار يعنى ايضاً محاولة الطبقة الحاكمه فى اخفاء ما اسماه بالاستغلال البشع الواقع على كاهل الفلاحين ويستطرد على هذا النحو متهماً الحكومة بأنها تسرق من الفلاح بعد شقائه طول العام فى زراعة القطن ٢٢ جنيه إذ انها

تشتري منه القنطار سعر ١٨ جنيه في المتوسط في نفس الوقت الذى تبيعه علانية بسعر ٦٤ جنيه . كما يتضمن الموضوع مهاجمة ما ورد فى بيان الحومة من عقد اتفاقيات لاستثمار المال العربي الاجنبي في عدة مجالات مصرية ومشروع المناطق الحرة في القاهرة والاسكندرية وبدعوى ان ضغوط الامبراليه واتجاه الطبقه في مرحلة انهيارها يفسران هذا القرار وانه بعد هزيمة سنة ١٩٦٧ تسير البيروقراطية فى طريق الانفتاح الكامل على السوق الرأسمالي العالمى لصالح الامبراليه . كما يهاجم الموضوع ما ورد في بيان الحكومة بشأن التوسع فى عمليات اقراض البنوك لأغراض البناء لضمان الاراضي ويصف هذا القرار بأنه يعكس تزايد ارتباط البيروقراطية بالفئات الرأسماليه المختلفه وانه في صالح الرأسماليه العسكرية .

ويتطرق الحديث في الموضوع الثاني المعنون "البيروقراطيه تدق طبول الحرب" الى مهاجمة نظام الحكم القائم وبدعوى ان ما صدر من إعلان عن اتجاه لشن وحرب ضد العدو قد صدر بعد بروز الحركة الوطنية الديمقراطية التى قام بدور الطليعة فيها طلاب الجامعات المصرية الديمقراطيون الذين رفضوا منهج السلطه في تقديم التنازلات وطالبوا بحرب تحرير شعبيه. ويستطرد الحديث على هذا النحو مشيراً الى زيارة مستشار الرئيس الى واشنطون وزيارة بعض العسكرين الآخرين . وتنتهى الى التساؤل عما إذا كانت هذه الطبول التى تدقها السلطه هى طبول حقيقيه ام انها مجرد تهديدات؟ ومجيباً على هذا التساؤل بقوله "اننا بمقتضى فهمنا لطبيعة النظام الطبقى نعرف انه لايمكن ان يفكر فى خوض حرب وطنيه ثورية تعتمد على اوسع الجماهير وعلى مبادرتها الذكيه ومشيراً الى انه لايستبعد حدوث بعض المعارك على اساس ان تكون مجرد مناوشات محدوده وان القصد منها تفريغ سخط واحتجاج الجماهير على استسلام النظام وصرف انتباهه عن الحل الثورى للمسأله الوطنية وتهيئة المناخ لمد الاحكام العسكرية وتدعيم القبضه البوليسيه لتوجيه مزيد من الضربات للقوى الوطنيه الديمقراطية واليساريه أو للقوى والكتل التى تقف عقبه امام تنازلات السلطة واستسلامها . ويردد الموضوع في

هذا الخصوص قوله "بأن واجبنا هو ان نرفض كافة مناورات البرجوازية لخداع الشعب وان نطرح الاسلوب الثورى فى مواجهة الامبراليه وهو الحرب الشعبيه طويلة الامد يقف فيها كل القادرين على حمل السلاح فى نطاق مصر كلها وان نرفع الحظر عن الحركة الوطنيه وان تلغى كافة القوانين الاستثنائيه والمعادية التى تعوق هذه الحركة وإطلاق حرية الشعب الديمقراطية الحريات السياسيه واتاحة التعبير عن الرأى بأى طريقه من الطرق دون قيود عدا ما يتعلق بالقوه الرجعيه المرتبطه بامريكا أو الداعيه لتسويات سلميه مع اسرائيل واباحة حق الاجتماع والتنظيم والتظاهر والاضراب والاعتصام وحمل السلاح ورفع الرقابه عن دور النشر والصحافة إلا ما يتعلق بالامور العسكرية وايضاً تطهير الاجهزة والمؤسسات العامه من العناصر المواليه للولايات المتحدة والداعية الى الحلول السلميه. وانتهى الموضوع الى القول بأن هذه المعارك المحدودة التى تجريها السلطه ستمكنها من توجيه اشد الضربات للقوى الوطنيه الديمقراطيه فى ظل الحكم العسكرى البوليسى تحت راية الصدام الدائر مع العدو وان عليهم كشف هذه السياسة وطرح البديل الثورى الذى جرى الحديث عنه .

ويورد الموضوع الثالث المعنون "اخبار سياسية بعض الاخبار عن ارتفاع حجم التبادل التجارى بين امريكا والعالم العربى وما حققته شركات البترول الامريكيه من ارباح فى الدول العربية وممارسة الولايات المتحدة ضغط على الدول العربية لحملها على وقف التأييد حتى الإعلامى للمقاومة الفلسطينيه وخبر عما ورد فى خطاب الرئيس الليبى معمر القذافى عن اصدار اوامر بوضع اى شخص يتكلم عن الشيوعيه أو فكر ماركسى أو الحادى فى السجن .

ويتحدث الموضوع الرابع المعنون "اتجاه التحركات المشبوهه فى الحركة العماليه" عن الحركة العمالية وبالقول بأن هذه الحركة تقترب من منعطف جديد وعلى حد قوله تعد افتضاح تضليل رأسمالية الدولة البيروقراطية وبعد مرور فترة على العمل بقوانين اشتراكيتها الزائفه التى اتضحت اكثر فاكثر مساوئها لجماهير العمال وتبين لهم انها ليست سوى تجميع للقوانين العسكرية ولوائح مصلحة السجون واستخراج قوانين عمل منها . ويستطرد الموضوع فى الحديث

عن اضراب عمال حلوان سنة ١٩٧١ وبعض الحركات العماليه الاخرى ومهاجمة النقابات العماليه بوصفها بالنقابات الصفراء وبأنه قد افتضح دورها واصبحت عاجزه عن القيام بمهمتها فى صراع العمال وتمثيل السلطه امامهم . ثم يستطرد الى الدعوة الى استعادة النقابات العمالية من ايدى السلطة التى سيطرت عليها وتحويلها الى سلاح كفاحى طبقى فى يد العمال . ويستمر فى حديث عن جماعة الشكاوى والتلغرافات وما اسماه دورها االتخريبى فى حركة عمال النسيج خلال الصيف الماضى وبما يتضمن إثارة للعمال وبالقول ما نصه "ان المهمة الراهنه التى توجب على العمال الواعية القيام بها والذين يتبنون البرنامج النقابى والعمالى الثورى الذى يعكس مصالح االطبقة العامله على هؤلاء ان يتحلوا باليقظه الثورية ازاء هذا التحرك المشبوه او أى تحركات مماثله وباتباع اسلوب النضال ثم بتأسيس وتوسيع لجان المصانع التى تعد الشكل التنظيمى الجماهيرى الذى يمكن من خلاله طرح هذه المسائل الى دعوة العمال لإنجاز البرامج المصنعيه التى تحتوى على المطالب النوعيه لبلورة المشاكل القائمة بشكل تلتف حوله جماهير العمال وينتهى هذا الموضوع الى القول "فهيا الى النضال من اجل حركة عماليه مستقله" .

ويتطرق الموضوع الأخير فى هذه النشرة المعنون "حول التقييدات فى بيع الورق "الى الحديث عما اسماه بصدور قرارات سريه من الدوائر المسئوله بفرض القيود على بيع الوق للجمهور بعد ان تحول هذا الورق . على حد قوله الى مادة توصل الافكار والسياسات الوطنيه الديمقراطيه اثناء هبة الطلاب المصريين ويكشف اتجاه السلطه الاستسلامى وقمعها البوليسى ومصادرتها لحرية الشعب الديمقراطية وانه قد اصبح من الصعوبه بمكان حصول اى محتاج على رزمه من الورق بالبساطه التى كان يباع بها من قبل وندر وجوده رغم تكدسه فى مخازن الشركة المصرية بالاف الرزم . وانتهى هذا الموضوع الى القول بأنه يبين من هذه المسأله خوف السلطه من ابسط الإمكانيات التى قد تؤدى الى توصيل السياسات الوطنيه الديمقراطية الى جماهير الشعب وقد اشرنا على المستندات الثلاثه سالفة الإطلاع عليها بالنظر والإرفاق .

الفصل الثانى

الإطلاع على الوثائق الواردة بالملحق (جـ)

اولاً : المستند رقم١ : وهو عبارة عن محرر مكتوب على الرونيو من ورقتين معنون فى مصر العربية ومذيل فى صفحته الأخيرة بتاريخ تحريره فى ١٩٧٢/٩/٢٥ وبمطالعته تبين انه يتضمن مطالب عمالية تحت ثلاث بنود .

البند الاول : بشأن العمل النقابى والحريات النقابية ويتضمن عدة مطالب منها الغاء شرط مرشحى النقابات من قبل الجهات الادارية وعدم حل النقابات ادارياً واحترام المدة القانونيه لإجراء انتخابات النقابات وانضمام اتحاد عمال مصر الى الاتحاد العالمى للعمال وحرمان من له الحق فى الانضمام الى نقابة مهنية من حق الانتخاب فى تشكيلات النقابة العامة وتعديل النسب المالية في اموال النقابات .

البند الثانى : بشأن لائحة النظام الاساسى للنقابة العامة للغزل والنسيج وحلج وكبس القطن بالجمهورية العربية المتحدة ويتضمن عدة مطالب منها انتخاب رئيس النقابة العامة من بين اعضاء مجلس الادارة وليس من الجمعية العمومية وان تنتخب كل منطقة ممثلها فى النقابة العامه على حده وليس انتخاباً عاماً وتشكيل لجان موسعه تنتخب من العمال تتابع اعمال اللجان وتشكل لجان نقابية مهنية فى المناطق التى لايوجد بها وانشاء اندية رياضية وثقافية فى مناطق التجمعات العمالية وانشاء مستشفيات مركزية لعلاج اسر العمال وزيادة الإعانات فى حالات الوقف عن العمل والفصل من الخدمة وحماية اعضاء التشكيلات النقابية واسرهم فى حالة انقطاع مرتباتهم بسبب النشاط النقابى .

البند الثالث : بشأن القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظام العاملين في القطاع العام ويتضمن مطالب منها توسيع الوظائف في المستوى الثاني والثالث حسب احتياجات العمل الفعلية والغاء مبدأ الترقية بالاختيار والغاء حق رئيس مجلس الادارة في فصل العاملين في المستوى الثالث وجعله من اختصاص المحكمة والغاء العمل بالتقارير السرية ومنع النقل من مدينه لأخرى أو وظيفه لأخرى إلا بموافقة المنقول ونقل تبعية ادارة التحقيقات في شركات القطاع العام الى هيئة محايدة من وزارة العمل أو العدل وعودة العمل بعلاوات غلاء المعيشه لعائلي الاولاد والمتزوجين ومحاسبة عمال القطعة على اساس اجر ثابت واجر متحرك واعادة النظر في تسعيرات عمال الانتاج وتطبيق قوانين العمل على الصبيه الذين تقل اعمارهم عن ١٨ سنة وجعل الاجازة المرضية باجر كامل وعلاج العامل طوال فترة المرض وعودة اشراف النقابات على اموال الغرامات وان تقوم اللجان النقابية بتثقيف العمال وتثبيت العمال المؤقتين وصرف بدل طبيعة العمل على اساس ٣٠٪ من الاجر الشامل وعودة اشراف وزارة العمل ومكاتبها على شركات ومؤسسات القطاع العام وتمثيل العمال بأغلبية الثلثين في لجان شئون الافراد مقابل الثلث من الادارة على ان تكون قراراتها بأغلبية الاصوات وملزمة التنفيذ .

وقد ذيل المستند بعبارة : أيها الزميل عضو الجمعية العمومية للنقابة العامة لعمال الغزل والنسيج وحلج وكبس القطن بجمهورية مصر العربية هذه المطالب امانه في عنقك فدافع عنها مع تحيات زملائك عمال الاسكندرية .

ثانياً : المستند رقم٢ : وهو عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطي يتكون من ثماني ورقات ومعنون "وثيقة مقدمة من عمال الغزل والنسيج بشركات القطاع العام بمنطقة الاسكندرية الى الجمعية العموميه للنقابة العامه لعمال والنسيج وحلج وكبس القطن بجمهورية مصر العربية بشأن العمل النقابي والحريات النقابية ومذيل في صفحته الأخيرة بما يفيد صدوره عن عمال

الاسكندرية بتاريخ ١٩٧٢/٨/١ ويمطالعة المحرر تبين انه يبدأ بمقدمه عامه جاء بها ان العمال والمهتمون بالحركة العمالية بمصر يتساءلون عن سبب الركود الذى تعانيه الحركة النقابية منذ فترة طويلة وبعدها عن جوهر قضية العمال والمشاكل الصعبه التى يعانونها وانه فى الحالات النادرة التى تتعرض فيها نقابة أو بعض النقابيين للقضايا الاساسيه يواجهون بصعوبات لاحصر لها منها ان كل ما يشكو منه العمال قانونى اى ظلم مقنن ومحاولة ازالته يعتبر خروجاً من النقابة على القانون ولقد سادت فكرة ان وظيفة النقابة هى تطبيق القوانين واللوائح من أجل مصالح العمال وان نظرة واحدة على القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٢ لسنة ١٩٦٦ والقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ تكفى لمعرفة تعارض هذه القوانين واللوائح مع مصالح العمال وانه لو كانت فيها مادة لصالح العمال فمن الذى يجبر مسئول القطاع العام على احترامها ؟ يقولون المحكمة وفى ذلك قتل لأى مشكلة لأنها ستظل سنيناً طويلة بين دوائر المحاكم ويعلم مسئول القطاع العام ان المشكلة سوف تقتل فى المحكمة بفعل الزمن وهناك قيود اشد واخطر من قيود قوانين العمل مفروضه على الحركة النقابية والعمالية تتمثل فى قوانين النقابات والقرارات الادارية الوزارية أو الجمهورية توجز فى :

١- حل النقابات حلاً ادارياً

نصت المادة ١٨٠ من القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ على حق وزير العمل فى حل النقابة عن طريق المحكمة متى رأى مخالفتها لما جاء فى تلك المادة ومنها عبارات مطاطة يمكن الصاقها بأى نقابة وحكم المحكمة غير قابل للطعن . ورغم ان هذه المادة تتنافى مع مبدأ استقلال النقابة وحرية الحركة النقابية فإن الجهات الادارية لم تكتف بهذه المادة بل لوحظ فى السنين الأخيرة ان النقابات تحل بالجملة وبالقطاعى بقرارات وزارية وجمهورية حتى بدون الرجوع الى المحكمة وبالتالى اصبحت النقابات عرضه للتقلبات السياسيه تجرى انتخاباتها وتحل ليس بواسطة اصحابها الحقيقيين اى العمال وجمعياتهم العمومية . مع انه يجب

ان تجرى انتخابات النقابات فى أى وقت متى رغبت الجمعية العمومية فى ذلك بغض النظر عن موقف القرارات الادارية التى تعطى الحق فى حل النقابة والتدخل فى مواعيد انتخاباتها حتى تكون النقابات للعمال اصحابها وليس لأى جهة اخرى .

٢- عضوية الاتحاد الاشتراكى فى النقابات

اشترط القرار الوزارى رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ على من يرغب فى الدخول فى مجالس ادارات التشكيلات حيازة العضوية العامله للاتحاد الاشتراكى وذلك يعطى الحق للجهات الادارية فى فرض اشخاص بعينهم فى النقابات رغم انف الجمعية العمومية للعمال مع ان العمل النقابى كان موجود وقبل ان يولد الاتحاد الاشتراكى سنة ١٩٦٢ ولم تكن النقابات عاجزة عن القيام بواجباتها ولم يكن العمال فى حاجة الى اتحاد اشتراكى أو أى قوى للحصول على تأشيرة منه لدخول النقابات ، كما انه من المعروف ان الشخص الغير مرغوب فيه من قبل جهات الامن وادارات الشركات يحرم من الحصول على هذه العضوية وكان اشتراط هذا الشرط لحرمان كثير من المناضلين الشرفاء واصحاب التاريخ المشرف فى المجال الوطنى كما انه لو استطاع الشخص الحصول على العضوية فإنها ستظل قيداً عليه لأنه بمجرد ان يأخذ موقف غير مرضى عنه تنتزع منه هذه العضوية ويطرد من التشكيل النقابى ومسألة اسقاط العضوية للاتحاد الاشتراكى مسألة سهلة جداً لاتحتاج إلا لإجراء تحقيق تنظيمى واتهامه بعدم الالتزام بقانون الاتحاد الاشتراكى كما ان النظرية القائلة بأن الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم الأم لكافة التنظيمات والتشكيلات النقابية والجماهيرية تجعل منه المتحكم فيها من حيث الموافقه أو عدمها على كشوف المرشحين بالتعاون مع الجهات الحكومية وحتى التحكم فى الوفود العمالية التى تسافر الى الخارج لحضور المؤتمرات الدولية العمالية كما ان الشعب المصرى وتعداده يزيد عن الثلاثين مليون ليس كله حاصل على عضوية الاتحاد

الاشتراكي هم فقط اشتراكيون وباقى الثلاثين مليون رجعيون فيجب والأمر كذلك الغاء شرط عضوية الاتحاد الاشتراكي كشرط لدخول التشكيلات النقابيه.

٣- شطب المرشحين النقابيين من الجهات الادارية

كما حدث فى انتخابات مايو سنة ١٩٧١ لم يكف الراغبون فى قتل الحركة الجماهيرية كل هذه القيود بل اعطوا لانفسهم الحق فى شطب المرشحين فبأى حق وبأى قانون يشطب مرشحى التشكيلات النقابية رغم توافر شروط الترشيح فيهم ورغبة زملائهم العمال فى انتخاباتهم؟ واصبحت مكاتب الامن فى الشركات لا العمال هى التى تملك حق اختيار ممثلى العمال واصبحت النقابات تعين من قبل ادارة الشركات . وقد سمعنا فى الانتخابات الأخيرة عن ردود الفعل التى اخذت طابع العنف فى بعض المصانع عندما شطب اعداد كبيرة من المرشحين النقابين واستنكرت جماهير العمال هذا الشطب لأن ذلك يعتبر تعييناً وليس انتخاباً حراً لأن من ابسط القواعد الديمقراطية هى ترك من يرغب فى ترشيح نفسه فى اى تشكيل جماهيرى والجماهير هى التى تحكم عليه وليس احداً غيرها لهذا يجب منع شطب اى مرشح .

٤- مالية النقابة

نصت المادة ١٦٥ من القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ على توزيع اموال اشتراكات العمال فى نقاباتهم بنسبة مئوية من قيمة اشتراك عمال كل مصنع ومرت عشر سنوات على هذا القانون وثبت انه يتنافى مع مصالح العمال مما فتح الباب امام ضعاف النفوس للتلاعب باموال النقابات وجعل القله المحظوظه المقربه للنقابات العامه هى التى تستفيد بتلك الاموال ولم نرى اى نقابة عامه قد اقامت مستشفى لعلاج اسر عمالها أو انديه ثقافيه لعمالها كما ان نسبة ١٠٪ رسم اشتراك النقابة العامه فى الاتحاد العام لعمال الجمهورية التى يحصل عليها من مجموع اشتراك عمال الجمهورية كلها يأخذها بدون وجه حق فما

الذى اداه من خدمات للعمال أو دفاعاً عن مصالحهم حتى يحق له أخذ هذه النسبة اللهم إلا كثرة الوفود التى تسافر الى الخارج - ومصالح العمال والتصدى لاعدائهم لاتحل بالسفر الى الخارج كما ان نسبة الـ٣٠٪ خدمات للجنه النقابية لاتكفى لتأدية خدمات فعليه لعمال المصنع وكيف يحصل العمال على ثلاثة قروش فقط من العشرة قروش التى يدفعونها اشتراكاً للنقابة وعلى ذلك يجب إعادة توزيع مالية النقابات وزيادة نسبة الخدمات المحلية للجنه النقابية للعمال الى ٤٥٪ حتى يمكن دفع الحركة النقابية للأمام وإنهاء حالة الركود التى تعيشها وحتى يمنع من جعلوا من العمل النقابى حرفه تجارية ومزايا مادية فى التمادى فى سلوكهم ويفيد ثقة جماهير العمال لنقاباتهم .

٥- موقف الحركة النقابية المصرية من الاتحاد العالمى لنقابات العمال

ان من الغريب حقاً ان تنتهج الحركة النقابية المصرية سياسة الحياد إلا فى علاقاتها بالحركة النقابية العمالية بحجة ان الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحر تحركه الاحتكارات الرأسمالية العمالية رغم ان الاتحاد العالمى لنقابات العمال يعطى صورة مشرفه عنه فمنذ انشائه كان فى مقدمة النضال ضد الرأسمالية وضد كافة صور استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وقد أيد هذا الاتحاد قضايا العرب وتضامن معهم فى معارك شعبنا فى الاعتداء الثلاثى ١٩٥٦ وحرب يونيو ١٩٦٧ كما ان القائلين بسياسة الحاد يريدون عزل العمال المصريين عن اصدقائهم وحلفائهم من عمال العالم ولا حجه لهم فى ذلك لأن العمال هم العمال فى أى مكان وهم لاينشدون سوى الغاء استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ولايغنى الانضمام لاتحاد العمال العرب عن الانضمام لهذا الاتحاد ولذلك يجب مطالبة الاتحاد العام لعمال جمهورية مصر العربية بسرعة الانضمام الى الاتحاد العالمى لنقابات العمال والغاء النص الموجود فى لائحة العمال العرب الذى يمنع الانضمام الى أية اتحادات دولية وفى حالة الاخفاق فى الغاء النص على الاتحاد العام لعمال جمهورية مصر العربية ان يحدد موقفه من اتحاد العمال العرب .

وجاء فى نهاية المحرر العبارات الآتية : "هذه هى القيود والوصايا التى فرضت على الحركة النقابية العمالية فى مصر فى ظروف غير طبيعية وجعلت منها عبئاً على العمال وتتنافى مع مصالحهم وتتنافى مع الاتفاقات الدولية بشأن استقلالية وحرية العمل النقابى وعدم التدخل فيه هذه الاتفاقات الدولية الموقع عليها من مصر والملتزمه دولياً باحترامها وانه من واجب جميع العمال والنقابيين الشرفاء ان يرفعوا اصواتهم من اجل رفع هذه القيود والوصايا عن الحركة العمالية والنقابية حتى تصبح حركة نقابية فعلاً .

<u>ثالثاً : المستند رقم٢</u> وهو عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى يتكون من ٢١ ورقة ومعنون فى صفحته الاولى وثيقة مقدمه من عمال الغزل والنسيج لشركات القطاع العام بمنطقة الاسكندرية الى الجمعية العمومية للنقابية العامه لعمال الغزل والنسيج وحلج وكبس القطن بجمهورية مصر العربية بشأن القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظام العاملين فى القطاع العام ومذيل فى صفحته الأخيرة بتاريخ تحريره ١/٨/١٩٧٢ وبمطالعة المحرر تبين انه جاء به : عندما صدرت قرارات التأميم سنة ١٩٦١ وتحولت ملكية الشركات والمصانع الى القطاع العام قيل وقتها ان كل اشكال استغلال الإنسان لأخيه الإنسان قد انتهت ولم تكد تمضى فترة قليلة حتى صدر القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ فأعطى سلطات واسعة لرؤساء مجلس الادارة لم تكن موجودة فى قوانين العمل التى كان معمولاً بها فى ظل القطاع الخاص واضاف للادارات سوطاً يلهبون به ظهور العمال وهو نظام التقارير السرية فكثرت الجزاءات وقد سلب القرار السالف الذكر مكاسب عمالية كان قد حصل عليها العمال بنضالهم وشهدائهم . ومن المكاسب المسلوبه الغاء الامر العسكرى رقم٩٩ لسنة ١٩٥٠ الخاص بإعانة غلاء المعيشه للعمال المتزوجين وذوى الاولاد وبدل التغذية وانه فى عام ١٩٦٤ عقد مؤتمر الانتاج بناء على صرخات السادة

رؤساء مجالس ادارات شركات القطاع العام وتمخض هذا المؤتمر عن القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والذى جاء بسلطات واسعه لهم منها اعطائهم الحق فى تحديد حجم ونوع الوظائف والدرجات دون مراعاة مصلحة العمال الفعلية مما ادى الى تضخم الجهاز الادارى وتسكين اغلبية العمال فى الدرجات الدنيا وزادت مدة الاختبار بالنسبه للعمال الجدد وتوقيع العقوبات على العمال بلا ادنى ضمانات وقد ضج العمال من هذا القرار الجمهوري ومظالمه وبعد مضى خمس سنوات صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وقيل انه سيقضى على مساوئ القرار الجمهوري السابق ثم تبين انه ليس هناك اختلافاً بينهما اللهم إلا اختلاف فى ارقام نصوص المواد وقد ناقشت الوثيقة الموضوعات الآتية :

١- الدرجات والترقيات

وجاء انها وزعت توزيعاً غير عادل فى القطاع العام سنة ١٩٦٢ عند بدء التقسيم والتسكين وجاء القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ فزاد المسألة سوءاً بالغاء الترقية بالاقدمية وجعلها بالاختيار الامر الذى فتح الباب على مصراعيه لمواكب النفاق الراغبين فى الحصول على رضا المسئولين وزاد التحكم فى العمال واصبحت اسس الترقيه شخصية وليس لها علاقة بالعمل ، وطالبت الوثيقة بإعادة النظر فى الهيكل الوظيفى للدرجات والتوسيع فى المستوى الثانى والثالث والغاء مبدأ الترقية بالاختيار وجعله بالأقدمية وتحديد زمن للدرجة بحيث لايتجاوز اكثر من خمس سنوات .

٢- العلاوات

وجاء بالوثيقه ان العلاوات لاتحل مشكلة الأجور المتجمدة منذ سنوات طويلة لأن العلاوات مفتوحه الى نهاية مربوط المستوى وليست الى نهاية مربوط الدرجه .

٣- التقارير السريه

وقد ذكرت الوثيقه ان حق الفصل قد قيد بالنسبه للمستوى الثانى وما يعلوه بحكم من المحكمة التأديبيه ولم يقيد بالنسبه للعمال فى المستوى الثالث الذى يلقى بهم الى الشارع بجرة قلم وانه لامبرر لهذه التفرقه بن عاملين فى شركة واحدة وفى امة واحدة ولهما مكونات المخلوقات البشرية الواحدة وطالبت الوثيقة بمنع الفصل من الخدمة لعمال المستوى الثالث إلا بحكم المحكمة التأديبيه على ان يمثل العنصر العمالى فى محاكم العمال .

٤- التحقيقات والجزاءات:

وذكر بالوثيقة ان القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ جعل من رئيس مجلس الادارة خصماً وحكماً يوقع الجزاء ويتظلم إليه مما يتنافى مع مبدأ تحييد جهة التحقيق ولايمكن ان تكون التحقيقات التى تجرى مع العمال عادلة لأن ادارة التحقيقات تابعه لسلطة رئيس مجلس الادارة وطالبت الوثيقه بإلغاء حق رئيس مجلس الادارة فى خفض المرتب وخفض الوظيفة وخفض مدة الوقف عن العمل ونقل تبعية ادارة التحقيقات الى وزارة العمل أو العدل .

٥- النقل من عمل الى آخر

طالبت الوثيقه بمنع نقل العمال من عمل الى آخر أو من مدينة الى أخرى إلا بموافقة العامل لأن هذا الحق يستخدم ضد العمال المناضلين والشرفاء وحدهم فمن يفتح فمه بكلمة شريفه يكون مصيره النفى بعيداً عن اسرته وهو احد اسلحة التهديد والإرهاب التى تمارس ضد العمال لاخراسهم لكى يعبث من يشاء فى حقوقهم واصبح هذا الحق يمارس ضد العمال الصغار فقط لئلالهم واخضاعهم لسلطة الاداريين .

٦-غلا المعيشه وعلاوات الاولاد

ذكرت الوثيقه انه كان يصرف طبقاً للامر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ والغى بعد ذلك وطالبت بإعادته لأن احتياجات المتزوج وذوى الاولاد اكثر وخاصة ان اسعار السلع الضرورية واعباء الحياة عموماً بعد سنة ١٩٦٢ ما زالت فى تصاعد مستمر .

٧- عمال القطعه

ذكرت الوثيقة انه رغم انهم الفئة الرئيسيه فى عملية الانتاج فى كل مصانع وشركات القطاع العام فإن أجورهم قد وصلت الى مستوى من الانحدار يهدد حياة الالوف منهم ، فطالبت الوثيقه بأن يحاسب عمال القطعة على اساس اجرين اجر ثابت واجر متحرك ويرتبط الاجر الأخير بالانتاج وانه يجب وقف الهجوم المستمر على اجور عمال القطعه لضمان الاستقرار لهم حتى يتمكنوا من مواصلة الحياة .

٨- الصبيه والعمال المتدرجين

ناقشت الوثيقه موضوع تطبيق القانون وذكرت ان القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ نص فى المادة ٨١ على استثناء الصبيه الذين تقل اعمارهم عن ١٨ سنة من احكامه وان هذا القانون يعود بنا الى الخلف اكثر من مائة عام مع باقى المجتمعات القبلية المتخلفه حيث تحكم العلاقه بين الكبار والصغار فيها قوانين عرفيه تعطى للجميع حقوقهم وقد اصاب الصبيه نتيجة استثناء القانون لهم اضراراً بليغة فهم يقومون بنفس عمل الكبار مقابل اجر ضئيل ولايستطيعون الاحتجاج لأنه لايوجد قانون ينظم هذه المسألة كما يحرمون من الاجازات السنوية والعلاوات والعلاج والاجازات المرضيه مما ادى الى ارتفاع نسبة الامراض المهنية وذكرت الوثيقة ان الاستغلال المكثف الواقع على اولادنا واخواننا العمال صغار السن يجعلنا نطالب برفع هذه المظالم التى يجيزها القانون .

٩- الأجــازات المرضيــة

ذكـرت الوثيـقـة ان الصــحف طالعـتنا ينة ١٩٧١ بأنه يجب ان تكون بأجـر كـامل وان يكون العـلاج مـجانيـاً إلا ان المادة ٣٧ من القـانون ٦١ لسنة ١٩٧١ صدمت العمال وذكرت الوثيقة ان العامل الذى لايشفى فى مدة الثلاثة شـهور المحددة فى القانون عليه ان يتسول على احد المساجد للحصول على قوته هو واسرته وطالبت ان تكون الاجازات المرضيه بأجر كامل مع صرف العلاج اللازم حتى يشفى المريض .

١٠- الاجازات السنوية والعطلات الرسمية والعمل الاضافى

نـاقشت الوثيـقه النصـوص الخاصـه بها فى القـانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وطالبت بوجوب حصول العمال على اجازاتهم السنوية لتزيد حيويتهم وضرورة صرف اجر مضاعف عن العمل الإضافى وطالبت برفض استغلال حاجة العمال للعمل الإضافى لإذلالهم وإخضاعهم لسلطة الرؤساء .

١١- امـوال الـغـرامـات

طالبت الوثيقـه بصرفـها فى الخـدمات الصـحيه والثقـافـيه لعـمال المنشـأة وهاجـمت المادة ٥٦ من القــانون ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى اعطى الحق لرؤســاء مجالس الادارة فى التصرف فى اموال الغرامات مما ادى الى سوء التصرف فى هذه الامـوال وانفـاقـها فـى خـدمـات مـؤقـته على كـبـار الموظفين والمديرين لا العمـال الذين توقع عليـهم هذه الغـرامـات وطالبـت بأن يعود للعـمـال ثلثى اموال الغرامات وبإلغـاء حق النقابة العمـالية فى الحصـول على الثلث وان تتولى كل لجنه نقابية فى كل منشأة انفاق هذا الجزء على عمال كل منشأة وطالبت بإلغاء حق وزير الخـزانه فى الحصـول على الثلث لما يسـمى بصندوق الطوارئ وطالبت بأن يكون للنقـابات الحق فى الحـصـول على الثلث لما يسـمى بصـندوق الطوارئ وطالبت بأن يكون للنقـابات الحق فى التـصـرف فى اموالهـا بـالقـيـام بـخـدمـات لعمالها .

١٢- بدل طبيعة العمل

طالبت الوثيقة بإعادة النظر فى بدل طبيعة العمل الذى جاء به القانون رقم٦١ لسنة ١٩٧١ بحيث يشعر العمال بأنه طبيعة عمل فعلاً وليس وهماً دعائياً وإلغاء ضريبة الـ٢٥٪ على هذا البدل وبوجوب صرفه على الأجر الشامل لا على اساس اول مربوط الدرجه .

١٣- العمال المؤقتين

ذكرت الوثيقة ان المادة السابعة من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ اكسبته الصفه القانونية والشرعية باستخدامه فى الاعمال الصناعية ذات الصفه الدائمة مع ان ذلك يعتبر سخره مقنعه وتهرباً من المزايا التى يعطيها القانون للعمال الدائمين ويعتبر رجوعاً للخلف فى قوانين العمل بمصر وطالبت بمنع استخدام العمل العرضى فى الاعمال التى لها صفة الدوام واعتبار العمال المؤقتين عمال دائمين كما ناقشت الوثيقة موضوع الضمانات التى يجب المطالبه بها لضمان تنفيذ واحترام قوانين العمل وحماية مصالح العمال على ضوء هذه المطالب المقترحه فى الوثيقة وذكرت ان من هذه الضمانات :

١- ان يعود اشراف وزارة العمل على شركات ومؤسسات القطاع العام وان يعود حقها فى توقيع العقوبات اللازمه على مخالفى انظمة وشروط العمل لأن إلغاء اشراف وزارة العمل عليها ترك الحبل على الغارب لمسئول القطاع العام ان يفعل كل ما يحلو له بلا رقيب أو حسيب والنتيجه النهائية مزيد من الظلم والاستغلال للعمال .

٢- ان يمثل العمال باغلبية الثلثين فى لجان شئون العاملين التى نصت عليها المادة ١١ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ والتى تختص بالنظر فى التعيين والترقية والعلاوات بالنسبه للعاملين فى المستوى الثالث فقط على ان تكون قرارات هذه اللجنه بأغلبية الاصوات وملزمه التنفيذ بغض النظر عن موقف رئيس مجلس الادارة من هذه القرارات .

وذكرت الوثيقة فى النهاية ان عمال الاسكندرية يطلبون من اعضاء الجمعية العمومية للنقابة العامة لعمال الغزل والنسيج وحلج وكبس القطن بجمهورية مصر العربية ان يرفعوا اصواتهم من اجل تنفيذ ما جاء بهذا التعديل الخاص بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام وانهم يحملونهم المسئولية امام التاريخ فى حالة السكوت على هذه المظالم التى يعلنها عمال القطاع العام من جراء هذا القانون الجائر ويناشدونهم ان يرفعوا اصواتهم مع عمال الاسكندرية من اجل تنفيذ هذه المطالب .

رابعاً - المستند الرابع

وثيقة مكونه من ثلاث صفحات متوسطة الحجم عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى جاء به ان العاملين والموظفين بمصانع النحاس المصرية احدى شركات المؤسسة المعدنية يتقاضون اجرين خلال الشهر اجر ثابت عبارة عن المرتب الشهرى واجر متحرك يرتبط بكمية الانتاج خلال الشهر ورقم المبيعات وان التأمينات الاجتماعية تقوم بتحصيل ١٣,٥٪ على كل من المرتب ومكافأة الانتاج وان هذا المكسب لم يتحقق تلقائياً وانما عبر كفاح مرير للعمال ونظراً لظروف العمل الصعبه كثيرة الاخطار .

وجاء بها ان سلطة يوليو الانتهازية بطبيعتها لا تترك مكسباً للعمال إلا واعتدت عليه منتهزة فرصة ضعف الطبقة العامله وغيابها عن المسرح السياسى وغياب ممثليها الشرعيين اجبارياً بفعل تدخل أجهزة الامن فى اختيار المرشحين وايضاً حاجز الخوف الذى لم يتحطم منذ اعدام خميس والبقرى وجاء بالاوراق ان المستشار القانونى بالمؤسسة المعدنية قام برفع دعوى امام المحكمة الادارية مطالباً باعتبار مكافأة الانتاج حافز وليس لها صفة الأجر المستمر وبالتالى فلا يجوز للتأمينات ان تأخذ منه الـ ١٣,٥٪ واصدرت المحكمة حكماً لصالحه وتتساءل الوثيقة عن الدافع الذى دفع المستشار القانونى للرأسماليه البيروقراطية لفعل ذلك وتذكر ان الجواب هو توفير المبلغ الذى تدفعه الشركة

مقابل المبلغ الذى يستقطع من العمال وان هذا الحكم يعنى الاضرار الكامل بحقوق العمال من عدة نواحى فى حالة اصابة العمل وفى حالة المعاش :

يضاف الى ذلك ان شركة التأمينات تقوم باستثمار المبالغ المتحصله لديها فى مشروعات صناعية وخلافه ومعنى ذلك انه لو نقصت هذه المبالغ المتحصله لتناقص بالتالى عدد المشاريع التى تقوم بها وبالتالى فإن الابناء لن يجدوا فى المستقبل العمل الذى يوفر لهم كرامتهم .

وذكرت الوثيقة موقف النقابة فى هذا الموضوع وانها تعمدت ان تحفظ الموضوع بالسرية نظراً لأن مهمتها القانونيه ستنتهى خلال شهرين وهى لا تريد ان تأخذ موقفاً متشدداً من السلطة ، وانه عندما علم العاملون بالشركة بالأمر سارعت بتكذيب الخبر ، ثم سارع رئيسها بوعد العاملين بحل المشكلة فى سراديب القصر الجمهورى واخذ يهدد كل من سيحاول اثارة المشكلة بالقائه فى السجون وتشريده مدى الحياة .

كما تحدثت الوثيقة عن موقف العاملين الذى تبلور بمحاولة الدعوة لعقد جمعية عمومية للعاملين لبحث المشكلة يوم ١٩٧٣/٤/٢٠ الساعة ٦ مساءً بدار النقابة ١٠٠ شارع مصطفى كامل بينما تلهث النقابة من اجل عرقلة الاجتماع المزمع عقده ومازال الموقف متفجراً متذبذباً بين النقابة وبين العاملين الشرفاء .

الفصل الثالث

الإطلاع على المستندات ١، ٧، ١٠، ١١، ١٢

الواردة بالملحق (حـ)

أولا: المستند رقم١

وتبين انه صورة فوتوغرافيه لمخطوط دون عنوان ويقع في أربع صفحات متوسطه حوى مقدمه ذكر فيها الكاتب ان "القوة باسم الاشتراكيه في معاملة الجماهير هي البذرة الاولى في حقل انبات الثورة المضاده" وانه "تطبيق المبدء الاستعماري وهو فرق تسد قد اصبح اعلى الاخلاقيات لبث الرعب في نفوس العاملين وتخريب المفاهيم والقيم الاشتراكية" وان "التخريب يجري دائماً في طريقين مختلفين في الوسيله متفقان في الوصول الى هدف واحد ويمضي فيحدد هذين الطريقين بانهما "الدعاية المكشوفه ضد الاساس الاشتراكي لاقتصاد الدولة" و "استيلاء الرجعيين علي مراكز الانتاج" فيخلص الى ان "بذر بذور الثورة المضادة" هو "اخطر عمل يتم الأن للانقضاض على المكاسب الاشتراكية" ويمضي ليؤكد دور العمال في الانتاج والاشراف عليه وفي رفع كفاءة الآله . وينتهي الى تعداد ما اسماه "دلالات التخريب" وفي المجتمع المتحول الى النظام الاشتراكي .

ثانياً: المستند رقم٧

وتبين من الإطلاع عليه انه بيان على الآله الكاتبه يقع في خمس صفحات معنون "السلطه في الحركة الطلابيه" ومذيل بعبارة "مكتب الطلبه" ويبدء بوصفها بالبرجوازيه البيروقراطية ويتهمها بتوجيه عدة ضربات للحركة الطلابيه في "اطر

خططها العامة لتصفية الجو السياسي فى مصر ويسرد تطور الحركة الطلابية التي يرى ان السلطه نجحت في تجميدها في الفترة من مارس ١٩٥٤ حتى فبراير سنة ١٩٦٨ وذلك عن طريق تعيين الاتحادات الطلابية ووضع اللوائح الجماعية التي تحرم على الطلبه الاشتغال بالسياسه وإباحة الفصل لاسباب عديدة . وبعد ان وصلت السلطة الى تجميد الحركة الطلابيه . اباحت تشكيل الاتحادات الطلابيه عن طريق الانتخاب مع إعطاء السلطات الجامعيه "حق التدخل وشطب المرشحين الذين لاترضى عنه "ويأخذ البيان على اللائحه انها مزقت اوصال الاتحاد وحولته الى لجان توعيه وان السلطه واصلت افسادها لقيادة الاتحاد عن طريق توجيه اعضاء مجالس الاتحادات الجامعيه "ويتهم هؤلاء الاعضاء فى ذلك المجال بنهب اموال الاتحاد . ثم يورد احداث فبراير سنة ١٩٦٨ ويتهم السلطه بأنها عاجزه عن تغطية مطالب الجماهير مما كان سبباً لهذه الاحداث والتى رأت السلطة معها اجراء انتخابات تتحكم فيها "المباحث العامة" وعناصر طلاع الاشتراكيه وتمكنت من ثم من السيطره على انتخابات الطلاب . وينادى البيان بأن تتحول الاتحادات الطلابيه الى تنظيمات نقابيه بعيداً عن سيطرة السلطة وتنظيمها السياسى السرى والعلنى بعيداً عن تدخل الجامعه فى اعمالها" وان "يرتبط العمل النقابى بالعمل السياسى" ويوجب البيان فى صفحته الرابعه على من خاطبهم بكلمة "كوادرنا الطلابيه" ان تخوض معركة الانتخابات مسلحة ببرنامج طلابى يربط المطالب النقابيه بالقضيه "ويفضح تماماً محاولات السلطة فى السيطره على الاتحاد" وتحويل المعركة من معركة شخصية الى معركة سياسيه تتصارع فيها الاتجاهات التقدميه ضد الانتهازيه والرجعيه وعناصر السيطرة البوليسيه " ويقترح ثمانى نقاط يجب ان يرتكز عليها البرنامج الانتخابى تدور حول تعديل لائحة الاتحادات الطلابيه واقرار حق الطلاب فى ممارسة النشاط السياسى فى حرية كامله وحل مشاكل المدن

الجامعية والكتب وإيقاف هجرة الاساتذة وينتهى البيان الى ان "عملنا فى هذا المجال يجب ان يكون فى اطار عملنا السياسى العام لكشف وفضح سلطة البرجوازية البيروقراطيه .

ثالثاً: المستند رقم ١٠

وهو صورة فوتوغرافيه لبيان يقع فى صفحتين محرر على الآله الكاتبه معنون "ماهى اهداف وخلفيات قانون الوحدة الوطنية" ويبدأ بتساؤل "ماهى الإضافة الجديدة التى يمكن ان يضفها القانون الجديد؟ "ثم بتساؤل آخر على صدور القانون فى وقت اصداره تحديداً ثم يمضى فيستبعد ان يكون المقصد من القانون الضرب على ايدى اتباع الولايات المتحدة ويرى ان المناقشات التى دارت بشأن القانون تكشف عن ان المقصود منه الضرب على ايدى من يقيمون تنظيمات خارج الاتحاد الاشتراكى الذى يرى انه مجرد "واجهه شكليه لاتعبر إلا عن تلك الحلقه فى قمة السلطة والتى تنفرد باتخاذ كافة القرارات وتفرضها على قوى الشعب العامله بالعنف البوليسى والكبت الادارى "ويخلص من ذلك إلى أن "قضية الوحدة الوطنية اى تحالف قوى الشعب العامل تتعرض بهذا التشريع لضربه سياسيه جديدة "ويمضى فيهاجم التشكيلات النقابيه العماليه والزراعيه القائمة ويمتدح ما اسماه "الانتفاضه الطلابيه" ويرى فيها "دليل على عجز تنظيمات السلطه عن تمثيل هذه القوى" ويهاجم خلال ذلك الاتحاد الاشتراكى العربى ويتهمه انه جهاز تابع للسلطة التنفيذيه لسلب الشعب العامل حقه فى التنظيم السياسى والجماهيرى" كما يتهم السلطه بأنها "تنزلق يوماً بعد يوم نحو الاستسلام الكامل" وينتهى الى التنديد بالمادة ٩٨ من قانون العقوبات التى يرى انها تكشف عن قانون فاشستى نصاً وروحاً .

رابعاً: المستند رقم ١١

وهو صورة فوتوغرافيه لبيان يقع فى ثلاث صفحات محرر على الآله الكاتبه معنون "الماركسيه والفراغ العقائدى والوحدة" وذيلت صفحته الأخيرة بتوقيع "ش.م" ويبدو من سياقه انه يتضمن رداً على مقال لمحمد حسنين هيكل بعنوان "الحوار المطلوب والضرورى" نشرة فى جريدة الاهرام بتاريخ ١٩٧٣/٨/١١ ويبدأ بإيضاح نقطه يراها أوليه وهى ان سياسة الاتحاد السوفيتى ازاء حركة التحرر العربى "تعانى من قصور شديد كان موضع انتقادات كثيرة من اليسار العربى وان انتقادات هيكل ليست من هذه الانتقادات ثم يمضى فيعلق على المقال آنف الذكر فيقول فى شأن ما اورده المقال من ان الاتحاد السوفيتى استجاب للدعوة الى المنطقة "ليملأ فراغ عقائدى تصوره فى المنطقة وان التصور السوفيتى اصطدم بقيم الوطنيين والقيم العربيه" انه بمجرد ادعاء سخيف من رئيس تحرير جريدة الاهرام إذ يرى ان الاتحاد السوفيتى قدم مساعدة "لحكومات تعادى عقائده اشد العداء وتفتح السجون للماركسيين وتعتبر وجود حزب شيوعى جريمة يستحق اعضائها من اجلها ابشع التنكيل والعقاب ويوجه فى هذا المجال نقد من اليسار للسياسه السوفيتيه باعتبار انها "قد لويت رقبة الماركسيه حتى اصبحت برجماتية لكى تبرر اوهاماً عن طبيعة هذه الأنظمه ومستقبلها" ثم ينتقل الى التعليق على ما ورد فى ذلك المقال من "عداء الماركسه لقضية الوحدة العربيه" وتساؤلاته عن تفسير موقف الحزب الشيوعى السورى من الوحدة بين مصر وسوريا سنة ١٩٥٨ فيقول ان ذلك الحزب "ايد مبدأ الوحدة من قبل قيامها" كما دعت إليها الاحزاب الشيوعية العربية ولكن الخلاف كان حول منهج الوحدة وطريقة تنفيذها وينتهى الى ان علة مقالات الكاتب فى هذا المجال هى ليبرر اتخاذ اجراءات الوحدة مع ليبيا "المعروف عداء بعض قادتها لليسار بكل نوعه" وان مزيداً من الوحدة انما يكون "لضرب اليسار فى الداخل" و "الاتجاه فى تدرج نحو الغرب" .

خامساً: المستند رقم ١٢

وهو صورة فوتوغرافيه لبيان معنون "خبرات في العمل السرى" يقع في خمس صفحات محرر على الآله الكاتبه وقد لوحظ ان البيان عبارة عن جزء من بحث معنون "الصراع الطبقى والدولة البوليسيه" ضبطت صورة كربونيه من اصل خطى له فى حيازة المتهم عبدالفتاح مرسى احمد وسبق إثبات الإطلاع على ذلك البحث فى محضر الإطلاع على مضبوطات المتهم آنف الذكر .

المضبوطات ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من الملحق المرفق ببلاغ هيئة الامن القومى وقد تبين من الاطلاع على تلك الاوراق ما يلى :

أولاً : دراسة بعنوان "طبيعة الثورة المقبله" عبارة عن صورة فوتوغرافيه تقع فى خمس صفحات تبدأ بعبارة "ان الحزب الشيوعى المصرى هو حزب الطبقة العامله المصرية" وانه يسترشد فى كفاحه بالنظرية الماركسيه اللينينيه" ثم تتحدث عن المراجعين الذين يحلون "الوفاق الطبقى" على "الصراع الطبقى" ويضع "هزيمة المراجعه المصرية شرطاً ضرورياً لابراز المنهج الماركسى فى فهم الثورة المصرية وتكشف عن خط الحزب الفكرى بأنه "الاستفادة من فكر الرفيق ماوتسى تنج" ثم تعرض لتطور ثورة يوليو آخذاً عليها عدم القضاد على العلاقات الإقطاعيه فى الريف وعدم التصفيه النهائيه مع السوق الاستعمارية لتخلص الى مهمة الثورة القادمة إستكمال الثورة البرجوازيه لمهمه تكتيكيه" وان "قضية الصراع ضد الامبراليين وقضية الثورة الزراعية" قد انتقلت "من المحور البرجوازى الديمقراطى اى المعادى للإقطاع الى المحور الاشتراكى اى المعادى للرأسماليه" وأن "المساله الجوهرية فى اى ثورة هى قضية السلطه" .

ثانياً : نشرة معنونه "دستور مصر الدائم" عبارة عن صورة فوتوغرافيه تقع فى خمس صفحات ونص فلوسكاب لايخرج مضمونها عن النشرة المعنونه

"الدستور الدائم" السابق الإطلاع عليها فى محضر اطلاع الزميل الاستاذ حسن عمر .

ثالثاً : نشرة معنونه "حول انتخاب رئيس الجمهورية" عبارة عن صورة فوتوغرافيه تقع فى ثلاث صفحات فولوسكاب تبدأ بتحليل التنظيمات الشعبيه الشرعيه هيئة التحرير والاتحاد الاشتراكى وترى فيها "اعشاشاً لتنظيم الفئات الاجتماعية التى يرتكز عليها النظام الجديد والذى تحدده بأنه "البرجوازيه البيروقراطيه" وتحيل فى عدة مواضع منها الى الدراسه منها الى الدراسه المعنونه "حول سلطة البرجوازية البيروقراطيه السابق إثبات الإطلاع عليها وتمضى النشرة تحلل الاوضاع داخل السلطه بعد وفاة الرئيس عبدالناصر فترى ان ترشيح الرئيس انور السادات لرياسة الجمهورية جاء نتيجة صراع بين جناحى السلطه ولذا تؤيده الثوره البروليتاريه التى تدمر سلطة هذه الطبقة وتصفيتها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً .

رابعاً : كارت معنون "تحليل الواقع المصرى فى الوقت الحاضر" عبارة عن صورة فوتوغرافية لما يبدو من ظاهره انه عناصر دراسه فى هذا الشأن للوصول الى نتائج ذلك التحليل وهى "التجمع" واهدافه على ما جاء فيها ، مرحله تحضيريه "للماركسيه" "اهداف قريبه" ومرحله تاليه "استراتيجية التنظيم" تحديد للاهداف والبرامج .

الفصل الرابع

الإطلاع على المستندات ارقام ٨، ٩، ١٣

الواردة بالملحق (د)

أولاً: مستند رقم "٨" بعنوان "مطالب الحريات الديمقراطية"

قام المدعو سعيد عبد المنعم ناضوره بتسليمها الى المدعو على حسين نوح واحمد رضوان فى ١٩٧٢/١/٣ .

وبالإطلاع على هذا المستند تبين انه صورة فوتوغرافيه لنشرة خطية مكونه من ثلاث ورقات فى حجم الفلوسكاب معنونه "مطالب الحريات الديمقراطية" وبمطالعة هذا المستند تبين انه يتضمن الحديث عن الحريات الديمقراطية ومدى تطبيقها فى الفترة السابقة على ثورة ٢٣ يوليو ثم الفترة اللاحقه على تلك الثوره ويبدأ بشرح الصراع القائم بين القوى الوطنيه وبين الاستعمار والطبقات الرجعيه الذى اتخذ شكل حرمان هذه القوى من حرياتها الديمقراطية أو الغاء ما استطاعت انتزاعه من الحريات وتحدث عن ارتباط المطالب بتلك الحريات بالكفاح الوطنى المصرى الذى بدأ منذ ثورة سنة ١٩١٩ وأيده دستور سنة ١٩٢٣ وظهور البرجوازية القومية المعادية للاستعمار والتى كان شعارها فى مرحلتها الاولى الاستقلال والدستور ، وكان نتيجة قيادة البرجوازية القومية للحركة الوطنيه ان نشأ التيار الليبرالى الذى استطاع ان يحقق الكثير من الانتصارات التى اضعفت النفوذ الاستعمارى والرجعى فى مصر ، ففى ظله صنعت الحركة الوطنية اسلحة النضال الديمقراطيه ، وبعض التنظيمات السياسيه الوطنيه ، وحقوق التنظيم الجماهيرى والتعبير والتجمع والتظاهر والاضراب . وتميزت الليبراليه العربيه فى الفترة ما قبل ثورة ١٩٥٢ بتأكيدها مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث ، وتستطرد النشرة بعد ذلك فى الحديث عن

الحقبة الثانيه من البرجوازية القوميه فى سنة ١٩٥٢ مهاجمة ثورة ٢٣ يوليو بدعوى انها وجهت ضرباتها الى الليبراليه البرجوازية والتنظيمات السياسيه الاقتصاديه للجماهير ، حتى اتخذ الشكل السياسى للحكم الطابع البونابرتى. وجاء فيها "لقد نحيت الطبقات الحاكمه الرجعيه ، كما نحيت البرجوازيه القوميه التى كانت تشارك جزئياً فى الحكم عن الإمساك المباشر بالسلطة ، واصبحت علاقة البرجوازية الكبيرة القوميه بالسلطه غير مباشرة ، فهى لاتحكم بابنائها ولا بأجهزتها التقليدية واحزابها وبرلمانها وتنظيماتها الاقتصادية . ورغم ضخامة مكاسبها واتساع نطاق اقتصادها . ودوران البلاد فى فلك مصالحها وسيادة ايديولوجيتها ، بل عن طريق افراد جدد استولوا على جهاز الدولة . ان الضربه لم توجه الى الاشكال الرجعيه للحياه السياسيه فحسب بل الى كل الاشكال السياسيه والى كل الحريات الديمقراطيـة لكل الطبقات الوطنيه ، بل كان للطبقات الشعبيه اكبر نصيب من هذه الضربات ، لقد اضطهدت السلطة الجديدة الشيوعيين والديمقراطيين الوطنيين والعمال والنقابيين وملأت بهم السجون والمعتقلات والغت كل المنابر المستقله ، وصفت كل الضمانات القانونيه واعلنت حكم الشعب ممثلاً فى جهاز بوليسى متعدد الافرع شديد الضراوه .

ثم تستطرد النشرة فى مهاجمة النظام القائم بدعوى ممارسته سياسة القمع والاستبداد بالسلطة وعدم الفصل بين السلطات وجاء بها :

"والطبيعه الفريدة للشكل السياسى البونابارتى الذى اتخذته البرجوازيه البيروقراطية الحاكمه ، لقد عصفت هذه الطبقة بالنزعه البرلمانيه بل بالحكومه التمثيليه بأى شكل من اشكال المعارضه المنظمه بفصل السلطات بأى شكل من اشكال التنظيم السياسى أو الاجتماعى أو الاقتصادى أو الثقافى المستقل لأى طبقة من الطبقات الوطنيه واقامت ديكتاتورية صارمه لأجهزة السلطة التنفيذيه أجهزة القمع البوليسى والمخابرات والدوائر الضيقه من القادة السياسيين المسيطرين على هذه الأجهزة وعلى رأسهم زعيم كل الجبروت ، واصبحت الاجراءات الاستثنائية لفترة الاعتقال التى استغرقت ما يقرب من ١٩ تسعة عشر عاماً نظاماً راسخاً ....

ثم تستطرد النشرة فى الحديث عن ديكتاتورية البروليتاريا والتى تضعها الدولة فى مقدمة خلافاتها مع الماركسيه وانتقدت التنظيمات السياسيه للجماهير الشعبيه وتبدأ بالاتحاد الاشتراكى ، ومندداً باسلوبه وسياسته التى تهدف الى خدمة السلطة وليس خدمة الشعب جاء به : "فى الواقع كان الاتحاد الاشتراكى ديكوراً سياسياً فلم يكن ابداً حزباً حاكماً يستولى بوصفه حزباً على السلطة ولم تحدد التناقضات داخله ، يساير التغيرات فى حركة السلطة ، بل كان على العكس آداه هزيله فى ايدى المسيطرين على الأجهزة وبوقاً محدود الاثر لهم فلم يكن فى صالح البيروقراطية ان تخلق لنفسها حزباً جماهيرياً حتى فى فترة صعودها حزباً لابد ان تنعكس داخله التناقضات بينها وبين الجماهير الشعبيه وان يصبح أداه للضغط عليها ، فقد كان شاهداً ينتصب على قبر حرية التنظيم السياسى للجماهير الشعبيه ، وتاكيداً لعزم السلطة على مواصلة انتزاع السلاح التنظيمى من الجماهير وعلى الرغم من ذلك فقد اعلن ان هذا الديكور هو تحالف قوى الشعب العامله ، قوى متحالفه دون ان يكون لأى منها وجود منظم على الإطلاق" ، وكانت الأجهزة البوليسيه تعين إما مباشرة أو بانتخاباتها المزوره ممثلى هذه القوى من العملاء والمنتفعين .

وتسطرد النشرة بعد ذلك فى نقد الأجهزة التابعه للاتحاد الاشتراكى والتنظيمات التى تسعى الى خدمة مثل التنظيم الطليعى الذى يعمل على احكام سيطرة الأجهزة البوليسيه على المراكز القيادية ويضمن ان تظل حركة الجماهير الشعبيه ذيلاً للسلطة ، كما انتقل الى نقد مجلس الأمة الذى لا رأى له ، وانتقد سياسة الدولة فى ارهاب القضاء وإرغامهم على الإذعان لأوامرهم بعد التطهيرات المتواليه جاء بها "واصبح مجلس الأمة اصابع جاهزة مرفوعه دائماً بالموافقه ، والقضاة مرغمين على الإذعان لأوامر الأجهزة بعد التطهيرات المتوالية للقضاء" .

وتطرقت النشرة بعد ذلك الى التنديد باسلوب الدولة فى محاربة الاستعمار ونقد لسياستها الاقتصادية بدعوى انها حولت المعركة الى اتخاذ

قرارات وعدم إمكانها تحويل اقتصاد البلاد الى اقتصاد حرب ولو لبضعة ايام بسبب الامتيازات التى تتمتع بها الاقليه جاء بها "ادت هذه الديمقراطية الحقيقية الى إضعاف القوى الشعبيه الى آخر مدى الى زعزعة الحركة الوطنيه ودفعها بالسلبيه وتحويل المعركة مع الاستعمار الى مسألة قرارات تتخذها السلطة من اعلى ، وتحويل الاقتصاد الى بقره حلوب لامتيازات الاقليه يتعذر ان يصبح اقتصاد حرب ولو لبضعة ايام ، لقد انتهكت الديمقراطيه الحقيقيه مما ادى إلى تهيئة الظروف السياسيه والاقتصاديه والعسكريه للهزيمه ولاستمرار نتائجها حتى الآن" .

واستطردت النشرة فى طرح سؤال عن مفهوم الديمقراطيه وسيادة القانون عند الطبقة الحاكمه ، واجابت على هذا التساؤل بأن مفهوم الديمقراطية هو الغاء حكم الطبقات الوطنيه فى التنظيم السياسى المستقل والتنظيم الجماهيرى المستقل والعمل على خلق ديكور اتحاد اشتراكى يسيطر عليه عملاؤهم جاء به "ولكن ماهو مفهوم الديمقراطية وسيادة القانون عند هؤلاء؟ انه مواصلة استخدام الصيغه الزائفه المفرغه من كل مضمون تقدمى ، التى تشوه الواقع عن تحالف قوى الشعب العامله المؤكده حق الطبقات الوطنيه فى التنظيم السياسى المستقل والتنظيم الجماهيرى المستقل والعمل على خلق ديكور اتحاد اشتراكى يسيطر عليه عملاؤهم واستمرار الشكل البونابرتى فى الحكم سلطات مطلقه لرئيس الجمهورية ومجلس امة صورى واجهزة قمع يسيطرون عليها .. فما هو الجديد ؟ انهم يحولون الحريات الديمقراطية الى مسألة طمأنة الفرد المنتمى الى الفئات صاحبة الامتيازات وان خطاً جديداً تتجه إليه رأسمالية الدولة يتميز بإتاحة المزيد من الفرص امام رأس المال الخاص ، اما الذى يقومون بالصراع مطالبين بالحل الثورى للمسألة الوطنيه ، ويزعجون نوم القوات المسلحه على الجبهه المواجهة للعدو ... فلهم ديمقراطيه المفرمه والسجن". ثم انتقد السلطة الحاكمه فيما تسعى إليه من تسويه سليمه مع الاستعمار . واستطردت النشرة الى الحديث عن البرنامج الذى تطرحه قضية الحريات

الديمقراطية الذى يقدم الشعار البرلمانى الآتى "جمهورية برلمانيه - ليست رئاسيه - تقوم على مجلس نيابى واحد يشكل لجنه لانتخابات متحرره من التزييف البوليسى ، تخوضها احزاب الطبقات الوطنيه المعادية للاستعمار والرجعيه وبينها الحزب الشيوعى ، حزب الطبقه العامله وينتخب هذا المجلس كل أجهزة *السلطة التنفيذية*" .

وان هدف هذا الشعار هو إرغام الطبقة الحاكمه على قبول الشكل السياسى لسلطة الدولة وعلاقات تحد من تعدى الطبقة الحاكمه وتفتح امام الطبقات الشعبيه آفاقاً لتطور نفسها وان هذا الشعار لايمكن الوصول إليه إلا بالكفاح من اجل تحقيق مطالب مباشرة تتعلق بالحريات الديمقراطية .

وقد استطردت النشرة فى بيان تلك المطالب واوضحتها على النحو الآتى :

١- استقلال النقابات والروابط والاتحادات والتنظيمات الجماهيرية عن التنظيم السياسى للسلطه .

٢- تشكيل نقابات للعمال الزراعيين واتحادات لفقراء الفلاحين .

٣- تشكيل لجان المواطنين من اجل المعركة .

٤- إلغاء القوانين المعادية للحريات ، مثل قانون مكافحة الشيوعيه .

٥- اشراف نقابة الصحفيين المنتخبه ديمقراطياً على الصحف ووقف تدخل الجهاز السياسى والادارى فى شئونها .

٦- إلغاء الرقابة على المطبوعات .

٧- تقرير حق العمال والعاملين عموماً فى الاضراب .

٨- اخضاع الأجهزة البوليسيه للرقابه الشعبيه ، الغاء حق السلطة التنفيذية فى الاعتراض على قرارات محكمة تظلم المعتقلين ، إنهاء حالة الطوارئ.

٩- تشكيل جمعية عموميه لكل وحده من وحدات القطاع العام .

وأنتهت تلك المطالب بأن النتيجه المنطقيه لذلك هو المطالبه بحق التنظيم السياسى المستقل لكل الطبقات الشعبيه والوطنيه ومنها الحزب الشيوعى حزب الطبقة العاملة .

ثانياً: مستند رقم ٩ بعنوان حول سلطة البيروقراطية البرجوازية

بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٨ قام سعيد ناضوره بتسليمها للمصدر ، وبتاريخ ٧٢/٥/٢٥ ظهرت نفس الدراسه فى خلية السيوف للغزل والنسيج .

وبالإطلاع على هذا المستند تبين انه صورة فوتوغرافيه لنشرة خطية مكونه من خمسة ورقات فى حجم الفلوسكاب بعنوان "حول سلطة البيروقراطية البرجوازية" تضمنت عدة موضوعات بدأها ببعض الملاحظات التاريخيه ثم إنتقل الى البيروقراطية البرجوازية وتحدث فى الصفحه التاليه عن فوضى الانتاج ، ومجتمع البيروقراطية ، وانتقل فى الصفحة الرابعه الى الحديث عن الوضع الدولى وتضمنت الصحيفة الأخيرة موضوعات الاول تحت عنوان البناء السياسى والثانى عن الهزيمة .

وبمطالعة هذه الموضوعات تبين ان الموضوع الاول منها والمعنون "بعض الملاحظات التاريخيه يدور حول انشاء الرأسماليه فى مصر وارتباطها بالرأسمالية العمالية - بدأ فى تحليل تاريخى لنشأتها وقيامها اساساً على طبقة كبار ملاك الاراضى الزراعية الذين يقومون بزراعة القطن وحصولهم على ارباح نتيجة بيعه استثمرها البعض فى الشركات الرأسماليه الأجنبيه بينما استثمرها البعض الآخر فى الصناعة والتجارة وذلك دون محاولة خلق سوق رأسمالية فى الريف .

ويدور الكلام فى الموضوع الثانى المعنون "البيروقراطية البرجوازية" عن دور السلطة الجديدة فى التطلع لآفاق جديدة فقامت بتأميم الشركات عام ١٩٦١ ثم الإصلاح الزراعى ثم الاستيلاء على ممتلكات الشركات والبنوك الاستعمارية وخلق المؤسسات الاقتصادية ويستطرد الموضوع فى الحديث عن الرأسمالية

القومية موضحاً انها موزعه على الصناعات الخفيفه التى تدر ارباحاً هائله وان بعض اجزائها حققت اوضاعاً احتكاريه لشق الطريق امام الرأسمالية . إلا ان تلك الاوضاع الاحتكارية كان من الممكن ان تستقر لولا الظروف المحيطه بمصر مثل اضمحلال كبار الملاك ، وجود اسرائيل كرأس حربه اقتصادية موجه إليه ، وبروز سلطة جديدة مكونه من افراد ينحدرون من اصول طبقيه تنتمى فى الاغلب الى البرجوازية الصغيرة . ثم تحدث المقال عن دور العناصر البيروقراطية الجديدة فى إقامة رأسمالية دوله تعمل على ان تصب كل مصادر التمويل فى خلق قاعدة رأسماليه على اسس جديدة والتناقض بين هذه العناصر وبين الرأسمالية التقليدية من حيث المتطلبات الموضوعيه الضرورية للرأسمالية وبين المصالح الجديدة المؤقته لافراد الرأسمالية المصرية مما ادى الى بعد الاستثمارات عن الصناعه واستثمارها فى قطاع المبانى واحجام الرأسماليه التقليدية عن الاسهام فى عملية خلق القاعدة الرأسمالية فظهرت طبقة البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية التقليدية ثم استطرد الموضوع بعد ذلك فى الحديث عن طبيعة البرجوازية البيروقراطية ووضعها بأنها قائمة لخدمة القطاع الخاص الذى يعجز عن القيام ببعض المشروعات وكان تحكمها اتجاهين متضاربين ترتب عليه ان ظهرت سياسة مراكز القوى .

وينصب الموضوع الثالث الذى يتحدث عن فوضى الانتاج الى نقد السياسة الاقتصادية التى تقوم بها البرجوازية البيروقراطية بدعوى ان هدفها هو الحصول على الربح أولاً وانها تسير بدون تخطيط بدليل الاتجاه الى صناعة السلع الكمالية التى تحقق ارباحها مثل صناعة السيارات والادوات المنزلية الكهربائية وقلة انتاج ادوية الامراض المستوطنه والصدر وزيادة انتاج الفيتامينات والمقويات وادوات التجميل ، وتضخم الجهاز الادارى المتربع فى المناصب العليا مقابل انخفاض عدد الوظائف العمالية ، وزيادة الاستهلاك فى قطاع الدولة مقابل انخفاض فى الافراد .

وقد استطرد الموضوع بعد ذلك الحديث عن مجتمع البيروقراطية فنقد

سياسة الريف التى ادت بالرغم من زيادة الاراضى التى يمتلكها صغار الفلاحين الى تفتيت تلك الملكية الصغيرة وعدم إمكان استيعاب الملكية القوميه طاقة العمل مما ادى الى ظهور البطاله فى الريف وتدفق الآلاف الى المدن بحثاً عن عمل بعيداً عن الريف ، كما انتقد ايضاً دورها فى المدينه نظراً لتعرض البرجوازية المتوسطه لاسلوب القهر الاقتصادى والسياسى وظهور طبقة الارستقراطيه العماليه التى تلعب دور العميل المباشر للبيروقراطيه .

ثم يستطرد الموضوع فى الحديث عن "الوضع الدولى" بدأه بشرح العلاقه بين هذه الطبقة وبين الاستعمار وانتهى منه الى ان تطور الرأسماليه بحصول تلك الطبقة التى لا تكف عن عقد صلات مع السوق الرأسمالية وتتهاون مع الاستعمار بدليل الموافقه على مرور السفن الاسرائيليه سنة ١٩٥٦ فى خليج العقبه وعقد القروض والتسهيلات الائتمانيه مع الغرب الاستعمارى . وانتقد موقف قيادة الاتحاد السوڤيتى التى تتهاون ايضاً مع الاستعمار جاء به "ولكن المعسكر الاشتراكى بدأ يعانى من هجمات المراجعه ممثله فى قيادة الاتحاد السوڤيتى التى عملت على تخريب وحدة المعسكر والتهاون مع الاستعمار الامريكى والتراخى فى تقديم العون الى حركات التحرر الوطنى ، وبروز خط *التعايش السلمى* باعتباره *الخط العام للسياسه الخارجيه* وموقف الاتحاد السوڤيتى من الثورة الصينيه بدعوى انه موقف تخريبى جاء به "ان موقف قيادة الاتحاد السوڤيتى من الثورة الصينيه موقف تخريبى على طول الخط" .

وتطرق الحديث الى موقف الاتحاد السوڤيتى من ڤيتنام وعلاقته بمصر ... وانتهى منه الى ان الاتحاد السوڤيتى لايستطيع أن يمارس نفس الخط الذى اتخذه مع الثورة الصينيه وانه بالنسبه لعلاقته بمصر فقد كان يؤيد ويساند الطبقة البيروقراطية فى مواصلة الهجوم على القوى الشعبيه والثوريه جاء به : "ان السياسه الانتهازيه للقيادة السوڤيتيه والتى تبارك الطريق الذى تنتهجه البيروقراطية باعتباره طريقاً غير رأسمالى للنمو يعطى هذه الطبقة سنداً فى مواصلة الهجوم على القوى الشعبيه والثورية وتجعل من علاقتها مع الاتحاد

السوفيتي بديلاً عن تقديم التنازلات للجماهير الشعبيه اثناء الاصطدام مع الاستعمار كما ان المراجعه السوفيتيه قد الحقت بالحركة الشيوعيه والثورية العربية افدح الاضرار الفكرية والسياسيه والتنظيميه .

وانتهى الحديث فى ذلك الموضوع عن نقد لسياسة البرجوازية العربية إزاء التحرر العربى التى تميزت بالانانيه القوميه من ناحية والعداء للمنظمات الثورية والشعبية والحريات الديمقراطية معاً .

واستطرد الموضوع بعد ذلك فى الحديث عن "البناء السياسى" وانتقد قيام السلطة بتصفية التنظيمات والحركات التى تظهر من صفوف الجماهير .

وانتهى ذلك الموضوع بالحديث عن الهزيمة واتهم تلك الطبقة بالمهادنه مع االرجعية العربية ومحاولة الصلح مع اسرائيل والتعهد للاستعمار الامريكى بالمحافظه على مصالحه فى العالم العربى مقابل الضغط على اسرائيل للانسحاب .

<u>ثالثاً : مستند رقم ١٣ بعنوان "ملاحظات حول العمل الجماهيرى فى صفوف الطلاب</u>

بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣٠ قام سعيد عبدالمنعم على ناضورة بتسليمها للمصدر ثم قرأها ايضاً فتح الله محروس احمد على اعضاء خلية السيوف فى ١٩٧٣/١/٧ .

وبالاطلاع على هذا المستند تبين انه صورة فوتوغرافيه لنشرة خطيه مكونه من خمسة ورقات فى حجم الفلوسكاب معنونه "ملاحظات حول العمل الجماهيرى فى صفوف الطلاب" .

وبمطالعة هذا المستند تبين انه يتضمن خمس موضوعات هى :

١- النضال الحلقى والكفاح الجماهيرى .

٢- محررون شرفاء ام سياسيون .

٣- هل تهدف الى أن يرتبط النضال الوطنى الديمقراطى داخل الجامعة ببرنامج الحزب الشيوعى ان تهدف الى خلق جامعه شيوعيه .

٤- الذاتية والعمل العلنى .

٥- البلطجه ..... وموقف الشيوعيين .

وبمطالعة هذه الموضوعات تبين ان الموضوع الاول فيها المعنون "النضال الحلقى والكفاح الجماهيرى" يتضمن تحليلاً لأهمية دور الكفاح والنضال مبتدأ حديثه بأن المرحلة التى تسبق انطلاق الحركة التلقائية تتسم بالطابع "النظرى للنضال" ذلك انه فى رأى الكاتب يحدث فى غياب البرنامج الذى يقود النضال السياسى والاقتصادى للجماهير لايكون نضال اعضاء هذه الخلايا موجهاً فى المحل الاول الى اوسع الجماهير لربطها بالبرنامج الثورى فكلما تطورت الشروط الذاتيه للكفاح الثورى وكلما توسع النضال التلقائى للجماهير تطور ذلك الخط الثورى الذى يرصد القوانين الخاصه بحركة الطبقات فى المجتمع . ثم يمضى فى انتقاد اسلوب مناضلى حلقات مثقفى البرجوازية الصغيرة ممتدحاً اسلوب مناضلى الحزب الشيوعى ، اذ يلجأ الأخيرون الى كسب اوسع الجماهير لبرنامج ذلك الحزب ورفع مستوى وعى الجماهير بتعبأتها حول المطالب الجماهيرية عاملين فى ذات الوقت على تطور اشكال حركة النضال الجماهيرى بتنظيماتها وقيادتها وحدد فى هذا المجال امرين يرى فيهما صماماً لتفادى اى فهم خاطئ لأهمية النضال النظرى - اولهما وجوب تميز المناضلين الشيوعيين للفواصل فى اتجاه نضالهم فتحدث عن فهم وتلاحم اوسع الصفوف حول البرنامج الثورى للحزب وثانيهما تجنيد اصلب العناصر القيادية فى المجال الجماهيرى إذ ان العبء الاساسى فى تهيئة المجتمع فكرياً لايدلوجية جديدة يقع على عاتق المناضلين وسط جبهة المثقفين .

وينصب الكلام فى الموضوع الثانى المعنون "محررون شرفاء أم سياسيون" حول نقد البرجوازية الصغيرة ، مطالباً بأن يقوم المناضل المادى الجدلى بتجديد الرؤية محذراً من عمى الالوان الذى يصيب مثقفى البرجوازية الصغيرة ، ملقياً

على عاتق مناضل الحزب واجب قيادة تجمعات البرجوازية الصغيرة وشل طبيعتها المترددة ومحاربة جوانبها المختلفة من الهجوم على من اسماهم المباشرين للسلطة مصدر الكادر السياسي والثقافي "والكفاح لاكتساب الجماهير الى الخط الثوري" .

ويطرح الموضوع الثالث تساؤلاً معنون "هل تهدف الى ان يرتبط النضال الوطني الديمقراطي داخل الجامعة ببرنامج الحزب الشيوعي ام يهدف الى خلق جامعة شيوعية ؟

ثم ضمنه سؤالاً محدداً نصه "ما هي اهداف نضالنا وسط صفوف الطلاب ؟" .

ويبدأ اجابته بأن الهدف من النضال في هذا المجال ان تصبح الجامعة رافداً من اهم الروافد في الحركة الوطنية الديمقراطية ...... ولابد ان نلتقي بالفعل من خلال ذلك النضال بعشرات من افضل المناضلين الذين يفتح لهم الحزب الشيوعي ذراعيه ولكنه يرفض تحويل الجامعة الى بحيرة شيوعية وطالب الرفاق ان يخترقوا الحواجز التي تصفها الطبقات الرجعية بين صفوف الجماهير وان يكونوا طاقة هائلة في المناقشة الثورية مع كل من لايستطيع ان يستوعب المطالب الثورية .

وينصب الحديث في الموضوع الرابع المعنون "الذاتيه والعمل العلني" عن دور البيروليتاريا في تحرر كافة الطبقات المستقله مطالباً الشيوعيه بأن تحافظ على نقاء نظريتها وثوريتها وان يقوم بهزيمة التحريفيون المصريون الذين اصبحوا عقبه من اجل تغيير الواقع .

ويستطرد الموضوع بعد ذلك في الحديث عن الذاتيه والعمل الذاتي مستنكراً اتباع تلك الاساليب في العمل اليومي وتسللها مختفيه وسط الحماس الثوري ما دامت لم تتحول الى نظرية متكامله وظهورها في بعض المؤتمرات والمعارك وفي مجالات تأسيس بعض المنابر الثورية مثل جماعة انصار ثورة

فلسطين التى تتخذ اسلوباً ذاتياً مهرولاً بدلاً من ان تعمل بتكاتف جهود اوسع ونضال نشيط صبور من اجل تحقيق اهداف تلك المنابر الثورية ، وذلك عن طريق المناقشات اليوميه ما عدا نشيط من الوطنيين ومن خلال تهيئة الرأى العام ومن خلال الندوات والمؤتمرات وقد تطمس فيه أجهزة الإعلام الرسميه كل معالم النضال واهدافه :

وتطرق الموضوع الأخير فى النشرة المعنون "البلطجه وموقف الشيوعية" الى مهاجمة السلطة الرجعية من معاملتها للطلبه الوطنيين مقرراً انهم لايتصدون لرأى الطالب الثورى أو افكاره أو تطالعاته - بل يتصدون له شخصياً . ويستطرد الموضوع بعد ذلك الحديث عن موقف الشيوعيون من الافكار الصبيانيه التى تقدم ما يريده العدو ، فقد دعوا الطلاب الشيوعيين بأن يحملوا المكاوى وان يبدأوا الكفاح المقدس مستنكراً ذلك التصرف من جانب آلاف الطلاب وادانتهم له ، وان تتابع اعمال التخريب والبلطجه ، ويصعد من استنكار الجماهير الطلابية له .

وانتهى الموضوع بمطالبة الرفاق بالتصدى لاسلوب البلطجه دون تهيب والموجه الى الحركة الطلابية كلها .

الفصا . الخامس .

الاطلاع الفصل الخامس ١٤ - ٢٣

[illegible]

١ - مستند رقم (١٤)

وهو عبارة عن نشرة بعنوان "الدستور الدائم" مرفقه بمحضر تفريغ تسجيل اجتماع يوم ٨ / ٣ / ١٩٧٣ بين كل من المتهمين فتح الله محروس وعطية محمد سالم بيومي احمد والشاهد محمد انور عبدالمقصود وبالاطلاع على هذا المحرر تبين انه صورة فوتوستاتيه لمحرر مدون على الآلة الكاتبة من ست صفحات ، وقد جاء به ان قضية الدستور هي قضية الحريات الديمقراطية وان مواقف الطبقات المختلفه من الدستور تتباين وان البورجوازية المصرية المعادية للاستعمار هي الطبقة التي استطاعت بحكم ظروف تاريخيه ان تطرح على المستوى العملي قضية الدستور ومن ثم فانه سيتم التركيز على توضيح موقف هذه الطبقة في اختلاف مراحلها من الدستور منتهيا الى الموقف البروليتاري منه .

وبدأ بتفصيل كيفية كفاح الليبرالية من اجل دستورها الذي تريده في ظروف الاستعمار والقصر وان هذه البرجوازية لم تطرح قضية الحريات الديمقراطية بل شاركت في قمع الثورة الشعبية والحريات الحيوية للعمال والفلاحين وبقية الكادحين ، واستبعدت الصفة الشعبيه عن قضية الحريات الديمقراطيه موجهه ضرباتها الى التنظيم الشيوعي على وجه الخصوص حتى كان دستور ٢٣ وهو اقصى ما تحلم هذه البورجوازية ان تصل إليه ، وسرد مظاهر هذا الدستور والقوانين الرجعية التي علق عليها وان السلطة التنفيذية عطلته وخرقت اسسه الجوهريه وان البورجوازية المصرية استطاعت ان تحقق بهذا الدستور وبالحياة النيابية بعض المكاسب وان الطبقة العاملة المفتقرة الى حزبها السياسي كان من المستحيل ان تجد مطالبها الدستورية آذاناً صاغيه .

وبعد حركة ١٩٥٢ فاننا نجد انفسنا ازاء مرحلة جديدة من مراحل البورجوازية القومية المصرية فقد انتقلت من طبقة مقهورة الى طبقة حاكمه منفرده بالسلطة بالسيطرة على الاقتصاد محققه الحد الادنى من الاستقلال الذى يسمح لها بترتيب علاقاتها مع الجماهير على اسس جديدة لان خطورة حركة الجماهير الشعبية وتنظيماتها الحزبية والجماهيرية المستقلة لم تعد تشكل خسائر للاستعمار العالمى فحسب بل اضحى تناقضها مع السلطة البرجوازية صارخا فاتجهت منذ البداية الى تصفيتها وتحطيم استقلالها واخضاعها لمتطلبات البرجوازية التى سعت الى الحصول على تأييد الشعب المطلق فى كل مواقفها برغم تعرجاتها وتناقضاتها فقضت السلطة الجديدة على الحياة السياسية فى البلاد فى ظل شعار تعبئة الجو السياسى وحطمت الاحزاب السياسيه المهلهله بضربة واحدة ، كما انقضت على الحركة النقابية تحطمها وتحولها من أداة كفاحية فى ايدى الطبقة العاملة والفئات الطبقية الاخرى الى ادوات فى ايدى السلطة ، وقد استندت السلطة الجديده فى تطبيق سياستها المعادية للديمقراطية هذه بنجاح على الضربات التى وجهتها للاستعمار والانجازات القومية والاقتصادية التى حققتها والضربات التى وجهتها الى الرأسمالية الليبراليه المصرية وهو ما ادى الى وجود تأييد ادبى فى تحالف البيروقراطية مع المعسكر الاشتراكى القائم. واتجهت البيروقراطية الى خلق تنظيما السياسى (حزب النظام) الذى اتخذ شكله الخاص من تصميم البرجوازية الى احتكار الحياة السياسية فى ظل شعارها تحالف قوى الشعب العامله . هذا التنظيم الذى جمع فئات المرتزقه والمنتفعين والوصوليين والمضلين بقيادة كوارد النظام واتجهت ايضا الى استكمال ديكوراتها الملحقة برياسة الجمهورية مثل مجلس الثورة واعتمدت فى كل مراحلها على وسائل القمع المتمثل فى الجيش ومخابراته .

وكان العهد الجديد القوى بعيد عن الرغبه فى تقييد خطواته واجراءاته الامر الذى اقتضى تأجيل الوصول الى شكل مستقر دائم للدستور . وكان دستور ١٩٥٦ محاولة لانشاء الشكل الشرعى والديكور القانونى فى خطوط

عريضة متناقضة فيما يتعلق بالحريات الديمقراطية الحيوية للجماهير الشعبية . ان بروز الطابع المعادى للديمقراطيه لدى البورجوازية المصرية كان يستبعد إمكان اى تعبئة للثورة قبل ان تكمل سيطرتها وبعد خلق الحياة المصرية يتطابق مع اهدافها ومصالحها الطبيعيه . وتعكس المنهج الدستورى منذ ١٩٥٦ واقع البورجوازية المصرية التى اصبحت طبقه حاكمه لم تعد فى حاجه الى الاستمرار فى تبين النزعه الليبراليه التى ادت دورها التاريخى

ولكن البيروقراطية البرجوازية التى حققت شمول سيطرتها على الاقتصاد والسلطة وحطمت الاشكال التنظيمية المعادية لها داخل البلاد تخشى اليوم من اطلاق شعارات تقيد الثورة وسيادة القانون والدستور الدائم وما شابه ذلك .

ولا تمثل حركة السادات الاخير التى وجهت ضربة قاصمه الى ابرز رؤوس الاتجاه المسيطر فى البيروقراطية منعطفا هاما من وجهة نظر الدستور الا من حيث التطهيرات والتغييرات والتعديلات التى اقتضتها كانت تشمل بالضرورة اعادة تنظيم البناء السياسى بما يقتضى ذلك من الضجة حول دولة المؤسسات وبناء الدولة العصرية وإعادة بناء البيت البورجوازى واستكمال الاشكال الشكلية ومنها ، دستور جمهورية مصر العربية الدائم و "مجلس الشعب الجديد" وليس من فارق كبير من الدساتير الممنوحه منذ دستور ١٩٥٦ حتى دستور ١٩٧١ فى نصوصها فالمقارنة الاولى بينها توضح ان توسع سلطات رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية هو الجدير بالذكر . وسرد بعض الملاحظات الاساسيه حول الدستور الدائم الجديد ونقدها وهى :

اولا : الاساس السياسى للدستور

يقوم حول الصيغه الزائفه "تحالف قوه الشعب العامله" الذى يعنى فى واقع الامر السيطرة المطلقة للبيروقراطية ، ويتخذ الاتحاد الاشتراكى العربى شكله الدستورى كتنظيم سياسى وحيد فى البلاد يسلب الشرعية من وجود اى حزب غيره ويحتكر الحياة السياسية ، ويفرض وصايته على اشكال التنظيمات النقابية العمالية والمهنية والطلابية .

ثانيا: الأساس الاقتصادى

وهو النظام القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات

ثالثا: النص الخاص بأن المجتمع المصرى يقوم على التضامن الاجتماعى .

رابعا: المواد من ١٤٠ الى ٦٣ (باب الحريات والحقوق والوجبات "العامة") .

خامسا: مسألة السلطات التنفيذ والتشريعية والقضائية .

سابعا: ان الدستور يحيل فى معظم نصوصه الى القوانين المسيطرة .

ثامنا: النصوص التى تتحدث عن نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين .

تاسعا: ان البيروقراطية التى تطبق سياسة اقصاء الجماهير الشعبية عن لعبه اى دور فى القضية الوطنية تحرم فى دستورها انشاء اى تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية من جانب اية هيئة او جماعة ولم يكن من المنتظر ان يفتح الدستور البيروقراطى الباب امام اى اشكال من تسليح وتدريب على السلاح فى مواجهة اسرائيل والاستعمار الامريكى .

واستطرد الى ان رفض هذا الدستور البيروقراطى لا يعنى نفض الايدى من قضية الدستور فهى قضية الحريات الديمقراطية وانتهى الى تحديد الاسس الثورية التى يرى توافرها ضرورياً فى اى دستور مصرى وهى :

اولا: ديباجة تحدد المهام الوطنية الثورية للشعب المصرى فى مواجهة حقيقة للاستعمار العالمى بقيادة الاستعمار الامريكى واسرائيل والرجعية العربيه وواجباته الثورية ازاء الحركة الوطنية والثورية العربية وحركة التحرير الوطنى العالمى وتحالفه المبدئى مع المعسكر الاشتراكى وتحدد الاشكال الملموسه التى تسمح للشعب المشاركه الحقيقية فى تحقيق هذه المهام والواجبات والتحالفات التى تبرز التقاليد الثورية لشعبنا فى كفاحه الوطنى والديمقراطى.

ثانيا: تحطيم نظام الجمهورية الرئاسية القائمة على السيطرة المطلقة للسلطة التنفيذية ووسائل القمع ليحل نظام الجمهورية البرلمانية القائمة على اساس الانتخابات الديمقراطية التى تخوضها الاحزاب السياسية للطبقات

الوطنية والشعبية حيث لا مكان لفئات الطبقة الرجعية بأحزابها ، وهذا البرلمان هو اعلى سلطة تشريعية وهو الذى ينتخب ويعزل السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية او مجلس الوزراء ورئيسه وله وحده حق الاستفتاء الشعبى تحت اشرافة الدقيق .

ثالثاً: الغاء كافة القوانين واللوائح والمراسيم الاستثنائية التى تقيد الحركة السياسية والجماهيرية والفكرية .

رابعاً: حقوق التنظيم الحزبى والجماهيرى والمهنى واستقلال النقابات والاتحادات والجمعيات والروابط عن السلطة التنفيذية واتحادها الاشتراكى وحقوق الاجتماع والتظاهر للعمال والعاملين .

خامساً: حرية الصحافة وباشراف نقابة الصحفيين المنتخبه ديمقراطياً على الصحف

سادساً: الغاء الرقابة على المطبوعات والانتاج الثقافى .

سابعاً: الرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية واجهزتها .

ثامناً: ترفع الصيغه والتعابير حول الاساس السياسى للنظام المصرى واشتراكيته التى تسخر من الشعب المصرى وتضلله وتخدعه ان "سلطة كل الشعب" "تحالف قوى الشعب العامله" و "النظام الديمقراطى الاشتراكى" الخ هى دعامات الاشتراكية القومية وهى لا تمثل شعارات تعتز بها بل ميراث ينبغى ان نجمده ونكشف عن زيفه ، وان وصاية الاتحاد الاشتركى العربى على الحياة السياسية والمنظمات الجماهيرية هى وصاية مرفوضه ونطالب برفع اشكال هذه الوصاية من الدستور .

تاسعاً: اننا لا نطالب بفك القطاع العام بشرط ان تكفل المشاركه الحقيقية للجماهير العامله فى الاشراف على وضع وتنفيذ البرامج ورسم وتطبيق السياسات الاقتصادية على ان يكفل الدستور فى جميع الاحوال الحقوق الاقتصادية الديمقراطية للجماهير العامله ويتجه الى توسيعها فيما يتعلق بالأجور وساعات العمل وتحسين شروط العمل على اسس واضحه وتقوم النقابات العمالية والمهنيه بتحقيق هذه الحقوق .

ان الحركة الثورية الشعبية لن تدوم على ركودها الحالى ، بل قد بدأت

الحياه تتسرب إلى عروقها من جديد وسوف ترفض هذا الدستور البيروقراطى وتفرض مطالبها التى يجب ان تصب فى شكل دستورى جديد يكفل للشعب المصرى ان ينجز مهامه الوطنية والديمقراطية فى اتجاه الثورية الاشتراكية .

٢ - مستند رقم ١٥:

وهو وثيقة بخط يد صبحى طه النويجى مودعه داخل مظروف اصفر مدون عليه من الخارج رقم المستند وعبارة "وثيقة بخط يد صبحى طه النويجى" كان قد سلمها للمصدر عبدالسلام محمد ابوالعنين قنديل يوم ١٩٧٣/٣/١٤ بمنزل الاول بناء على تكليف من المدعو سعيد العليمى لمعرفة موقف الاول من التنظيم وفيها ٢٠ سؤالا موجهين للاجابة عليهم وطلب من المصدر اطلاع كل من سعيد حفنى وجمال الدين عبدالدايم عليهما للإجابة ، كما اثبت على المظروف انه مرفق به تقرير الطب الشرعى بالمطابقة .

وبالاطلاع على هذا المحرر تبين انه صورة فوتوستانيه لمحرر خطى فى صحيفة واحدة اثبت به ما نصه :

١ - طول مدة الترشيح بحجة البحث وموافقة ل م على قبول القدامى .

٢ - استقاء المعلومات الخاطئة رغم توضيح جميع المواقف قبل التساؤل عليها وكان توضيحى لبعض مواقفى السابقة ادانه لى (مثال السفر الى الخارج - التواجد خارج المعتقل) .

٣ - الاصرار فى التساؤل جلسه بعد اخرى عن اشياء تم توضيحها مرات.

٤ - دفع تبرعات وليست اشتراكات وهذا يوضح الموقف من دخول التنظيم .

٥ - المعلومات الخطأ مرة بعد اخرى فى مدى علاقتى ببعض الاشخاص (ع . ن) .

٦ - عدم جدية الاجتماعات التنظيمية :

٧ - الامن ليس له وجود (هذا يؤدى الى الانهيار بدون فوائد مجنية) .

٨ - المسئول ارتجالى فى تصرفاته (مجلة الشركة) .

٩ - فرض الوصاية على ما يمكن كتابته او الردود التى كانت تطلب اثناء فترة البحث فى تقييم التنظيم السياسى (الاتحاد الاشتراكى) وتنشيطه.

١٠ - المفاجآت بالنسبه للكتابة فى مجلة النقابة .

١١ - العلاقات المتبادله مع شخص انتهازى بالشركة .

١٢ - المناقشة فى بعض المواضيع اثناء تواجد احد الاصدقاء (ولو انه موثوق به كلية) .

١٣ - طلب سلفه امام بعض الاشخاص لدرجة اثارت هذا الشخص بوجود علاقة تنظيمية .

١٤ - الموقف فى مجلة الشركة حتى تم تسليمها الى الانتهازيه المنظمة.

١٥ - موقف المسئول بالنسبه للمسابقات التى جرت بالشركة (خروجه من القيادة وانضمامه للمتسابقين) .

١٦ - الفهم الخطأ فى القول بان مسئولية الشركة ستسلم لى (رغم التوضيح بان العمل ليس عمل رئاسى) .

١٧ - التساؤل عن التبرعات ادى الى موقف التساؤل عن الماضى .

١٨ - اتضح ان جميع المعلومات المستقاه كلها خطأ جسيم ولا يوثق فى من يرددها .

١٩ - خطأ الاتصال وانقطاعه .

٢٠ - تعريض التنظيم للانهيار وهو فى مهده بناء على الاخطاء السابقة وغيرها .

وبالإطلاع على تقرير الطب الشرعى المرفق تبين انه عبارة عن تقرير عن فحص ومضاهاة خطوط محرر بمعرفة مختار محمد امين خبير ابحاث التزييف والتزوير بالادارة العامه بمصلحة الطب الشرعى بالقاهرة اثبت به انه باشر الفحص فى الاوراق التى عرضت عليه وهى :

أ - اربع ورقات وصورة مدبسه تظهر بها العبارات المستهله "يعز على مثلنا ان يكون" والمنتهية قبل منذ منتصف الصحيفة الرابعة

(مصالحها الخفية الذاتيه) ومودعه داخل مظروف معنون " بيان بدون عنوان قدمه المدعو صبحى طه النويجى الى الخليه .

ب - نسخه مصورة لبيانات مرقمه من ١ الى ٢٠ ومودعه داخل مظروف معنون "وثيقة بخط يد صبحى طه النويجى ... الخ .

وانتهى التقرير الى أن عبارات البيان (أ) قد حررت بخط صبحى نويجى.

٣- مستند رقم ١٦ .

وهو نشرة حزبية بعنوان "**الحرب الشعبية طريقنا الوحيد الى النصر الكامل**"

مودعه داخل مظروف اصفر مدون عليه من الخارج رقم المستند نشرة حزبية بعنوان "الحرب الشعبية طريقنا الوحيد للنصر الكامل" بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٤ قام سعيد العليمى بتسليمها للمصدر عبدالسلام محمد ابوالعنين قنديل.

وبالاطلاع على هذا المحرر تبين انه صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من سبع صفحات يحمل العنوان سالف الذكر وبأعلاه - انت تقاتل هناك ونحن هنا نعمل واحياناً نقاتل ولكن دائما نغنى لك من اغنية فيتنامية - وتتضمن انه قد مرت خمس سنوات كامله على احتلال ارضنا بعد هزيمتنا العسكرية فى عام ١٩٦٧ ومازالت الاسئلة تدور فى الاذهان هل من الممكن ان ننتصر ... وكيف يمكن ان ننتصر ؟ وما هى طبيعة الحرب مع العدو .. ؟ وهل يمكن لقواتنا النظاميه وحدها ان تهزم اسرائيل والدعم الامريكى المساند لها خلال عام الحسم الجديد ؟ وما هو دور الجماهير فى معركتنا القادمة هل يقف الشعب موقف المتفرج كما حدث منذ خمس سنوات واذا لم يكن ذلك ممكنا فما هو دوره وما هى حرب الشعب وهل يمكن لما يحدث الان فى فيتنام من هزيمة للاستعمار الامريكى وعملائه فى المنطقة ان يتكرر فى مصر ؟ وانه مقابل الامثله الرائعه التى تقدمها حرب التحرير الشعبيه فى فيتنام يتضح عجز كثير من الانظمه العربية امام الضغط الصهيونى والامبريالى على ارض الوطن العربى رغم موارده ، واتباعها اسلوب استجداء الحلول السلميه من امريكا ومجلس الامن ومعاهدات السلام والصلح مع اسرائيل والتى يسارع المسئولون الى

طلبها من يارنج بدلاً من اتباع اسلوب الحرب الشعبية واستعراض ظروف حرب التحرير الفيتناميه ، وان حرب الشعب ليست اسلوبا محددا للعمليات العسكرية ينبع من ظروف طبيعيه معينه بل انها حرب لكل الظروف الطبيعيه والعالمية وان هذه الحرب تشنها الشعوب الضعيفة المتخلفة والنامية فى مواجهة قوى استعماريه تحتل اراضيها او تفرض عليها سيطرة اقتصادية لتستنزف قوى العدو فى حرب طويله الامن فى ساحة ضيقة بعيدا عن نطاق تفوقه وهى لا تعنى تسريح الجيش النظامى فالحرب الشعبيه لا يمكنً ان تحصر نفسها من حدود سيناء المكشوفة قليله السكان بل ان مفهومها يجب ان يحتوى فلسطين والارض المحتلة كلها ، وهذا يعنى على ارض الواقع تشكيل الفرق المسلحه من الجماهير الشعبيه والحشود العماليه والفلاحين والطلابية تكون قادرة على الدخول فى صراع شرس بحد السلاح مع العدو الامريكى الاسرائيلى ، كما يجب تشكيل اللجان المركزيه والمحلية او لجان المعركة عن طريق الانتخاب الجماهيرى فى كل موقع على ارض مصر لتجهيز وتنشيط وتسليح الجماهير وتنظيم الدفاع عن مواقعها بعيداً عن البيروقراطية المركزية واللجان التى تجتمع وتضع تقاريرها فى ادراج المكاتب . ولا يمكن تصور حرب يخوضها الشعب بغير معرفة حقيقية وإبعاده عن معركته بتوجيه وسائل الإعلام الى عقول واذهان الجماهير فى جو من التضليل السياسى وتمييع الموقف الذى لايخدم الجماهير ولا أرائها الحرة وفى ظروف تقيد فيه حرية الجماهير وتراكم القوانين واللوائح المعطلة للممارسات الديمقراطية السليمه فلا حرية للوطن بغير حرية المواطن والمواطن لكى يحمل السلاح لابد ان يكون مقتنعا وبحرية كاملة وحوار ديمقراطى وتوعية جماهيرية شامله عن طريق تنظيم سياسى ينبع من صفوفه معبراً عن مطالبه واحتياجاته الاساسيه وان نضالنا اليوم هو من اجل تضحيات اقل وغد مشرق . والنضال الواعى لجماهير شعبنا يأتى من تحريرها من كل قيد على حركتها فى ثورة ديمقراطية حقيقية وفى حرب شامله وثورية ضد كل معوقات التقدم الاجتماعى وصور استغلال وحماية الجماهير الشعبية وحقها فى

ان توجه موارد الوطن لتأمين حياة كريمة بعيدا عن الاستغلال الطبقى والحرب الشعبية تقتضى رقابة شعبية على الاقتصاد الوطنى .

وان منطق الحرب التى يخوضها الشعب يتناقض مع وجود أى فصيلة مسلحه تقوم بتأديبه او تسجن ابنائه فوجود الامن المركزى بدروعه ورصاصة الفشنك والحقيقى والذى قام خلال العام الماضى وحده بـ١٣ عملية ضد حركات جماهيرية شعبية فى الجامعات والمصانع والقرى والاحياء .وتعنى الحرب الشعبية على المستوى السياسى موقفاً جذرياً واضحاً ومعاداة المصالح الامريكية فى مصر والعالم العربى وبدلاً من النداءات الاسبوعيه فى الصفحات الاولى من جرائد بضرب المصالح الامريكية فإن الموقف العملى من هذه المصالح يعنى تأميمها على اقل تقدير .. ثم استطرد فى وصف الحرب الشعبية واهميتها وانتهى الى ذكر ان كثيرين ممن نادوا بتجنيد جيوشاً من الدبلوماسيين للتحايل على الامم المتحدة والرأى العام والتمرغ امام ابواب الاربعه الكبار واستجداء عطف اوروبا الغربية والعدو الامريكى وقد ادركوا بوضوح افلاس منطقهم وهزيمته وعادوا يولولون ويندبون على غدر الزمان وتفوق الاعداء فى حملة لزرع اليأس فى قلوب شعبنا وشبابنا . وان اولئك الانهزاميين يتناسون ان النصر فى المعركة يقرره الشعب المحارب بنفسه ولانقبل إلا أن يكون حسم قضيتنا فوق اراضينا بأيدينا وبنضال شعبنا لا بأيدى اى صديق ومساعداته .

٤- مستند رقم ١٧

وهو دراسه بعنوان "رساله الى ى . دستاسونا داى الرفاق الآخرين فى السجن فى موسكو "بداخل مظروف اصفر اثبت عليه هذا العنوان وعبارة تاريخ ٧٣/٢/٢٤ قام سعيد العليمى بتسليمها للمصدر على عبدالسلام محمد ابو العينين قنديل وبالإطلاع على هذا المستند تبين انه صوره فوتوستاتيه محرر خطى من اربع صفحات . وقد تم الإطلاع على صورة كربونيه خطية منها بمحضر الإطلاع الخاص بالمتهم محمد العبادى سالم الذى اجراه السيد الزميل الاستاذ محمد عمر بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٧ .

٥- مستند رقم ١٨

وهو كتاب بعنوان "الصراع الطبقي والدولة البوليسيه فى مصر" مرفق بمحضر تفريغ التسجيل رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١١ للاجتماع الذى حضره سعيد العليمى وسعيد احمد حفني بمنزل عبدالسلام محمد ابو العينين قنديل وهو صورة فوتوستاتيه خطيه من ٥٤ صحيفه وقد ثبت الإطلاع على أصله بمحضر الإطلاع الخاص بالمتهم عبدالفتاح احمد مرسى حماد الذى اجراه السيد الزميل الاستاذ صهيب حافظ بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٤ .

٦- مستند رقم ١٩

عبارة عن مجموعة منشورات ووثائق طلابيه مودعه داخل مظروف اصفر يحوى هذا العنوان مرفق بمحضر تفريغ التسجيل رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١١ سالف الذكر وبداخله النشرات التالية :

١- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطي من خمس صحائف موجه الى رئيس لجنة تقصى الحقائق المنبثقه عن مجلس الشعب لبحث موضوع الحركه الطلابيه المصرية من طلاب كلية الحقوق بجامعة القاهرة يتضمن انهم ازاء شعورهم الوطني وما لمسوه عن طريق اجهزة الإعلام من تشويه رهيب للحركة الطلابية الوطنية الديمقراطيه يتقدمون بهذا التقرير الى اللجنة للمساعدة فى الوصول الى الحقيقة ووضع صورة لما كان يحدث بكليتهم وهى صوره توضح إلى اى مدى انتهكت ابسط الحقوق الديمقراطيه للمواطن المصرى بالجامعه واستطرد فى سرد احداث الطلبه الأخيره وخاصة كلية الحقوق مؤيداً لها ومندداً بالسلطات التى اتصلت بها وانتهى الى المطالبه بالإفراج عن العناصر الوطنيه والمعتقلين من طلبة وادباء ومحامين وعمال وبحرية الصحافة الجامعية وباتحاد طلاب جديد ولائحة طلابية وبإلغاء مجالس التأديب على ممارسة العمل السياسى داخل الجامعه وبديمقراطية حقيقة لكل القوى الوطنية فى مصر وباقتصاد حرب وبتدريب عسكرى جاد وبإلغاء القوانين المقيدة للحريات والحرية والديمقراطيه لكل فئات الشعب وإدانة تجنيد الطلبه فى

المباحث العامه وإلغاء مكاتب الأمن ولجان النظام وإدانة الاعمال البلطجية من قبل الاتحادات الحالية غير الممثله للطلاب وادانت السلطة فى موقفها المعادى للمعركة الطلابية الشريفه ويذيل بعبارة كل الديمقراطية للشعب كل التضامن للوطن وعاشت مصر حره - طلاب كلية الحقوق جامعة القاهرة .

٢- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صفحتين بعنوان "بيان التجمع الوطنى الديمقراطى بجامعة القاهرة الى مؤتمر نصرة القضية الفلسطينيه - بيروت .

يتضمن ان الحركة الطلابية المصرية تقف الى جوار فصائل الثورة الفلسطينيه المسلحه وتؤيد هذه الحركة واهدافها ومهاجماً سياسة الدولة وموقف الحكومة إزاء المعركة ووصفها بأنها سياسة استسلاميه تبعد الشعب عن معركته بتكبيل الأيدى وإغلاق الأفواه ومصادرة الحريات الديمقراطية ومذيل بعبارة "التجمع الوطنى الديمقراطى بجامعة القاهرة" .

٣- نشرة عبارة عن صورة فوتوغرافيه لمحرر خطي من صحيفه واحده بعنوان "بيان رقم (١) المعتقلين السياسيين بسجن الاستئناف" وموجه الى جماهير الشعب المصرى يتضمن هجوماً على الحكومة ووصف سياستها بأنها ترمى الى إبعاد الجماهير عن ساحة النضال حتى تستمر سياسة نهب قوت الشعب لصالح فئه قليله يتم التراجع امام الاستعمار والصهيونيه وان المعتقلين يعلنون استمرار اضرابهم عن الطعام الذى دخل يومه العاشر للمطالبه ببعض المطالب وفيها مقابلة وفود الطلبه وإلغاء الحبس الانفرادى ومذيل بعبارة المعتقلين السياسيين بسجن الاستئناف ١٩٧٣/١/٩ وباسم سبعه من هؤلاء .

٤- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صفحه واحده بعنوان "نداء من المعتقلين السياسيين بسجن الاستئناف بيان (٢) الى التجمع الوطنى الديمقراطى بجامعة عين شمس يتضمن هجوماً ضد سياسة الدولة واجهزتها ويطالب برفع الاعتصام لحين بدء الدراسه بعد تشكيل لجان أوجماعات الدفاع عن الديمقراطية وباستمرار الحركة فى فترة الإجازه بالاتصال بالنقابات

التقدميه وحثها على الحركة من اجل المطالب التى تضمنها البيان كما تضمن تعليمات عن فترة ما بعد الاجازه وانهم قرروا رفع اضرابهم عن الطعام بعد ١٥ يوم ومذيل بعبارة المعتقلين السياسيين بسجن الاستئناف - الخميس ١٩٧٣/١/١٢ .

ملحوظه : يجب ان يصل هذا البيان الى اعتصام عين شمس بأسرع وقت ممكن للأهمية وشكراً .

٥- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صفحه واحده بعنوان "بيان الى الشعب المصرى والطلاب بالجامعات والى النقابات المهنيه الشريفه من الطلاب المعتقلين بسجن الاستئناف (٣) يوم السبت ١٩٧٣/١/٢٧ يؤكد موقفهم المتماسك داخل السجن وعن التذكر لمطالب الحركة الطلابية وانهم ما زالوا على موقفهم من رفض التحقيق ويطالب بإسقاط لقضية ٢٠٩٠٢ حصر امن الدولة ومحاكمتهم العلنيه كما يتضمن هجوماً على سياسة الدولة ويذيل بعبارة سجن الاستئناف ٧٣/١/٢٧ .

٦- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطي من صفحه واحده بعنوان "بيان الى طلاب الجامعات المصرية والشعب المصرى من الطلاب المعتقلين بسجون مصر وسجن الاستئناف يؤكد علي بعض المطالب الطلابية التى عددها في تسع بنود ويطالب باستمرار في تشكيل لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية ومذيل بعبارة "المعتقلون فى سجون مصر" .

٧- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صفحتين بعنوان "بيان صادر من الطلاب والشعراء المعتقلين بسجن القناطر الى الشعب المصرى يشرح الحركة الطلابيه ممجداً اهدافها ويهاجم سياسة الدولة فى كافة المجالات ويرفض التحقيق السياسي الذى تجريه لجنة تقصى الحقائق مثلما سبق رفض تحقيق النيابة ويطالب بضرورة استمرار تشكيل لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية ومذيل بعبارة سجن القناطر ١٩٧٣/٢/٥ .

٨- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من سبعة عشر صفحه بعنوان (التقرير الجماهيرى لجامعة القاهرة ٧١/٧٢) عبارة عن دراسة ماركسيه بدأت بمقدمه سياسيه عن ان خطهم الجماهيرى يهدف الى الجمع فى وحدة جدليه بين الوعى المنظم وتلقائية الطبقة العامله والطبقات والفئات الشعبية الأخرى وان واجبهم الثورى يقتضى التصدى بقيادة الحركات الجماهيرية للاستقلال عن البرجوازية القومية ومقاومتها سياسياً واقتصادياً لتحقيق مصالحها وان التقاء الوعى المنظم بالتلقائية لايتم من فراغ بل عليه ان ينطلق من الاوضاع التى تفرضها البرجوازية على القضية الوطنيه والديمقراطيه ثم تحدث عن البرجوازية القومية فى مصر وكيفية استغلالها وتلقائية الطبقة العامله وكفاحاتها وان التناقض الطبقى قائم والصراع الطبقى ضعيف وراكد وموقف البرجوازية المصرية بعد هزيمة ١٩٦٧ وبروز الموقف الماركسى اللينينى وظهور العناصر الماركسيه الصلبه التى تعمل على خلق الحد الادنى من التنظيم الحزبى الشيوعى الذى لن يحول الى حزب ثورى جماهيرى إلا من خلال التقائه بتلقائية العمال والطبقات والفئات الشعبية الأخرى وتطويره لهذه الحركات الشعبية وان البرجوازية لن تستطيع الحفاظ على الجبهة الداخليه فهى مليئه بالتناقضات وتفتقر الآن الى الاوضاع التى جعلتها ممكنه فى الماضى وانه لايمكن انتزاع الجماهير من تخلفها وسياستها والاوضاع التى فرضت على حركتها بسهوله كما لايمكن انتزاع الحقوق والحريات الديمقراطية إلا من خلال مقاومة كل الأوضاع والتقاليد المعادية للحركه الجماهيرية المستقله ولقيادة حزبها الشيوعى . وانه إذا انتقلنا الى الحركة الطلابية كجزء من الحركة الوطنية والديمقراطية فى مصر فإننا نجد الصورة التى رسمناها فى السطور السابقة تنطبق عليها من الناحية الاساسيه .

ثم تحدث - **ثانياً** - عن الوضع الطلابى محللاً الاحوال الطبقيه لطلاب الجامعة وان معظمهم ينتمى الى برجوازية صغيرة والسياسه التعليميه تهدف الى استبقاء الطلاب اسرى للايديولوجية البرجوازية - **ثالثاً** - عن الحركة

التلقائيه فى الجامعة وبدأت بمقدمه تاريخيه ثم حديث عن البيروقراطيه وتصفية الحركة الطلابية – ورابعاً – عن القوى السياسيه فى الجامعه وهى التنظيم الطليعى والاخوان المسلمين واتجاه يمينى يرجع الى الاصول الطبقية البرجوازية التقليدية واليسار الجامعى .

وتحت عنوان حول تحديد الطبيعه النوعيه الخاصه لادوات الكتابة والمنابر العلنيه فى الجامعة ، تحدثت هذه الدراسه تفصيلاً عن صحافة الحائط والجماعة والأسرة والنوادى السياسيه والثقافيه والمؤتمرات والمحاضرات والاتحادات الطلابيه والانحراف اليسارى والانحراف اليمينى .

٩- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صحيفه واحده بعنوان "بيان من اتحاد طلاب حقوق القاهرة الى جماهير الطلاب" يتضمن تأييد الحركة الطلابية فى كافة مطالبها ومذيل بتوقيع مجلس اتحاد طلاب حقوق القاهرة وبأعلاه تاريخ ١٩٧٣/٢/٢٠ .

١٠- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صفحتين صادر من اتحاد طلاب طب القاهرة بعنوان "بيان المؤتمر المنعقد فى ١٩-٢٩ فبراير ١٩٧٣ يتضمن بعض المطالب التى أثارها الطلبه فى احداثهم .

١١- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمقالة من ثلاث صحائف بعنوان "الحصار السياسى والحصار البوليسى للإرهاب والقمع مقاله طلابيه بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٠ تضمنت هجوماً على سياسة الدولة وموقفها من الحركة الطلابية ومجلس الشعب وتطالب فى نهايتها بتكوين لجان الدفاع عن الديمقراطية والتوجه بالمطالب لجماهير الشعب ومواصلة عقد المؤتمرات وعدة مطالب أخرى ومذيل بعبارة "كل الديمقراطية للشعب كل التفانى للشعب" .

١٢- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صحيفه واحده بعنوان "نداء الى جماهير الشعب كافحوا ضد الاستسلام وضد القمع" يهاجم المحاولات التى تبذل لحل الأزمة سلمياً والقبض على بعض الطلاب والفئات

الأخرى ويطالب بما اسماه رفض الحلول الاستسلامية وتشكيل لجان شعبيه والإفراج عن المعتقلين ومذيل بعبارة التجمع الوطنى الديمقراطى بعين شمس ٢/١٩ .

١٣- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صحيفة واحده صادر من اتحاد طلاب كلية الطب جامعة اسيوط يتضمن بعض المطالب والدعوة لعقد مؤتمر طلابى يوم ١٩٧٣/٢/١٨ .

١٤- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى فى صحيفه واحدة صادر من اتحاد كلية الهندسة جامعة اسيوط يهاجم السلطة لموقفها من الحركة الطلابية ومحرر فى ١٩٧٣/٢/١٦ .

١٥- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صحيفه واحدة بعنوان "مؤتمر طلاب جامعة الازهر ١٩٧٣/٢/٢٠ يتضمن بعض المطالب التى أثارها الطلبه فى احداثهم الأخيرة .

١٦- صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صحفتين يتضمن قصائد مناهضه بدأت بعبارة "يا عمال الثورية يا طلاب الكلية - ومنها لما السلطه الظالمه تموت - شوفوا بلدنا المحميه بالمخبرين والحراميه - وتضمنت تعريضاً لبعض المسئولين" .

١٧- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صحيفتين بعنوان "من طلاب جامعة عين شمس الى طلاب جامعة القاهرة" يتضمن بعض التعليمات والنصائح الواجب اتباعها خلال الاحداث الطلابيه الأخيرة ومؤرخ ١٩٧٣/١/١١ .

١٨- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صحيفتين بعنوان "بيان صادر عن الدورة السداسيه لكأس الشهيد صلاح حسين المنعقد بقرية كمشيش يوم الاثنين ١٩٧٣/١/١٥ يتضمن هجوماً على الحكم وبعض المطالب .

١٩- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صحيفتين بعنوان "الى جماهير الشعب المصرى" يتضمن هجوماً على سياسة الدولة ومذيل بعبارة "طلاب سجن القناطر فبراير سنة ١٩٧٣" .

٢٠- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صحيفه واحدة بعنوان "بيان رقم١ من المواطنين المعتقلين بسجن القلعه الى جماهير الشعب المصرى" يتضمن هجوماً على نظام الحكم واضراب المسجونين عن الطعام .

٢١- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى فى صحيفه واحدة بعنوان "بيان رقم٢ من سجن القلعه فى ١٩٧٣/١/٩ يتضمن هجوماً على نظام الحكم ومذيل بعبارة من طلاب الجامعات والمعاهد العليا والشعراء الوطنيين بسجن القلعه .

٢٢- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صحيفتين بعنوان "بيان صادر عن الطالبات المعتقلات بسجن النساء بالقناطر فى ذكرى ٢٤ يناير" يتضمن هجوماً على سياسة الدولة ونظام الحكم ويحوى بعض المطالب .

٢٤- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى بعنوان "يا جماهير شعبنا .. يا كل الوطنيين الديمقراطيين" يتضمن هجوماً على نظام الحكم وسياسة الدولة وبعض المطالب .

٢٥- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى بعنوان "ياجماهير شعبنا .. يا كل الوطنيين الديمقراطيين" يتضمن هجومها على نظام الحكم وسياسة الدولة ومذيل بتوقيع المعتقلات السياسات بسجن القناطر للنساء ١٩٧٣/٢/١٨ .

٢٦- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطي من صحيفة واحدة بعنوان "بيان صادر من الطالبات المناضلات المعتقلات بسجن القناطر

الى ١٩٧٣/٣/٢ "يتضمن هجوماً على نظام الحكم القائم ومذيل بعبارة الطالبات المعتقلات بسجن القناطر".

٢٧- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صحيفتين بعنوان "بيان الى السادة اعضاء مجلس الشعب" يتضمن بعض المطالب والاحتياجات - ومذيل بعبارة "امهات واخوات واخوة واولياء امور الطلاب المعتقلين الوطنيين وتاريخ ١٩٧٣/١/٢٨.

٢٨- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صفحتين بعنوان "نداء التجمع الوطنى الديمقراطى لطلاب جامعة القاهرة" يتضمن هجوماً على سياسة الدولة ومؤرخ ١٩٧٣/١/٢٨.

٢٩- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صحيفه واحده بعنوان "بيان رقم ١" يتضمن هجوماً على سياسة الدولة ومذيل بعبارة "الطلاب المطلوبين للاعتقال".

٣٠- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صحيفتين بعنوان "بيان عن التجمع الوطنى الديمقراطى لطلبة جامعة القاهرة" يتضمن هجوماً على سياسة الدولة وبعض المطالب ومؤرخ ١٩٧٣/٢/٧.

٣١- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صحيفه واحدة بعنوان "بيان صادر عن معيدى كلية الهندسة بجامعة القاهرة" يتضمن بعض المطالب ومنها الإفراج عن الطلبه ومؤرخ ١٩٧٣/٢/١٥.

٣٢- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر من صحيفتين لبيان بعنوان "التجمع الوطنى الديمقراطى جامعة القاهرة" يتضمن تسعة عشر مطلباً ومؤرخ ١٩٧٣/٢/١٧.

٣٣- نشرة عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمحرر خطى من صحيفة واحدة

بعنوان "بيان طلاب طب اسنان الى جماهير شعبنا" يتضمن اثنى عشر مطلباً ومذيل بعبارة جماهير طلبة طب الاسنان جامعة القاهرة ٢٨فبراير سنة ١٩٧٣ .

٧- مستند رقم ٢٠

عبارة عن صورة فوتوستاتيه لثمانية اعداد من مجلة "الانتفاضيه" مرفقه بمحضر تفريغ التسجيل رقم (٢٠) بتاريخ ١٩٧٣/٤/١١ .

العدد١ مكون من صحيفتين ويحمل عنوان "الانتفاضة العدد١ الاحد ١٩٧٣/٢/٢٨ ثم عنوان "نشرة اخبار الحركة الطلابية الوطنية" وجاء بها انه فى جامعة القاهرة تابعت الحركة الوطنية كفاحها وعقدت مؤتمراً بكلية الهندسة تم فيه فضح اكاذيب أجهزة الإعلام ثم قام الطلاب بمسيرة للحرم الجامعى كما عقد مؤتمر بكلية الآداب لمناقشة الوضع الراهن وعلقت بعض المجلات مزقها عملاء المباحث وتجمع الطلاب وعقدوا مؤتمراً عاماً امام قاعة ناصر واصدروا بياناً ببعض مطالب الحركة الطلابية كما عقد معيدوا الهندسة اجتماعاً واصدروا بياناً مطبوعاً وفى جامعة عين شمس تجمع الطلاب فى مسيرة وتوجهوا لقصر الزعفران وعقدوا مؤتمراً بكلية الحقوق حضره مدير الجامعة وقرر الطلاب النضال حتى ترضخ السلطة لمطالبهم . وفى جامعة اسيوط ما زال اعتصام طلبتها مستمراً واستخدم رجال الشرطه اسلحتهم ضد طلاب وهاجموا مسيرتهم مما احدث سخطاً شديداً لدى الجماهير . ثم تناولت المجلة اخبار المعتقلين بمختلف السجون وانتهى الى انه تم اعتقال ٦٠ عامل من العمال الوطنيين من حلوان .

العدد (٢) تاريخ ١٩٧٣/٢/١٩ ومكون من صحيفتين ويحمل عنوان "الانتفاضة" وبدأت بافتتاحيه تمجد الحركة الطلابيه وتهاجم سياسة الدولة ونظام الحكم ثم تناولت احداث اسيوط حيث قام الطلاب بالتظاهر والاعتصام وعقد مؤتمر مما دفع قوات الأمن الى الاعتداء عليهم وان الطلاب والجماهير احتلوا مديرية أمن اسيوط . وفى جامعة القاهرة استمر الطلاب فى

عقد المؤتمرات وناقشوا المشاكل التى ستواجهها الحركة الطلابيه واكدوا التظاهر كشكل اكثر فاعلية وثورية لإجبار السلطة على التراجع ثم ساروا فى مسيرة داخل الحرم الجامعى وتظاهر بعض الطلاب خارج الجامعة وتصدت لهم قوات الامن المركزى، وان المعتقلين ما زالوا مضربين عن الطعام وان الطالبات المعتقلات اصدروا بيان للجماهير .

والعدد (٣) بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٠ ويحمل عنوان "الانتفاضة" نشرة اخبار الحركة الوطنية الطلابية" ومكون من اربع صفحات وبدأت بافتتاحيه هاجمت السلطة وسياسة الدولة ثم تناولت احداث الطلبه فى جامعات القاهرة وعين شمس واسيوط والاسكندرية - كما تناولت اخبار المقبوض عليهم وجلسات سماع اقوال المتهمين وحضور اهالى الطلاب هذه الجلسات والاعتداء عليهم من قوات الامن ثم حوت فى الصحيفتين الثالثه والرابعه قصائد مناهضه تهاجم السيد رئيس الجمهورية ومجلس الشعب وتطالب الجنود والعمال بالانضمام للحركة الطلابية .

والعدد (٤) بتاريخ الاربعاء ٢١ فبراير سنة ١٩٧٣ ويحمل نفس العنوان السابق ومكون من صحيفتين وبدأت المجلة بافتتاحية تناولت ذكرى الاحتفال بيوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ وان طريق الاحتفال بهذه المناسبه هو التظاهر للوقوف في وجه السلطة وسياسة الدولة وأنه جرى فى الجامعة الاستعداد لهذا الاحتفال ولجمع نحو ١٥٠٠ طالب وقرروا الاحتفال ومقاطعة الدراسة وعقد مؤتمرات وعلقت في جامعتي القاهرة وعين شمس مقالات تفضح دور لجنة الاستماع . وفي معهد الالكترونات بمنوف عقد مؤتمر للاحتفال بهذه الذكرى وقرر الطلاب الاضراب عن الدراسه والمطالبه بالإفراج عن المعتقلين وفصل ثلاثة عشر طالباً بمدرسة النقراشى الاعدادية لتظاهرهم بقصد الافراج عن الطلاب ، كما فصل بعض طلاب مدرسة مصر الجديدة الثانوية لتحريضهم على

الاضـراب ، كمـا واصلت سلطات الامن تفـتيش المسـاكن ثم تحـدثت عن اخـبـار المعتقلين وان مظاهرات ضخمه قامت فى لبنان لتأييد الطلاب المصريين .

العدد (٥) بتـاريخ السـبت ٢٤ فـبـراير سنة ١٩٧٣ ويحـمل نفس العنوان السـابق ومكون من ثلاث صـفـحـات بدأت بافـتـتـاحـية جاء بها ان السلطة تتراجع امام النضـال باسـاليب ارهابيـة فـأصـدرت المحكمـة قراراً الإفراج عن ثلاثه وان اجراءات القمع والإرهاب قدمت ضربات للحركة الوطنيـة وفتحت اعين الجميع على السـيـاسـة الإرهابيـة لنظام الحكم وهاجـمت قرار الإفراج بالضـمـان المالى وضرورة تصديق رئيس الجـمـهـورية على هذا القرار ومطالبـة بالإفراج الفورى عنهم ، ثم تناولت بعد الافتتاحية الاخبار وهى قرار الإفراج وعقد جلسة سماع اقوال اخرى وخبر بعنوان السلطة تغتال المناضلين فى اسيوط وفى وضح النهار وأخر بعنوان "قمع مسيرة طلاب جامعة القاهرة للاحتفال بيوم ٢١ فبراير وخبر بعنوان "قوات القمع تتصـدى لمسيـرة جـامـعـة عين شـمس وانتـهت الى ذكـر ان المركـز القـومـى للبـحـوث اعـتـصـم العلمـيـون به لبـعـض المطالب المهنيـه الخـاصـه بالبحث العلمى .

والعدد (٦) بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٧٣ ويحمل نفس العنوان السابق ومكون من ثلاث صـفـحـات بدأت بافـتـتـاحـيـة بعنوان بالكفـاح لا بالتـرقب تجـبـر السلطة على استمرار التراجع "تناولت قرار الإفراج عن المتهمين جميعاً وسمير غطاس ونبيل الهلالى ومجدت كفاح طلبة كلية الهندسة وهاجمت سياسة الدولة ومـا سمتـه بعدوان السلطه على سيادة القانون ، وان قرار الإفراج جاء نتيجة الانتفاضة فى وجه القمع والاعتقال وطالبت بمواصلة النضـال وتوسيعه ثم عنوان ""تعليق" الانتفـاضـيه على جريمة اسقاط الطائرة الليبيه" وصفتها بأنها جريمة لايرد عليها عن طريق التباكى وإنما عن طريق الكفاح الشعبى . واستنكرت هذه الجريمة وان الرد عليها يكون عن طريق تسليح الشعب لشن الحرب الشـعـبـيـة الوطنيـة وهذه الجـريمة تعـتـبـر لدى السلطة المصـرية مـوجـه جـديدة من الولوله

والتباكى وانتهت بتعليق على اقتراح الاتحاد الاشتراكى بأن يكون يوم ٢١ فبراير يوم عالمى لشهداء الطيران وهو ان هذا الاقتراح يوضح نوع العقليه التى يتحرك بها ذلك التنظيم الذى يهتم بالديكورات ولا هم له سوى صنع الاحتفالات.

والعدد (٧) بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٧٣ ويحمل نفس العنوان ومكون من صحيفتين قد بدأت بافتتاحيه عن وجوب عقد مؤتمر وطنى عام لكل طلاب الجامعات المصرية لانقاذ الوطن ، جاء بها ان الاوضاع وصلت فى البلاد الى لحظه حاسمه وان سلطة الاستسلام ماضيه فى هجماتها البوليسيه الارهابية وجهاز القمع والخطف لا يكل .

واستمرت فى مهاجمة سياسة الدولة وتمجيد الحركة الطلابية وبعد الافتتاحية اوردت بعض الاخبار عن الافراج عن بعض المقبوض عليهم واعتقال عدد ضخم من الطلاب فى ميدان العتبه وبعض اسرهم وعقد مؤتمر بكلية الآداب جامعة عين شمس وان طلاباً استشهدوا فى اسيوط برصاص قوات القمع ، وانتهت الى ذكر ان عمال مصنع البلاستيك اعتصموا ببولاق ابو العلا مطالبين بتحقيق بعض المطالب النقابية .

والعدد (٨) بتاريخ الخميس اول مارس ١٩٧٣ يحمل نفس عنوان السابق وافتتاحيته بعنوان الرئيس حزين . تضمنت هجوماً على السيد رئيس الجمهورية ومقاله بعنوان سيادة القانون تأمر باستمرار الاعتقال تعليقاً على قرار المحكمة باستمرار حبس بعض المتهمين وان ذلك برهان على تبعية جهاز القضاء لسلطات القمع والاستسلام ويكشف عن تلك الاكذوبه المسماه سيادة القانون ومقاله بعنوان ماهر رشوان رئيس اتحاد الحقوق يفضح دور عثمان اسماعيل الإرهابى جاء بها السيد محمد عثمان نظم عدداً من الجماعات الإرهابية وكانت تنوى اغتيال رئيس اللجنه الوطنيه العليا التى تكونت فى انتفاضة يناير ١٩٧٢ وطالبت محاكمته. ومقاله بعنوان عثمان اسماعيل يستولى على شقة لجنة

الاتحاد الاشتراكي ثم خبر عن ان جامعة القاهرة تواصل كفاحها وجامعة الازهر توسع نضالها والدعوة الى عقد مؤتمرات بجامعة عين شمس يوم السبت وان جهاز المباحث العامه يواصل عمليات الاعتقالات وعقد مؤتمر بمدرسة ابو كبير التجارية الثانوية لمناقشة الاوضاع . والانخراط فى الكفاح الوطنى لطلاب مصر وان الاجهزه اعتقلت ثلاثه منهم وانتهت المجلة بنداء تضمن ان الانتفاضة تناشد كل الوطنيين من قرائها ان يقوموا بنسخ اكبر عدد ممكن من العدد الذى يوجد بين ايديهم للإسهام فى انتشار هذه النشرة التى لا تعتمد على امكانيات الطباعه .

مستند رقم ٢١

- عبارة عن مقتطفات من الصحف العربية عن الحركة الطلابية وابعاد الادباء عن الاتحاد الاشتراكي وموضوعه داخل مظروف اصفر يحمل هذا العنوان مرفق بمحضر تفريغ التسجيل رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١١ وبالإطلاع عليها تبين انها صورة فوتوستاتيه لمحررات مطبوعه ومكونه من اربعة عشر صحيفه تحوى الموضوعات التالية :

١- بيانات عن المعتقلين فى سجن القلعه تطالب المحاكمه علنيه أمام الشعب كله واوردت بيانين رقمى ١ ، ٢ عن سجن القلعه وفى نفس الصفحه موضوع أخر بعنوان السلطه تفضل النشرات من الكتاب والصحفيين والشعراء والمحامين من أشهر رجالاً فى مصر الوطنيين صور لمحمود امين العالم واحمد فؤاد نجم ولطفى الخولى واحمد عبد المعطى حجازى .

٢- ازمة اليسار العربى وهى مقاله لعدنان تحمل عبارة وجهت نظر ربنهاية الصحيفة الطليعه .

٣- حركة الطلاب حركة الطلبه المصريين بين العقل والتعبير .

٤- ملامح الحركة الطلابية الأخيرة فى مصر كل الديمقراطيه للشعب كل الثقافه للوطن وبها صورة مظاهرة واخرى للجنة تقصى الحقائق .

٥- البلاغ تنفرد بنشر مركز هيئة التدريس تؤيد الطلاب وترد على التهم الموجهه لهم وبها صورة المظاهرة .

٦- وجهت نظر الجبهة الوطنية الديمقراطية طريقنا وواجبنا الوطنى .

٧- المصريون التقدميون فى فرنسا نرفض عزل الجماهير عن السياسة ونتضامن مع رفاقنا المعتقلين فى مصر تتضمن ورود بيان وزعه المصريون التقدميون بفرنسا واوردت هذه الصحيفه نص البيان الذى ايد الحركة الطلابيه واورد اسم الشاعر احمد فؤاد نجم والصحفية صافيناز كاظم على انهما من المصريين المعتقلين ويهاجم الرئيس السادات ووصف النظام القائم بأنه نظام قمعى يسعى للمصالحه مع الرجعيه العربية وذكر ان قمع السادات للجماهير الكادحه يوحى الى تصفية الوطنية المصرية التى لايحلها إلا قيام ديمقراطية شعبيه وتحرير الاراضى المحتله كما يعلن البيان تضامنهم مع رفاقهم المعتقلين فى مصر وطالب بإطلاق سراح الكتاب والطلاب المعتقلين وبنهايته عبارة تعيش الجماهير الشعبيه المصريه يعيش النضال من اجل الديمقراطية التقدميونه المصريون بفرنسا عنهم صلاح هاشم - محمد يوسف عبده - مصطفى ابراهيم مرجان - ناديه عطيه - حسن نافعه .

٨- اليوميات الأخيرة للحركة الطلابية المصرية ماذا حدث فى ذكرى ٢١ فبراير اشتباكات دامية فى جامعة اسيوط وسقوط ٦ من الطلاب تجمعات يوميه الجماهير امام سجن الاستئناف لسماع خطابات الساعة الخامسه للمعتقلين الوطنيه جاء بها ان الطلاب اصدروا نشرة يومية باسم الانتفاضة تحتوى على اخبار الحركة الطلابية الوطنيه وتروى سلسلة النشاطات التى قام بها الطلاب بعد ١٨ الشهر الماضى والتحركات المختلفه داخل الجامعات المصرية وخارجها واخبار المعتقلين والمحاكمات واوردت عدد الانتفاضيه فى ١٨فبراير سنة ١٩٧٣ ، ٢٠ فبراير ١٩٧٣ وبرواز عن اعتقال ٦ عمال معظمهم من حلوان واعتصام عمال

مصنع البلاستيك ببولاق ابو العلا وفى نهاية هذه الصحيفة عبارة الحرية .

٩- مقالة بعنوان شئون عربيه لشخص يدعى سامى شاهين تتحدث عن المجلس الوطنى الفلسطينى والصيغه الجديدة للجنه التنفيذية وعنوان مذكرة طلاب مصر الى لجنة تقصى الحقائق فى مجلس الشعب ان الجريدة تنشر نص المذكره التى قدمها طلاب مصر الى لجنة تقصى الحقائق فى مجلس الشعب المكلفه بالتحقيق فى الحركه الطلابيه واوردت نص هذه المذكرة وبنهاية الصحيفه عبارة الحريه .

١٠- مقالة بعنوان باهى محمد مراسلنا الدائم بباريس يكتب عن انتفاضة الطلاب المصريين من النقراشى باشا الى عبد الناصر تناولت موضوعات عن الاصل التاريخى ليوم ٢١ فبراير ومجزرة كبرى واليمين يقود ويوجه الاخوان الليبراليون واليسار وإذا الشعب يوماً اراد الحياه ولائحة الجامعة كما وضعها اسماعيل صدقى باشا وشرارة رد الفعل الاولى فى مصانع الطيران واستقالة زكريا محيى الدين ومظاهرات فى الاسكندرية وبأعلى الصحيفة تاريخ ٢٤ يناير ١٩٧٣ .

١١- قصيدة بعنوان لاصوت يعلوا فوق صوت المعركة شعر احمد فؤاد نجم ومذيلة بعبارة معتقل القلعه ٦ فبراير سنة ١٩٧٣ .

١٢- مقاله بعنوان هكذا تجددت حركة الطلاب بيانات جديدة للمعتقلين وزعت على الشعب تبادلت اخبار عن الطلاب وحركتهم وموقف الصحافه من الحركة الطلابية وتضمنت صورة لاعضاء الامانه العامه واخرى للسيد/ محمد حسنين هيكل وثالثه للسيد ممدوح سالم .

٩- مستند رقم ٢٢

موضوع داخل مظروف اصفر رفق محاضر تفريغ التسجيل رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١١ وهذا المظروف يحمل عنوان مقتطفات خطية عن حل مجلس الدوما وواجبات البروليتاريا ودروس عن الحزب البلچيكى وبالإطلاع على

هذا المستند تبين انه عبارة عن صورة فوتوستاتيه لمقاله بعنوان حل مجلس الدوما وواجبات البروليتاريا كتبت في يوليو ١٩٠٦ ونشرت في كييف ومكون من عشرة صفحات ومرفق بها صورة فوتوستاتيه لمقاله اخرى بعنوان اشكال حركة الطبقة العماليه توفير العمال والتكتيك الماركسي مكونه من صفحتين وبنهايتها عبارة مجلة طريق البرافدا العدد ٤٥٤ ابريل سنة ١٩١٤ كما ارفق بها ايضاً صورة فوتوستاتيه لمقاله بعنوان مقارنه بين نتائج اضطرابات ١٩١٢ واضطرابات الماضي مكونه من ورقتين وبنهايتها عبارة كتبت في ٢٥ مايو سنة ١٩١٣ نشرت في البرافدا العدد ١٢/٢٣ يونيو سنة ١٩١٣ وتبين انه سبق اثبات الاطلاع على هذه المقالات الثلاث تفصيلاً علنه الإطلاع الخاص بالمتهم الفهى محمد العبادى سالم الذى أجراه السيد الزميل الاستاذ محمد عمر بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٧ .

١٠- مستند رقم ٢٣

مرفق مع المستند ٢٢ فى نفس المقاله بعنوان دروس من الاضراب البلچيكى المكون من صحيفتين وبنهايتها ما يفيد انها كتبت فى ٢ (١٥) مايو سنة ١٩١٣ ونشرت فى ٨ مايو سنة ١٩١٣ فى البرافدا العدد ١٠٤ مرفق بها صورة فوتوستاتيه لمقاله بعنوان من مقال الاضراب السياسى ومقال الشوارع فى موسكو مكون من اربعة صفحات وبنهايتها عبارة مجلة البروليتارى العدد ١٧٢١ (٤) اكتوبر سنة ١٩٠٥ وصورة فوتوستاتيه لمقاله اخرى بعنوان الاضراب السياسى العام فى عموم روسيا مكونة من صفحتين وبنهايتها عبارة مجلة البروليتارى العدد ٣٧٢٧ (١٨) اكتوبر سنة ١٩٠٥ وصورة فوتوستاتيه لمقاله بعنوان تاريخ الفكر اللينينى ومشروع جديد للاضراب ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٢ مكون من ستة صفحات وبنهايتها عبارة اسكرا العدد ٢٤ اول سبتمبر سنة ١٩٠٢ نشر حسب نص مجلة اسكرا وتبين انه سبق إثبات الإطلاع على هذه المقالات الأربع تفصيلاً بمحضر الإطلاع الخاص بالمتهم الفهى محمد العبادى سالم الذى اجراه السيد الزميل الاستاذ محمد عمر بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٧ .

الـفـصل الـسـادس

محاضر تفريغ اشرطة التسجيلات الصوتيه

ارقام ٢،٤،٧،١١،١٣،١٥

نيابة امن الدولة العيا

مـحـضـر إطـلاع

فتح المحضر اليوم السبت ١٩٧٣/٧/٧ الساعة ١٠ والدقيقة ٣٠ص بسراى النيابة .

نحن : حسين عبد ألعزيز حلمى وكيل النيابة .

وعلى عمر سكرتير التحقيق

حيث عهد الينا السيد الاستاذ رئيس النيابة إثبات الإطلاع على محاضر تفريغ التسجيلات ارقام ٢ ،٤ ، ٧ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ المنوه عنها فى الملحق "د" المرفق ببلاغ هيئة الأمن القومى المؤرخ ١٩٧٣/٦/٧ .

أولا: محضر تفريغ التسجيل ٢

تاريخ التسجيل من سعت ١٨٠٠ الى سعت ٢١٠٠ يوم ١٩٧٣/٢٠/١٨ بين كل من على حسين نوح . سعيد عبدالمنعم على ناطوره ، محمود شاكر عبدالمنصف ومصدر المخابرات العامه احمد محمد حسانين الشباطبى فى منزل الاول بمنطقة السيوف البحرية (منزل محمد عوض) بشارع جمال عبدالناصر رمل الاسكندرية .

وبمطالعة تفريغ تسجيل رقم "٢" تبين انه مكون من واحد واربعين ورقه

ثابت بها حديث الاجتماع الذى جرى يوم ١٩٧٣/٢/١٨ بين على حسين نوح "امين وسعيد عبدالمنعم على ناطوره "حسن" ومحمود شاكر عبدالمنصف "مجدى" واحمد حسانين الشاطبى "علام" ، وان ذلك الاجتماع دار بمنزل الاول .

وقد بدأ الحديث بينهم حول الحركة الطلابية الأخيرة واعتصام الطلبه ، طالب سعيد ناطورة بأن يقوم العمال بمساندة تلك الحركة وذلك عن طريق تنظيم الاعتصامات وقد جاء بتفريغ التسجيل ما نصه "بس العمال لو تعمل اعتصام ولا حاجة يبقى خلاص" .

إلا أن الحاضرين لم يوافقوه على هذا الرأى ، ثم قام سعيد ناضورة بشرح الحوادث الطلابيه فى جامعة اسيوط ، والمعارك التى دارت بين الطلبه والشرطه والتى كان من نتيجتها اصابة حوالى ٣٠٠ طالب منهم ٣٠ فى حالة خطره واضاف ان المظاهرات اتخذت شكل الحرب الشعبيه بين الطلبه والجماهير التى تعاطفت معهم وبين الشرطه ، ترددت فيها الهتافات المعادية ، وتمكن الطلبه من الاستيلاء على احدى سيارات الامن المركزى وتشابكوا مع تلك القوات فاصدر احد الضباط أوامره بإطلاق النار على المتظاهرين .

ثم تحدث عن وسائل السلطة فى تفريق المتظاهرين وذلك بالقاء القنابل المسيلة للدموع وقنابل اخرى يؤدى تفجيرها الى إصباغ ملابس المتظاهرين باللون الاسود ثم تساءل البعض عن موقف السلطة من تلك الحركة فأجابهم سعيد ناطورة بأنها ساكته تماماً . ثم تحدث عن امتحانات الطلبه وانعقادها فى بعض الكليات وسياسة الإرهاب التى تتخذها ادارة .الجامعة بتقديم الطلبه الى المجالس التأديبيه وعلق سعيد ناطورة عن تلك السياسة بأنها نتيجة الخوف الذى استقر فى نفوس الطلاب ، وانتقد عدم وجود تنظيم سياسى بشكل منسق فى الجامعة فتساءل احمد الشاطبى عما إذا كان هناك كوادر سياسية فى الحزب فى صفوف الطلبه فى جامعة الاسكندرية وتدخل على حسين نوح فى هذا الحديث مبدياً تحفظ يؤكد فيه ان السلطة قد تأكدت بوجود تنظيم سياسى فى الدولة . ثم دار الحديث حول مقالات موسى صبرى ووصفه الحاضرين بأنه

سلبى وعرض على حسين نوح على الحاضرين نشرة الصراع مستفسراً عما إذا كان احد قد قام بقراءتها كما عرض سعيد ناطورة نشرة بعنوان الحرب الشعبيه وطرحها للمناقشة واستطرد الأخير الحديث شارحاً لهم كيفية حصوله على تلك النشرة ومن قام بقراءتها وترددت خلال ذلك الاجتماع بعض الاسماء الحركية مثل مجدى وأمين ، ثم استطرد سعيد ناطورة الحديث عن حوادث الطلبه في جامعة اسيوط وموقف الطلبه والجماهير واتخاذ تلك الحركة لشكل الحرب الشعبيه وحرق سيارات الامن المركزى وتحدث عن العمل السياسى فى الاسكندرية معلقاً بأنه متوقف بسبب اعتقال المتعاطفين والمتابعين معهم إلا أنه في المدينه الجامعية بالاسكندرية اتخذ شكل اصدار منشورات لتصوير الوضع الحالي ونقده وترديد الهتافات المعادية . ثم انتقل الحديث عن بعض المشاكل العمالية الخاصه بالأجور وردد فيها محمود شاكر عبد المنصف تلك العبارة "آه لو كانت طلعت دعاية بنت كلب وانا كنت من ضمن مروجي هذه الدعايه اللى هى يعنى حيحصل تجميد فى الاجور وانقسم البعض بين مؤيد ومعارض لإلغاء الأجر الإضافى .

ثم تحدث على حسين نوح عن لقائه بأحد الاشخاص المعروف عنهم حبه وموالاته للرئيس السادات سارداً ما دار فى ذلك اللقاء متهكماً على شخص رئيس الجمهورية ذلك عندما استفسر منه ذلك الشخص عن رأيه فى السادات قلت له راجل حمار مايستحقش " .

كما انتقد سياسة ثورة ٢٣ يوليو والرئيس الراحل جمال عبد الناصر قرر "وبعدين قلت له ممكن تتناقش بالراحه - بقى يعنى الحالة بتاعة البلد وان ثورة ٢٣ يوليو دى كانت نكسه على البلد أيه رأيك فى عبد الناصر قلت له ابن كلب قال ابن جذمه ثم استطرد مضيفاً انه ظل يتحدث مع ذلك الشخص لسياسة السادات منتقداً بعض التصريحات اللى ادلى بها عن سنه الحسم إذ جاء على لسان على حسين نوح ما يفيد ذلك وهذا نصه : "قلت له ان رأيك فى أنور مش كان ..... راجل أيه رأيك إذا كان راجل صحيح يبقى راجل زى عبدالناصر

واوسخ منه وإذا كان كداب ما ينفعش - قاللي ده كلام - قلت له علشان قال في احد خطبة كل قرار اتخذ من سنة ١٩٥٢ وكل شئ انا مشارك فيه وصانعه - حصل الكلام ده - كمان يبقى كذاب ، وإذا كان كذاب ما ينفعش رئيس جمهورية طيب ما وقفش في الميدان وقال لي انا كده ليه - طيب وقال ان السنه دي سنه حاسمه و .. بقى قال ان انا اتخذت قرار في ١٩٧١/١٢/٢٩ هذا القرار اتخذه ومفيش سلاح وجه بعدين يقول اصل الحكاية كذا وكذا ، حتتحرك يبقى ماكنش فيه سلاح وجه وبعدين يقول اصل الحكاية كان فيه كذا وكذا حاجه فارغه - وبعدين جه في الحسين في المولد النبوي وقال إن شاء الله في العام القادم سنحتفل في هذا المكان "وقد أيد الحاضرون ذلك الكلام وابدوا استحسانهم له - ثم استطرد ايضاً من ذكر ما ورد بينه وبين الحاضرين مكرراً نقده للسيد رئيس الجمهورية مكرراً تلك العبارات "قلت له مستعد نناقشك من هنا لحد بكره علشان نقولك ان هذا الراجل لايصلح رئيس جمهورية ولكن انت قوللي هو يصلح رئيس جمهورية ليه علشان تبقى مقتنع" .

ثم انتقل الحديث عن شخص يدعى على كرار . ثم تحدث سعيد ناطوره عن ضرورة اتباع اسلوب الامان في الاجتماعات الحزبية حتى لاتشعر السلطة بهم وبأنهم يعقدون اجتماعات خاصة جاء فيه "واخذ بالك نحافظ على علاقتنا الحزبيه لبعض بشكل كبير .... المهم ان الناس أو جهات الامن ما ترصدش ان احنا في علاقة خاصة يعني ببعض :.....

ثم تحدث سعيد ناطوره عن ديكتاتورية البروليتاريا شارحاً مفهومها مقرراً انها هي سيطرة الكادحين في المجتمع يعني العمال والفلاحين بشكل عام . كما انتقل الحديث عن الموضوعات التي سيتم مناقشتها خلال ذلك الاجتماع طرح منها الدور الخاص بالمشاكل العالميه وموضوع اللجنه العمالية مقرراً لهم ان الموضوع الاول يتضمن العمل التنظيمي والعمل الجماهيري وانه سيتم مناقشة الموضوع الآخر فقط في ذلك الاجتماع والذي يدور حول مشاكل الطبقه العامله مطالبتها بتطور العمل الجماهيري وذلك عن طريق عمل "برنامج المصانع"

يتضمن حصراً لجميع المشاكل فى كل مصنع ثم طرحها ومناقشتها جاء فيه ....
"دلوقتى ان المفروض ان يعنى عمل برنامج للمصانع والمشاكل اللى موجوده فيها هى ان الحزب أو التنظيم يكون مثلاً ينزل برنامج المشكله الطلابيه ...." .

وقد أيد الحاضرون تلك الفكرة مطالبين بضرورة العمل فوراً على تشكيلها خصوصاً فى ظروف الحركة الطلابية الجارية كى يظهروا مع الطلاب كما طالب سعيد ناطوره ايضاً فك الحصار عن الحركة الطلابية عن طريق تشتيت قوى السلطة بفتح جبهة ثانية اقوى واعنف وذكر ايضاً ان هناك اخباراً وصلت إليه من ياقوت ومحمد سلامه والدفراوى وسعد على محمود سلامه علق الحاضرين على انضمام هؤلاء الاشخاص الى تلك اللجان فى المصانع .

ثم تحدث على حسنين نوح عن دور النويجى فى ذلك التنظيم واجتماعه مع الاعضاء بشكل سرى للتحضير للعمليه جاء به "يعنى مثلاً لما جه النويجى خدت بالك واجتمع فى البداية بشكل سرى للتحضير للعمليه ...."

وانتقل الحديث الى مطالبة سعيد ناطورة بتحريك العمال وإثارتهم فى المصنع من واقع مشاكلهم العامه وذلك للوصول الى تنفيذ مطالبهم الحزبيه مستترين وراء تلك المشاكل العامه ، كما طالب بتفجير تلك المشاكل داخل منطقة العمال كلها .

ثم انتقل الحديث الى القوات المسلحه والأسلحه التى استطاعت الحصول عليها ذكر فيه سعيد ناطوره انه علم ان بعض القادة العسكرين فى البلاد استطاعت إحضار اسلحه وتساءل عن السبب فى عدم خوض المعركة ، اجاب هو نفسه على ذلك السؤال بخشية هؤلاء الاشخاص ذوى النفوذ والمراكز من فقد مراكزهم فى حالة خوض الحرب ، وعلق حسين نوح بتعاطف بعض الضباط مع الحركة الطلابية .

ثم استطرد الحديث بينهم حول النظرية الماركسيه ومدى تطبيقها ذكر فيها سعيد ناطورة ان ماوتسى تونج طبق نظرية الماركسيه اللينينه على الواقع

الصينى لكنه لم يضيف شئ الى تلك النظرية ، مقرراً ان احداً لم يقم بعمل اضافة بعد ماركسى إلا لينين . وذكر تعليقاً للرئيس القذافى فى جريدة الاهرام عن الثورة الصينيه وماوتسى تونج امتدح فيه الثورة الصينيه كما امتدح سعيد ناطوره تلك الثورة ، وانتقد الخط السياسى للبلاد لأن القادة السياسيين لا يطبقون على انفسهم ما يطبق على الشعب كما هو متبع فى الصين ، وقد ابدى الحاضرون استحسانهم لما ورد فى تلك الجريدة .

ثم انتقل الحديث الى تحديد ميعاد الاجتماع التالى لتكملة قراءة النشرة ومناقشة وجهة النظر التى تردد ان السلطة عبارة عن برجوازية صغيرة ، وطالب الحاضرون بضرورة فهم البرجوازية الصغيرة البيروقراطية حتى تستطيع شرحها ومناقشتها مع من نقوم بالحديث معه عنها ، ثم ابدى على حسين نوح رأيه فى نظام ثورة مصر وثورة ٢٣ يوليه بدعوى انها كانت نكسة على البلاد . ثم انتهى الحديث بينهم حول مناقشة الخط السياسى ونمو البرجوازية فى مصر وذلك من واقع قراءة بعض الكتب التى تم توزيعها عليهم .

ثانيا: محضر تفريغ الشريط

تاريخ التسجيل يوم ١٩٧٣/٢/٢٢ بين كل من فتح الله محروس احمد وعلى حسين نوح ومحمود شاكر عبدالمنصف ومصدر المخابرات العامه حسانين الشاطبى وذلك بمنزل الثانى .

ويمطالعة تقرير تفريغ الشريط تبين انه مكون من خمسين صفحه ثابت بها تسجيل حديث للاجتماع الذى جرى يوم ١٩٧٣/٢/٢٢ بين فتح الله محروس "فهمى" وعلى حسين نوح "أمين" وحمود شاكر عبدالمنصف "مجدى" واحمد محمد حسانين الشاطبى "المصدر" "علام" وجرى الاجتماع فى منزل الثانى .

وقد بدأ الاجتماع بقيام فتح الله محروس بالحديث عن الموقف السياسى فى البلاد انتقد فيه اسلوب السلطه فى حل القضية الوطنية وتهاونها مع الاستعمار واسرائيل إذ قرر احنا عارفين ان الحكومة بتسعى بسرعة نحو الاستسلام وخيانة القضية الوطنية .

كما تحدث عن الجبهة الداخلية واثر احداث الطلبه على حل تلك القضية مقرراً ان السلطة تريد ان تخوض معركة مع الشعب ، ثم تدخل على حسين نوح فى الحديث معلقاً ايضاً على موقف السلطة مبدياً استياء الافراد من الوضع الاقتصادى فى البلاد مما دعاهم الى البحث عن تنظيمات وتشكيلات تحل مشاكلهم خلاف الاتحاد الاشتراكى . ووصف فتح الله محروس الاتحاد الاشتراكى بأنه جهاز "تجسس على الناس جهاز تنظيمى جهاز كذب" واستطرد فتح الله محروس معلقاً على تعيين احمد اسماعيل قائداً لقوات الاتحاد منتقداً ذلك الاختيار بدعوى ان القصد منه تحريك القوات لمواجهة ردود الفعل التى قد تنجم عن المصالحه والمهادنه مع اسرائيل ، كما انتقد تعيين اشرف غربال مستشاراً للرئيس بدعوى ان ذلك التعيين جاء تكريماً له على الدور الذى قام به فى المفاوضات الغير مباشرة بين مصر واسرائيل ثم انتقل الحديث الى الرد على السؤال الذى طرحه على حسين نوح عن موقف الاتحاد السوفيتى فى حله للقضيه ووصف القيادة السوفيتيه بأنها قيادة تحريفيه واستطرد شارحاً للحاضرين معنى التحريفيه وتاريخ نشأتها ايام لينين والفرق بينها وبين الرجعيه وعرض عليهم كتاباً بعنوان "الكتاب" خاص بماوتسى تونج يتضمن الحديث عن الخلاف بين الصين وبين الاتحاد السوفيتى . ثم انتقل الحديث الى استفسار طرحه محمود شاكر عبدالمنعم عن رأى ماوتسى تونج فى الزعيم الراحل جمال عبدالناصر ليس ماركسياً وانما كان برجوازى وطنى معادى للاستعمار علق على حسين نوح على ذلك الوصف بعبارة تهكمية هى "كان احسن من الجزمه دى بقى" واستطرد فتح الله محروس الحديث عن موقف الاتحاد السوفيتى والصين من قرار مجلس الأمن . وانتقد موقف الاول وامتدح موقف الثانى بدعوى ان ذلك القرار قرار استسلامى وتحدث عن دور التنظيم فى توعية الشعب وإفهامه الموقف السياسى فى البلد وانتقد اسلوب السلطة فى التضليل وإخفاء الحقائق على الشعب ومنع إنشاء منظمات ثورية مستقله عن تنظيمات الحكومة تستطيع إفهام الشعب بالحقيقه ووصف الشعوب التى لاتكون

مثل هذه التنظيمات بأنها شعوب "حمير" وأن النظام الموجود فى البلاد هو الذى فرض الجمهورية على الشعب المصرى .

ثم انتقل الحديث الى الحركة الطلابية تحدث فيه فتح الله محروس عن الدور الذى قامت به السلطه عقب انتهاء اجازة نصف السنه واستئناف الدراسة بالقبض على بعض الطلبه وأثر ذلك على جامعة الاسكندرية بالذات وتطور تلك الاحداث منذ بداية مقاطعة الدراسه حتى الخروج فى مظاهرات خارج الجامعة واحتكاك الطلبه بالأمن المركزى وحرق السيارات ومشاركة المدارس الثانوية والاعداديه لتلك الحركة واستعمال السلطه لوسائل القمع وإلقاء القنابل على المتظاهرين ، واضاف الى ذلك الحديث على حسين نوح عن الاضطرابات التى حصلت فى جامعة اسيوط وقرر فتح الله محروس ان تلك الحركة ليست إلا بداية لحركات شعبية اخرى القصد منها تحريك الحياة السياسيه للشعب المصرى كله.

وانتقل الحديث بعد ذلك الى برنامج الحزب ، طالب فيه فتح الله محروس بالعمل على تحقيق اكبر قدر من المكاسب من اجل تحقيق ثورة البلوريتاريا إذ أن مصالح الجماهير لن تتحقق إلا باستيلاء الطبقة العامله على الحكم. واستطرد فتح الله محروس عقب ذلك انتقاده للنظام الرئاسى القائم فى البلاد وطالب بجمهورية برلمانيه عن طريق انتخابات حرة تجريها احزاب وطنيه وديمقراطيه وثوريه بما فيها الحزب الشيوعى حزب الطبقة العامله وطالب بضرورة تغيير الدستور القائم والسماح بحرية الاضراب وحرية التظاهر وحرية النشر وحرية الاجتماعات وطالب بإلغاء الموافقة على قرار مجلس الامن وسحب الموافقه على مشروع روجرز ومبادرة السادات وتشكيل لجان المعركه والتمهيد لدخول حرب شعبيه . وتطرق الحديث بعد ذلك الى ان اقتراح فتح الله محروس بأن يقوم كل مصنع بإعداد برنامج مصنعى باسم العمال ثم يضاف الى تلك المطالب بعض المطالب الخاصه بالحريات الديمقراطية دون ان يلحظها احد ، ويتم مناقشتها ايضاً مع باقى المطالب العمالية وذلك بهدف إثارة العمال واحراج

السلطة ، وتساءل على حسين نوح عن الجبهه التى سينسب صدور ذلك البرنامج إليها ، فأجابه فتح الله محروس بأن التوقيع سينسب الى عمال كل شركة وتحدثوا عن طريقة توزيع ونسخ ذلك البرنامج وشرحه بين الاوساط العماليه وقد أيده الحاضرون في ذلك وأبدوا استعدادهم لمعاونته في توزيع ذلك البرنامج على العمال ، ثم اقترح أيضاً ان تكون هناك قيادة مهمتها التنسيق والتعاون بين المصانع المختلفة عبارة عن لجنه تمثل المصانع المختلفه يكون عملها سرى . وانهى حديثه في ذلك الموضوع برغبته فى خلق صدام بين ادارة الشركات وبين العمال "انا عايز الشركة تزعل علشان اخلق صدام بين خصمى وبين العمال .

ثم انتقل الحديث بعد ذلك الى الموضوع الأخير فى جدول الاعمال الذى طرحه فتح الله محروس وتحدث عن البرنامج الثقافى للحزب وطالب الحاضرون بتزويد الفهم بالثقافه النظرية وان يقوم كل فرد بقراءة بعض الكتب أو يقوم كل شخصان بالقراءة سوياً على ان يتم مناقشة ما قرأه من الجميع معاً حتى يستفيد من لم يقرأه من كتب العضو الآخر ، وطالب بضرورة استكمال دراسة الوثائق الحزبية الأساسيه أو التكتيكيه ومناقشتها والإطلاع على بعض الكتب التى تتناول قضايا الحزب ، فاستفسر على حسين نوح عن الدور الواجب القيام به فى ذلك الموضوع فكلفه فتح الله محروس بدراسة النظرية الماركسيه فتدخل محمود شاكر عبدالمنصف في الحديث معلقاً على ذلك بأنه درس الاقتصاد وأن جميع كتبه عن الماركسيه وانتهى الحديث عن شخص يدعى محمد عباس ووصفه الحاضرون بأنه من عملاء السلطه .

ثالثاً: تقرير تفريغ الشريط رقم٧

تاريخ التسجيل يوم ١٩٧٣/٢/٢٨ بين كل من على حسين نوح وسعيد عبدالمنعم ناطوره واحمد محمد رضوان ومحمود شاكر عبداللطيف واحمد محمد حسانين الشاطبى بمنزل الاول .

وقد بدأ الاجتماع بالحديث حول اجراءات الامن التى يجب ان تتخذ فى

الاجتماعات وطالب سعيد ناطوره بعدم التعامل بالاسماء الحقيقيه ، ثم طالبهم بدفع الاشتراكات النقدية موجهاً حديثه الى محمود شاكر عبد المنصف ومخبراً أياه بأنه متأخر في اشتراكيين فرد عليه الأخير بأنه متأخر في دفع اشتراك واحد فقط واستمر الحديث في هذا الموضوع موضحاً سعيد ناطوره اهمية الاشتراكات التى يدفع منها إيجار المساكن التى يستعملها الحزب ، ثم انتقل الحديث الى مكان انعقاد الاجتماعات حذر سعيد ناطورة من التجمع في مكان يشاهدون فيه جميعاً وطالب بأن تكون الاجتماعات في سرية ويحدد فيها مكان اللقاء التالي واقترح ان يكون اللقاء عند شخص يدعى عبدالطيف وأيد الحاضرون تلك الفكرة على اساس بعد ذلك المكان إلا ان محمود شاكر عبدالمنصف تساءل عن شخص عبداللطيف فأجابه سعيد ناطوره بأنه بعيد عن الشبهات ثم عرض سعيد ناطورة "نشرة الصراع" نشرة الحزب الداخلية العدد الثالث موقفنا من وجهة النظر القائله بسلطة البرجوازية الصغيرة يقتضى التوصل الى تحديد.... وحاول مناقشتها مع الحاضرين ، إلا انه سأل احمد رضوان عن رأيه في السياسه والموقف السياسي أجابه الأخير بأن هناك مسائل جديدة خاصه بزيارة المسئولين الى نيكسون وبريجينيف ، اعرب سعيد ناطوره عن رأيه فيها بأنه قد تم مناقشتها ، ثم تطرق الحديث الى ان اقترح سعيد ناطورة مناقشة موضوع اضرابات الطلبه وتصريحات السيد الرئيس انور السادات فاضاف احمد رضوان رغبته ايضاً في مناقشة زيارة وزير خارجية المانيا على نحو ادى باحمد الشاطبي الى التهكم على احمد رضوان بأنه يقوم بتحضير جدول اعمال خاص به ، ودار الحديث حول إنتقاد ميعاد زيارة حافظ اسماعيل للرئيس الامريكي نيكسون بدعوى ان تلك الزيارة تنطوى في خباياها على قيادة مصرية جديدة يحوطها حصار من الصمت التام ، وانتقد سياسة الرئيس السادات في عدم الإفصاح عن تلك الزيارة ما دار فيها وندد باسلوبه في معالجة المشاكل الاقتصادية إذ قرر "خدت بالك فاصاحبنا جعجاع شويه لأنه مش قادر يعمل حاجة يعني هو شخصياً ما عندوش القدرة انه يعمل حاجه....

ثم تحدث محمود شاكر عبدالمنصف عن قدرة اسرائيل العسكريه وانها تستطيع ضرب اى دولة عربيه دون تردد وطرح موضوع اضرابات الطلبه للمناقشه ، فعلق سعيد ناطوره على ذلك الموضوع بأن كان نتيجته اعتقال القيادات فى الطلبه وقد قام الحزب بتجنيد بعض الطلبه بشكل سرى وكلفه كتابة منشورات وتوزيعها وعقد المؤتمرات خارج كلية الهندسة التى اصبحت محاصرة وعقده فى كلية الآداب والحقوق وذكر فى ذلك "بالنسبه لجامعة الاسكندريه إن كان فيه رد فعل عملي يعني اعتقلت ما فضلش حد تاني ممكن يقدر يقوم بالعمل فى الجامعة هنا فى الاسكندريه فالحزب عمل أيه بقي .... عليهم يتحركوا بشكل سرى ثورى يكتبوا حاجات بقي مناشير كده ويوزعوها ... يعني حصل مؤتمر بالنسبه لبتوع الآداب والحقوق وصدر عنهم بيان". ثم تحدث عن شخص طالب فى جامعة اسيوط يعتبر زعيم الحركه له غرفة عمليات يحرسها حوالى اربعين طالب ثم انتقل الحديث الى موضوع زيارة حافظ اسماعيل الى نيكسون وزيارة احمد اسماعيل الى موسكو علق احمد رضوان على زيارته الأخيرة بقوله ان "مصر تتظاهر امام العالم انها لسه مستعده للحرب" .

وتساءل على حسين نوح عن كيفية طلب سلاح من روسيا وهى على وشك الافلاس أجاب عليه سعيد ناطوره بأنها محاولة منا لاظهارنا امام العدو بشكل قوى وتناول الحديث مناقشة حول السلاح الجوى والتقليل من قدرته على خوض الحرب وانتقاد لتصريحات الرئيس السادات حول القاعدة الطلابيه من انها سليمه بنسبة ٩٥٪ مما دعى على حسين نوح الى مهاجمة الرئيس فى ذلك التصريح بقوله . "طب الـ٩٥٪ دول .. ليه هو ابن كلب اهبل هو مش عارف ان هو بيكلم شعوب العالم ...." .

وقد أيده شاكر عبدالمنصف فى ذلك التهكم بقوله :"الله يخرب ....

ثم انتقل الحديث الى قيام سعيد ناطوره بشرح النشرة "الصراع" وقرأ جزء منها حديث عن "برنشتين" ووصفه بأنه رجل ثورى ووطني ثم إعادة قراءة

فقرات من تلك النشرة والتعليق عليها ثم انتقد موقف الحزب الشيوعى فى عدم الإفصاح عن التسويه التى تمت بين السلطات العربيه وبين اسرائيل وتناول شرح تلك النشرة تحليلاً عن السلطة من عام ٥٦ حتى ٦٧ ووصفها بأنها برجوازية وطنيه ، ثم ظهور الطبقة البيروقراطية الجديدة التى تمثلت فى الاتحاد الاشتراكى .

وهاجم سعيد ناطوره الحزب الروسى ووصفه بأنه ينتهج الخط التحريضى، ثم انتقل الحديث عن الحزب الشيوعى الشيلى ، والحزب الشيوعى الفرنسى والحزب الشيوعى الصينى وقرر سعيد ناطوره انه لاخلاف بين التنظيم وبين الحزب الصينى من حيث القضايا الاساسية للثورة وانما الخلاف فقط فى مسألة الامبريالية ، انما هناك خلاف مع الاحزاب الأخرى . واضاف ان هناك نواة حزبيه داخل الحزب الشيوعى السوفيتى ضد الخط التحريضى فى الحزب الشيوعى السوفيتى ..... وانتهى الحديث بالاتفاق على الاجتماع مرة اخرى لتكملة قراءة النشرة .

رابعاً: تقرير تفريغ الشريط رقم١١

تاريخ التسجيل ١٩٧٣/٣/١٠ بين كل من سعيد عبدالمنعم ناطوره ، ومحمود شاكر عبدالمنصف وعلى حسين نوح ، والمصدر احمد محمد حسانين الشاطبى بمنزل الثالث .

وبدأ الحديث بينهم حول مشروع علاج الأسرة وانتقده الحاضرون وطالبوا بضرورة مناقشة المشاكل الأساسيه للعمال ، ثم طلب على حسين نوح الاستعداد من الآن للاحتفال بعيد العمال فى اول مايو سنة ١٩٧٣ بدلاً من احتفال "انور السادات والمحافظ وصلاح غريب ، ولازم نعمل حاجة بدون تكليف.

وهاجم صلاح غريب وطالب بضرورة العمل على فرض ارادة العمال عليه بقوله "ينعل ابوه رايحين يجيبوا امر من الاتحاد المحلى ونفرض ارادتنا عليه ..." وقد وافقه الحاضرون على ذلك وأيدوه .

كما طالب سعيد ناطوره بمناقشة ذلك الموضوع تنظيماً واقترح احمد الشاطبى إدماج ذلك الموضوع ضمن جدول الاعمال ، وانتقل الحديث بعد ذلك الى اسلوب عمل الاحزاب الشيوعيه . انتقدها على حسين نوح بدعوى ان الاحزاب الموجوده فى العالم احزاب مصلحيه يهمها المصلحه الاقتصادية وان ترتفع على اشلاء الناس بدليل ان الحزب الاشتراكى الفرنسى تعاون مع اسرائيل وبدليل ان الصين تساعد الرئيس النميرى فى السودان بالرغم من ان الأخير قام بتصفية الشيوعية فى البلاد ، كما وأن الصين قامت بمساندة باكستان البلد الرئيسى فى الحزب المركزى حلف السنتو الرجعى . ثم دار الحديث حول بعض النشرات واللوائح التى يتضمن بعض المشاكل العماليه مثل غلاء المعيشه والعلاوه الدوريه ، وكان محمود شاكر عبدالمنصف قد كلف بكتابة بعضها ثم انتقل الحديث الى الوضع السياسى فى البلاد وطالب سعيد ناطوره بمناقشة وثيقة بعنوان "التحالف" وعرض ايضاً على حسين نوح مناقشة "الصراع الطبقى" ثم انتقل سعيد ناطوره الى شرح الوضع التنظيمى فى الحزب والعمل الجماهيرى وضرورة وضع لائحة العمل وتشكيل لجنة عمالية ودار الحديث بين الحاضرين عن دور المقاومة الفلسطينيه قرر فيه سعيد ناطوره ان ظروفها الذاتيه والموضوعيه ودور الحكومات الرجعيه يحول دون انتصار المقاومه وتحرير الارض .

واستفسر محمود شاكر عبدالمنصف عن دور ياسر عرفات فأجابه عليه سعيد ناطوره بأن منظمة فتح منظمة برجوازية وانتقد سعيد ناطوره اسلوب المنظمات الفدائية من "ايلول الاسود" واسلوب الاعتقالات التى تتبعها وطالب التوجه للبلوريتاريا ، إلا أن على حسين نوح علق على ذلك بقوله : "ان البلوريتاريا فى قلب البلدان العربيه ماسكها المخابرات ... " وانتقد سعيد ناطوره تهادن المقاومه الفلسطينيه مع الرجعيه العربيه إلا ان على حسين نوح لم يوافقه على ذلك وتساءل محمود شاكر عبدالمنصف على السند الذى تعتمد عليه المقاومة ، إذ قرر له سعيد ناطوره بأن الصين هى الدولة الوحيدة التى تؤيد المقاومة وان التناقضات بين روسيا والصين سوف ينعكس نتائجها على

العناصر الشيوعيه فى مصر ، واستطرد الحاضرون الحديث عن ازمة النقد العالمى وتخفيض الدولار وارتفاع سعر الين اليابانى وسياسية امريكا فى ذلك .

ثم اوضح سعيد ناطوره مره أخرى ان احسن الاحزاب الشيوعيه فى العالم هو الحزب الشيوعى الصينى وإن كان خلافه مع السوفيت يجعله يأخذ مواقف خاطئه ، وعلق حسين نوح على ذلك بأن الحزب الشيوعى الصينى يعمل لمصلحته الشخصيه ، مطالباً بضرورة الاستقلال عن تلك الاحزاب إذ قرر "فاحنا مابنقوش ذيول لحد ، التجارب فى التاريخ بتعلم كده . "إلا ان سعيد ناطوره لم يوافقه على ذلك وأيد الحزب الشيوعى الصينى واوضح له أنه إذا كان هناك خلاف بين الحزب الشيوعى السوفيتى والحزب الشيوعى الصينى فإن ذلك الخلاف بسبب تحريف السوفيت للنظرية الماركسيه اللينينيه ، واستطرد سعيد ناطوره من شرح معنى "الامميه" وهى التى لاتعرف حدود جغرافيه تفصل بين البروليتاريا فى العالم إذ قرر لهم: "يعنى امميه العامل المصرى والعامل الانجليزى اخوة لبعض العامل الانجليزى يعنى العامل الانجليزى خدت باللك الثورة اللى يناضل زيى ضد الاستغلال اقرب لى خدت بالك من رئيس مجلس الادارة" .

وانتهى النقاش حول ذلك الموضوع واستفسر سعيد ناطوره من الحاضرين عما إذا كانت هناك موضوعات اخرى يريدون طرحها وعلق هو شخصياً مرة اخرى على احداث الطلبه بقوله : "مفيش تعليمات وصلتنا محدوده.

واوضح سعيد ناطوره إنه يجب على المسئول التنظيمى لكل خلية ان يقوم بوضع جدول اعمال منظم فى بداية كل جلسه أو اجتماع يضمنه المسائل التى يجب ان تناقش ويسمع بإضافة اقتراحات الحاضرين ويتولى مناقشتها . "المفروض ان المسئول التنظيمى للخليه يبدأ يمسك الاجتماع ويحط برنامج......" .

ثم يدور الحديث بينهم عن تحديد الموعد التالى للاجتماع ويخبرهم سعيد ناطوره بأن "سمير" سوف يحضر يوم الثلاثاء القادم ويستفسر من على نوح عما إذا كان قد انتهى من العمل المكلف به وهو كتابة تقرير عن المشاكل بالنسبه

للعمل الجماهيرى فيجيبه بالنفى ثم يوجه سعيد ناطوره حديثه الى محمود شاكر عبدالمنصف مطالباً الأخير بدفع الاشتراكات .

ثم يستطرد الحديث معهم حول التقارير التى يقومون بوضعها بالنسبه للمتابعين شارحاً لهم كيفية تجنيد اشخاص أخرين للحزب معتمداً فى ذلك على التقارير التى يقدمونها إذ قرر : "انت مثلاً تيجى تقدم تقارير عن الناس اللى انت بتتابعهم يبقى كلنا عارفين الناس دى بتتطور ازاى وجوانب القصور فيها أيه ..... فالمفروض لما نيجى نناقش وضع المتابعين .... يبقى فيه تقرير عنه صح كده.....".

ثم تناول سعيد ناطوره ايضاً فى ذلك الاجتماع شرح كيفية قراءة الكتب الحزبيه وكيفية مناقشة المسائل السياسيه وسط العمال وطالبهم بضرورة التقرب من العمال لمناقشة المسائل السياسيه والمشاكل العماليه مقرراً لهم ان الممارسه العمليه هى التى تفتح امامهم مجال المناقشه السليمه ...... "ونبههم وحذرهم من ان تتم مناقشة الزميل لزميله فى الحزب داخل نطاق العمل وطالبهم بأن يكون المناقشه فى مكان بعيد عن العمل . وانتهى الحديث بينهم بتهكم محمود شاكر عن كيفية حدوث الترقيات داخل العمل .

خامساً: تقرير تفريغ شريط التسجيل رقم ١٣

تاريخ التسجيل يوم ١٩٧٣/٣/١٥ بين على حسين نوح ومحمود شاكر عبدالمنصف . ومصدر الامن القومى بمنزل الاول .

ويدأ الحديث بمناقشة بعض الخلافات الشخصيه فى العمل . وطالب على نوح بشجاعة وجراة حتى يلتف حول العضو عدد كبير من العمال . وانتقد اسلوب السلطة فى اجراءات الانتخابات النقابية وغيرها بدعوى انها تلجأ الى تلك الوسيله لعجزها عن حل المشكلة الوطنيه بقصد الهاء الجماهير عن تلك المشكلة . وقد أيده محمود شاكر عبدالمنصف فى ذلك مبنياً ان السلطة كى تتفادى الثورات الشعبيه والوطنيه فانها تقوم باجراء الانتخابات النقابيه ثم

الاتحاد الاشتراكى ثم مجالس الادارات . ثم انتقل الحديث الى تكليف احمد الشاطبى بتجنيد اشخاص آخرين وهم صبرى ومحمد منصور وشعبان وفوزى وطالب شاكر عبدالمنصف ان يقوم الشاطبى بتدعيم علاقته بهؤلاء الاشخاص وان يقوم بإحضارهم إليه فى المنزل ثم يحضر إليهم على نوح ويقوم معه بتثقيفهم ، وأكد لهم ان الانتخابات سوف تثبت لهم انه يقوم بعمله الحزبي على خير وجه . ثم يدور الحديث بينهم حول كيفية التحرك بإيجابيه وسط عمال مصنع المتوسط والرفيع ويطالبون بضرورة قيام الشاطبى بجهد كبير لتكوين خلايا جديدة وذلك بهدف سرعة التحرك فى الانتخابات القادمة ، ثم يتطرق الحديث بهم الى احتلال اسرائيل لبعض الجزر فى اليمن الشماليه والجنوبيه وان فى إمكانها ضرب اى دولة عربيه ويتهكم الحاضرون على القوات المسلحه والسلطه فى مصر بانشغالها الآن بالوحدة ، ثم ينتقد على حسين نوح الطبقة الحاكمه فى البلاد ويصفها بأنها يمينيه هدفها القضاء على كل ما هو ثورى . ثم انتقل الحديث الى تساؤل على حسين نوح عن كيفية مواجهة السلطة فى البلاد ، يجيب عليه هو شخصياً بضرورة خلق قيادات وتنظيمات وذلك عن طريق الشباب وانتهى الحديث بنقد محمود شاكر لسياسة السلطة فى حكمها للشعب بوسائل الإرهاب والقمع وان الدولة لاتوفر الحياة الكريمة للعمال ويطالب بضرورة العمل لتحريك العمال وتشكيل اللجان فى المصنع للتعبير عن مصالحهم ولفهم مشاكلهم والمطالبة بحقوقهم .

سادسا: محضر تفريغ التسجيل رقم١٥

تاريخ التسجيل ١٩٧٣/٣/٢٢ حضر الاجتماع كل من سعيد عبدالمنعم ناطوره واحمد محمد رضوان ، ومحمود شاكر عبدالمنصف ومصدرنا احمد محمد حسانين الشاطبى بمنزل الثالث .

وقد بدأ الحديث عن مشكلة ارتفاع الاسعار وكيف قامت بريطانيا بتجميد الاسعار ورفع الأجور وطالب سعيد ناطوره بضرورة رفع الأجور وتحديدها

على اساس الاسعار فترتفع الأجور كلما ارتفعت الاسعار ، واقترح محمد محمود شاكر عبدالمنصف ان يقدم طلب جماعى وان ذلك الطلب الجماعى لايمكن ان يتم "بدون تحريض اساسي داخل المصانع نفسها بعد كده التجمع بيجى "وطالب بضرورة عقد مؤتمر لعمال الانتاج تناقش فيه مثل هذه المسائل وذلك للضغط على الادارات والسلطة إذ قرر "بقى المواقف اساساً بتتاخد جوه المصانع ودى اهم ما في الموضوع ليه لانك انت بتعمل ضغط على الادارات والادارات ما هى إلا حكومة ...." .

ثم انتقل الحديث الى ارتفاع اسعار اللحوم وانقاص القيمه الشرائيه للجنيه المصرى ، ثم قدم سعيد ناطوره احد الوثائق الثلاثه التى تحدد الخط السياسى للحزب ، تساءل احمد الشاطبى عن الوثيقتين الاولى والثانيه فأخبره سعيد ناطوره ان احداهما كانت "طبيعة الثورة المقبله" ثم انتقل الى شرح ما جاء بتلك الوثيقه التنظيميه المعنونه "قضية التحالف الطبقى فى مصر" مقرر أن الخط الاساسى للحزب فى الثورة المقبله هو نزع السلطة من البرجوازية من اجل إقامة مجتمع اشتراكى للكادحين وان الحزب ضد التحالفات المرحلية في مرحلة الثوره البلوريتاريه ، وعلق احمد رضوان على ذلك باستفسار مفاده عدم التحالف أيضاً مع الاتحاد الاشتراكى اقره عليه سعيد ناطوره بدعوى عدم وجود طبقات فى البلاد لها مصلحة فى الثورة الاشتراكيه والتصدى للامبراليه وردد بعض الحاضرين كلمة "حدتو" وتحدث عن الجبهه المتحدة" وشرحها بأنها ليست مسألة تكتيكيه بل هى مسألة استراتيجيه ترفض التحالف الطبقى بين القوى الثورية من اجل السلطة .

ثم قام بشرح مفهوم "الطبقة لذاتها" والفرق بينها وبين الطبقة فى ذاتها ...

ثم استطرد فى قراءة فقرة فى النشرة عن كفاح الحزب الشيوعى وكيفية استقطابه جميع عناصر الطبقة التى يريد ضمها إليه وذلك عن طريق النضال فى مختلف المجالات السياسيه والثقافيه والنقابيه من خلال التنظيمات النقابيه

ودار نقاش بين الحاضرين عن إمكان انضمامهم الى الاتحاد الاشتراكى طبقاً لفكر الحزب فأجابهم سعيد ناطوره بأن الاتحاد الاشتراكى لايقوم بعقد مؤتمرات واجتماعات لمناقشة بعض الأمور وكل عمله وضع التقارير السريه وبالتالى لم يؤيد تلك الفكره ، كما علق احمد رشوان على تلك الفكره بأنه عند انضمامه للاتحاد الاشتراكى فهو ينضم كماركسى هدفه من ذلك معارضة الافكار التى تخالف مبدأ الحزب وتؤيد الرأسماليه . وانتهى الحديث فى هذا الموضوع الى ان قرر لهم سعيد ناطوره بعدم الدخول فى ذلك التنظيم "الاتحاد الاشتراكى" طالما هناك ازمة ثقة فيه ، إذ قرر "ان الاتحاد الاشتراكى كما هو معروف من كل الناس انه مكروه ولابيعملش حاجه وولاد دين كلب ....".

ثم استطرد سعيد ناطوره فى قراءة فقرة اخرى تدور حول تشكيل جبهة الحزب مقرراً :

"ان النواه الاساسيه لايتمكن ان تكون فى بلادنا التحالف بين العمال والفلاحين بقيادة الطبقة العامله ...." . "ثم قام بقراءة جزء عن موقف السلطة من الحركة الشيوعيته المصرية وان السلطة ما دامت متناقضه المصالح مع الاستعمار فهى حليف للطبقة العاملة وانتهى الى ان حل القضية الوطنيه لايتم إلا من خلال الإطار البلوليتارى وقرأ فقرة اخرى مضمونها ان حل القضية الوطنيه لايتم إلا من خلال الإطار البلورليتارى وقرأ فقرة اخرى مضمونها ان "السلطه تعادى حق الطبقات الشعبيه فى تشكيل تنظيماتها السياسية والجماهيرية.........".

وانتهى الاجتماع بنقد السلطة لحلها التنظيمات الشيوعيه وتكوين حزب واحد لكل الاشتراكيين وهو حزب السلطه .

الفصل السابع

محاضر تفريغ تسجيلات الاجتماعات

ارقام ٣، ٦، ٨، ١٠، ١٢، ٢٣

اولا: محضر تفريغ التسجيل رقم ٣

بتاريخ ٧٣/٢/٢١ بين كل من فتح الله محروس احمد وعطيه محمد سالم وعلى بيومى والمصدر محمد انور عبد المقصود فى منزل الأخير ٤ شارع السنجق بغبريال الاسكندرية .

وقد بدأ الاجتماع بحديث حول ارتفاع اسعار اللحوم ثم طالب على بيومى بوضع جدول اعمال وذكر ان الحزب الشيوعى السوفيتى سيغير جميع اعضائه ووصفهم فتح الله محروس بالجمود والانحراف والسلبيه والخيانه ، ثم تطرق الحديث الى انتخابات النقابة والمعركة وحديث السيد رئيس الوزراء عن ميزانية المعركة وتحدث فتح الله محروس احمد عن معركة جوية بيننا وبين العدو وما اذيع عن اسقاطنا لطائرة معادية والعثور على جوانتى وخوذة ورمزمية متهكماً على هذا النبأ ومشككاً فيه . ثم انتقل الحديث الى الموقف السياسى مستكملاً حديثاً سابقاً حيث كان توقف وذكر "احنا وقفنا عند نقطة ان الطبقة الحاكمه دى حتحل القضية الوطنية عن طريق المساومة مع الاستعمار وهو فى مركز القوة تساوى ان احنا لازم نقدم تنازلات وكنا قلنا كده ان احنا بنقدم تنازلات من ساعة ما وقفنا اطلاق النار بلا شروط ومن التنازلات التى ذكرها الموافقه على قرار مجلس الامن ومشروع روجرز ... ثم تحدث عن علاقتنا بمن سماهم "الرجعية العربية" ومنها السودان حيث ذكر اننا تآمرنا مع السودان ضد الحزب الشيوعى السودانى وانتقد السماح بدخول رأس المال الاجنبى ووضع الحراسات وفتح المجال للقطاع الخاص واضاف ان الاتجاه الداخلى يسير جنباً

الى جنب مع الاتجاه الخارجي وهو "التقرب الى الاستعمار والرجعية والمساعدة أو الاشتراك بشكل مباشر أو غير مباشر فى تصفية الحركات الثورية والديمقراطية والتفريط فى المنطقة العربية سواء كانت مقاومة أو الحزب السودانى أو محاولة ضرب اليمن الديمقراطية الشعبية وضرب الحركة الوطنية والقوى الثورية الديمقراطية الشعبية وضرب الحركة الوطنية والقوى الثورية الديمقراطية فى الحركة الطلابية وذكر ما نصه "الكلام ده كله بتأكد التفسير السياسى بتاعنا اللى قلناه من حوالى سنتين ثلاثه يعنى الكلام ده حزبنا تنبأ بيه من حوالى ثلاث أو اربع سنوات وقال ان موقف الحكومة من القضيه الوطنية كذا" واستطرد ذاكراً ان الحكومة ستدخل فى مرحلة التسوية السلمية للقضايا الوطنية لإحساسها ان استمرار سياسة اللاحرب واللاسلم سيهيج القوى الوطنية والديمقراطية وان كذبها سيفتضح ويتكشف" ولهذا فهى تسارع بتصفية وخيانة القضية الوطنية" واضاف ان ميزانية الحرب مذكورة فى الجرائد ولاتطبق.

ثم انتقل الحديث الى نقد سفر حافظ اسماعيل الى امريكا وتعيين الفريق احمد اسماعيل قائداً لقوات دول الاتحاد ودعوة بيليه لاعب الكرة للعب بالقاهرة، وذكر فتح الله محروس ان ذلك بقصد تغطية المفاوضات التى تتم فى امريكا وتغطية احداث الحركة الطلابية التى قامت لكشف وفضح خيانة الحكومة للقضية الوطنية وان ضرب الطلبه واعتقال مئات من الكتاب والصحفيين وعزل بعضهم من الاتحاد الاشتراكى ما هو إلا محاولة لجس نبض أو بروقه لدراسة ما يحدث عند إعلان موقف الحكومة من القضية الوطنيه واستسلامها ثم تحدث عن اليمن الديمقراطية الشعبية ومحاولة ضربها لارضاء الاستعمار حيث يوجد نظام تحكمه الطبقة العامله والفكرة الماركسيه اللينينيه وسيكون قاعدة ثورية للبروليتاريا فى المنطقة ويمثل خطراً على الأنظمة الرجعية والبرجوازية والرأسمالية الوطنية ومن ثم كان فرض الوحدة عليها . ثم انتقل متحدثاً عن اشكال النضال ضد الحكومة ومنها العمل السرى وظروف الامان اللازمة

للعمل التنظيمي ثم عاد متحدثاً عن الحركة الطلابية واهدافها وما صاحبها من مؤتمرات وامتناع عن الدراسة ومظاهرات في الجامعات المختلفة وتشكيل لجنة تقصي الحقائق وشرح حادث ٢١فبراير يوم الطالب العالمي – حيث توافق مع هذا الاجتماع – واضاف ان الطلبة لن يحققوا المطالب التكتيكيه المطروحه ولابد من اشتراك الطبقة العاملة لتغيير شكل النظام السياسي في مصر عن طريق تكثيف العمل السياسي في الحزب في داخلها .

وذكر فتح الله محروس ان لهم مطالب استراتيجيه هي تغيير النظام وأن الهدف الاساسي هو قيام ديكتاتورية البروليتاريا ويستلزم الوصول لهذا الهدف تحقيق بعض المكاسب الجزئية وهي الحريات الديمقراطية لأنهم يعيشون في ظل دولة وصفها بالبوليسيه وتقوم على الكذب والقمع والإرهاب والسجون والمعتقلات واشار الى سابقة قرارته وثيقه عن الحريات في مصر والمطالب وهي تكوين جمهورية برلمانية وإلغاء الاتحاد الاشتراكي وإعطاء الجمهور الحق في دخول الاحزاب الوطنية الديمقراطية وهذا يستلزم تغيير الدستور وإلغاء القوانين الرجعية والاستثنائية ومنها قانون مكافحة الشيوعية ، وعدد الكثير من المطالب الأخرى على انها من مستلزمات الحرية الديمقراطية ، كما ان مطالبهم بالنسبة للقضية الوطنية هي سحب الموافقة على قرار مجلس الامن ومشروع روجرز والمبادرة المصرية وقطع العلاقات مع الأنظمه الرجعية في الدول العربية .

وانتقل حديث المجتمعين بعد ذلك الى اشرف غربال وتعيينه مستشاراً لرئيس الجمهورية وإنشاء مكاتب للمقاومة في البلاد العربية ولجان المعركة وحديث عن سوريا وموقفها من العدوان الاسرائيلي والمطامع الاسرائيليه في الدول العربيه والحلول المقترحه والمتصوره بشأن المناطق المحتله ومشروع الملك حسين الخاص بإنشاء الدولة الفلسطينيه ، ثم عاد الحديث مرة اخرى عن الحركة الطلابية وما وصف بمحاولة تشويهها .

ثم عاد فتح الله محروس متحدثاً عن العمل الجماهيري ، وحث على توجيه

الجمهور حتى يصلوا الى مطالبهم وضرورة ربط المشاكل اليوميه والاقتصادية بالوضع العام وبمطالبهم كما تحدث عن مطالب العمال ومشاكلهم العامه وانتخابات النقابة وكيفية التحرك خلال هذه المشاكل . واشار الى سابقة توزيعه كتب عليهم لقراءتها وغرف العمل الجماهيرى بأنه توعية العمال وتنظيمهم وتكتيلهم ، كما تحدث عن الانضباط والانتظام فى الاجتماعات .

ثم تطرق الحديث الى اهمية العمل الفكرى ومناقشة الكتب التى قرأوها ومنها كتاب الاسس اللينينيه والمبالغ المتأخرة عليهم من الاشتراكات .

ثانيا: محضر تفريغ التسجيل رقم ٦

بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٥ بين كل من فتح الله محروس احمد وعلى بيومى وعطيه محمد سالم والمصدر بمنزل الثانى الكائن بجوار مكتب السيوف بشارع جميلة أبو حريد اسكندرية .

وبدأ الاجتماع بحديث حول مرض احدهم بالربو والسعال . ثم اشار فتح الله محروس الى صدور بيان طلابى بمناسبة ذكرى يوم ٢١ فبراير وتحدثوا بعد ذلك عن حادث إسقاط اسرائيل للطائرة الليبيه بقصد عرقلة الوصول الى حل للأزمة وقيام اسرائيل بتعمير واستغلال سيناء . وذكر فتح الله محروس ان لهم زملاء في الحركة الطلابية وانهم على اتصال بهم فى السجن . ولم يضبط معهم أى دلائل أو وثائق حزبيه وان الحزب احضر عدداً من المحامين للدفاع عنهم وان هناك محامين متعاطفين مع الحركة الطلابية وان الحكومة منعت دخول وفود اجنبية للدفاع عن المقبوض عليهم ، كما ان الصحافة الخارجية تنشر اخبار الحركة وبياناتها ، وتحدث عن الحركة الطلابية ثم تناقلوا بعض الروايات التى سمعوها عن الطلاب واحداثهم وهاجم فتح الله السيد رئيس الجمهورية ووصفه بأنه يمثل الطبقة المستغله التي أثرت بطرق غير مشروعه وانه يوجد خطر قيام انقلاب عسكرى نتيجة ضعف نظام الحكم . كما هاجم ثورة يوليو وذكر ان مكاتب الامن بالشركات على اتصال بالمخابرات .

ثالثاً: محضر تفريغ التسجيل رقم ٨

بتاريخ ١٩٧٣/٣/٥ حضره كل من فتح الله محروس احمد وعطيه محمد سالم وعلى بيومى والمصدر محمد انور عبدالمقصود بمنزل الأخير .

وبدأ الاجتماع بحديث حول موقف احد الاشخاص من التجنيد ووجود خلاف بين احد الاشخاص والقائمين بادارة المستوصف وانه يجمع التوقيعات لإعادة تنظيمه ، وذكر فتح الله محروس انه رشح لحضور دورتين للثقافة العمالية إلا أن مدير إدارته لم يوافق . ثم ينتقل حديث المجتمعين الى وجود خلاف بين المدعو الكومى وبين جمال عبدالدايم وذكر فتح الله محروس انه طلب ممن يدعو فتحى ان يبلغ الكومى بعمالته للأمن القومى والابتعاد عن طريقه وإلا سيقوم بفضحه فى وسط العمال وطرده من عمالته للمباحث ، واضاف ان الحكومة تعمل على إيجاد عملاء لها لأنها لاتستطيع الحصول على أية معلومات إلا من طريق عملائها وان ذلك نجم عنه انه اصبح نصف البلد انتهازى يعمل للوصولية والتقرب وطالبهم بكشف هذه العناصر والتعامل معها بحذر وان هذا الامر مرتبط بنظام الحكم والفراغ السياسى فى الدولة وتخلف وخوف الناس واضاف ان السبيل الوحيد لتعرية هؤلاء هو النضال وسط الجماهير وتوعيتهم وطرح برنامج الحزب عليهم ، وذكر فتح الله محروس انه كان مقرراً قراءة جزء من وثيقة التحالف الطبقى فى مصر ، إلا ان الحديث تطرق حول تخلف شخص يدعى محروس عن حضور الاجتماعات وانسحابه من التنظيم . وتساءل المصدر إمكان تغيير اسمائهم فأجاب فتح الله محروس بإمكانية تغيير الاسماء واماكن الاجتماعات ثم انتقل الحديث الى الاستعمار وتساءل المصدر عن اخبار الطلبة فتولى فتح الله محروس الرد على هذا السؤال بالتفصيل متناولاً فى هذا الرد سياسة الدولة ومطالب الحريات الديمقراطية وذكر انه لايمكن الحكومة دي حا تسلم أو تسقط إلا بالنضال المسلح" .

ثم انتقل الحديث بعد ذلك الى ما قام به رجال المقاومة فى السودان ، وعن الجبهة الشرقية وبعد ذلك تحدث فتح الله محروس عن وثيقة بعنوان "التحالف

الطبقى فى مصر " حيث عرفه بأنه التحالف بين الطبقة العاملة والطبقات التى تصاحبها فى الثورة الاشتراكية ومفهوم هذا التحالف فى فرنسا ولدى الشيوعيين القدامى وفى الأنظمه المختلفه مثل النازية والفاشيه، وقيمّ التحالف فى مصر وتحدث عن الصراع الطبقى والتحالف بين العمال والفلاحين بقيادة الطبقة العامله ، وكان فتح الله محروس يقرأ هذه الوثيقة ويعلق على ما يقرأه ويشرحه ثم يدور حديث فى النهاية حول اماكن الإجتماعات القادمة ووساطة فتح الله محروس فى تعيين شخص من طرف على بيومى فى الشركة .

رابعاً: محضر تفريغ التسجيل رقم ١٠

بتاريخ ١٩٧٢/٣/٨ بين كل من فتح الله محروس واحمد عطية محمد سالم وعلى بيومى والمصدر محمد انور عبدالمقصود بمنزل على بيومى .

وبالإطلاع على محضر التفريغ تبين انه قد رمز فيه إلى المجتمعين بنفس الرموز السابقة وقد بدأ الاجتماع بحضور على بيومى وعطيه محمد والمصدر حيث تخلف فتح الله محروس وتحدثوا فى البداية عن قصيدة حول عملية ايلول وقتلهم القائم بالاعمال الامريكى بالسودان ثم عن موقف امريكا من الدول العربية المنتجه للبترول ، وتطرق الحديث الى سعر اللحوم وحديث شواين لمحمد حسنين هيكل ، ثم يحضر فتح الله محروس للاجتماع ويستفسر منه على بيومى عن حضور شخص يدعى اسماعيل وذكر فتح الله محروس انه تلقى موعداً من شخص يدعى "طارق" قعد ساعة وانه حضر ليعلم موعد الاجتماع التالى وان بحوزته مؤلف عن الدولة البوليسيه فى مصر وسيوصله لمكان ما -وهذا- المؤلف وحيد ومنسوخ بخط اليد وسترد منه نسخاً مطبوعة وقام فتح الله ومحروس بكتابة بعض البيانات عن "احمد" ابن على بيومى وطالبهم بتحديد موعد الاجتماع التالى والاستمرار فى الاجتماع والقراءة ، ثم اتفقوا على تحديد الساعة ٧ يوم الاربعاء موعداً للاجتماع التالى فى نفس المكان وطالبهم فتح الله

محروس بالبحث عن شقة أو حجرة بملحقاتها لعقد اجتماعاتهم التى قد تستمر عدة ايام ولتأثيثها وانصرف فتح الله محروس من الاجتماع . ثم يدور حديث المجتمعين حول استلام وثيقة باسم "الدستور" ويتولى عطية محمد سالم قيادة الاجتماع ويقرأ وثيقة عن الحزب الشيوعى ويشرحها تتضمن وجهة الحزب من الحكم القائم ، ومن بين ما ذكره "السلطة معادية لحق الطبقات الشعبية فى تشكيل تنظيماتها السياسية والجماهيرية معادية للشيوعية بشكل خاص معادية لأن تجاوز المعركة الوطنية نطاق الإجراءات العلوية والاتصالات الدبلوماسية ثم تطرق الحديث الى الجبهة الوطنية وحزب حدتو فى مصر وموقفهما من السلطة فى ذلك الوقت حتى تحول الشيوعيون الى جناح الطبقة الحاكمه واصبحوا اداتها وذكر على بيومى انه كان منضماً لحزب حدتو السابق ويستمر عطيه محمد سالم فى قراءة الوثيقة التى تتحدث عن البيروقراطية فى مصر وامتيازاتها وانهم ينبغى عليهم ألا يطرحوا شعار الإطاحة بالحكومة الى ان تكشف تماماً وان عزل القيادة البيروقراطية فى الحركة الوطنية وإبراز الدور القيادى للطبقة العامله هو المهمة الملقاه على عاتق الحزب الشيوعى ولن يتحقق ذلك إلا بتعميق الصراع داخل الحركة الوطنية ضد التنازلات واقصاء الجماهير الشعبية . ثم يتوقف عطية محمد سالم عن قراءة المتبقى من الوثيقة وهى ثلاث صفحات ونصف على ان يقرأه فى جلسه اخرى ، ويطرح على بيومى فكرة تغيير الاسماء ثم يضيف عطية محمد سالم على هذا الاقتراح تغيير المواعيد وتحديد معاملتهم مع المدعو محروس على اساس انه زميل فى العمل ويتطرق الحديث الى الفكرة المأخوذة عن بعضهم من انهم شيوعيون . وانتهى الاجتماع بتحديد موعداً للاجتماع القادم الساعة ٧ مساء يوم الإربعاء التالى بمنزل على بيومى وانصرفوا ، إلا انهم عادوا مرة اخرى حيث ذكر عطيه محمد ان الحزب الشيوعى كان يطالب بوحدة فيدراليه بين مصر والعراق ، ثم ذكر واقعة جنيطه واصطحابه للقسم ثم اخلاء سبيله سنة ١٩٥٩ عند كتابة بعض الشعارات بمعرفة أخرين .

محضر تفريغ التسجيل رقم ١٢

بتاريخ ١٤/٣/٧٣ بين كل من عطية محمد سالم "مسعود" وعلى بيومى "سعد" والمصدر محمد انور عبدالمقصود "سعيد" بمنزل الثانى .

وقد بدأ الاجتماع بحديث حول المتبقى من صفحات الوثيقة السابقة ودراستها فى الاجتماع السابق ودراسة المصدر لوثيقة "الدستور" ثم يقرأ عطية محمد سالم مقتطفات من وثيقة التحالف الطبقى فى مصر ويقاطعه على بيومى بنبأ وفاة والدة زميل لهم يدعى على واستفسار من المصدر عن تخلف فتح الله محروس "فهمى" وانتهى بأن اقترح على بيومى بداية العمل ووافقه عطية محمد الذى استمر فى قراءة الوثيقة وشرحها ، ويدور هذا الجزء حول كفاح العمال المصريين من اجل الحصول على شروط افضل لبيع قوة عملهم مستخدمين الاساليب القانونية لتحقيق اهدافهم بما فيها حق الاضراب وموقفهم على المستوى السياسى - وقاطعه على بيومى عارضاً رغبته فى تجنيد ابن شقيقته المدعو ابراهيم وطلب منه عطيه محمد مده بالكتب والمجلات أولاً ثم استطلاع رأيه فيما يقرأه وحذره من اعطائه أية وثائق ، ثم استمر عطيه محمد فى قرائته للوثيقة متحدثاً عما اسماه الديماجوجية والتى شبهها بما تفعله الحكومة حالياً كما تحدث عن حزب حدتو وانه كان ينظر للحكومة على انها اشتراكية ويؤيدها كما كانت توجد احزاب شيوعيه اخرى منها الحركة المصرية للتحرير الوطنى والفجر الجديد ودش "الديمقراطية الشعبية" وطليعة العمال وحزب العمال والفلاحين وان الإلمام بالماركسيه كان متاحاً للمصريين المترددين على الخارج وتحدث عن بعض من اسسوا الحزب الشيوعى المصرى وما لاقوة فى سبيل ذلك ، ثم ينتقل حديثهم عن وجود جماعات ومنها جماعة بكمشيش وذكر عطيه محمد ان حركة الطلبة بدأ تنظيمها من الشيوعيين .

وتطرق الحديث الى موضوع احتلال اسرائيل لجزر البحر الاحمر والاقتراح الخاص بالاضراب عن شراء اللحوم . ويعود عطية محمد سالم قارئاً

لوثيقة "قضية التحالف الطبقي في مصر" شارحاً مواقف الاحزاب الشيوعية من السلطة قبل الثورة وبعدها حتى انتهى الى ان الحزب الشيوعي ضرورة موضوعية للدفاع عن مصالح الطبقة العامله في مواجهة البرجوازية البيروقراطية ورأسمالية القطاع الخاص لتصبح قادرة على القيام برسالتها على رأس الحركة الوطنية حتى تصل بها الى نتيجتها المنطقية الاشتراكية وهي آخر فقره بهذه الوثيقة . ثم انتقل الحديث الى امر تغيير الاسماء الحركية فيأخذ كل منهم اسماً حركياً جديداً . محمد انور عبدالمقصود "سعيد" وعطيه محمد سالم "مسعود" وعلى بيومي "سعد" ثم انتقلوا الى تسليم المصدر اللائحة التنظيميه لقراءاتها والحديث عن استئجار مكان لاجتماعاتهم وتحديد يومي الاحد والاربعاء موعداً لاجتماعهم القادم على أن يكون يوم الاربعاء بمنزل محمد انور يوم الأحد بمنزل على بيومي وينتهي الاجتماع بحديث حول ضرورة اجراء انتخابات جديدة وترشيح اعضاء جدد للنقابة .

سادساً: محضر تفريغ التسجيل رقم ٢٢

بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٥ حضره فتح الله محروس احمد وعلى بيومي والمصدر محمد انور عبدالمقصود .

وبدأ الاجتماع بسؤال موجه من المصدر الى احدهم عن سبب تأخيره ثم يتحدث فتح الله محروس عن بيان للحزب الشيوعي المصري وكلام غير متكامل إلا انه يتحدث فيه عن كيفية التقرب ، ثم إمكان التجنيد ، ضرورة وجود تنظيم لتمويل الحزب بالاعضاء والتبرعات وان السلاح من وسائل النضال ثم ينتقل في حديثه عن الحزب الشيوعي في فرنسا واعتماده على الانتخابات في الوصول الى السلطة ثم حديث غير واضح وبعض اجزاء غير متكامله . ثم تحدث بعد ذلك عن احتمال صدور بيانات هذا اليوم عن الحركة الطلابية ووصف السلطة بأنها ضعيفة وهاجم فرض الاحكام العرفية في يناير سنة ١٩٥٢ حتى سنة

١٩٦٤ – وذكر أن الحكومة كانت في هذه الفترة هي الحركة الإرهابية على الشعب وموقفها هو التضليل والإرهاب وبعد ذلك قامت الحكومة بتغيير قانون الأحكام العرفية الي قانون الطوارئ كما هاجم المباحث العامة والامن المركزى حتي وصل الى تاريخ النكسه وقال "الحكومة بعد النكسه حست ان الشعب غير راضى عنها وحست بالاضطرابات فطورت قوات الأمن المركزى لفض المظاهرات والإضطرابات ..." ثم انتقل الى تشكيل الوزارة الأخير والسياسة الخارجيه متحدثاً عما اسماه الاخطاء التى حدثت – ويبدو من حديثه هذا انه يقرأه من وثيقه .

واستمر فتح الله محروس فى حديثه فقرر ان مسألة العضوية تحتل مكاناً بارزاً في الحزب الماركسى لأنه هو الذي سيقوم بالثورة التى تواجه الطبقات المستغلة من اجل قضية تغيير المجتمع ولابد ان العضو يتبني الخط السياسى للحزب ، ثم تحدث عن الانحراف وانتقل الى كفاح التنظيمات الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى للوصول الى السلطة شارحاً مراحله . ثم يدور حوار حول العثور على عمل للمدعو احمد ابن على بيومى ، ويعود فتح الله محروس فى تلاوته وشرحه للوثيقة . ثم انتهى المحضر الى وقوع حوار غير واضح حتى نهاية الجلسه .

الفصل الثامن

محاضر تفريغ تسجيلات الاجتماعات

ارقام ١، ٥، ٩، ١٤، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٠،

٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦

اولا: تقرير تفريغ الشريط رقم ١ المسجل بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٤

تبين في الإطلاع على التقرير انه مودع داخل مظروف اصفر اثبت عليه رقم الشريط وتاريخ تسجيله وان الحديث دار بين كل من المتهم جمال عبدالفتاح عبدالدايم والمصدر عبدالسلام محمد ابو العينين وقد جرى تسجيله بمنزل الأخير.

في بداية الحديث دار حول تخلف المتهم سعيد حفني ، ثم جرى نص الحديث التفصيلي بتساؤل من المصدر عن الحال في القاهرة ، وسرد من المتهم لتطور مظاهرات الطلاب بالقاهرة ، وعدم رغبة الحكومة في اغلاق الجامعة بالاسكندرية ، ثم يدور حديث حول مقال لموسى صبرى ، يعلق المتهم خلاله على موقف الرئيس ، ثم ينتقل الى الحديث عن الطلبه ، الى ما قام به ابوالحسن سلام من الحديث العلني عن جمع تبرعات لهم ، فينتقد المتهم مسلك ابى الحسن في هذا الشأن . ويقول عنه انه ثرثار ، وانه يخشى ان يكون امر نشاطهم قد انتقل إليه أو إلى من يدعى مكرم عن طريق النويجي ، وينتقد ايضاً مسلك من يدعوه "الزميل طارق" لمجالسته ابى الحسن ، ويرى في ذلك مخاطر علم السلطه بالنشاط ، حتى يقول "كان بناقص النص جنبه اللي بيدفعه ابو الحسن، لأن هو مفهوم .... إذ كان الراجل ده بيقول كلام .... احتمال طبعاً ان هوه يبقى فيه تنظيم معين وفلان كان بيقعد معاه ، ثم يتحدث المتهم عن تجنيد آخرين "من الواجب نشوف بعض العناصر ونتابعها .. فقلنا مكرم والراجل

الثانى يعنى يبقى فيه متابعه عليهم "ويقصر دور ابى الحسن على ما يسميه "العمل الجماهيرى" ويبرر ما يشير به بأنه "انا باتتبع الاصول التنظيميه بتاعتنا باقصى حد فيها" حتى يقول "ومافيش داعى للخمسين قرش اللى ممكن تودى فى داهية" ثم يورد التقرير ملاحظة مضمونها ان الحديث يدور حول موعد اللقاء التالى ، وما يقوله المصدر من انه يلتقى بسعيد حفنى يومى الخميس والجمعه اسبوعياً . ثم ينتقل المتهم الى الحديث عن حركة الطلبه والاتصالات التى تتم بينهم "اسر الطلبه مصرح لهم من حوالى ١٥ يوم يروحوا يشوفوا اولادهم وبيجيبوا منهم بيانات بيودولهم فلوس وياريت تستمر كده "ثم يتحدث عمن لم يتم القبض عليهم يوم ٣٠ ديسمبر ، واتباعهم اسلوب الامان ، وما يقتضيه ذلك من تكاليف ، ثم يقول ان الطلبه المقبوض عليهم" لحد دلوقتى ماتحققش معاهم فى قضية بالتحديد وان "نبيل الهلالى تحددت جلسه له يوم ١٩" وان التنظيم لا علاقه له به ، إلا "كرجل وطنى ومخلص" ثم يعود الى شرح اسلوب التجنيد واختيار المرشحين وينتهى الحديث بينهما فى تحديد دور ابى الحسن سلام ومجال تحركه فيقول المتهم "حاندى له احنا المجال" .

ثانيا: تقرير تفريغ الشريط رقم ١٥ المسجل بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤

تبين من الاطلاع على التقرير أنه مودع داخل مظروف اثبت عليه بياناته أنفة الذكر ، وانه جرى بين كل من المتهم سعيد حفنى احمد والمصدر عبدالسلام محمد ابو العنين قنديل بمنزل المتهم ، "ويبدأ بالتحية وبحديث عائلى تشارك فيه زوجة المتهم ، ثم يشير المصدر الى لقائه بمن يدعى "حسن" كما يشير المتهم الى لقائه بأبى الحسن ومكرم وراضى عبدالرسول ، وان الزميل سمير حضر إليه متأخر فى الليله السابقه وانه عاتبه على اهماله امر النوريجى ، ثم يقدم المصدر الى المتهم "الخمسين قرش بتاعت الاشتراك" ثم يشير المتهم الى مجالسته من يدعى "محمد عبدالرازق" ثم يثبت التقرير اختفاء الصوت فى بعض الاجزاء ، حتى يعود الى إثبات ما قاله المتهم بشأن الخلفيات الفكرية" ثم يعود الى التداخل الصوتى وبعده يثبت التقرير ان الحديث يدور حول موضوعات

غاديه يشارك في بعضها شقيق المتهم ، والذى يثبت التقرير خروجه ليعود المتهم الى الحديث عن الامور التنظيمية ويقرأ بياناً "اصدره الطلبه الوطنيون بجامعة الاسكندرية" ومناسبة اصدارة يوم الطالب العالمي "ذكرى ٢١ فبراير" ويورد التقرير نص البيان على نحو ما تلاه المتهم في الاجتماع وهو بذاته البيان الثابت الإطلاع عليه في محضر الإطلاع على مضبوطات المتهم .

ثالثا: تقرير تفريغ الشريط رقم ١٩ المسجل بتاريخ ١٩٧٣/٣/٧

تبين من الإطلاع على التقرير انه مودع داخل مظروف اثبت على ظاهره البيانات سالفة الذكر لحديث بين المتهم سعيد حفني وسعيد العليمي وجمال عبدالفتاح والمصدر بمنزل الأخير .

"ويبدو من سياق الحديث ان المتهم سعيد حفني قد تأخر عن بدء الاجتماع ، ثم يدور حديث حول القانون ٦١ سنة ١٩٧١ ويشرح المتهم سعيد العليمي في هذا المجال التطور القانوني للقطاع العام ، فيسأله جمال عبدالفتاح "الزميل بيدرس قانون مش كده" فيجيبه بالإيجاب ، ويستمر الحديث في شأن القانون ، وخلاله يشير المصدر الى ان سعيد حفني سلمه الاشتراك والتبرع ، ثم يثبت في التقرير حضور سعيد حفني ثم يدور حديث حول وعد جمال عبدالفتاح احضار كتاب الاقتصاد السياسي للمصدر ، والذى يشير الى اتصال الاتحاد الاشتراكي به لترشيحه للتفرغ في المكتب التنفيذي ، فيقول سعيد العليمي عن العمل في الاتحاد الاشتراكي "عمل مباحثي يعني يكتب تقارير" ثم يقول انه قبل الدخول في "برنامج الاجتماع" يجب ان يشير الى "قلة الزملاء القياديين داخل التنظيم .... الحقيقة لحد النهاردة مازلنا نعاني نقص شديد في الكوادر الحزبيه القيادات ويمضي فيقول "نأمل ان احنا يتوفر عندنا الكادر القيادى اللي يقدر انه يتولى شئون التنظيم في كل وقت بشكل منظم " ويعلق جمال عبدالفتاح بقوله قضية الكادر في التنظيم مش حاتتحل لوحدها حاتتحل اساساً من خلال التنظيم ككل "وان اعداد الكادر مهم لمواجهة احتمالات التوسع. ثم يتحدث سعيد العليمي عن تاريخ التنظيم فيقول "تاريخ التنظيم هو عموماً طويل .... احنا

تقريباً داخلين في اوائل السنه الرابعه" وأن مشكلة الكادر كانت "موجوده ومتفاقمه وحاتظل موجوده ومتفاقمه" ثم يشرح رأى ماوتسى فى هذا الأمر" هو كان بيأمل ان كل مجموعه من الناس يعنى ٤-٥ خليه يعنى ، يبقى فيه راجل مثقف ثورى ، قوى وقادر على ان يقود . ثم يحدد واجبات مسئول الخليه "تسيير العمل وامان العمل" ويشترط فيه ان يكون مثقفاً (مثقف واحد يعنى له قيمة كبيرة جداً .... مناضل متبنى للماركسيه) ويحدد صفة التنظيم "حزبنا للطبقة العامله" ويشير الى ان المتهم سعيد حفنى كان مدعواً لأحدى مدارس الكادر وينتقل الى الحديث عن وثيقة بعنوان "البرجوازية البيروقراطية" يقول عنها انها "صدرت فى فترة كانت موجهه للعناصر القياديه اللى حاتبدأ العمل التنظيمى اساساً والعمل الحزبى ... فكانت عبارة عن الاسس الهامه ..... المبادئ العامه الاساسيه اللى بنتفق حواليها كلنا ، على اساس ان احنا نشرع فى عمل على هذه الاسس وبالتالى مكانتش وثيقة مكتوبه للناس بشكل عام ، وإنما كانت موجهه اساساً لقله محدوده من الكادر الحزبى ليشرع فى بناء تنظيم وانها "الوثيقة التى ترتكز عليها كل الوثائق الأخرى" مثل "طبيعة الثورة المقبله" وقضية التحالف الطبقى ، ويوصى بتفهم الوثيقه الاساسيه جيداً "علشان نختصر الطريق" ثم يقترح سعيد حفنى انه يقوم مع المصدر عبدالسلام ابوالعينين بدراسة بعض مؤلفات الفكر الماركسى مثل "المادية الجدليه" و"المادية المثاليه" ويوافق سعيد العليمى ويروى تجربته الشخصيه من دراسة بعض كتب الماركسيه مثل كتاب لينين " ما العمل" ويقول انه بعد اشتراكه فى التنظيم بدأت رؤيته تتسع لمفاهيم جديدة " يعنى ماتقدرش تفهم عمل التنظيم إلا إذا كنت بتمر وبتواجه مشاكل فعلاً .... فى موضوع التنظيم ، ويطرح تصوره للعمل فيقول ان "العمل بتاعنا حيبقى مقسم لجزئين ، الحاجات الماركسيه اساساً وارتباطها بالمشاكل المطروحه فى الواقع المصرى ، ثم يدور حديث حول الحركة الطلابية ، من خلال تحليل يقدمه المتهم جمال عبدالفتاح يبدأه بشرح تطور معالجة السلطات فى البلاد لأزمة الشرق الأوسط ، مبتدئاً "بطرد الخبراء السوفيت" والذى يرى فيه "تنازل البرجوازية وارضاء الضغوط الامبراليه هدية

تقدمها البرجوازية البيروقراطية للاستعمار العالمي" ويقول ان موقفنا من السوفيت "موقف انتهازي ، يعني هو صديق مرحلي" ويرى أن "البرجوازية تقوم بدور فتح الباب للاستعمارات الاجنبية من خلال البنك العربي الاوربي" ويتهم السلطة بضرب المقاومة الفلسطينيه" وانها "مش ممكن هي تخش حرب" ثم يتحدث عن مبادرة روجرز ليستخلص ان الحكومة تتخذ طريق "المساومة والمفاوضه مع الامبراليه وضرب الجماهير وعزلها" وانها في هذا السبيل تلجأ الى حرب الحركات الجماهيرية مثل الحركة الطلابية ، طبعاً الإطار اللى بتتحرك فيه البرجوازية فى الفترة دى .... القمع للحركات الجماهيرية" ثم ينتقل الى الحديث عن الإفراج عن الطلبه ويرى ان تشدد السلطه فى ذلك مرجعه ان "تأثيره مش على الجماهير بس فى كسرها حاجز الخوف ، .... حايبقى خارجياً كمان ، موقف بيوضح ضعف السلطة انها مش قادرة تحكم مصر........ يعني الافراج عن الطلبه بشكل كامل يعنى ان السلطة المصرية رغم كل اللى عملته والتضليل اللى عملته والقمع اللى عملته والاعتقالات والموت الى حصل فى اسيوط .... مش قادرة تحكم مصر وينتقل سعيد العليمى الى تحديد ما تم دفعه من اشتراكات وتبرعات ، ومن سياق الحديث يفهم ان الدفع يقع على مرتين كل شهر ، الدفعه الاولى قدرها ٥٠ قرشاً والثانيه ٢٥ قرشاً تبرعات و "من بعض الناس المرتبطين بينا" على ما قال سعيد العليمى ، ثم ينتقل الى سؤال سعيد حفنى عن الاشخاص المرشحين للتنظيم "مسألة المتابعه" ويطلب جمال عبدالفتاح ان "نسمع ايه اللى تم" من الاثنين بتوع الكهرباء" فيشرح سعيد حفنى تطور علاقته بهذين المرشحين ويناقشه سعيد العليمى فى امكانيات مفاتحتهما ، يحدد له ضوابط ذلك ويجب الفصل بين مندوب تنظيمهم فور الضم الى التنظيم وان "المفاتحه مش حاتبقى نتيجة رأيك الشخصى ، لا حاتبقى من رأى المنظمه الحزبيه اللى انت فيها ويفهمه ان عضو آخر سيتابع ذلك الأمر ، ويتطرق الى شرح مفهوم الامان فى الاتصالات الشخصيه فيقول "المبدأ الاساسى فى التنظيم ان ما يعرفش معلومات على الإطلاق إلا بقدر ما نتعامل "ويبدو من سياق الحديث بشأن المرشحين ان منهم من يدعى "محمد

عبدالرازق" ويلقن سعيد العليمى فى خلال حديثه سعيد حفنى اسلوب تجنيد الآخرين وكيفية تغيير افكارهم ، ويتدخل جمال عبدالفتاح فى عملية تلقينه اسلوب التجنيد ولكن سعيد حفنى يقول ان من يعمل على تجنيدهم "من البداية وهمه قاعدين معايا وحاطين فى دماغتهم ان احنا حانعمل تنظيم" ولكن سعيد العليمي ينصحه بالتزام الحذر ، ثم يطلب منه تقييمه لابى الحسن سلام ، وحين يقول رأيه فيه ، ويبدو من خلاله ان عيبه انه "ترثار" يرجئ سعيد العليمى مفاتحته ويطلب تقييم المرشح الثاني - مكرم عبدالمنعم - فيقوم سعيد حفنى والمصدر بتقييمه ، وينتهي حكمه بعد سماع التقييم الى الاقتصار في الاتصال على "بتوع الكهربا" واستغلال الآخرين فى العمل الجماهيرى ، ويشرح بالتفصيل شرائط العضويه ، ثم يتساءل جمال عبدالفتاح عن اخبار صبحى نويجي ، فيقول المصدر ان صبحى "يعرف ان فيه تنظيم .... وقرأ بعض الوثائق وفى فترة دفع اشتراك - حوالى ٤-٣ شهور وانه يأخذ على التنظيم ان المعلومات التى وصلت عنه غير صحيحه . ويقول سعيد العليمى" اساساً احنا المسئولين عن موقف النويجى ده ، موقفنا بالنسبه لواحد - كان عضو فى التنظيم وبعدين انسحب منه .... راجل يبقى عارف اسرار فنبقى ملتزمين جداً بأن يبقى فيه صله به ، يبقى نحاول استرجاعه "ويعهد الى المصدر الاتصال بالنويجي .

رابعاً: تقرير تفريغ الشريط رقم١٤ المسجل بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٧

تبين انه تسجيل لاجتماع حضره كل من سعيد محمد على العليمى والمصدر عبدالسلام قنديل بمنزل الأخير ، "حديث من المصدر عن مهمة كلف بها بشأن الاتصال بصبحى نويجى ، وتنفيذه لتلك المهمة التى اسفرت عن كتابة ورقه فيها بضعة نقاط ، اطلع عليها من دعاه "فاروق" ثم احضرها معه لاطلاع المتهم عليها ، وبعد حديث عائلى ، يبدأ المصدر فى سرد تفصيل اتصاله بصبحى نويجى وان صبحى رمز فى الورقه الى بضعة امور ترك لى شرح ما قصده من الرمز فيها ، ويعقب العليمى بقوله ان التنظيم لا يجرى وراء النويجى،

وانما يهمه ان يوضح ان احد اعضائه - طارق- قد وقع فى خطأ نتيجة نقص الخبره ونقص الوعى ، ثم ينتقل العليمى الى سرد ظروف انقطاع "طارق" عن النشاط فترة امتدت من ٦ الى ٧ شهور بسبب ازمة شخصيه "كان حا يطلق مراته" حاول التنظيم خلالها الاتصال به مرات وصلت الى ٧٠-٨٠ مره من غير اى مبالغه . وان امر انقطاعه كان من القضايا المطروحه يومياً ، وانهم فى التنظيم لايعتبرون مسئولين عن تصرفاته على الاطلاق فى تلك الفترة ثم يتطرق المتهم سعيد العليمى الى الحديث عن الاسلوب التنظيمى للاتصال فيقول انه له طريقتين ، اولهما حق العضو فى أن يطلب مسئولاً فى المستوى الاعلى "من حقك تطلب مسئول من المستوى الاعلى لحد اللجنه المركزية" والطريق الثانى ان للعضوان يسلم مسئوله المباشر خطاباً مغلقاً ويطلب ارساله الى اللجنه المركزية أو الى لجنة المنطقه أو الى لجنة القسم ويشير الى ان التنظيم فى سبيله الى تشكيل جهاز اتصال ، ويحدد الواجبات المقترحه لمسئول الاتصال فى الخليه ، وينتهى الى ان هذا الاسلوب من شأنه ان يوفر "الضمانات اللى ممكن تخلى فيه شكل من اشكال المتابعه والمراجعه الحزبيه" .

ثم يتحدث عن مختلف التنظيمات السرية التى يقول انه يعرف بوجودها فى البلاد . وينتقل الى الحديث عن نشرات التنظيم التى يقول انهم غير قادرين فى الظروف الحاليه على طبعها "وبالتالى علشان منعطلش العمل فبنعمل نسخ محدوده ، على اساس يبقى سهل تأمينها" وان نشرة مهمة يجرى اعدادها فى كراس كامل يعنى كتابة موضوعها "الدولة البوليسيه والصراع الطبقى فى مصر" وانها ستترد "فى خلال كام يوم" ثم يتحدث عن مضمون النشرة التنظيميه فى عددها الأخير "فيه مقال عن العضويه فى حزبنا شروط العضويه ..... الانحرافات" ويشرح اساليب الامان التى يتبعها الحزب التى ادت الى جهل اجهزة الامن بوجوده "مافيش اى معلومات عننا خالص بالنسبة لأجهزة الامن ، وان ذلك راجع الى اننا فى عملنا حذرين جداً وبالذات بالمناطق اللى تثير الكلام والاتصالات بالشيوعيين القدام" وان اسس الاختيار والتوفيق فيها كانت السبب

فى انه رغم ضبط عديد من اعضاء التنظيم فى الحركة الطلابيه عدد لايستهان به يعنى يشكلوا مش اقل من ٧٠٪ من القيادات المعتقلين إلا ان احداً منهم لم يضبط معه نشرات تنظيميه ، أو اعترف واحد أو اعترف على تنظيمه أو اعترف ان فيه تنظيم أو حاجه زى كده خالص اللى بيحمينا ان احنا بندقق اساساً فى العضويه ، بندقق فى الترشيح لأن هى دى المصفاه اللى ممكن تدخل منها عناصر قويه تلك الدقه فيقول "طول مدة الترشيح وفترة البحث ومواقفه (ل.م) على قبول فلان .... دى حاجه منصوص عليها " وانه بالنسبه لقدامى الشيوعيين اللى ساهموا فى عمليات الحزب وكانوا فى فترة طويله داخل تنظيمات محدده - فإن قبول ترشيحهم لايتم إلا بعد "التأكد فعلاً" من إمكانية مساهمتهم فى عمل جديد ويناقش خلال تلك الشروط موقف صبحى نويجى ، يقول ان التساؤل فى شأنه كان مرجعه ان "طارق .... مش متمرن فى العمل الحزبى واضح انه متخلف جداً . ثم ينتقل الى مناقشة ما ورد من تساؤلات بشأن موقف المصدر "انت بالنسبه لك انا اذكر اللى كان مطروح علاقتك بمنظمة الشباب" ويبرر كثرة التساؤل -الاسراف فى التساؤل يعنى اصرار فى الفهم- وكان سبق للمتهم ان تحدث عن اسلوب ادارة اجتماعات الخليه واشترطت ان يكون هناك "برنامج محدد للاجتماع .... فيه نقاش محدد بيدور حولين النقط دى، فيه نتائج بتخرج منها من المسائل دى "ويشير الى ان برنامج الاجتماع المقبل سينصب على "موضوع العمل السرى" و"موضوع العضويه" ويدور الحديث حول التمويل - التبرعات والاشتراكات - ويرى المتهم سعيد العليمى انه بالنسبه للتبرع أو الاشتراك مفيش اى فرق من الناحية الماليه اهى دى فلوس ودى فلوس اى حد يرتبط بينا واحنا شايفين انه هو حايبقى عضو بالقطع جزء من ارتباطه بينا انه هو يدفع مبلغ محدد . ويفرق بين مسألة التبرع أو الاشتراك ثم يتحدث عن دور التنظيم فى الحركة الطلابية الأخيرة : التنظيم كان يمثل ثقل اساسى داخل الحركة الطلابيه الأخيرة ... ورغم اعتقال عدد من الناس ورغم تفتيش عدد من الناس مفيش أى حاجة على الاطلاق اتمسكت على التنظيم ، السادات نفسه حسّ أن فيه تنظيم واتكلم عن ده علناً فى الصحف

بيقولك أن هناك تنظيم يسارى شديد الفاعليه ومدرب ذو خبره لكن هو فين التنظيم ... مفيش أى واحد من عندنا اتمسك باعتباره عضو فى الحزب ، انما فيه ناس اتمسكت فى المجال العمالى والمجال الطلابى ، باعتبارها ناس قيادية فى مجالها الجماهيرى "وينتهى الى أن ذلك فى شأنه "يوضح سلامة خطنا - وسلامة تصرفاتنا . ثم يستطرد فى تأكيد أن "لحد النهارده ما حصلش خالص أن فيه حد فينا اتاخد بشكل حزبى ، احياناً كانت المباحث بتروح بعض الأماكن ويبقى زملائنا عندهم تقارير وفيه وثائق - ومع ذلك بيتخدوا من غير هذه الحاجات ، بتبقى الحاجات مؤمنه بشكل جيد لو تمت المداهمه البوليسيه . زميل محدد بتخلص منها قبل أى حاجة . موضوع الأمن مهتمين به بشكل خاص لدرجة أن فيه وثيقتين صدروا عن التنظيم بيناقشوا موضوع التحقيق البوليسى...... فيه كراس كامل حوالين الدولة البوليسيه فى مصر . ثم يتحدث عن الانضباط الحزبى ويشير الى انه فى بعض الاحوال يتعين على العضو الالتزام برأى الأغلبية خارج الخليه ولو كان معارضاً له ، وأنه يتعين عليه أحياناً أن ينفذ ما يصدر من المستوى الأعلى من قرارات دون مناقشتها ، ولكنه فى غير الاحوال الاستثنائيه للعضوان يناقش داخل الخليه مختلف الآراء وان ينتقدها أو يطورها أو يضيف إليها ويورد المتهم سعيد العليمى . إشارة إلى أنه كان مسئول لكلية من الكليات اثناء سرده لظروف تجنيده لعضو فى التنظيم ثم يدور حديث حول ساتر الأمان الذى يجرى تحديده فى أول كل اجتماع كتبرير اللقاء أمام الآخرين . ثم يذكر المتهم برنامج الاجتماع القادم على نحو ما سبق له أن ذكره من قبل ، ثم يدور حديث حول القانون بمناسبة طلب المتهم لبعض الكتب القانونيه ويذكر المتهم خلاله "موضوع الحاجات القانونيه فيه بعض المتهمين اللى بتعاقب على الترويج للشيوعيه - على قلب نظام الحكم ، على القضاء على الطبقات فيه فرق بين انك انت عضو تنظيمى وبين انك تشكل قيادة للتنظيم عليها عقوبات مختلفة "ثم يشير الى أن التنظيم سيترجم مقالة للينين "حوالين موقف الحاكمة" . وكراسه أخرى "حوالين الاضطرابات - والعنوان حول اشكال حركة الطبقة العاملة" وينتهى الاجتماع بترتيب اللقاء اللاحق .

خامساً : تقرير تفريغ الشريط رقم ١٦ المسجل بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٤

الاجتماع في منزل المصدر عبد السلام "قنديل وسعيد العليمي أنهما بعد تبادل التحية يشير المتهم إلى أن معه مقاله عن الحزب الشيوعي وأخرى من تأليف لينين عن المحاكمه ، ويطلب من المصدر "شيلهم في مكان أمين" ثم سأله عن نتيجة اتصاله "بصبحي" فيسرد المصدر تفصيل الاتصال به ، ويطلب المتهم الالتقاء بصبحي نويجي "انا كنت عايز بس ... الواحد يتمكن من القعاد معاه ، لأن كان الواحد حيتمكن من اصطياده" ولكن المصدر يشير إلى أن صبحي نويحي عرض ٢٠ نقطه وخلال مناقشة موقف صبحي نويجي يتطرق الحديث الى مسائل مختلفة ، منها ما يؤكده المتهم سعيد العليمي بشأن تجربته في بعض انتخابات للجان النقابية وسبل الدعايه التي كانت تتبع فيها - وترد إشارة في حديثهما الى "موضوع حسين شاهين" ويبدو من سياق حديثهما ان سعيد العليمي لايعرفه "واين حسين شاهين ده" فيعرفه المصدر بأنه "مفتش مكتب عمل حالياً في اسوان" وأنه صديق "للزميل طارق" ويتحدثان عن المسئوليات في هيكل التنظيم فيقول سعيد العليمي "انا لافي قدرتي اني انا اظل مسئول ، ولا من سلطتي اني اعمل نفسي مسئول ولامن سلطتي اني اعمل اى حد مسئول إلا بناء على قرار اللجنة المركزية . "ويقول في نهاية اللقاء" انا عايز اجيب لكم المقاله بتاعة العضوية" ويسأله عما إذا كان "عندك ورق رز خفيف" لأن اخفاءه اسهل والتخلص منه يسير ، ويكلفه ان يحصل على الاشتراك من "طارق -ولوجابه خليه معاك" ويشير إلى انه احضر كتاباً يقع في ١٥٠ صفحة يطلب من المصدر أن يقرأه مع "طارق" .

سادساً : تقرير تفريغ الشريط ١٧ المسجل بتاريخ ١٩٧٣/٣/٣٠

تبين أنه لحديث بين المصدر والمتهم سعيد حفني بمنزل الاول وفي بداية التقرير إشارة موجزة الى لقاء المتهم بصبحي نويجي ، ثم يتحدث المتهم عما

أخذه صبحي النويجي عليه بشأن علاقته بأبي الحسن وأنه رد على انتقاده بقوله أن ابا الحسن يصلح فى الإثارة إذ أن "عملية التحريض ... التحريض ده ما يقومش به اعضاء من الحزب ، بل بتيجي من غير اعضاء الحزب - ثم يتلو ذلك حديث طويل من المصدر يورد التقرير بعضهما فى اشارات موجزة ، ثم يورد التقرير - إجمالاً - حديثهما بشأن الدكتور فؤاد منير ، الذى يفهم من سياق الحديث أنه شيوعى قديم وأنه فصل من عضوية الاتحاد الاشتراكى وانه تظلم من قرار الفصل ، وارسل من يدعى "عمر" الى المتهم طالباً لقاءه لكن المتهم رفض ، وينتهى الحديث بكلام حول الترقيات فى الشركة .

سابعاً : تقرير تفريغ الشريط رقم ١٨ المسجل بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢١

وتبين أنه عن اجتماع حضره كل من المصدر والمتهمين سعيد العليمى وسعيد حفنى وقد صدر التقرير بإشارة الى قراءة المتهم سعيد حفنى بعض الوثائق وقوله عنها "الدراسة ممتازه جداً" - ويثبت التقرير حضور المتهم سعيد العليمى "صلاح" الذى اشار فى بدء الاجتماع الى ابتكار قصة تروى لمن يدخل عليهم من غير التنظيم ويقترح أن يدعى انه حضر لتسليم البطاقة الشخصيه لمن يزوره ، بعد عثوره عليها بالطريق العام ، ثم يذكر المصدر أن سعيد حفنى "طارق" احضر الاشتراك "٥٠ قرش" ويدور حديث حول "نشرة العضوية" بيفهم منه انه تم اعداد نسخ منها ، ثم يتحدث سعيد العليمى عن عدم انضباط سعيد حفنى الذى يبرر انقطاعه لمرض ابنته ، ولكن سعيد العليمى يركز على اهمية الانضباط ، ثم يدور حديث حول زيارة الارتباط بالناس لجذب تعاطفهم مع فكر وخط الحزب .

ثم يتحدث سعيد العليمى عن اسلوب التحرك داخل التجمعات ويضرب مثلاً بالنقابات التى ينصح بالدخول فيها لفضح الخط الرجعى "ومن اجل طرح مختلف المشاكل داخل النقابة ، وقد ينصح بالارتباط بعناصر الطلاب فى الثانويه العامة" بحيث أن ده يساعدك بعد كده على انك تنتقى عدد من العناصر

منهم للارتباط بالتنظيم داخل الجامعه فيما بعد . ثم ينتقل الحديث الى تقييم كل من "عيد صالح وصابر زايد من خلال عرض المتهم سعيد جفني لكل منهما ، وعلاقتهما بالدكتور فؤاد منير ، والذى اعترف على زملائه فى قضية سابقة ، وهو امر يرى فيه سعيد العليمى سقوطاً منه ، ولايقبل قول سعيد حفنى فى شأن التعذيب الذى قد يكون فؤاد منير تعرض له ، ويعنى سعيد العليمى بسرد ما يعرفه عن قدرة الشخص على الاحتمال ، وبعض ما عرف فى هذا الشأن ويشير الى أن هذه المسائل جرت مناقشتها من الدراسة التى اعدت عن العمل السرى فى جزئها الخاص "بالتحقيق" ويمضى فى حديثه ساردا ما ورد فى تلك الدراسة وهى التى سبق الاطلاع عليها عند الإطلاع على مضبوطات المتهم عبدالفتاح مرسى وهى دراسة الصراع الطبقى والدولة البوليسيه فى مصر" ثم يشير سعيد حفنى الى قراءة كتاب "الحرب النفسيه" لصلاح نصر وكتاب تاريخ الحزب الشيوعى الذى يذكر انه استعاره من صبحى نويحى ، ويقول لسعيد العليمى "اطمئن معنديش نوايا اعتراف إطلاقاً" وينتهى برأى سعيد العليمى بعد عرضه لارائه فى الصمود عند استجواب ، الى رفض الارتباط بمن عرض سعيد حفنى امرهم ، وينبه على سعيد حفنى بعدم الاتصال بفؤاد منير ومن معه ، بيدور حديث حول من يدعى "على كراره" يذكر المتهم سعيد حفنى انه استدعى الى المباحث العامه وبدأوا يسألوه .... وقعدوه خمس ساعات - بيفكروا ان هو ليه صله فى حكاية الطلبه ... وانه سئل عن معلومات عن حوالى اربعين شخصاً. ثم يبدأ المتهم سعيد العليمى فى الحديث عن المسئوليات داخل الخليه ، فيقول اى لجنه حزبيه يبقى فيها مسئول تنظيمى ويبقى فيها مسئول دعايه ويبقى فيها مسئول اتصال بالاضافة للمسئول الجماهيرى ، ويعدد واجبات كل مسئول، ويشرح تفصيلات اساليب عمل كل مسئول ، وعن نفسه يقول "المفروض ان انا راجل التنظيم كلفنى انى مسئول عن رفاق أخرين ... وده بالتالى يعنى انه همه شايفين ان فيه عدد من الكفاءات تمكننى من العمل ده" .

ويعترض سعيد حفنى بقوله "احنا محتاين عملية تثقيف ذاتى بالنسبة لنا

ولكن المتهم سعيد العليمي يقول "احنا بنحاول قدر الإمكان الاستفادة بالخبرة والإمكانية" ويقول انه فى خلال لقاءاته بالمتهم سعيد حفنى ثلاث مرات وما يعرفه عنه يرشحه مسئولاً دعائياً جماهيرياً ، ويرشح المصدر مسئولاً تنظيمياً على اساس حرصه الشديد على الامان ثم يتطرق الى اسلوب ادارة الاجتماعات ويطالب ان تحدد فى اول الاجتماع نقطة الامان وان يكون جدول الاعمال معداً من قبل الاجتماع ، ويطلب ان يتضمن جدول الاعمال "العناصر الأربعه اللى اتكلمنا عنهم" والتى يمضى فيحددها تفصيلاً ، واحداها العمل الجماهيرى ، ويتطرق الحديث الى انتخابات النقابه فى الشركة التى يعمل فيها المصدر والمتهم سعيد حفنى ثم يتحدث سعيد العليمى عن "الوثائق الأخيرة" التى ارسلها التنظيم ، فيشرح ظروف تحرير لينين للرسالة المترجمة ، والتى يبدو من سياق الحديث انها رسالة الى ستاسونا والرفاق المضبوطه نسخه منها والسابق الإطلاع عليها فى محضر الاستاذ محمد عمر عند الإطلاع على مضبوطات المتهم الفهمى العبادى سالم . ويستمر سعيد العليمى فى شرحه لتلك الوثيقه وما يقتضيه الواقع المصرى من تعديل فى بعض افكارها بشأن مواجهة المحاكمه ، وينتقل الحديث إلى بيان عمال الغزل والنسيج ويتطرق المتهم سعيد العليمى الى تحديد الخط السياسى للحزب فيقول انه يتمثل فى الوثيقه الاولى "اللى هى سلطة البرجوازية وترد فى حديثه إشارة الى وثيقتين تنظيميتين هما طبيعة الثورة المقبله والتحالف الطبقى وأن خطة الحزب ان يعمل فى صبر واناة" بحيث ان احنا نهيئ افضل الناس اللى همه يرتبطوا بينا ... مش عايزين عدد اساساً ، المفروض ان الحزب ده منظمه للقيادة اساساً تستوعب افضل العناصر فى مجال الحركه الجماهيرية والسياسية والفكرية والتنظيمية وعليه فيه فرق بين ناس بنقودهم احنا فى خلال عمل جماهيرى وبين عمل داخل الحزب ومن خلال ذلك المفهوم يدور حديث حول بعض الاسماء مثل فؤاد منير وابو الحسن والنويجى ، ويحذر المتهم سعيد العليمى من الاتصال بالاول من الهجوم عليه فى الاحاديث الخاصه ، كما يحذر من مفاتحة الثانى فيقول سعيد حفنى "الموقف بالنسبة لابو الحسن لاهو يعرف ان فيه تنظيم ولاحاجه" ويقول ايضاً

عن الثالث أن "كنت اتمنى ان النويجي يكون معانا "كما يدور حديث "مجموعة مؤسسه الكهرباء" والتي يقول سعيد حفني عنها : "آخر حاجه كانوا بيقرأوا مع بعضهم المادية الجدلية .... بتاعة ستالين فيكلفه سعيد العليمي بالتركيز عليهم "ركز بشدة خالص على بتوع الكهرباء" ويستفسر سعيد حفني عما يفعل بشأن مقال مطلوب منه لمجلة الشركة بمناسبة عيد العمال ويسرد خلال ذلك دوره السابق في مجلة الشركة ، وانتقادات صبحي النويحي على عمله فيها ، ولكن المتهم سعيد العليمي يقول "لما فيه امكانية للنشر في مكان فلازم تستغل الإمكانية دي "وينتهي الاجتماع بتحديد موعد اللقاء التالي يوم الاربعاء اللاحق ، ويعدهم سعيد العليمي باحضار بعض ما في حوزته من كتب كان قد ذكرها لهم .

ثامناً : تقرير تفريغ الشريط رقم ١٩ المسجل بتاريخ ١٩٧٣/٤/٧

تبين أنه لاجتماع حضره كل من المصدر والمتهمين سعيد حفني وجمال عبد الفتاح عبدالدايم في منزل المصدر ، ويبدو من سياق الحديث في اوله ان طرفيه هما المصدر والمتهم جمال عبدالدايم عبدالفتاح ، وانه حول كتاب يتناول تاريخ الحزب الشيوعي السوفيتي ، ثم ينتقل الحديث الى تحديد جدول الاعمال ، فيقترح المتهم جمال عبدالفتاح مناقشة "التغيير الوزاري الأخير" ثم يستفسر عما تم نحو الدراسة الخاصة بالقانون "٦١ لسنة ١٩٧١ ويقول المصدر أنه وطارق "سعيدحفني" كانا مكلفين بعمل جزئين ، وانهما اتفقا على أن يعداها سوياً ، ويشير جمال الى ما قام به أحد الاعضاء من نسخ المقاله بتاعت العضوية ، وانه "الراجل ده سهران لحد ساعة ثلاثه بالليل لما خلصها رغم أنه عنده شغل الساعة ٧ "ويخلص الى تكليف المصدر باعداد الدراسة المطلوبة "بحد اقصى يوم الاربعاء ويشير الى انه يجري اعداد برنامج نقابي "يعني مطالبنا في النقابات العمالية في مصر عموماً" ويعود الى المطالبه بسرعة انجاز الدراسة المطلوبه بدعوى انها تروح للزملاء علشان يبقى فيه وقت كافي قبل الامتحانات

علشان يقدروا يعملوا برامجهم المصنعية ثم يسرد المصدر اتصالات سعيد حفني ببعض الاشخاص ومنهم ابو الحسن وعيد صالح وصابر زايد وفؤاد منير وسعيد الجويني ويستغرق الحديث عنهم فترة طويلة ، ومن سياقه هجوماً شديد على فؤاد منير والآخرين ، وعند الحديث عن التعديل الوزاري الأخير يقول انه يعكس صراعاً داخل الطبقة الحاكمه التي يصفها بأنها "اللي هي اصلاً بتفرض ديكتاتورية اللي هي بتضلل كل الجماهير" ويتحدث المتهم جمال عبدالفتاح عن الدستور الدائم منتقداً "بيدي كل السلطات لرئيس الجمهورية" وانها "سلطات رهيبه" من شأنها أن تكتم الصراع الذي لو تم في ظروف ديمقراطية لنشأت عنه احزاب مختلفة ويمضي فيحلل ما يسميه "وقوع السلطة بين تناقضين" احدهما تناقض مرحلي مع الامبراليه والثاني تناقض مع الجماهير، وانها أي السلطة تلجأ في المرحلة الحاليه الى قانون الطوارئ لفرض حكمها بإرهاب إذ انها "مفيش قدامها غير سبيل واحد ، واللي هو القمع الشديد ثم ينتقل الحديث الى سرد حقوق اعضاء التنظيم في السؤال عما يدور من نشاط تنظيمي لاعتناق التنظيم مبدأ "القيادة الجماعية" ثم يحضر المتهم سعيد حفني "طارق" الذي يتحدث عن عدم ترقيته في الشركة وتوعده المدير بالقتل ، ولكن المتهم جمال ينصحه بدلاً من ذلك بالالتجاء الى العمل الجماهيري لحل مشكلته بأن يبحث عن آخرين لهم ذات المشكلة ويعلنوا معاً الاضراب عن الطعام "وده له تأثير اكثر من الانتحار" وأن يعدوا بيان شديد اللهجه حولين كل الظلم اللي في الشركة وتنزلوه للعمال وأن هذا الاسلوب من شأنه تغيير العمل "من عمل فردي خالص حاتخليه عمل نضالي" ويمضي فيشرح له اسلوب اقناع عدد من العمال باتخاذ موقف الاضراب .

تاسعاً : تقرير تفريغ الشريط رقم ٢٠ المسجل بتاريخ ١٩٧٣/٤/١١

تبين انه عن اجتماع كل من المصدر عبدالسلام أبو العينين والمتهمين سعيد العليمي وسعيد حفني بمنزل المصدر ويبدأ التقرير بإثبات حديث المتهم سعيد حفني عن

لقاء ضمه وابو الحسن ومحمد عبدالرازق وهاجم فيه الأخير ، الذى دعا الى معاملتهم بالعنف مما كان سبباً فى اعتراض المتهم سعيد حفنى الذى لامه على كلامه وقال له "ده انت بتقرأ اشتراكية ايه بقى وواجع دماغك ليه" "انت بقى تبطل قرايه فى *الفكر الماركسى*". وأنه رأى فى *المناقشة* انه يجب *الغاء الدرجات* بين العمال لأنه نظام "بيفتت وحدة الطبقة العاملة" وان الخلاف بينه وبين محمد عبدالرازق "احتدم بشكل عنيف جداً ولكنه يتوقع ان يعود إليه متراجعاً عن رأيه بشأن العمال ، ثم يتحدث سعيد حفنى عن قراءة ابى الحسن لكتاب عن الماركسيه اخذه من المكتبة السوفيتيه ، ثم يدور الحديث حول سبب ظهور *الماركسيه* "فى *نهاية النصف الثانى* من *القرن التاسع* عشر" يتداخل فيه المتهم سعيد العليمى ، وعند ذلك يبدأ حوار حول الثورة الثقافية فى الصين ، يبدى المتهم سعيد العليمى اثناءه اعتذاره عن التأخير فى الحضور "انا جاى من السفر دلوقتى" ثم يتحدث عن "موضوع الصراع العالمى بين الخط الماركسى اللينينى والخط التحريفى" ويقول "احنا لنا رأى خاص متميز" ويعترض سياق الحديث الاتفاق على خط الأمان بشأن تغطية مناسبة الاجتماع ، ثم يدور حديث حول نشرتى "طبيعة الثورة المقبله" و"الرأسماليه الديمقراطيه" وكتاب "تاريخ الحزب الشيوعى" وعن نشرات اخرى مع المتهم سعيد العليمى الذى يقول عنها انها "جرانين ومجلات عربيه" يفصح فى الصفحة التالية عن هدفه من احضارها "جبتهم على اساس نحطهم فى البيت حتى تشوفوهم بشكل اولى وبعدين ممكن ... أن احنا ناخذ مجلتين ثلاثه نقراهم ونتبادل مع الزملاء التانين" ثم يمضى اثناء تصفح المطبوعات السابقة فى الإشارة الى مضمونها من انها عن حل مجلس الدوما والموقف البروليتارى وعن الاضرابات واشكال حركة العمال وعن بيانات الحركة الطلابية ويقول سعيد العليمى "ابرز ما فيها نشرة طلابية بيصدرها تنظيم مش علنى طبعاً بشكل سرى ، ودراسة اخرى بعنوان "الصراع الطبقى والدولة البوليسيه فى مصر" وانها مقسمه الى تسعة اجزاء ، يمضى سارداً لمضمونها ويتبين فى سياق سرده انه يعنى بها الدراسه التى تم ضبطها لدى المتهم عبدالفتاح مرسى وسبق اثبات الإطلاع عليها فى محضر

اطلاع الخاص بمضبوطاته ويقول عنها "ده اول كتاب نطلعه بشكل كامل وان قراءة ما احضره سيتولى سمير اى المتهم جمال عبدالفتاح تحديد نظام القراءة بالتناوب ، ويكلف احمد -المصدر- ان يكون مسئول عن تأمينهم ثم يحدد والمتهم سعيد العليمى موعد الاجتماع اللاحق "الاجتماع الجاى طبعاً يبقى الحد" .

عاشراً : تقرير تفريغ الشريط رقم ٢١ المسجل بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٥

تبين انه عن اجتماع بمنزل المصدر عبدالسلام قنديل حضره كل من المتهمين سعيد محمد على العليمى وسعيد حفنى ، ويبدأ المتهم سعيد العليمى حديثه بقوله انه كان فى المدة السابقة قادماً من سفر بعد مهمه مرهقة استغرقت اربعة ايام قاعد فيهم بانام فى اليوم بمعدل ٣-٤ ساعات يومياً -كلام وتناقش- وقراية حاجات والتعليق عليها - يعنى الواحد يبقى خلصان فعلاً وحين يخبره المصدر بحضور طارق سعيد حفنى - يوم الجمعة السابق ، يقول المتهم سعيد العليمى "اه سمير قاللى" وفى الصفحة الثانية ترد إشارة فى التقرير الى حضور المتهم سعيد حفنى الذى يقول انه يحمل معه "دراسة اللايحه" وانه تحادث فيها مع "اكبر عدد ممكن فى الشغل ... وقريتها لبعض اللى باثق منهم "وان فى الشركه ولأول مره" بيتخلق رأى عام حوالين موقف معين ، فيه ناس بيبتدوا يطرحوا حكاية الاضراب . ويقول المتهم سعيد حفنى انه قرأ "من كتاب" ثم يبدى المتهم سعيد العليمى رغبته فى شراء "داباسه ويسأل عن ثمنها فيقول سعيد حفنى انها بحوالى خمسين قرشاً ولو أنها عندنا فى المشتروات تبقى بـ٢ جنيه" ولكن المتهم سعيد العليمى يقول "انما دى مشتروات حزبيه وفيها الدقة والتضحيه" ثم يسرد المتهم سعيد حفنى تفاصيل لقائه بزميل ازهرى حضر إليه فى طلب كتب تنتقد الاشتراكيه بمناسبة اعداده ماجستير عنها ويشير إلى نشاطه يوم السبت "انا ما قعدتش ساعة اشتغلنا شغل نضيف جداً يوم السبت. ثم يدور حديث حول اداء الاشتراكات يدفع خلاله المصدر اشتراك سعيد حفنى لعدم وجود نقود معه ، ويقول المتهم سعيد العليمى: مفروض انك

تديني وبعدين تاخد منه ، انت المفروض انت اللي تجمع الاشتراكات ثم يشير إلى نشرة سياسيه ويسأل اخبار الناس المتابعين من خلال طارق وبالذات الناس بتوع الكهرباء ثم يتحدث في جدول الاعمال الذى يفهم منه انه يريد مناقشة الموقف من انتخابات الاتحاد الاشتراكي ، ودراسة للمتهم سعيد حفنى عن "موضوع التأمينات الاجتماعية ثم يشير المتهم سعيد العليمي الى أن آخرين قد ينضمون الى الخليه "فيه بعض الزملاء حاينضموا للخليه هنا -زميلين ثانيين- ده لسه مش محسوم بشكل قاطع - ولكن فيه احتمال يعني- انهم "حايعرفوا ان انتم في شركة النحاس زى ما انتم حاتعرفوا همه فى شركة كذا -وحين يرى سعيد حفني والمصدر إخلال ذلك بمبدأ الأمن يقول سعيد العليمى "دى مسائل لايمكن تجنبها الامان لا يمكن ان هو يتحول لعائق في الطريق حركتنا وانهما سيحضران الى مكان الاجتماع بمنزل المصدر لأن المكان مشكلة متفاقمة هو الافضل طبعاً أن يبقى فيه اماكن حزبيه بشكل مستمر ولكن الإمكانيات المادية تقصر فى ذلك ، ويمضى فيبرر ضم آخرين للخليه بقول ان ذلك من شأنه أن "يسرع في تطور الزملاء" ثم يتحدث عن اللجان الحزبيه التى يقول "عايزينها تنشأ في مجالات محددة ثم يستطلع الرأى العام فى شأن انتخابات الاتحاد الاشتراكي ، فيقول سعيد حفنى ان "ثقة الناس فى الاتحاد الاشتراكى بتساوى صفر" وان من رأيه أن "التنظيم لايجب عليه ان هو يدخل أو يدفع بأى من العناصر بتاعته فى داخل الاتحاد الاشتراكى وإلا تبقى نكسه" ثم يمضى فيشرح إحتمالات امان من يدخل من اعضاء التنظيم الى تنظيمات الاتحاد الاشتراكي والتى لاتخرج في تصوره عن شلل فاجعله مجرد ذيل للسلطه أوكشفه وينتهى الى وجوب الابتعاد تماماً عن الانتخابات "حتى الواحد ما يتدخلش علشان حتى ينفرد واحد" ويصادقه المتهم سعيد العليمى على رأيه "إذ يقول ان كل التنظيمات التى اقامتها السلطة كانت محاولة لتعبئة الجماهير بالافكار" اللى طارحاها السلطة محاولة اقناعها بها وتسييرها تجاهها ولكنه يطور رأى سعيد حفنى فى الرفض لمجرد الاشتراك فى انتخابات الاتحاد الاشتراكي ويطالب بأن يكون الرفض فى صورة مقاطعة نشطة" ويفسرها بقوله

"ان احنا اساساً ... بندفع كل الناس للامتناع عن حضور الانتخابات". يعنى نحرض سياسياً ضد الاتحاد الاشتراكي ... ومن اجل طرح افكارنا السياسية .... ونوجه الضربات الاساسيه لابرز العناصر ارتباطاً بالسلطه. ولكن المتهم سعيد حفني يرى ان هذا الاسلوب يعرض الفاعل للخطر الوظيفي ويصر على رأية رغم تحريض المتهم سعيد العليمي له. ثم ينتقل الحديث الى مناقشة موقف "المتابعين" والذى يعرض المتهم سعيد حفني من خلال روايته لاحداث اجتماع ضمه وابو الحسن ومحمد عبدالرازق من مجموعة الكهرباء بعد ان انشغل المتابع الثاني بخطوبته - وعيد صالح ، ودار حديث بينهم حول "الطبقة العامله وظروفها في مصر وانه تحدث عن القانون الصادر بشأنها سنة ١٩٧١ ولكن خلافاً حدث بشأن الجزاءات بين ابى الحسن ومحمد عبدالرازق . وعن لقاء آخر مع ابى الحسن قرأ فيه كتاباً عن "المادية الجدلية" ويعقب المتهم سعيد العليمي بقوله "ناس عايزين فترة طويله ، يعني واضح واحد زى محمود على راحة خالص" ويستطرد شارحاً اسلوب تجنيد الآخرين والشروط المفترض توافرها في المرشح ، فيقول "احنا علينا نميز بين افضل العناصر ... اى اللى احنا نحاول فعلاً بنبذل معها الجهود ...... احنا في عملنا التنظيمي نزود العضوية ولكنه يحذر من الاسراف في ضم الآخرين ، إذا يشترط فيمن يرشح ان يكون راجل زكي وواخد موقف صلب ازاء الادارة راجل فعلاً بيكره الحكومة والكراهية فيه وان الاسلوب يكون "بتطوير الحاجات اللى عنده ... انت بتديله الوعى علشان حكمته تاخد شكل مختلف وينتهى بابداء مخاطر العمل السرى على عضو التنظيم واحتمالات ضربه وهو يدعو إلى التشدد في الاختيار ...

حادى عشر : تقرير تفريغ الشريط رقم ٢٣ المسجل بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٣

وتبين انه لاجتماع ضم المصدر/ عبدالسلام قنديل والمتهمين سعيد حفني وسعيد العليمي وعبدالفتاح مرسي بمنزل المصدر .

يبدأ التقرير بإثبات عبارات الدهشه التى صدرت من المتهمين سعيد حفني

وعبدالفتاح مرسي والذى يقول الزميل صلاح - اى سعيد العليمى - ما بعرفش أن فيه علاقة بيني وبينك ثم يبين المتهم سعيد العليمى تحديد برنامج الاجتماع وينصب اساساً على نشرة تنظيميه يدور مضمونها حول "إعلان الحكم العسكرى" وحديث الرئيس مع الصحفى بور شخريف وانتخابات الاتحاد الاشتراكى والتأمينات الاجتماعية وفى الصفحة الخامسة يبدأ المتهم سعيد حفنى فى قراءة النشرة التى يمضى التقرير مثبتاً نصها ويدور نقاش حول رأى عبدالفتاح مرسي لإعلان الحكم العسكرى يقول خلاله أنه "يزيد من شكل الإرهاب والقمع". ويتحدث سعيد العليمى عن المهام التى تطرحها النشرة السابقة" فيه مهام محدده اتحطت فى النشرة اى يوضح ان النشرة ليست نشرة نظرية وانما نشرة سياسيه يعنى تتابع الاحداث اليوميه الجاريه وان اصدار "مجلة نظرية .... مسألة شديدة الضرورة" ويفهم المجتمعون أن النشرة الداخلية صدر منها بين ٤،٣ اعداد ناقش بعضها "العضوية" ويقول الملح اساساً دلوتى ان احنا .... نحاول عمل وحدة سياسيه داخل التنظيم المسائل النظرية بتعتمد قوتها على الكتب الماركسية المطروحة .... وعلى نقاشنا المستمر" ويشير الى محاضرة يتم اعدادها هى بعنوان "تطور المجتمع" ويقول "فى نفس الوقت بنبص للوضع الراهن لاحتياجات ..... الخطوة المباشرة اللى احنا بنبص لها على مستوى التنظيم ككل. وان يبقى فيه مجلة ..المجلة دى ما تبقاش نظرية بس انما مجلة شاملة مجلة سياسية نظرية ويقول ان نشرة الصراع بتتفق عليها اللجنة المركزية وتنزل لكل الاعضاء ولكنه يوضح "مقصدش الطباعة" ولكن سعيد العليمى يرى أنه "كلما كانت الوثائق المتداولة قليله كلما كان الطف بالنسبه للتنظيم كأمان ، ده توجيه من اللجنة المركزية ، مفيش حد يحفظ عنده حاجات ويتحدث عن تكليف "الزملاء بنسخ حاجات" ويقول "مقاله" العضوية اللى احنا حانتاقشها فى الاجتماع الجاى المفروض ان يبقى منسوخ منها على الاقل ٣ نسخ وينتهى التقرير بإثبات حديثه عن بعض موضوعات النشرة التاليه .

ثانى عشر : تقرير تفريغ الشريط رقم ٢٤ المسجل بتاريخ ١٩٧٣/٤/٣٠ :

تبين أنه عن اجتماع بمنزل عبدالسلام قنديل حضره كل من المتهمين سعيد محمد على العليمى وسعيد حفنى وعبدالفتاح مرسى ، ويبدأ بحديث بين العليمى وعبدالفتاح مرسى يبدو من سياقه أنه حول استنتاج الثانى أن الاول هو كاتب النشرة التى كلفه بنشر صورتها ولكن سعيد العليمى يقول انه لم يستقل بكتابتها وانها "مجموعة من الناس حزبيه" ثم يثبت التقرير حضور سعيد حفنى . الذى ينهمك فى كتابة اوراق ، ثم يروى حديثاً عن دفاع احد المحامين عمن يدعى "سعيد" يدور حديث حول الاشتراك والتبرع وموعد السداد ، وفى الصفحة التاليه يحدد سعيد العليمى جدول الاعمال فيقول "فيه النشرة اللى فى العددين الثانى والثالث وفيه موضوع فتح باب التطوع فى المقاومة الشعبيه .... وبعدين فيه الجانب التنظيمى فيه متابعة الناس اللى احنا بنشوفهم .... والزميل ربيع – أى عبدالفتاح مرسى – فيه شخصين هو مهتم بيهم "ويتحدث عبدالفتاح مرسى عنا يسميه" فتح سبل جديدة بيعنى بالتمويل ويبدأ فى قراءة النشرة ولكنه بيعلثم فيتولى سعيد العليمى القراءة ، لنشره يبدو من اثبات النص الذى قرأه ، والثابت انها تناقش موضوعاً بعنوان "الدراسة الثانيه للمواجهة الشاملة" ويعود نقاش مضمون ذلك المقال يبدى من خلاله عبدالفتاح مرسى والمصدر وسعيد العليمى آرائهم ويستطرد الأخير فى التعليق ولكن سعيد حفنى يقول ان الموضوع يحتاج مناقشة اعمق فيقول سعيد العليمى "احنا اللى معطلنا الوثائق الاساسيه بتاعتنا .... مش متوافره بشكل واسع ، قريب جداً فى ظروف ١٠ ايام على اقصى تقدير حايبقى عندنا الـ٣ وثائق الاساسيه ، ينسخوهم برضه لأن مفيش نسخ خالص ثم يعود الى قراءة النشرة ويكلف طارق – سعيد حفنى– بقراءة الموضوع المعنون "الارهاب الاسرائيلى فى مكتب بيروت" ويستمر سعيد حفنى فى قراءاته ثم يدور النقاش حول مضمون المقال ثم تبدأ قراءة الموضوع الثالث الذى يبدو من التقرير ان عنوانه "ثورة العقيد الثقافيه" ويقرأه

المتهم سعيد العليمى ثم تبدأ فيها المناقشه بشأن ذلك المقال وعن ندوة الرئيس القذافى فى جريدة الاهرام .

ثالث عشر : تقرير تفريغ الشريط رقم ٢٥ المسجل بتاريخ ١٩٧٣/٥/٤،٣ :

تبين انه عن اجتماعين وقعا فى التاريخين السابقين ، وقد حضر الاول المصدر وسعيد العليمى وحضر التانى المصدر وسعيد حفنى وجمال عبدالفتاح وعبدالفتاح مرسى وان الاجتماعين كانا بمنزل المصدر ، يبدأ الاجتماع بسؤال المصدر عن "العدد الثالث من الشرارة" والذى يقول سعيد العليمى انه تركه مع غيره من الاعداد فى منزل المصدر ، ثم حديث حول "سمير" وكثرة شكوكه ، ويبرر سعيد العليمى ذلك بقوله "بالنسبة لسمير فيه وضع خاص ، هو راجل حركته واسعه وله مجالات كثيرة ثم يتحدثان عن احتمالات الحرب مع اسرائيل فيقول سعيد العليمى "لاحرب ولانيله" .... طبيعة القطاع الاجتماعى نفسه بتنعكس على تسليح الجيش - مافيش حاجه خالص فى الجيش ، يعنى هو باختصار دول مجموعة مرتزقه ثم يتساءل عن سبب تأخر "ربيع" ويبدى بعد فترة رغبته فى الانصراف "علشان عايز أودى حاجات" .

ثم يورد التقرير عبارة مضمونها ان الحديث الثابت فى الصفحات التاليه عن حديث تم فى لقاء بتاريخ ١٩٧٣/٥/٤ حضره المصدر وسعيد حفنى وجمال عبدالفتاح مرسى بمنزل الاول ، ويفهم فى حديث عبدالفتاح مرسى ان جمال عبدالفتاح سيحضر الاجتماع بدلاً من سعيد العليمى ويثبت التقرير حضور جمال عبدالفتاح ، ويتحدث عبدالفتاح مرسى عن حفل اقامة القنصل السوفيتى بمناسبة عيدالعمال وحضره "مجموعة من الحدتويه" والسؤال الذى توجه به من يدعى مصطفى بحرالى القنصل "انتم ليه بتساعدوا مصر بالسلاح طالما مصر بتستخدم السلاح ده فى كبت وضرب الطبقة العامله ورد القنصل "احنا بنساعد الشعب المصرى" ويقول عبدالفتاح انه يقترح ان تتضمن الشرارة خبراً عما

حدث ثم يدور حديث حول برنامج الجلسه ، يبدأ المتهم جمال عبدالفتاح فى حديث طويل حول وجوب اتباع الحذر فى الاتصال بالآخرين وفى ممارسة النشاط التنظيمى ، ويرجع ذلك الى ان السلطة تسعى الى كشف التنظيم "حاسين ان فيه حاجة بتتحرك ، بيحاولوا عن طريق المخابرات العامه انها تلعب دور وانه يرى لهذا السبب عدم الشروع فى تجنيد آخرين خشية ان تدس السلطة عليهم احد مرشديها قائلاً أن من شأن ذلك "الضرب من الداخل" ويطلب منهم تغيير اماكن الاجتماعات واخفاء اتصالاتهم "لازم نعقد فى اماكن مختلفه" ونيجى بشكل ما بيثرشى شك " ويقترح انتقاء العناصر المرشحه من خلال الحركات الجماهيرية ، وينادى بخلق مجموعات من المتعاطفين مع خط التنظيم الذى تناقشه نشرة الشرارة حتى "تبقى فيه عناصر بارزه تقدر ترتبط بينا وتلتحم بينا حتى نطورهم الى حزبيين ويشرح خلال ذلك ظروف تجنيده المتهم عبدالفتاح مرسى . "انه اعرف ربيع من خلال علاقة شخصية ابتدأ يناقش ..... وابتدينا نتصل ببعض ونوصل فى النهاية لاتفاق حوالين رؤيا سياسيه واحدة" ولكن يشترط مشاركة كل الخليه فى تجنيد اى عضو جديد ويقول ان موقف التنظيم من الشيوعيين القدامى انهم اما تحريفيين واما مضللين ، ولذا فلا مجال للارتباط بهم ، ويشير فى حديثه الى بعض من يعرف صلتهم بأجهزة الامن ، مثل "صابر عفيفى" و"محمود سلامه" ومن يدعى ياقوت فى شركة بوليفار وايضاً على كرار وعمر شعبان ويقول ان بعض ما يصدر عن التنظيم ينشر فى بعض اعداد نشرة الانتفاضه نشرت بياناتها فى الخارج ، ثم ينتقل الى مسألة المتابعين ويقول عاوزين نسمع اخر حاجه بالنسبه للموضوع ده فيسرد سعيد حفنى امر الخلاف السابق له سرده فى اجتماع ١٩٧٣/٤/١٥ والذى سبق ايراده - فيقول جمال عبدالفتاح مازحاً "طب ما تفهمه انه حتى بعد الثورة ممكن تعمل رئيس دورية ويمضى فيورد فى التفصيل اسلوباً بما يقترحه لاقناع المرشح الذى اشار إليه سعيد حفنى ، ثم يتطرق الحديث الى تقرير موقف ابى الحسن وفى شأنه يقترح المتهم جمال عبدالفتاح ان يتم الاتصال فى اطار عمل جماهيرى ولكن سعيد حفنى يقول عن ابى الحسن "العيب اللى فيه

انه مش كتوم" ثم يدلنا المتهم عبدالفتاح مرسى فى تقدير موقف زميلين انا لسه لغاية دلوقتى باتابعهم واحدهما فى شركة ستيا والآخر طالب بحرية مدنية وتبين من سياق حديثه عن الاول انه يدعى صابر عفيفى والذى سبق ان اشار إليه المتهم جمال عبدالفتاح في حديثه السابق وعن الثانى انه يدعى ، محمد عبدالقادر "ثم ينتقل الحديث الى العمل الجماهيرى ، ويطرح جمال عبدالفتاح بصورة للعمل الجماهيرى واسلوبه حتى يبدأ المتهم عبدالفتاح فى الحديث عن مرشح آخر بتاع معهد القطن ويسرد ظروف تعرفه عليه وطلبه الإطلاع على بعض الكتب واحاديثه التى دارت معه.

رابع عشر : تفريغ الشريط رقم ٢٦ المسجل بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٦

تبين انه عن لقاء بين المصدر والمتهم سعيد العليمى بمنزل الاول ، والتقرير يقع فى ثمان صفحات ، وفيه يسرد المصدر ما دار فى الاجتماع السابق الذى تخلف عنه المتهم سعيد العليمى ويبرر ذلك بانشغاله فى عمله الذى يقول عنه "طبيعة شغلى اساساً طبيعة مش ثابته .... حاجات متعلقه بالتصدير والاستيراد باشتغل مع راجل قريب الراجل مطنش عليه فاقض وقتى كامل للتنظيم ويبدى المتهم سعيد العليمى استياءه حين يعلم بتأجيل الاجتماعات حتى ١٩٧٣/٦/٤ ويقول "طبيعى اتصالنا مقطوع بالشكل ده لمدة ١٩ يوم مش معقول" ثم يسأل عما أخذه "سمير" فيخبره المصدر أن "سمير" اخذ النشرة الثالثه وينتهى الحديث بتكليف من المتهم سعيد العليمى للمصدر "طبعاً تبقى تأخذ من طارق الاشتراك".

الباب الثالث

اقوال مصادر هيئة الامن القومى

امام نيابة امن الدولة العليا



اقوال مصادر هيئة الأمن القومي امام نيابة امن الدولة العليا

المصدر الاول
احمد محمد حسنين الشاطبى

بتاريخ ١٦/ ٦ /١٩٧٣ قام الاستاذ حسين عبدالعزيز حلمى وكيل نيابة امن الدولة العليا بسؤال احمد محمد حسنين الشاطبى العامل بشركة اسكندرية للغزل والنسيج ، فذكر عقب حلفه اليمين انه فى اواخر عام ١٩٧١ توجه لزيارة زميله على نوح فى منزله وكان عنده احمد رضوان ثم حضر فتح الله محروس واخذوا يتحدثون فى القضايا العمالية ، فعرض عليهم فتح الله محروس فكرة تكوين خلية شيوعية بالشركة التى يعملون فيها وانهم وافقوا على هذه الفكره وانه طلب منهم اشتراكات رمزية وعرض عليهم لائحة الحزب ، وحدد الاجتماع التالى بعد اسبوع وحضر معه عضو جديد هو سعيد ناطوره وابلغهم فتح الله محروس ان سعيد ناطوره هو المسئول عنهم واعطى لهم اسماء حركية ثم حدد الاجتماع التالى بعد اسبوع وتوالت الاجتماعات وانهم تبادلوا الكتب الماركسية وكان سعيد ناطوره يتولى شرحها لهم ، كما كان يتولى شرح موقف السلطة والطبقة البراجوازية وطبيعة هذه الطبقة ، كما كان سعيد ناطوره يحضر بعض الوثائق ويتركها معهم فى بعض الاحيان لقراءتها ؛ وان محمود شاكر إنضم اليهم بعد فترة ، وان جميع هذه الاجتماعات كان تتم فى منزل على نوح ، وانهم كانوا يتحدثون عن الوضع السياسى مثل مشكلة الشرق الاوسط ورأى كل منهم وكان من رأيهم ان الدولة قائمة فى خط تنازلات

استسلاميه للاستعمار ، كما تحدثوا فى التغيرات التى حصلت فى داخل النظام مثل مشكله على صبرى وفرقته واوضحوا ان على صبرى وفرقته كونوا مراكز قوى وان السادات قضى على مراكز القوى هذه وانهم بيخبطوا فى بعض وان الاثنين غلطانين وبيتصرفوا غلط وانهم تحدثوا كذلك عن المشاكل السياسية التى كانت تمر بها البلاد فى هذا الوقت مثل التغيير الوزارى الاخير الذى تولى بمقتضاه رئيس الجمهورية رئاسة الوزارة كما نصب نفسه حاكما عسكريا ، وانهم انتقدوا هذا التصرف واعتبروه حكم مطلق بونابرتى القصد منه كبت الحريات . كما قام سعيد ناطوره بشرح موقف حركة الطلاب وقال ان الطالبة تطالب بحرية النشر وكتابة مجلة الحائط والغاء مجالس التأديب وانهم غير راضيين عن الموقف السياسى للقضية الوطنية وانهم يطالبون بخوض المعركة عن طريق الحرب الشعبية وان الطريقة الاستسلامية التى تسير عليها الدولة كمبادرة روجرز ومجلس الامن لن يحل القضية الوطنية وانهم ينادون بحرب تحرير شعبيه وتحويل الاقتصاد الى اقتصاد حرب وتنويب الفوارق بين الطبقات وان الطلاب كانوا يقومون بالاعتصام والاضربات كما انشأوا لجان الدفاع عن الديمقراطية ، وانهم كانوا متفقين على سلامة موقف الطلبه فى كل هذه الامور.

كما اضاف مصدر هيئة الامن القومى انهم كانوا يناقشون فى اجتماعاتهم موضوع تجنيد اشخاص آخرين للانضمام للخلية او انشاء خلية اخرى لهم وانهم قاموا بتثقيف بعض العمال وتحريكهم داخل النقابات تمهيدا لضمهم وانهم كانوا يبلغون سعيد ناطوره فى اول كل اجتماع بالدور الذى قاموا به نحو تثقيف هؤلاء العمال ، واضاف المصدر انه كان يقوم بهذا الدور من نوع التسويف وانه فى الحقيقة لم يتقابل مع احد من العمال ، اما على نوح فكان يقول ان عنده مجموعة يقوم بتثقيفها بالشركة الا انه لم يفصح عن الاسماء او الاعداد .

كما كانوا يتناقشون فى تلك الاجتماعات الاعداد لمؤتمر عمالى كبير للاحتفال باول مايو واتخاذه وسيلة لشرح المطالب العماليه بشكل عام مثل حرية النقابات والغاء عضوية الاتحاد الاشتراكى وتعديل القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى اعطى رئيس الادارة سلطات واسعة مثل الحرمان من العلاوات والجزاءات وان هذه الامور تعتبر من المعوقات ويجب تغييرها .

اضاف المصدر ان كل ما كان يدور فى منزل على حسين نوح كان عبارة عن تكتيك بقصد اثارة العمال داخل المصانع وتفجير الموقف العمالى والقيام بالاضرابات والاعتصامات لكى تمهد الظروف للطبقة العاملة لحصولها على مكاسب ديمقراطيه وسياسية عن طريق اخضاع السلطة لها وتتولى الطبقة العاملة ادارة السلطة وتوليها ، كما كانوا يعتزمون كتابة منشورات وتوزيعها على العمال تتضمن مشاكلهم التى يعانون منها وذلك بقصد تحريضهم واثارتهم ضد نظام الحكم القائم عن طريق الاضراب والاعتصام .

وذكر المصدر انه استنتج من الوثائق التى كان يعرضها عليهم سعيد ناطوره ان الفكر الذى يدين به التنظيم هو فكر ماركسى صينى .

وسألته النيابة عما ذكره فتح الله محروس عن ترجمة اعمالهم الى عمل ايجابى وكيف فسر ذلك ، فأجاب المصدر ان على حسين نوح سأل فتح الله محروس فى هذا الامر فرد انه يكون عن طريق حزب يجمع العمال والفلاحين ويشتغل سرا وفى سرية تامة حتى يستطيع فى الوقت المناسب ان يعلن عن نفسه ، وان هذا الحزب شيوعى مصرى وقومى ويضم كل الناس المصريين دون تمييز بين مسلم ومسيحى ، وانهم وافقوا على الانضمام الى هذا الحزب على اساس انه سوف يخدم طبقة العمال .

وسئل المصدر عن الفكر الذى يدين به فتح الله محروس ، فقال ان فكره ماركسى وانه تبين من خلال الاجتماعات ان فكره صينى لانه كان يهاجم

الاتحاد ألسوفيتي ويتهمه بتحريف الخط اللينيني الماركسي ويدعو الى تقارب الرأسماليه الوطنيه من النظام الشيوعي ، بينما يطالب الصينيون بتطبيق فكرة ماركس ولينين دون تحريف اى سيطرة الطبقة العاملة والقضاء على الطبقة الرأسمالية ورفض سياسة الوفاق بينهما ، كما انه فهم من خلال الاجتماعات التالية ان ذلك هو الفكر الذى يدين به التنظيم وانه متصل بالصين فكريا .

واضاف المصدر ان فتح الله محروس شرح لهم دور السلطة فى استغلال العمال الكادحين وانتقد ثورة ٢٣ يوليه على اساس انها من سنة ١٩٥٧ بدأت تنحرف عن طريقها الاساسى ولم تحقق شئ من الاهداف التى قامت من اجلها وان العمال بدأوا يحسون ان المكاسب الاشتراكية التى حصلوا عليها عام ١٩٦١ لم تحقق رفع مستوى المعيشة ، واضاف ان جميع من حضروا الاجتماعات كانوا موافقين على هذه الآراء وكانوا يوجهون انتقاداتهم لسياسة الدولة ونظام الحكم وكانوا يؤيدون على طول الخط آراء فتح الله محروس ومتعاطفين معه . وان جميع الجلسات كانت تتناول الانتقادات لنظام الحكم والقائمين على تنفيذه وسياسة الدولة ، وانهم فهموا من هذه الاجتماعات ان الحزب الشيوعى المصرى ينتهج سياسية الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وهى دكتاتورية الطبقة العاملة بينما نظام الحكم يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة.

وسئل المصدر عن معلوماته عن فتح الله محروس خلال لقاءاته معه ، فقرر انه يعرف انه سبق ان اعتقل سنة ١٩٥٧ بتهمة الشيوعية وظل معتقلا فترة طويلة ثم افرج عنه والتحق بشركة الرفيع ثم شركة سباهى فى الفترة الاخيرة ودخل اللجنة النقابية بشركة سباهى وكان له نشاط ظاهر ملموس فى الاوساط العماليه فى جميع شركات الرمل مثل سباهى والعربيه والطويل كما ان له علاقات عماليه واسعه فى شركات الغزل والنسيج بالاسكندريه وكان يتبنى

مطالب العمال ومشاكلهم وتمكن بهذه الطريقه ان يكتسب شعبية كبيرة فى اوساط العمال ، وبعد نجاحه فى الفترة الاخيرة فى اللجنة النقابية بشركة سباهى استغل هذا النشاط النقابى وبدا يفجر المشاكل العماليه ويوجه العمال الى الاجتماع بالنقابة بصفة مستمرة وخلال هذه الاجتماعات بالنقابة كان يطالب العمال دائما بعرض ومناقشة جميع المشاكل العماليه حتى يصل الوعى السياسى للطبقة العاملة من خلال هذه المناقشات .

كما قرر المصدر انه من خلال اجتماعات الخليه وضح له ان فتح الله محروس ينتهج الخط الماركسى اللينينى الصينى لانه كان يهاجم الاتحاد السوفيتى ويتهمه بالتحريف فى النظرية نفسها ، كما كان يتحدث عن نظام الحكم فى مصر وينتقده ، ويعتبر ان طريق خدمة العمال والفلاحين هى الماركسية اللينينة وظهر منه تأييد الفكر الصينى .

وسئل المصدر عن العمل الجماهيرى الذى كان يقوم به الاعضاء ، فقال ان المقصود بالعمل الجماهيرى هو تفجير المشاكل البارزة للعمال ودراسة المشاكل التى يعانى منها كل مصنع على حده ثم القيام بطرحها فى الاجتماعات النقابيه واستغلالها لتفجير الموقف بين العمال واثارتهم لتصعيد الموقف ، ومثل هذه المشكلات مشكلة التسعيرة اى المطالبة بان يحاسب العامل بأجرين أجر ثابت وأجر متحرك يتوقف على كمية انتاجه ، وايضا من ضمن المشاكل الماكينات وزيادة العمل الاضافى ٢٥ ٪ وبعض الموضوعات الخاصة بالعمال .

كما سئل المصدر عن علاقة كل من سمير وصلاح بالتنظيم ، فاجاب بان سمير حضر حوالى ثلاث اجتماعات للخليه وكان يعطيهم محاضرات تثقيفية وتوجيه أعلى كما كان يتحدث عن الحزب الشيوعى المصرى وسياسته واهدافه وكان حديثه يتضمن مهاجمة تحالف قوى الشعب العاملة وينادى باقامة حكم الطبقة العاملة . اما صلاح فقد حضر اجتماع الخلية مرة واحدة وتكلم عن

الاحكام العسكرية التى صدرت اخيرا والدولة البوليسية وموقفنا من الاتحاد الاشتراكى الذى انتقده كما انتقد النظام القائم .

وعندما سئل المصدر عن وسيلة التنظيم لتحقيق اهدافه ، قرر ان وسيلته في ذلك هو ان يبدأ بتفجير مشاكل العمال واثارتهم وحثهم من خلال اجتماعات النقابات العامة علي المطالبة بتنفيذ مطالبهم وفى حالة عدم استجابة السلطة لهم بتفجير الموقف ويقوم بالاعتصام والاضراب والتوقف عن العمل ، فيتوقف العمل فى البلاد وتضطر السلطة الى الرضوخ لمطالبهم وفى هذا الوقت يشتد ويصلب عود الحزب ويبدأ فى الاعلان عن نفسه واجبار السلطة على تنفيذ مطالب العمال.

وعندما سئل هل يظهر من ذلك نية الحزب استخدام العنف والقوة فى سبيل تنفيذ مطالبه ، اجاب معلوماته ان الحزب سيقوم بتحريض العمال على الاضراب والاعتصام وتوقف العمل فى المصانع لشل حركة الانتاج فى البلاد .

وسئل عن تاريخ ابلاغه هيئة الامن القومي بالحادث ، فأجاب من وقت ما عرض عليهم فتح الله محروس تشكيل الخلية ، وعندما ابلغ هيئة الامن القومى بذلك كلفوه ان يتمشى معهم ويحضر الاجتماعات ويعرف ما يدور فيها ، وان يعاون الهيئة فى تسجيل هذه الاجتماعات ، كما اقر بما ورد بمحاضر تفريغ هذه التسجيلات والتى تضمنت مهاجمة نظام الحكم القائم والمسئولين والاتحاد السوفيتى وشرح برنامج العمل الجماهيرى ودراسة وثائق صادرة عن الحزب الشيوعى المصرى .

وسئل المصدر اخيراً هل يستطيع التعرف علي المدعو صلاح وسمير اذا عرض عليه ، فاجاب بالايجاب ، فقام المحقق باستدعاء سعيد محمد العليمى داخل غرفة التحقيق فقرر المصدر انه هو الشخص الذى قرر فى التحقيقات انه يدعى صلاح وطالب بتصعيد على نوح الى لجنة القسم ، كما قام المحقق

باستدعاء جمال الدين عبدالفتاح محمد عبدالدايم فقرر المصدر انه ذات الشخص الذى ذكر فى التحقيقات انه سمير والذى حضر اجتماعات مع باقى اعضاء الخليه وقد انكر جمال الدين عبدالفتاح معرفته باحمد الشاطبى .

المصدر الثانى

محمد أنور عبدالمقصود محمد

بتاريخ ١٦ / ٦ / ١٩٧٣ قام الاستاذ حسن عمر وكيل نيابة امن الدولة العليا بسؤال محمد أنور عبدالمقصود رئيس وردية بشركة السيوف للغزل والنسيج بالاسكندرية الذى قرر ان صلته بالماركسية بدأت سنة ١٩٧٠ عن طريق احد زملائه العمال يدعى على البحيرى الذى عرفه بمتولى لسلماوى الموظف بوزارة الاوقاف والذى سبق القبض عليه سنة ١٩٥٩ فى قضية شيوعيه ، وانه اثناء انتخابات اللجان النقابيه توطدت صلته بفتح الله محروس وابوالفتح بلال العاملين بشركة السيوف ، كما توطدت علاقته بفتح الله محروس عن طريق متولى السلماوى ، وعندما انتهت الانتخابات وفاز فيها على البحيرى وابو الفتح بلال و فتح الله محروس ، وبعد ذلك عرفه فتح الله محروس بعطيه محمد سالم وعلى بيومى حسنين وعرض عليهم تكوين خلية شيوعيه فوافقوا وابتدأوا يجتمعوا اسبوعيا وكان يترأس الاجتماعات فتح الله محروس الذى ابتدأ يحدثهم عن الحزب الشيوعى وضرورة تكوينه ولائحته وشروط العضوية وكيفية تجنيد اعضاء جدد ، وان فتح الله محروس طلب منهم دفع اشتراكات وكان يتولى جمعها ، وانه هاجم سياسة الحكومة وموقفها من العدوان الاسرائيلى وانها تضرب الحركات الوطنية مثل حركة الطلاب ، كما كان يطالب بضرورة اسقاط الحكومة والنضال ضدها للوصول للسلطه ، وانه عرض عليهم وثائق الحزب

الشيوعى عن قضية التحالف الطبقى فى مصر ومطالب الحريات الديمقراطيه ورأى الحزب الشيوعى فى الدستور وبرنامج العمل الجماهيرى ، واوضح المصدر ان الهدف الاساسى للتنظيم هو الاستيلاء على السلطة عن طريق الطبقه العامله وتحقيق دكتاتورية البروليتاريا وان الوصول الى السلطة سيتم فى الوقت المناسب باستعمال العنف.

واضاف المصدر ان تعاليم الحزب الشيوعى تفيد ان الحكم القائم فى مصر نظام رأسمالى وتحكمه الطبقة البراجوازية وضد الماركسية والتقدميين وان عليهم ان يقفوا ضد السلطة وتحالف قوى الشعب العامله ومقاومة السطلة بالمنشوازت ونشر المبادئ والاضراب والاعتصام وتجنيد العمال وتحريضهم على استعمال السلاح ، واضاف انه كان يبلغ هيئة الامن القومى بكل ما يحدث من اتصالات واجتماعات منذ ان بدأ اتصال على بحيرى ومتولى السلماوى به فى عام ١٩٧٠ ، وأنه ابلغ عن كافة الاجتماعات منذ تكوين الخليه فى اواخر عام ١٩٧١ حتى تاريخ القبض عليهم فى يونيه ١٩٧٣ .

وعندما سئل المصدر عن الفكر الذى يحكم التنظيم ، اجاب هو الفكر الماركسى اللينينى ، وان هذا التنظيم كان يهاجم سياسية السوفيت لتعاطفهم مع الغرب وتبادل العلاقات معه على نطاق واسع وعدم تحديد موقفهم بالنسبة لقضية الشرق الاوسط أما الاتجاه الصينى فهو الذى ينادى بعدم التحالف مع الرأسماليه واستعمال القوة والعنف للوصول الى السلطه .

وعندما سئل عن هدف التنظيم وكيفية الوصول اليه، اجاب ان الهدف الاساسى من التنظيم الشيوعى هو وصول الطبقة العاملة الى الحكم وتحقيق دكتاتورية البروليتاريا اما كيفية الوصول الى هذا الهدف باستعمال كل وسائل العنف التى تصل الى حد استعمال السلاح واصدار المنشورات التى تهاجم الانظمة المضادة ثم تحريض العمال على الاعتصام والاضراب عن العمل والتظاهر بغية الوصول الى الغرض المطلوب ثم مقاومة السلطات بالسلاح اذا وجد فى الوقت المناسب .

وعندما سئل المصدر عن النشاط الذى قام به التنظيم ، اجاب انهم كانوا يقرأون كتب يساريه يحضرها فتح الله محروس كما كانت تعرض عليهم وثائق صادرة عن الحزب الشيوعى المصرى ومنها نشرة عن العمل النقابى والحريات الديمقراطيه ورأى الحزب فى الدستور القائم وقضية التحالف الطبقى فى مصر.

وعندما سئل ان كانت نشرة الصراع والشرارة العماليه قد عرضت عليهم فى هذه الاجتماعات ، اجاب بالنفى .

وعندما سئل ان كان قد تبين ان الحركة الطلابية الاخيرة كانت على صلة بالتنظيم الشيوعى ، اجاب بالايجاب لان النشرات التى كان الطلاب يصدرونها كانت تناقش فى الاجتماعات التى يعقدونها ومنها الانتفاضه الطلابية والحركة الطلابية .

وعندما سئل المصدر عن توقيت ابلاغه هيئة الامن القومى بالواقعة ، قال من وقت ما عرض على فتح الله تكوين خلية وانه كان يعاون هيئة الامن القومى فى تسجيل الاجتماعات التى كان يحضرها ، وسئل عما ورد فى محاضر تفريغ التسجيلات فأكد حدوثها وصحة ماورد بها .

وسئل عن النشرات والوثائق الحزبيه الخاصه بالتنظيم التى سلمها لهيئة الامن القومى ، فقرر انه سلم للهيئة ثلاث نشرات الاولى بعنوان قضية التحالف الطبقى فى مصر والثانيه مطالب الحريات الديمقراطيه والثالثة عن الدستور الدائم ، ثم استردها منهم لكى يعيدها لفتح الله محروس بعد ان اخذها منه لقراءتها بعد شرحها لهم ، وان هذه النشرات كانت مكتوبة بالآله الكاتبه ، ونفى ان يكون التنظيم قد وزع منشورات او نشرات بين صفوف العمال تدعو لمبادئه.

المصدر الثالث

عبدالسلام محمد ابوالعينين قنديل

بتاريخ ١٩/ ٦ /١٩٧٣ قام الاستاذ صهيب حافظ وكيل نيابة امن الدولة بسؤال مصدر هيئة الامن القومى عبدالسلام محمد ابو العينين قنديل الموظف بشركة النحاس بالاسكندرية والطالب بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية الذى قرر انه التقى بزميله فى الشركة سعيد حفنى من خلال نشاطهما فى منظمة الشباب اذ كان سعيد مسئول التثقيف فى هذه المنظمة ، وفى سنة ١٩٦٧ جمد نشاط هذه المنظمة ، واقتصرت علاقاتهما على الزمالة فى شركة واحدة ، وفى اواخر عام ١٩٧٠ بدأ سعيد حفني يتقرب اليه ويتحدث معه فى الظروف التى تمر بها البلاد وقال له ان المفروض بمقتضى انتمائك لطبقة العمال ان تقرأ الكتب عن هذه الطبقه واعطاه كتاب اسس الفلسفة تأليف بوليتزر ثم كتاب عن كارل ماركس ترجمة عبدالكريم احمد وكان ذلك في اواخر عام ١٩٧١ واستمر هذا الحال طوال عام ١٩٧١ ، وفى سبتمبر سنه ١٩٧١ عرفه بصبحى نويجى الذى يعمل مهندسا بشركة النحاس ، وتقابلوا بمنزل سعيد الذى افهمهما ان هناك تنظيم تقدمي يعتنق الفكر الماركسى ويقوم على اسس الماركسية اللينينه وانه ممتد خارج الاسكندريه وله تشكيلات فى كل كليات الجامعات ، ثم تحدث عن اهداف التنظيم وهى فى المرحلة الاولى التثقيف وفى المرحلة التالية التحريض ضد السلطة القائمة ، ثم وعدهم باحضار الوثائق الأساسية التى يستند اليها التنظيم ، وفعلا احضر لهما وثيقتين الاولى بعنوان (طبيعة الثورة المقبلة) والثانيه (طبيعة التحالف الطبقى فى مصر) وكان مضمون الوثيقتين يدور حول التغيرات اللازمة فى السلطه وفى اسلوب الحكم ، وفى اواخر سنه ١٩٧١ اخبرهم سعيد ان له صديق يدعى حسين شاهين وهو يعمل مفتش عمل فى الاسكندريه وانه يعتبره استاذه فى الماركسية وانه سوف يحضر الاجتماع

التالى معهم ، وفعلاً حضر حسين شاهين الذى اخذ يتكلم عن مشاكل البلد واخذ يهاجم رئيس الجمهوريه وطبيعة الحكم القائم وقال انه يتكون من طبقة برجوازية انتهازية وان كل ما حدث من خلافات بينهم سببه الصراع على السلطة لا مصلحة البلد . وبعد مغادرة حسين شاهين للاجتماع اخبرهم سعيد حفنى ان حسين شاهين شخصية قيادية فى التنظيم وأنه حضر لمقابلتهم وتقييمهم من الناحية النظرية ، ثم توالت الاجتماعات وفى احد الاجتماعات قال سعيد ان حسين شاهين سوف يحضر الاجتماع القادم ومعه شخصية كبيرة من اعضاء اللجنة المركزيه وفعلاً حضر حسين شاهين ومعه شخص عرفهم عليه بانه الدكتور فوزى الذى تكلم عن ضرورة قيام التنظيم وانتشار خلاياه والتزام كل عضو بواجبات محدده ثم دارت مناقشات عامه حول الاوضاع فى البلد والظروف التى تمر بها فى هذه الفترة ، ثم ذكر المصدر انه علم بعد ذلك من سعيد حفنى ان الدكتور فوزى طبيب بيطرى بحديقة حيوان الاسكندرية وانه حضر لتقييمهم ، ثم استمرت الاجتماعات واحضر سعيد وثيقة عنوانها (دستور مصر الدائم) وتتضمن تعليق التنظيم على هذا الدستور ، وامتدح صبحى ما ورد بهذه الوثيقة ووافق على الانتقادات التى تضمنتها ، وفى اجتماع احضر سعيد نشرة بعنوان (حول انتخاب رئيس الجمهورية) كانت تهاجم طريقة انتخاب رئيس الجمهورية واسلوب الاقتراع فى الانتخابات ، وفى اواخر ديسمبر سنه ١٩٧١ احضر سعيد وثيقة عنوانها (دراسة السلطة فى الحركة الطلابية) وكان مضمونها تحريض الطلبة على مهاجمة السلطة ورفض الحلول الاستسلامية والالتجاء الى الاضراب ، وكان مكتوب على هذه الوثيقة (دراسة من مكتب الطلبة بالتنظيم) ، وفى الاجتماع التالى عرض سعيد عليهم نشرة بعنوان (التغييرات الأخيرة) فيها هجوم على النظام وتقول عنه انه عامل زى مسرح العرايس وان رئيس الجمهورية بيشيل ده ويحط ده لكن السلطة واحدة وان هذا التغيير غير منتج .

واضاف المصدر ان هذه الاجتماعات استمرت حوالى اربعة شهور وكانت تتم دوريا كل اسبوع وفى اواخرها كانت حركة الطلبة قد بدأت وحصل انقطاع

للاجتماعات ، وقال سعيد لهم ان التنظيم مشغول فى هذه الايام بسبب مشاركته بصورة فعالة فى التحرك الطلابى ومكرس نشاطه لهذا التحرك وطلب التوقف عن الاجتماعات بعض الوقت ، وفى فبراير سنه ١٩٧٢ طلب منه سعيد الحضور إلى منزله فى موعد حدده فذهب إليه ووجد صبحى نويجى ، وقال لهم فى هذا الاجتماع ان التنظيم استطاع تحريك الطلاب وقيادة الحركة الطلابية وأثبتت التجربة العملية كفاءة التنظيم وحسن اسلوب الامان الذى اتبعه وفشلت السلطة في التوصل الى دوره فى الحركة الطلابيه ولم تتمكن من ضبط اى عضو من كوادره الطلابيه ، كما ابلغهم ان التنظيم اصدر تعليمات بعمل نشرة عن شركة النحاس يوضح بها حجم العمالة والانتاج والاقسام التابعة للشركة داخل الشركة اى وضع خريطة عن مواقع العمل فى الشركة من الناحية الاقتصاديه والعماليه .

واضاف المصدر انه فى خلال هذه الفترة حدث ان مجلس ادارة نادى شركة نحاس اصدر قراراً بتكليف سعيد حفنى وصبحى نويجى وشخص ثالث اسمه فوزى باصدار مجلة للنادى وقال صبحى انه من الممكن استغلال هذه المجلة فى نشر افكارنا دون ان نقول صراحة انها افكار ماركسية وحبذ سعيد هذه الفكرة .

وقرر مصدر هيئة الامن لقومى انه كان واضحاً من نشرات التنظيم والافكار التى ينقلها سعيد حفنى ان التنظيم يعتنق المفهوم الصينى للافكار الماركسية ويتبين هذا المفهوم من مهاجمة الاتحاد السوفيتى .

واضاف المصدر انه حدث فى اجتماع عقد بمنزل صبحى نويجى تكلم سعيد فقال انه بالنسبة لموقف التنظيم منه ومن صبحى مازال غير نهائى لان قيادة التنظيم ترى فى علاقة صبحى نويجى بالتنظيمات الشيوعيه فى سنه ١٩٥٩ وعدم ضربه مع كل المجموعة التى ضربت مسأله تدعو للتفكير فى شأنه كما انه له علاقه بالتنظيم الشيوعى فى دسوق معروفه للسلطه ويتعاون معها وان خط مجموعة دسوق الفكرى مختلف مع خط التنظيم الذى يرى رفض مبدأ التعاون مع السلطة من اساسه ، اما بالنسبة لعبدالسلام قنديل فالتنظيم يرى ان اصله العائلى يمتد الى اشخاص فى السلطة وكان ذلك الاجتماع فى شهر

يوليه وكان سعيد قد ابلغهم ان حسين شاهين نقل الي اسوان كما قال لهما انه عضو لجنة مركزيه هو والدكتور فوزى . واستمرت فترة الانقطاع من ١٦ يوليه حتى اوائل شهر نوفمبر حيث حضر حسين شاهين من اسوان وابلغه سعيد حفنى ان حسين شاهين يريد مقابلته في منزل صبحى نويجى فى ميعاد حدده له ، وفى هذا الميعاد تقابل المصدر مع حسين وصبحى وشرح حسين شاهين ظروف تحركه فى اسوان والصعوبات التى تواجهه وفى هذا الاجتماع اثار سعيد موضوع تحفظات التنظيم على صبحى واحتد صبحى فى المناقشه وهاجم سعيد حفنى وانتقد اسلوب التنظيم فى تقصى المعلومات فدافع حسين شاهين بشدة عن التنظيم واوضح انه فى المرحلة التى تمر بها لابد ان يتشدد التنظيم فى شروط العضوية خاصة وانه تنظيم سرى فرد عليه صبحى بقوله انه بهذه الطريقة يتشكك فى معلومات التنظيم ويتشكك فيه ككل ، فرد حسين وقال له انا لا اسمح انك تقول هذا الكلام لان التنظيم قوى ومش معنى خطأ واحد من اعضائه ان اسبغ هذا الخطأ على التنظيم ككل واخذ على سعيد افشائه لامر التشكيك وقال ان المخطئ من اعضاء التنظيم سوف يعاقب بشدة . فهاجم صبحى سعيد حفنى فدافع عنه حسين شاهين وقال ان المفروض ان احنا نبنى فى التنظيم مش نساعد فى عوامل الخلاف وارجو عند اجتماعى بكم فى المرة القادمه ان تكونوا مترابطين مش مختلفين .

واضاف مصدر هيئة الامن القومى ان صبحى نويجى حضر اليه فى مكتبه بعد هذا الاجتماع وامتدح موقف حسين شاهين وقال ان ان ده معناه انه عضو اللجنة المركزيه فعلا لان طريقة دفاعة بهذه القوة والحرارة عن التنظيم تبين موقعه منه بالتحديد .

وذكر المصدر انه عقب هذا الاجتماع تقابل مع سعيد حفنى فاخبره أنه طلب من صبحى نويجى مقابلة مسئول عن التنظيم فى الاسكندريه فرفض واضاف سعيد ان معنى رفضه ان شكوكه فيه حقيقية ، واضاف المصدر انه قابل صبحى نويجى بعد ذلك وسأله عن سبب رفضه مقابلة مسئول التنظيم فكان رده انه متشكك فى التنظيم ككل لسوء جهاز المعلومات فيه وان البلد

ملبأنه تنظيمات شيوعيه وانه يستطيع بالاتصال بالشيوعيين الذين يعرفهم ان يعرف حقيقة هذا التنظيم .

وذكر المصدر انه فى منتصف ديسمبر سنه ١٩٧٢ حضر اليه سعيد حفنى واخبره ان مسئول التنظيم سوف يحضر ويريد مقابلته واتفقا على المقابلة فى منزل المصدر وحضر سعيد مع شخص عرفه على ان اسمه سمير وفى هذا الاجتماع ناقشوا مشكلة تمويل التنظيم والاشتراكات ، وفى ١٩٧٢/١٢/٢٩ تم اجتماع آخر مع سمير الذئ بدأ يناقش مشكله الشرق الاوسط وكان من رأيه ان السلطة عندها استعداد لكافة التنازلات مقابل تمرير حل سلمى وكان قد احضر معه نسخ من النشرات الطلابية التى صدرت فى مصر وقال ان التنظيم كان ل دور ايجابى فى اعداد هذه النشرات وتوزيعها فى اوساط الطلاب عن طريق مجموعاته داخل الجامعات ، وكانت هذه النشرات تحوى مطالب الطلبة فى الشئون الداخليه والخارجيه وطلب سحب الموافقه على قرار مجلس الامن الصادر سنه ١٩٦٧ بشأن ازمة الشرق الاوسط .

واضاف المصدر انه علم بعد ذلك بالاسم الحقيقى لسمير هذا وانه جمال فقد ذكره امامه سعيد حفنى عفوا وانه فوجى بعد ذلك بحضور جمال ومعه شخص آخر عرفه عليه بانه الرفيق صلاح ثم حضر بعد قليل سعيد حفنى وقال ان الرفيق صلاح سوف يتولى قيادة الجلسات التنظيمية نظرا لانشغال سعيد فى امور اخرى ، وقرر المصدر ان جمال اثار فى هذا الاجتماع موضوع صبحى نويجى ووجوب معاودة الاتصال به واوضح ان الموقف داخل التنظيم بالنسبة للشيوعيين القدامى هو التشدد فى قبول عضويتهم لان فكر التنظيم مختلف عن فكر التنظيمات السابقة ، ولكن بالنسبة لصبحى نويجى ورغم انه كان ينتمى لتنظيم قديم إلا انه يجب معاودة الاتصال به إذ انه بالنسبه لاى عضو تنظيم شيوعى قديم فيجب قبل رشيحه طرح الامر على اللجنة المركزيه لاخذ موافقتها على الترشيح وقد طرح امر صبحى نويجى على اللجنة المركزيه ووافقت على ضمه ، ثم وجه صلاح حديثه الى المصدر وقال له انت عليك تكليف تنظيمى بمعاودة الاتصال بصبحى نويجى وشرح الموقف له وطلب حضوره الى

الاجتماع المقبل .

واضاف المصدر ان الاجتماع التالى الذى حضره صلاح كان بعد اسبوعين من الاجتماع الاول وحضره سعيد حفنى وكان صلاح معاه شنطه فيها بعض النشرات الخطية والمجلات وقال انه قادم من القاهرة بعد الاتصال باللجنة المركزيه واحضار النشرات التنظيميه ثم اخرج من الشنطه عدة مجلات وقال ان هذه المجلات تصدر فى بيروت وفى الكويت وممنوع دخولها مصر وانها تنشر للتنظيم تحت اسم ش . م ، يعنى شيوعى مصرى وانه عرض عليهم بعض المنشور فى هذه المجلات ويذكر المصدر ان بعضه منقول من نشرة طبيعة الثورة المقبلة ، ثم عرض عليهم صلاح بعض النشرات التنظيميه منها (الصراع الطبقى والدولة البوليسية فى مصر) ونشرة عنوانها الصراع العدد الثالث وبعض النشرات الصادرة عن الحركة الطلابيه ومنها الانتفاضة العدد الاول والثانى ، واضاف المصدر انه سلمه هذه المخطوطات باعتباره مسئول امن الخليه كما سلم سعيد بعض المنشورات التى يوجد منها صور زيادة على أن يعيدها قبل يوم الجمعه ، وقد حضر سعيد يوم الجمعه واخذ فى قراءة الاوراق التى تركها صلاح عند المصدر كما حضر جمال واخذ بعض النشرات طبقا لتعليمات صلاح له ، وقد اختار صلاح المطبوعات الصادرة من بيروت والكويت وبعض مطبوعات صادرة من اليمين الشعبية .

وفى اجتماع آخر لم يحضره صلاح ذكر المصدر ان جمال تكلم فى هذا الاجتماع عن قانون الوحدة الوطنيه وقال ان مغزى اصدار السلطه لهذا القانون فى هذه الظروف انها تقصد منه ضرب الماركسيين على وجه التحديد كما علق على القرارت التى اصدرها نائب الحاكم العسكرى التى صدرت فى هذا الايام وهاجم دستوريتها وقال انها تكشف عن ضعف السلطة لانها غير قادرة على حكم البلاد بالقوانين العادية فتلجأ الى قرارت استثنائيه .

واضاف المصدر انه اتصل بصبحى نويجى وأخبره ان مسئول التنظيم بالاسكندريه كلفه بالحضور إليه لمناقشته فى اوجه الخلاف بينه وبين سعيد حفنى فكتب له صبحى ورقه كتب فيها هذه الخلافات فى عشرين نقطه بعضها

مكتوب بالحروف الاولى مثل ل . م ، اى اللجنة المركزيه ، ع . ن ، أى على نويجي ، وعندما سأل صلاح المصدر عما تم فى موضوع صبحى نويجى اعطاه هذه الورقه وناقشها معه لابلاغ صبحى نويجي بنتيجة النقاش ، كما نبه عليهم صلاح بعدم الاتصال بالشيوعيين القدامى .

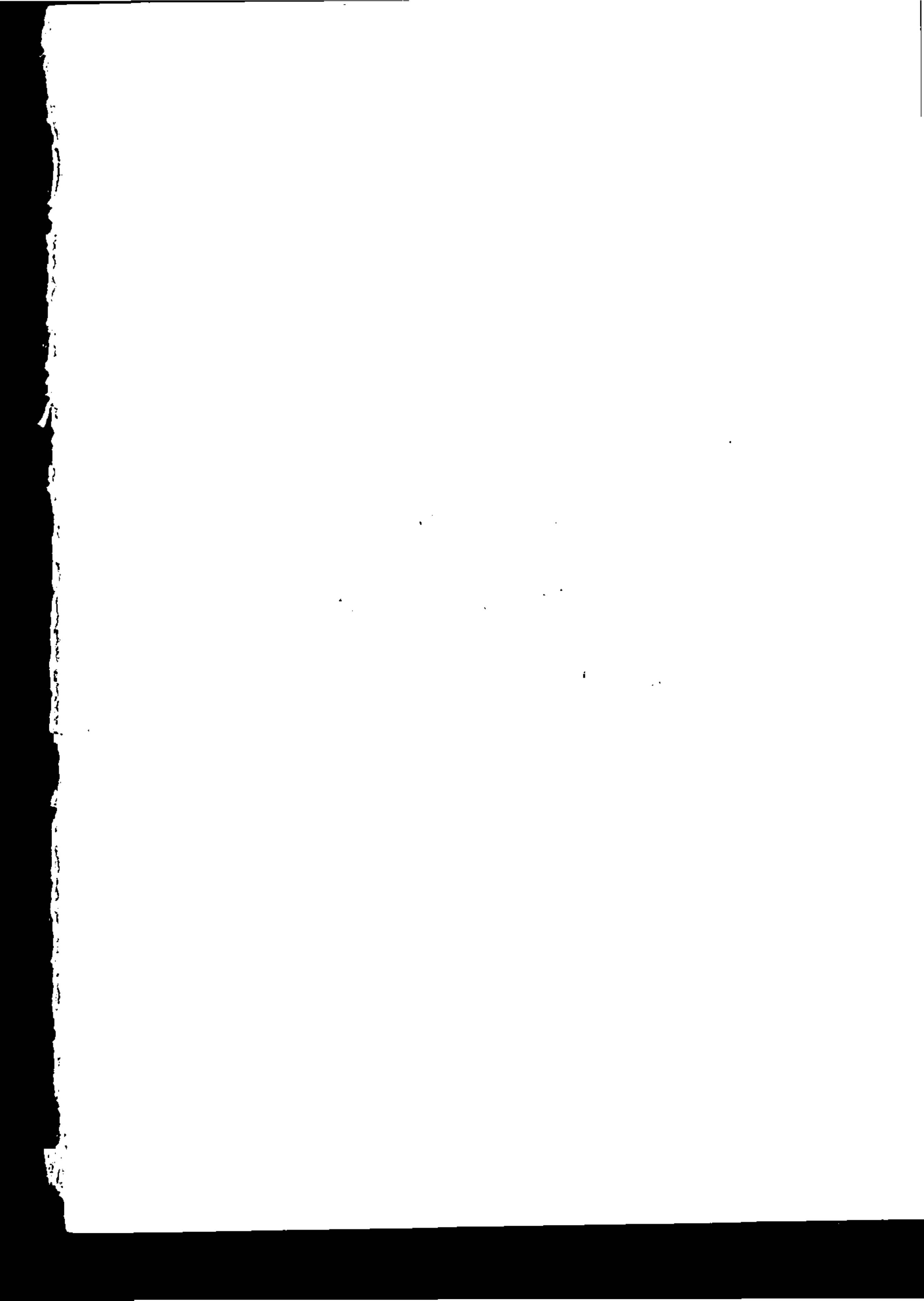
وقرر المصدر انه فى اواخر شهر ابريل حضر الى منزله ومعه شخص آخر يدعى ربيع وتبين ان سعيد حفني يعرفه ، وادار صلاح الاجتماع فقال ان التنظيم أصدر نشرة عنوانها الشرارة العمالية وعرض عليهم العدد الاول وكان يدور حول مقاطعة انتخابات الاتحاد لاشتراكى وشرح صلاح هذه المقاطعة بوجوب ان تكون ايجابية بمعنى تشكيك الناخبين فى طبيعة الاتحاد الاشتركى ذاته كجهاز سياسي جماهيرى وان يلتزموا بعدم تشجيع اى مرشح وان يمتنعوا عن ترشيح انفسهم ، كما عرض عليهم عددين من نشرة الصراع . وتم اجتماع آخر بعد اسبوع حضره المصدر وصلاح وسعيد وربيع وناقشوا فيه العدد الثالث من نشرة الشرارة العماليه ثم توقفت الاجتماعات حتى يوم ٧٣/٦/٤ حتى يسمح للمصدر وجمال بالاستعداد للامتحانات وفى يوم ٤/ ٦ حضر ربيع وصلاح الى منزل المصدر وتخلف جمال وسعيد وفى هذا الاجتماع سأل صلاح ربيع عن خبرته فى الطباعة فاخبره ان يعرف يطبع كويس فسأله صلاح هل يستطيع الطباعة على ماكينة رونيو فى حالة احضارها له فقال له ممكن ، فسأله ان كان يستطيع الكتابة على الآلة الكاتبه فقال ربيع مش قوى ، فسأل صلاح المصدر فاخبره انه حاصل على دبلوم معهد السكرتارية ففهم المصدر من ذلك انه سيتم اسناد عملية نسخ بعض النشرات وطباعتها على الرونيو ، ثم طالبهم سعيد بتكثيف النشاط وعقد اجتماعين اسبوعياً وذلك بمناسبه قرب انتخابات النقابات وان سعيد حفني سوف يرشح نفسه فى انتخابات نقابة شركة النحاس وان ربيع سوف يرشح نفسه فى شركة الورق ، واتفقوا على الاجتماع يوم ١٩٧٣/٦/١١ لمناقشة نشرة الصراع العدد الثانى الخاص بشروط العضوية ونشرة الصراع الطبقى والدولة البوليسية .

واضاف المصدر انه كان قد ابلغ المخابرات العامة منذ بدء هذا الاتصال وانه كلف بمتابعة الاتصال بهذا النشاط والمعاونه فى تسجيل الاجتماعات .

البـــاب الـــرابـــع

اقوال المتهمين المعترفين

فى تحقيقات نيابة امن الدولة العليا



اقوال المتهمين المعترفين

فى تحقيقات نيابة امن الدولة العليا

أولاً

اعترافات سعيد حفنى احمد السيد

العامل بمصانع النحاس المصرية بالاسكندريه

فى التحقيق الذى اجراه الاستاذ صهيب حافظ وكيل نيابة امن الدولة العليا مع سعيد حفنى احمد السيد يوم ١٩٧٣/٦/١١ بمبنى مباحث امن الدولة بالاسكندرية ذكر أنه فى عام ١٩٦٥ اختير هو وحسين شاهين وعبد الفتاح مرسى ضمن مجموعة الدعاة وهو تنظيم داخل الاتحاد الاشتراكى بقيادة كمال رفعت ومحمد عبدالرحمن نصير . وفى عام ١٩٦٦ رشحته الشركة التى يعمل بها لعضوية منظمة الشباب وكان يزامله فى هذه المنظمة عبدالسلام ابو العينين قنديل زميله بشركة النحاس ، كما زامله فى الشركه صبحى نويحى . واضاف انه تعرف على جمال الدين عبدالفتاح الطالب بكلية الصيدلة اثناء تردده على صيدلية زرباله .

وفى التحقيق الذى اجرى معه صباح يوم ١٩٧٣/٦/١٢ ذكر انه كان يتعامل مع عبدالسلام قنديل لأنه كانت هناك ميول فكرية مشتركة فكانا يتناقشان فى الامور السياسية ويتبادلان الكتب الاشتراكية ، كما كان يتناقش مع حسين شاهين وفتح الله مرسى فى الفكر الماركسى ومن خلال هذه المناقشات بدأ يقتنع بالفكر الماركسى .

وفى التحقيق الذى اجرى معه مساء يوم ١٩٧٣/٦/١٢ الساعه الثامنه والنصف مساء قرر سعيد حفنى فى بداية هذا التحقيق انه يريد ان يتكلم

بوضوح ، فقرر انه أبتداء من شهر سبتمبر سنة ١٩٧٢ تكررت زيارة جمال عبدالفتاح له بمنزله وبدأ يتكلم عن تجميع الجهود بين المؤمنين بالاشتراكية العلمية وان العمل الفردى لايجدى وسأله عن زملائه بالمصنع فذكر عبدالسلام قنديل وصبحى نويجى فطلب مقابلة عبدالسلام قنديل ففاتح الأخير فى ذلك فوافق ان يقابل جمال وذهبا إليه وكان انطباع عبدالسلام قنديل عن جمال انه شاب ممتاز فكرياً ورحب بمعاودة اللقاء به ، والتقى جمال بعبد السلام قنديل بمفرده فى منزل عبدالسلام بعد اسبوع من اللقاء الاول ، واخبر سعيد حفنى بميعاد اللقاء التالى بعد اسبوع . واضاف سعيد حفنى انه توجه الى منزل عبدالسلام قنديل فوجد عنده شخص يلبس نظارة نظر سميكة عرف انه فى كلية الحقوق وقام جمال بتقديم هذا الشخص بأنه قارئ ومتفهم للأوضاع الموجودة فى البلد وانه يثق فيه تماماً . وبدأ هذا الشخص الحديث عن حركة الطلبة وعن مجموعة شعراوى جمعه وسامى شرف والجماعة التى قبض عليها فى مايو سنة ١٩٧١ وقال عنهم دول عاملين زى الكلاب ولا قيمة لهم . ثم تحدث عن دور الشيوعيين القدامى فى مصر ، ثم وعدهم بتكرار اللقاء بهم لاطلاعهم على بعض البيانات التى اصدرها الطلبة . وقرر سعيد حفنى انه تخلف بعد ذلك عن الحضور وانه عرف من عبدالسلام قنديل ان هذا الشخص اجتمع بهم مرتين أو ثلاثه وانه كلفه الذهاب الى صبحى نويجى لتصفية الخلاف بينه وبينه ، وان عبدالسلام ذهب الى صبحى فى منزله وسأله عن اسباب خلافه مع سعيد حفنى فكتب صبحى ورقه بها اسباب الخلاف اطلع عبدالسلام سعيد حفنى عليها .

واضاف سعيد حفنى انه فى اجتماع لاحق بمنزل عبدالسلام قنديل حضر الشخص ابو نضاره ومعه عبدالفتاح مرسى الذى كان يعرفه سعيد والذى قال له اهلاً عبدالفتاح فهذا الشخص قال لا اسمه حايبقى معانا ربيع واعطى لكل شخص اسم حركى وقال ان اسمه الحركي صلاح وطلب منهم دفع الاشتراكات ، فطلب منه سعيد احضار وثائق التنظيم حتى يمكن قراءاتها وابداء الرأى فيها . فقال صلاح ان الظروف الحاليه لاتسمح باحضار هذه

الوثائق فأصر سعيد على ضرورة قراءة هذه الوثائق ومناقشتها مناقشة جادة فوعد صلاح بذلك فى اقرب فرصة وكان معه بعض بيانات الطلبه قرأها عليهم وتركها عند عبدالسلام قنديل . كما احضر بعد ذلك بحث بعنوان الصراع الطبقى والدولة البوليسية فى مصر وثلاثة اعداد من مجلة لبنانيه كان فيها اشعار لاحمد فؤاد نجم بعنوان (ياواد يابويو يا مبرراتى) وتركها ايضاً عند عبدالسلام قنديل .

وذكر سعيد حفنى انه فى احدى الاجتماعات التى حضرها صلاح وعبدالفتاح مرسى وعبدالسلام قنديل احضر صلاح نشره اسمها الشرارة وبها موضوع انتخابات الاتحاد الاشتراكى ووجوب مقاطعة هذه الانتخابات لأنه لايعبر عن مطالب ورغبات الجماهير وقد وافق جميع الحضور على ذلك .

وفى نهاية التحقيق عرض المحقق سعيد العليمى على المتهم سعيد حفنى احمد وطلب منه ان يتعرف عليه فذكر بعد ان شاهده انه هو الشخص الذى حضر الاجتماعات التى اشار إليها فى اقواله تحت اسم (صلاح) وانه هو من عناه بذلك .

وفى التحقيق الذى اجرته النيابة مع سعيد حفنى احمد سئل عن بدء اقتناعه بالفكر الاشتراكى فذكر ان ذلك من خلال الدراسة فى منظمة الشباب ، اما المامه بالمفهوم الماركسى فقد تم من خلال دراسته الذاتيه لكتب الاشتراكية العلمية فقد اعاره جمال عبدالفتاح كتاب الاقتصاد السياسى كما أخذ من صبحى نويحى كتاب تاريخ الحزب الشيوعى ، ومما أثر فيه محاضرة الدكتور حسين كامل بهاء الدين عن الاسلوب العلمى للدراسة ، وقوى الثورة وقوى الثورة المضادة للدكتور محمد الخفيف ، وتطور المجتمع المصرى للدكتور محمد انيس ، وكتاب الفكر الاشتراكى تأليف ج.هـ. كول ، والمبادئ الاساسيه للفلسفه لاسماعيل المهدوى ، والمادية الجدليه والتاريخية تأليف ستالين . واضاف انه كان يتناقش فى قراءاته مع عبد الفتاح مرسى وعبدالسلام قنديل وحسين شاهين وصبحى نويحى وجمال عبدالفتاح عبدالدايم .

وعن لقاءاته بهؤلاء الاصدقاء ذكر سعيد حفنى ان لقاءاته معهم قبل عام

١٩٧٢ كانت لقاءات لاتحكمها الصفة التنظيمية وعند حضور جمال عبدالفتاح إليه فى ديسمبر ١٩٧٢ وتكلم معه عن الحركة الطلابيه بدأت علاقاته بهم تتخذ هذه الصفة . واوضح سعيد حفنى ان جمال عبدالفتاح كشف عن نواياه الحقيقيه فى شهر فبراير الماضى عند حضور صلاح الى منزل قنديل ، ثم احضر لهم بعد ذلك نشرة الشرارة العمالية ، وكان الهدف مرحلياً التثقيف من خلال النشرات .

واوضح سعيد الحفنى ان من أوجه النقد التى وجهت الى الاتحاد السوفيتى خاص بالتقارب الامريكى السوفيتى وان هذا التقارب فى غير صالح حركات التحرر الوطنى عموماً وفى الشرق الاوسط خصوصاً لأنه من شأنه ان يؤدى الى التحفظ على الحركات التحريريه والوصول الى حالة استرخاء عسكرى والبحث عن الحلول السلميه وحدها .

وفى التحقيق الذى اجرته النيابه مع سعيد حفنى يوم ١٩٧٣/٦/٢١ سئل هل كان له نشاط تنظيمى خلال عامى ١٩٧٢،١٩٧١ قال انا عاوز ابتدى بسرد اللى حصل ففى خلال عام ١٩٧٠ تعرف على صبحى نويجى كما تعرف صبحى على عبدالسلام قنديل واتفقوا على اللقاء فى منزله وفى هذا اللقاء تحدث صبحى عن خبرته التنظيمية السابقه . وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٧١ حضر فتح الله محروس الى منزل سعيد حفنى ومعه شخص يدعى فوزى الذى بدأ يتحدث عن الاوضاع الداخلية فى البلاد ووعد باحضار دراسة عن البرجوازية البيروقراطيه كتحليل للوضع القائم . وقام سعيد حفنى باخبار عبدالسلام قنديل وصبحى نويجى بحضور هذا الشخص ووعدهم باطلاعهم على هذه الدراسة بمجرد وصولها إليه فوافق الاثنان على ذلك . وفى الميعاد المحدد حضر فوزى واعطاه هذه الدراسة وطلب منه قراءتها فى حضوره وناقشه فيها ووافق عليها ، ثم اتصل سعيد حفنى بصبحى نويجى وعبدالسلام قنديل وقرأ عليهم الوثيقه واعتبر الاثنان ان هذه الدراسة هى دراسة موضوعية وطلبا من سعيد مواصلة لقاءاته بفوزى . وفى مقابلته التاليه بفوزى اخبره انه على صلة بصبحى نويجى وعبدالسلام قنديل وانه اطلعهم على الوثيقة ، ثم

احضر له فوزى وثيقتين احداهما عنوانها (طبيعة الثورة المقبلة) والثانية (قضية التحالف الطبقى) واخبره فوزى ان هذه النشرات تصدر عن تنظيم هو احد اعضائه . وطلب منه معلومات عن صبحى نويجى وعلاقته بأخيه على نويجى وحركة دسوق وكذلك علاقة عبدالسلام قنديل بالدكتور مفيد شهاب وباسرة عبدالسلام . فقام سعيد باطلاع صبحى وقنديل على الوثيقتين وطلب من صبحى توضيح موقفه من اخيه وحركة دسوق وموقفه من التنظيم الذى سبق ضربه واسباب عدم اعتقاله ، فأخبره صبحى انه لايوجد ارتباط فكرى بينه وبين اخيه على الاطلاق وانه لايعرف شيئاً عن حركة دسوق واما عن سبب عدم اعتقاله فيرجع الى تخلصه من كافة الاوراق التى كانت بمنزله قبل بدء حملة الاعتقالات ، اما بالنسبة لقنديل فقد ذكر انه لا علاقة له بمفيد شهاب أو أى من اسرته على الاطلاق ، فابلغ سعيد فوزى بما علمه منهما فاعطاه وثيقة اخرى عن دور السلطة من الحركة الطلابيه وطلب ان يقابل صبحى وقنديل ، وقد تم هذا اللقاء فى منزل سعيد حضره كل من عبدالسلام قنديل وحسين شاهين وفوزى وتكلم فوزى فى هذا الاجتماع بحضور حسين شاهين عن ضرورة جمع كل المؤمنين وانصرف بعد حوالى نصف ساعه وترك حسين شاهين فى الاجتماع . ثم تقابلوا بعد ذلك بمنزل صبحى نويجى بحضور عبد السلام قنديل وحسين وسعيد حفنى .

ثانياً

اعتراف عبدالفتاح احمد مرسى حماد
امين خزينة بالشركة المصرية
للورق والادوات المكتبية

فى التحقيق الذى اجراه الاستاذ صهيب حافظ وكيل نيابة امن الدولة يوم ١٩٧٣/١١/١٣ مع عبدالفتاح مرسى بمبنى مباحث امن الدولة بالاسكندرية الساعة الثامنة والنصف مساء ذكر عبدالفتاح مرسى انه تربطه علاقة بحسين شاهين بحكم الجوار منذ ٢٢ سنه وانه كان يتبادل معه الكتب التى تتكلم عن الفكر السياسى وان قراءاته تعددت الى ان اقتنع بالفكر الماركسى متأثراً فى افكاره السياسية بالظروف العالميه . ومن خلال احاديثه مع حسين شاهين وسعيد حفنى . وعندما اقام حسين شاهين مع جمال عبدالفتاح عبدالدايم تعرف عليه عبدالفتاح مرسى وعلم انه طالب فى كلية الصيدلة بالاسكندريه وانه مهتم بالقراءات الماركسية . وبعد سفر حسين الى اسوان تردد عليه جمال عبدالفتاح فى اوائل عام ١٩٧٢ بعد احداث الطلبه واخذ يتكلم عن الحركة الطلابيه ، ثم حضر إليه جمال عبدالفتاح فى مكان عمله واخذ يتحدث معه على ضرورة العمل الجماعى ، ثم ابلغه بعد عدة ايام بمقابلة احد الاشخاص الساعه السابعة مساء بمحطة رشدى ، فذهب فى الميعاد وتقابل مع هذا الشخص الذى تعرف عليه من ملابسه واخبره ان اسمه صلاح وجلسا فى احدى المقاهى بسيدى جابر واخذا يتكلمان فى السياسة ثم تواعدا على المقابلة فى نفس المقهى وتمت ثلاث مقابلات وكان يسأله فيها عن قراءاته ، ثم تواعدا على المقابلة بعد اسبوعين وصاحبه الى منزل عبدالسلام قنديل ووجد هناك بالإضافة الى صاحب المنزل سعيد حفنى وكانت مفاجأة وعندما ابتدأ ينادى بعضهما باسمها قال لهم صلاح ان سعيد سيصبح اسمه طارق وان عبدالفتاح مرسى سيصبح اسمه ربيع ،

وفى هذه اللحظة تأكد عبدالفتاح ان هذا الاجتماع هو اجتماع تنظيمى لوجود الاسماء الحركيه . وفى هذا الاجتماع بدأ صلاح يتكلم عن الاحداث الحاليه فى البلد ويحللها وينتقد التجائنا لامريكا بحثاً عن حل سلمى لمشكلة الشرق الاوسط، كما عرض عليهم مجلة اسمها (الشرارة العماليه) وانه اعطاه نشرة الصراع لنسخها .

وفى الاجتماع التالى الذى عقد بعد اسبوع بشقة عبدالسلام قنديل وحضره صلاح وعبدالسلام قنديل وسعيد حفنى وعبدالفتاح مرسى الذى سلم صلاح ما نسخه من اوراق وحاول صلاح مناقشته فيما نسخ وسأله عن مضمونها فقال انها مسألة تنظيمية . ثم قام صلاح بشرح الشرارة العماليه العدد الثانى وعندما تساءل عبدالفتاح مرسى عن نشرة الصراع ذكر له صلاح انها نشرة اللجنة المركزية . وفى الاجتماع التالى تخلف صلاح فقام جمال عبدالفتاح بإدارة مناقشات الاجتماع وشرح مجلة الصراع كما تحدث عن تفجير المشاكل العماليه . ثم تقابلوا بعد شهر فاعطاه صلاح نشرة بعنوان (الصراع الطبقى والدولة البوليسيه فى مصر) وكان ذلك يوم ١٩٧٣/٦/٤ وهى النشرة التى ضبطت بمنزله . واضاف عبدالفتاح مرسى انه فى الاجتماع الاول الذى حضره مع صلاح والآخرين بمنزل عبدالسلام قنديل ، طلب منه صلاح ان يقرأ كتاب فوزى جرجس عن تاريخ مصر لأنه بمفهوم مادى وطلب منه تلخيصه فى الاجتماع التالى .

وعندما سأل المحقق عبدالفتاح مرسى عما إذا كان من يدعى صلاح قد افصح لهم عن طبيعة هذه الاجتماعات وكنه المجموعة ، اجاب بأنه قال احنا جزء من تنظيم فطلب منه عبدالفتاح الإطلاع على اساسيات التنظيم فأرجأ هذا الى ما بعد الامتحانات وانه فهم ان فكر هذا التنظيم هو فكر ماركسى إلا ان صلاح اخبرهم ان هناك اختلافات بينهم وبين التجربتين الروسيه والصينيه .

وعقب ذلك مكن وكيل النيابة المحقق عبدالفتاح مرسى من رؤية المتهم سعيد العليمى فقرر انه من عناه باسم صلاح .

وقد ووجه عبدالفتاح مرسى بتقرير تفريغ التسجيل الصوتى المؤرخ

١٩٧٣/٢/٢٣ فقرر أن هذا التسجيل لاول اجتماع حضره مع هذه المجموعة واقر بتفوهه للعبارات الواردة بهذا التفريغ ، وكذلك تفريغ التسجيل الصوتي لاجتماع ١٩٧٣/٤/٣ ، ١٩٧٣/٤/٣٠ ، ١٩٧٣/٥/٤ .

الاطلاع على مضبوطات عبد الفتاح مرسى

بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٤ قام الاستاذ صهيب حافظ بالاطلاع على الاوراق المضبوطه لدى عبدالفتاح مرسى وهى عبارة عن بحث يقع فى ٥٤ صفحة معنون (الصراع الطبقي والدولة البوليسيه في مصر) يتصدره اهداء نصه (الى ذكرى شعبان حافظ الرباط ، أحد مؤسسى الحزب الشيوعى المصرى عام ١٩٢٤ لأنه لم يلق براية النضال الطبقى ولم يتقدم حاملاً كفنه يطلب البراءة من البرجوازية الحاكمة حتى لحظاته الأخيرة فى معتقل الواحات الخارجة رمزاً لصلابة الطبقة العاملة المصرية) وتضمنت تلك الورقة ايضاً فهرس لهذا البحث قسمه الى تسعة بنود ، البند الاول منها مقدمه والبند الثانى معنون الحركة الشعبيه فى اعقاب الحرب العالميه الثانيه ويمتد من الصفحه ١ الى الصفحة ٧ وفيه يسرد الكاتب تاريخ الحركة الوطنيه فى مصر فى تلك الفترة محللاً اوضاع مختلف الفئات ازاء الاحتلال البريطانى مهاجماً موقف الحكومات ازاء حركة الجماهير حتى يتحدث عن حركة الجماهير فى اعقاب الغاء معاهدة سنة ٣٦ وتكوين كتائب الفدائيين وتأثير ذلك على البرجوازية المصرية التى خشيت خطر تزويد الجماهير بالسلاح لاحتمال ان يؤدى الأمر الى ثورة فلاحيه مما كان سبباً لقرار مجلس الوزراء فى اواخر عام ١٩٥١ باسناد تدريب كتائب الفدائيين الى الحكومة وحرمان الافراد أو الهيئات من ذلك .

ثم ينتقل الى ما اطلق عليه "الإرهاصات الاولى للانتفاضة الفلاحيه" التى رأى انها نتيجة "تفاقم الصراع الطبقى فى الريف" ومضى سارداً احداث كفور نجم وباهوت لينتقل الى تحليل دور الطبقة خلال تلك الفترة ليقول ان نضال العمال ادى الى اكتسابهم عديداً من المزايا المهنيه والنقابية وان ذلك كان بداية تنظيم الحلقات الشيوعية التى "بدأت فى تنظيم نفسها على صوت مدافع الثورة

الصينية" ويمضى فيسرد تاريخ الحركة الشيوعية فى مصر والتى بدأت بحزبى الحركة المصرية للتحرر الوطني والفجر الجديد ، والتى تغيرت خلالها اسماء التنظيمين بضعة مرات ويورد الصراع الذى نشب بين التنظيمين .

ثم ينتقل الى مناقشة المرحلة الثانية للحركة الشيوعيه لينتقد موقف مختلف التنظيمات السياسيه علنيه وسرية خلال الفترة السابقة على الثورة ، مركزاً فى التحليل على موقف منظمة حدتو وموقف منظمة الديمقراطية الشعبيه، التى يورد بعض اقوال مؤسسيها مثل مصطفى كامل منيب ليخلص الى ادانة المنظمتين ، وإن كان فى مجال ذلك يعرض لمحاضرة "دعائيه سرية لأحد التنظيمات الشيوعيه عن الدولة" فيورد بعض فقرات فيها ، يهاجم فيها المحاضر الجيش والشرطه فى مصر ، لينتهى الى أنه يجب "على الطبقة العاملة ان توجه ضرباتها القاصمه وألا تحيد قيد انملة عن مهاجمة العدو الاساسى وهى الطبقة أو الطبقات الحاكمه والقضاء على جهاز السلطة القائم واحلال الطبقة العاملة وحلفاءها من الكادحين محل الطبقات المطوح بها من الحكم " وينتهى إلى أنه وإن كانت الظروف الوطنيه فى اعقاب الحرب العالميه الثانيه مهيأة لإستيلاء الشيوعيين المصريين على الحكم إلا أن "التنظيمات الشيوعية كانت عاجزة عن قيادة الحركة الوطنيه الديمقراطية بسبب منهج التعاون الطبقى الذى سيطر عليها منذ تكوينها" .

وفى الصفحه السابعه ينتقل الكاتب الى مناقشة البند الثانى المعنون "سلطة يوليو تقطع الطريق على الحركة الشعبيه" فيرى فى ثورة يوليو حرباً "على كل الاشكال السياسيه على كل الحريات الديمقراطية لكل الطبقات الوطنيه بل كان للطبقات الشعبيه اكبر نصيب من هذه الضربات" فيتهمها باعتقال الشيوعيين والديمقراطيين الوطنيين والعمال النقابيين ، وتصفية كل الضمانات القانونيه والتجأت فى تنفيذ ذلك الى "جهاز بوليسى متعدد الافرع شديد الضراوة "احد اغراضه الاساسيه القضاء على الشيوعيين فى مصر ، فضلاً عن انشاء تنظيمات مؤيدة لها ويستدل فى هذا الشأن بقول لينين . وبعض فقرات من كتاب "لعبة الأمم لمايلز كوبلاند ، وينتهى الى أن قرارات يوليو

١٩٦١ لم تفعل اكثر من اسقاط البرجوازية التقليدية من مواقعها على قمة المجتمع وليحل مكانها طبقة برجوازية بيروقراطية جديدة لاتملك وسائل الانتاج ملكية تقليدية بل تسيطر عليها عبر شكل جديد ، بيروقراطي .

وفى الصفحة الحادية عشر ينتقل الى البند الثالث المعنون "وسائل السلطة فى قمع الحركة الثورية" ويبدأ بالجيش فيصدر البحث فى شأنه بعبارة "ان الدولة فى التصور الماركسى هى هبة للسيطرة الطبقية" ويمضى فيعتبر الجيش اقوى ادوات السلطة البرجوازية ضد البروليتاريا ، ويسرد احداث كفر الدوار فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ ومصنع الصوه بشبرا الخيمه سنة ١٩٦٣ ، واحداث الطلبة بالاسكندرية سنة ١٩٦٨ ، وابو كبير سنة ١٩٧١ وكمشيش سنة١٩٧٢ مستدلاً فى ذلك ببعض ما ورد فى كتاب "صراع الطبقات فى مصر" ويحلل الأوضاع داخل الجيش ، فيرى فى قاعدته مجالاً خصيباً للعمل الثورى .. خصوصاً وانهم ينتمون فى غالبيتهم الى الطبقات الكادحه ثم يقول ان النظام يهدف بشكل دائم الى عزل الجيش عن السياسه ويشدد العقاب على أى محاولة بسيطة فى التحرك الجماعى .

وينتقل فى الصفحه الثالثه عشر فيتحدث عن "قوى الامن الداخلى فيكتب عن جهازى المباحث والمخابرات ، مفصلاً تطور كل من الجهازين ومهامه ثم يتطرق الى الحديث عن قوات الامن المركزى ، فيقول عنها ان رجالها من اشد مناطق الشعب تخلفاً ، ومن الحقول التى ترتفع فيها نسبة الجرائم ، وانهم يشبهون بدو السلطة الاردنيه فى شراستهم وفى تخلفهم وأنهم "يشكلون ادوات السلطة العمياء التى لاتعرف سوى اطاعة الاوامر" .

ثم ينتقل الى بحث اعتمادات وزارة الداخلية ، ليدلل على اتباع النظام القائم اسلوب القمع للجماهير .

ثم ينتقل فى الصفحة السابعة عشر الى ما اسماه "القوانين التى تصادر الصراع الطبقى" فيشير الى تقرير انجلز فى هذا الشأن ثم يتحدث عن قانون العقوبات فيردد نص المادة ٩٨ من قانون العقوبات ، وعن قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وعن قانون تدابير امن الدولة رقم١١٩ لسنة ١٩٦٤ وعن

قانون حماية الوحدة الوطنيه ، ويعقب قائلاً ان "الرئيس السادات ... وجد نفسه مضطراً لابراز وجه القمع ... ان سياسة المفرمه تعبر عن رأيه السلطة المرفوعه في الوقت الراهن ... لحسم التناقضات مع جماهير الشعب المصرى بأكمله فى فترة تسير فيها بخطوات حثيثية نحو الاستسلام للامبرالية" .

ثم يتساءل فى الصفحة ٢٠ عن الاسس التى قام عليها قانون الوحدة الوطنيه ، ويجيب بأن "البيروقراطية تجرم فى هذا القانون كل اعمال الاحتجاج على سياستها الطبقية والوطنية" ويناقش القوانين النقابية والعمالية فيرى أنه لايمكن عزلها عن الحملة التى قامت سلطة يوليو بها لمصادرة الصراع الطبقى. ثم يبدأ بتحليل للقانون ٦١ لسنة ١٩٥٩ فيرى انه "الاستكمال التدريجى الذى قامت به السلطة فى اتجاه السيطرة على النقابات من الناحية السياسيه" وينتقل الى قانون القطاع العام الصادر فى سنة ١٩٧١ فيأخذ عليه انه عن طريق التقارير السرية وسلطات رئيس مجلس الادارة يمكن السلطة من كبت العمل السياسى وقمع الجماهير واستغلالها فهذه القوانين فى تقدير الكاتب تمثل التعبير القانونى عن مصالح البرجوازية الحاكمه ، وينتهى من هذا التحليل الى انه فى المرحلة الراهنه بدأت بذور الوعى الجنينى للطبقات الكادحه فى التشكيل" .

وانتقل الكاتب فى الصفحه ٢٦ الى الحديث عما اسماه "العمل الايدلوجى والسياسى للبيروقراطية" واعطاه بند "د" وفيه بدأ بقوله ان البيروقراطية الحاكمه توجه الضربات الى حركة الجماهير الشعبيه والى تنظيماتها السياسيه والنقابيه والى كل الحريات التى انتزعتها الجماهير " ويرى ان البيروقراطية تزاول سلطتها من خلال الاجهزة العسكرية والبوليسيه ، ويبقى للتنظيم السياسى دور سلبى ، فالاشتراكية المطبقة تعنى سيطرة الدولة وابعاد الجماهير الشعبيه ، والقومية تعنى الجانب المتخلف المنعزل عن التضامن الاممى والاستفادة من التجارب الاشتراكية واستبعاد العلاقات الرأسماليه فى الزراعة .... والقيم الروحية تعنى الاتكاء على الفكر المتخلف لإعاقة الفكر العلمى "ويرى فى قرارات سنة ١٩٦١ انها انشأت شكلاً جديداً من اشكال الاستغلال متوافق مع طبيعة البيروقراطية

التي سيطرت على وسائل الانتاج الرئيسيه اذ كان الشعب حبيس اقفاص القمع والتضليل والحزب الواحد ثم ينتقل الى القول بأن النقابات والاتحادات غدت ادوات ترتد فى صدور الجماهير وتعمل بطريقة معادية لمصالحها اذ كانت تفرض من اعلى ، وخرجت بالتالى عن "النوعية المطلوبه" لارتباطها بالجهاز الحاكم ، ثم يعلق الكاتب على كتاب للرئيس انور السادات بعنوان "معنى الاتحاد القومى" فيورد بعض فقرات منه تؤرخ هذه الفترة من الثورة فيقول "أن سلطة يوليو" صادرت حريات الشعب الديمقراطية ، ثم انشأت مؤسساتها السياسيه فيتحدث عن هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى ، والتنظيم السرى ، ويأخذ على الثورة انها حتى الآن لا تملك وجهة نظر متكاملة بصدد المستقبل" ويسرد المفاهيم الاشتراكية التى طرحت للنقاش ليقول ان السلطة كانت سعادتها لاتوصف حين وجدت ما يمكن ان تلقيه للعناصر التحريفيه لالهائها ودفعها نحو خدمة النظام من الناحية الايديلوچيه "ثم يسرد تطورات النظام القائم ازاء الحركة الشيوعيه والتى بدأت بمحاولة تشويه الماركسيه ، ولما بدأت التيارات التحريفيه فى النظامين المحلى والعالمى بدأ النظام القائم فى محاولة تكييف بعض اقسام الماركسيه بعد ازهاق روحها الثورية لصالحها ، ليستخلص ان "الفكر البيروقراطى نسخ الاشتراكية" وينتهى الى ان الحاق الهزيمة بالخط الفكرى السياسى للبرجوازية البيروقراطية واجب ثورى على كل الماركسيين اللينيين ويبرر ذلك بقوله الحزب المقبل لايمكن ان ينشأ إلا كثمرة للتهيئة الايدلوچيه" .

وينتقل فى الصفحة ٢٧ الى الحديث تحت عنوان "حول الحزب السرى" الذى يرقمه بالرقم ٥ من بحثه ، فيرى فى انقسام المجتمع المصرى الى طبقات متطاحنه ، يهيئ الظروف التى تدفع الطبقة العامله الى تأسيس حزبها الشيوعى المستقل والذى يقودها فى مجرى العملية الثورية للإطاحه بالطبقات المستغلة وتأسيس ديكتاتوريتها الثورية ويوجب السرية كطابع لهذا الحزب ، فى سبيل مواجهة ما اسماه "الدولة البوليسيه" تطور الاجراءات التى اتخذت ازاء الحركة الشيوعيه فى مصر ، لينتهى الى ان السرية فى التنظيم يفرضها الارهاب اذ ان

حزباً ثورياً بروليتارياً يضع في هدفه الاستراتيجي الإطاحة بدكتاتورية البرجوازية ، لابد ان يحافظ على سريته حتى يكون في مأمن من الضربات البوليسيه التي توجهها السلطة إليه ويدين الرأى القائل بممارسة النضال العلني ، وينتقل من بحث السرية الى الحديث عما اسماه "قضية الامان" ويعرفها بأنها اتباع قواعد العمل السري بتفادي ضربات العدو الطبقي أو تخفيف تأثيرها الى اقصى حد ممكن" .

وينتقد في هذا المجال ما اسماه انحراف البعض نحو العلنيه الداخلية ، وانحراف آخرين نحو السرية المطلقة التي تؤدي بالحزب الى "حالة من البيات الشتوى الأبدي" اذ يتحول الحزب الى مجموعة من الافراد تقتصر مهمتها على التثقيف فقط فيغدو الحزب بذلك مجرد مدرسة فلسفية ، ثم يورد المفهوم الثورى للامان وعرفه بأنه التقدير الحقيقي لطابع الدولة البوليسيه ولأجهزة قمعها . واهم شروطه في تقدير الكاتب ربط الجماهير العريضه للبروليتاريا بالحزب عن طريق اقناعها بسلامة الخط السياسي والايديولوجي المطروحه والتمرس على فن النضال ضد الشرطة السياسيه واتباع قواعد السرية وينتقل الى بحث واجبات الحزب نحو السرية ، ومن خلال عرضه لما تطلب السلطة معرفته عن الحزب لينتهي في هذا الشأن الى وجوب ان ينشئ الحزب جهاز اتصال جيد وفعال وقادر على الحركة السريعه في اقصى الظروف .

ثم ينتقل في الصفحة "٣٠" الى بحث اساليب السلطة في تصفية الحزب الشيوعي ويقول ان الخبرة التاريخيه للحركة الشيوعيه في مصر تكشف عن ان اسلوب السلطة في ذلك يرتكز على محورين ، اولهما التصفية عن طريق القمع البوليسي ، والثاني عن طريق التسلل الداخلي الى الحزب الشيوعي فيورد تجارب الحركة مع النظام القائم ، ثم يتحدث عن التسلل العسكرى ويورد خبرات الحركة الشيوعيه في هذا المجال ويبرر انتقاداته لحزب من خلال عرضه لتاريخ ذلك الحزب ، ليتناول في الصفحة ٣٣ التنظيمات التي تنازلت عن مبادئها مقابل مناصب في دور الصحف أو في الوزارة ، ويرى ان محاولات التصفيه الايديولوجيه والسياسيه والتنظيميه كانت تجرى في الداخل وعدد العناصر

الانتهازية التي لعبت دوماً دور عميل السلطة الحاكمه داخل الحركة وينتهي في هذا الشأن الى قرار الاحزاب الشيوعية المصرية حل نفسها ، فيورد فقرات من بيان الحل ، ويهاجم الكاتب هذا القرار والمنادين به ، ويورد بالتحديد بعض تعليقات على مسلك الدكتور فؤاد مرسي وكتابه "حتمية الحل الاشتراكي" ويقول ان ما ساعد على ذلك قيادة الاتحاد السوفيتي وتيار التحريفيه اليميني الجديد ، وينتقل الى الحديث عن الموقف بعد "ثورة التصحيح التي قادها الرئيس السادات" فيقول ان الجماهير حركت أحتجاجاً على تزوير انتخابات الاتحاد الاشتراكي ، ثم يمضي فيرصد التيارات التي يصفها بالتحريفية فيورد ما تنادي به وينتقد فكرها مستدلاً في هذا الشأن بالفكر الماركسي ويهاجم خلال ذلك اسلوب النظام القائم في تحريم اقامة التنظيمات السياسيه وفي مواجهة الاستعمار ومن مهادنة القوى الرجعية في السعودية واليمن والاردن ليخلص الى انها تقف عقبة رئيسيه امام الجماهير في طريق ان تنظم حرباً شعبيه طويلة الامد .

ثم ينتقل الكاتب الى بحث امر التناقضات الداخلية في الحزب الشيوعي والتي ادت الى تسهيل عملية التصفية وهي التناقضات التي يرى انها ادت الى "وجود انقسام داخل الحزب" وينتقل في هذا المجال الى بحث اثر هذه الانقسامات على الانضباط الحزبي ويرى فيها مثالاً لعدم توافره ، وبالتالي مدخلاً لتسلل العناصر العميلة ، فعدم مراعاة قواعد الامان والعمل السري يؤدي في تصوره الى كشف الحزب ، ويمضي فيقرر - من خلال مفهومه السابق - معايير العضوية الحزبية الثورية والتي يرى أنها تمثل صمام الامان بالنسبه للحزب اذ تقف سداً منيعاً امام تسلل العناصر البوليسيه . ويحدد الشرط الاول في تبني الخط السياسي البروليتاري الذي يتبناه الحزب الشيوعي وألا يقتصر ذلك التبني على مجرد الاقتناع النظري بالخط السياسي بل ان يتصدى العضو للطبقة الحاكمه والشرط الثاني تبني البرنامج الحزبي واستراتيجية وتكتيكه بالاضافة الى الانتماء الى منظمة حزبيه وتقديم الدعم المالي .

ثم ينتقل الكاتب فى نهاية الصفحه التاسعه والثلاثين الى شرح محاولات اجهزة الامن فى شأن التسلل الى الحزب الشيوعى ويسرد فى هذا التسلل ويورد بعض امثلة من تاريخ الحركة الشعبية لمن اندسوا فى خلايا الحزب وكتبوا تجربتهم فى مؤلفات يورد مقتطفات منها .

وتحدث فى الصفحه ٤٠ عن اساليب البرجوازية فى محاولة عزل الحزب عن الجماهير ويرى لإحباط هذه الاساليب ان يتبنى الحزب خطاً مرتبطاً بالجماهير ، وينتهى الى أن الظروف الموضوعية تشكل ارضية مواتيه لإلحاق الهزيمة بهذا الفكر الاشتراكى البيروقراطى .

وفى البند السابع فى الصفحه ٤٣ ينتقل الكاتب الى بحث ما اسماه "كيفية توقى المراقبة البوليسية" ويرى ان اساليب الرقابة ليست جامدة ، ومن ثم تعين على الثورة ان تغير اساليبها . وتطورها وفقاً للحالة التى يبلغها الوضع الثورى ، وان العمل السرى الدوب يمكن اذا التحم بالجماهير على اسس ثورية ان يدمر دكتاتورية البرجوازية المسيطرة ، وان التشدد فى معايير العضوية يعد حاجزاً دون كشف الحزب ويركز على وجوب السرية لمواجهة مخطط السلطة فى المرحلة القائمه والذى يتمثل فى اعتقال المناضلين الشيوعيين باعتبارهم فى رأى الكاتب العائق الذى يقف عقبة دون الحل السلمى (ص٤٤) .

ثم ينتقل الكاتب الى مناقشة اسلوب السلطات فى جمع المعلومات ويرى انه تطور وتشعب وامتد الى كل مؤسسات المجتمع المصرى ، فقد تحولت فى رأى الكاتب الى اجهزة بوليسية كما ان بعض عناصر الطلاب وموظفى الكليات يعملون لحساب اجهزة المباحث كمرشدين أو كاتب تقرير ، ويرى انه يتعين على اعضاء التنظيم السرى ان يبتعدوا عن اى حديث يكشف صلتهم بالتنظيم بأى شكل من الاشكال أو يلفت اليهم انظار مرشدى السلطة . ثم يتحدث فى الصفحه ٤٥ عن هدف المراقبة والذى يحدده بأنه "حد نشاط المناضل بمنعه عن ممارسة نشاطه الثورى" وينتقل الى الحديث عن انواع المراقبة فى الصفحة ٤٦ ، فيسرد فيها المراقبة الفرعية والمراقبة الفردية والمراقبة المزدوجه ومراقبة المجموعة ومراقبة الاماكن .

ويخصص الكاتب البند الثامن والذى يبدأ فى الصفحه ٤٨ ، للحديث عن "مواجهة التحقيق البوليسى" وفيه يصف ضباط المباحث الذين يتولون السؤال فى النشاط الشيوعى ويهاجم العقلية السائدة فى اجهزة المباحث ويتهمها بأنها عقلية مرتزقة ، ثم يورد نوعيات الاسئلة ، ثم ينتقل تحت عنوان "مبادئ تكتيكيه عامه للحصول على معلومات" فى الصفحة ٤٩ ، الى الحديث عن اسلوب التحقيق ومناورات الايحاء بمعرفة كل التفصيلات الدقيقة عن المستجوب ، والالتجاء الى وضعه فى حالة توتر وارتباك ، وذلك كله توصلاً الى تدمير المناضل نواة الحزب الشيوعى" ويرى ان اسلوب مواجهة ذلك يكمن فى "قوة الاعصاب والهدوء والاتزان إذ يجب علينا فى كل لحظة ان نسيطر على اعصابنا وانفعالاتنا" وفى الصفحه ٥٢ يبدأ حديثه عن اسلوب المواجهة بين المتهمين ، وفيه يرى ان على المستجوب ان يقدم تبريراً معقولاً للتناقض بين اقواله واقوال غيره من المتهمين ، ثم يحذر من كتابة اقرارات بعدم الاشتغال بالسياسة أو استنكار الشيوعيه ، اذ يرى فى ذلك الاقرار "بداية اعتراف" .

وينتهى البحث ببند خصصه الكاتب للحديث عن المحاكمه والسجن "بدأه فى الصفحه ٥٣ بقوله ان "المحاكمة هي احدى المعارك التى يخوضها الثورى ويخرج منها وقد ازداد صلابة وايماناً بايديولوجيته وبخط حزبه السياسى" ويحدد مهمة الشيوعى فى المحاكمة بأنها تعريه طبيعتها الطبقيه . وينادى بأن يحول الشيوعى محاكمته الى منبر لشرح خط الحزب السياسى ثم يشرح اسلوب التعامل داخل السجن ، ووجوب الحذر من بعض المرشدين الذين يندسون داخل السجن ، وكذا من رجال الشرطة السريين ، ولكنه يرشح حراس الدرجة الثانيه - باعتبارهم من الفلاحين الفقراء المجندين - للتعامل معهم ، ويوجب فى نهاية بحثه تنظيم الحياة وادارتها وقيام التنظيم ومتابعة النضال السياسى داخل السجن ، اذ ان عدم وجود تنظيم بجمع المناضلين داخل السجن يؤدى الى تعرض بعض الرفاق للتفسخ والانهيار وفق ما انتهى إليه بحث الكاتب .

ثالثاً

اعترافات محمود شاكر عبد المنصف

كاتب مرور بشركة الاسكندرية

للغزل والنسيج وحدة الحضرة

فى التحقيق الذى اجراه الاستاذ حسين عبدالعزيز حلمى وكيل نيابة امن الدولة العليا بتاريخ ١٩٧٣/٦/١١ بمبنى ادارة مباحث امن الدولة فرع الاسكندرية مع محمود شاكر عبدالمنصف انكر الأخير انضمامه الى أى من التنظيمات اطلاقاً . وقرر انه يعرف احمد محمد رضوان لأنه بلدياته وكان يسكن معه قبل زواجهما ، كما يعرف على نوح الذى يعمل بالشركة التى يعمل بها وان احمد رضوان اشار عليه بأن يستدين منه المبلغ الذى كان يحتاج إليه لاستئجار شقه وفعلاً قام على نوح باقراضه هذا المبلغ وقام بعد ذلك برده على دفعتين ، واما عن سعيد ناطورة فذكر انه شاهده فى احدى اجتماعات النقابة .

وفى التحقيق الذى اجرى معه يوم ١٩٧٣/٦/١٧ ذكر انه قابل احمد رضوان فى يوم اول يناير سنة ١٩٧٣ الذى ذكر له انه يوجد تنظيم يعمل لمصلحة العمال فسأله عن معنى انه لمصلحة العمال فقال له فيه تنظيم شيوعى فسأله فين التنظيم ده فقال له موجود ولم يتكلم معه فى تفاصيله . وانه بعد مرور شهر على الحديث توجه الى منزل احمد رضوان فوجد هناك الشاطبى وسعيد ناطوره وسأله سعيد عن سبب عدم رؤيته فاخبره انه يتواجد دائماً بالنادى ومن يريد مقابلته يجده بالنادى ، وبعد يوم أو اثنين حضر سعيد الى النادى واخذ يحدثه عن امور يسمعها لاول مره فى حياته مثل الثورة المقبلة والصراع الطبقى ، وبعد اسبوع واثناء اضرابات الطلبه اخبره سعيد انه عضو فى الحزب الشيوعى وان احد شروط الانضمام دفع اشتراكات وطلب منه ان يدفع ٢٥ قرش شهرياً فوافق . وبعد ذلك طلب منه ان يتوجها الى منزل على

نوح ووجدا هناك الشاطبى واحمد رضوان وتحدث فى هذه المقابلة سعيد عن حوادث الطلبة ثم قال نلتقى فى الاسبوع القادم عند محمود شاكر بمنزله وفى هذا الاجتماع اعطوا محمود شاكر اسم حركى مجدى .

وانهم حضروا الى منزله فى الميعاد المذكور واخذوا يتحدثون عن اليسار وعن الشيوعيين ثم تحول الحديث عن المطالب العمالية وانتخابات النقابة ثم اتفقوا على المقابلة فى الاسبوع التالى عند على نوح . وحضر هذا الاجتماع سعيد ناطوره واحمد الشاطبى واحمد رضوان وشخص جديد اسمه سمير تعرف عليه محمود شاكر الذى تكلم عن الحركة الطلابية وانتقد الحلول الاستسلامية وقال انه لابد من الحرب الشعبية لتحرير الارض وانتقد السلطة الحاكمه .

واضاف محمود شاكر انه فى احدى الاجتماعات حضر فتح الله محروس وهو معروف له من قبل واخبرهم أنه حضر بدلاً من سعيد ناطوره لأنه تعبان وفهم محمود شاكر من هذا انه معهم فى التنظيم وقال ان اسمه الحركى فهمي ، كما حضر فى احدى الاجتماعات شخص آخر اسمه صلاح وثالث اسمه سمير وتبين من كلامهم انهم اعضاء فى التنظيم من فترة وان لهم دور قيادى .

وسئل محمود شاكر عبدالمنصف عن الاسم الحركى لكل عضو فذكر ان احمد رضوان اسمه محسن وفتح الله محروس أسمه فهمي وسعيد ناطوره اسمه حسن وعلى حسين نوح اسمه امين وهو اسمه مجدى واحمد الشاطبى اسمه علام .

وعندما سئل عمن يقوم بجمع الاشتراكات قال سعيد ناطوره وهو الذى كان يترأس الاجتماعات .

وعن الاحاديث التى كانت تدور فى هذه الاجتماعات ذكر محمود شاكر عبد المنصف انها كانت عن بعض الامور الساسية وانتقادات لسياسة رئيس الجمهورية الخاصة بمشكلة الشرق الاوسط وهجوم على ثورة ٢٣ يوليه وتلقيبها بالانقلاب ، كما ان سعيد ناطوره كان فى بعض الاجتماعات يهاجم الاتحاد السوفيتى على اساس انه يحرف فى النظرية الماركسية وكان على نوح يرد

عليه ويقول ان العبرة بالاقتصاد وانه لايوجد شئ اسمه مبدأ أو عقيدة وإلا لما هاجم الاتحاد السوفيتي السودان لأنه يصفى الحركة الشعبيه بينما تؤيد الصين السودان . وكان من رأى سعيد ناطورة ان الخط الصيني افضل أما على نوح فكان يهاجم الاثنين ويقول ان الدول تنظر الى مصلحتها الاقتصادية .

وعندما سئل محمود شاكر عن دور سمير وصلاح ذكر ان سمير حضر اجتماع واحد وسمع من زملائه انه حضر اجتماعين قبل انضمامه وتحدث فى الاجتماع الذى حضره وكان موجود فيه عن الحركة الطلابية وعن تثقيف اعضاء الخلية وتفجير مشاكل العمال وكان ضد الحلول الاستسلامية .

وعرضت على محمود شاكر عبد المنصف النشرات التى ارفقت ببلاغ هيئة الامن القومى ، فقرر انها تلك المنشورات التى كانوا يتداولونها وكان احمد الشاطبى هو الذى يقوم بالاحتفاظ بها . ونفى ان يكون اعضاء التنظيم ينادون باستخدام القوة أو العنف فى سبيل تحقيق اهدافهم .

كما ووجه بما ورد بتفريغ تسجيل حديث الاجتماع الذى جرى يوم ١٩٧٣/٢/١٨ بينه وبين على حسين نوح وسعيد عبدالمنعم ناطوره واحمد الشاطبى فاقر ما ورد به .

ثم عرض عليه المتهم سعيد محمد العليمى وسئل إن كان يعرفه فقرر انه ذات الشخص الذى اورد ذكره فى التحقيقات على انه يحمل اسم صلاح وهو الذى حضر الى منزله مع سعيد ناطوره وطلب تصعيد على نوح الى لجنة القسم وقام بمناقشة الشرارة العماليه .

رابعاً

اعترافات على حسين نوح

عامل بشركة الاسكندرية للغزل والنسيج وحدة باكوس

فى التحقيقات التى اجراها الاستاذ حسين عبدالعزيز حلمى وكيل نيابة امن الدولة العليا مع على حسين نوح بمبنى مباحث امن الدولة فرع الاسكندرية

فى ايام ١٤،١٣،١٢ يونيــه سنة ١٩٧٢ انكر على حـسين نوح اى عــلاقــة له بالتنظيم .

وفى محـضـر التـحـقيق المحـرر يوم الاحد ١٩٧٣/٦/١٧ السـاعـة ٦:٣٠ مـسـاء بمبنى مـبـاحث امن الدولة بالاسكندرية ووجـه على حسين نوح بما ورد ببلاغ الامن القومى من اشتراكه فى تنظيم شيوعى مصرى . فقرر انه فى نهاية عـام ١٦٧١ عـرض عليـه فـتح الله مـحـروس فكرة الانضـمـام الى تنظيم لخـدمـة الطبقة العاملة وكان ذلك فى منزله كما كان معه احمد رضوان واحمد الشاذلى وانهم وافـقـوا جـمـيـعـاً على ذلك ، وقـد اوضـح لـهم فـتح الله مـحـروس انه تنظيم سـرى عـمـالى لخـدمـة الطبـقـة العـاملة وان من اهداف التنظيم سـيطرة الطبـقـة العاملة على الحكم وانهم سيباشرون نشاطهم عن طريق قراءة نشرات لتثقيفهم بقصد خلق كوادر سياسيه واعية للحزب فى وسط الطبقة العاملة واضاف على نوح انه حصلت عدة اجتماعات فى منزله أو فى بيت احد اعضـاء الخليه مـا عدا بيت الشاطبى . وفى اجتماع تالى حضر فتح الله محروس ومعه سعيد ناطوره وعرفـهم به وتنـاقش مـعـهم فى التنظيم واهدافـه ومـبـادئه وقـام سـعـيـد بتـوزيع الاخـتـصـاصـات بين الاعضـاء وطلب من كل واحـد ان يخـتـار اسـم حـركى له ، وحدثت بعد ذلك عدة اجتماعات وبعد مرور حوالى سنه انضم إليهم محـمـود شـاكر واخذ اسم حركى مجدى وانهم كانوا فى اجتماعاتهم يتناولون بالمناقشة الوثائق التى يحضرها سعيد ناطوره وناقشوا فى احدى المرات شروط عضوية التنظيم ومن بينها ألا يكون عضواً فى أى تنظيم شيوعى سابق ، وقرر ان سعيد ناطوره كـان هو حلقـة الاتصــال بين الخليــه وبين رياســة التنظيم ، وقـرر انـهم اخذوا العضوية من حوالى ستة اشـهر وفى آخر جلسه حضر شخص يدعى صـلاح وابلغه انه تم ترشيحه لكى يصـعد الى عضـو فى لجنة القسم ، كمـا حضر إليهم قبل ذلك شخص يدعى سمير وعقد معهم اجتماعين أو ثلاثة .

وقـرر على حـسين نوح ان الحـزب انشـأ مـدرسـة الكادر بسـيـدى بشـر بقصد التـثـقيف المكثف وانه كان احـد الاشـخـاص الذى التـحـقوا بـهـا وكان مـعـه

عطية سالم وهو عامل فى شركة سباهى . واضاف ان الاشخاص الذين كانوا يقومون بالتثقيف فى مدرسة الكادر هم صلاح وسمير وشخص اسمر اللون نحيف ، وأنه حضر فى هذه المدرسة حوالى ست لقاءات وتضمنت تثقيف فى الاقتصاد السياسي والتاريخ السياسي وموضوعات عن الريف والإقطاع ومناقشة عن المسألة المادية ، وان تردده على هذه المدرسة كان من حوالى سنه وشهرين وانه يستطيع الارشاد عن مكانها وهى قريبه من مدينة البنا بسيدى بشر ، وان سعيد ناطوره هو الذى ارشده عن مكانها .

واوضح على نوح ان الغرض من التنظيم هو خدمة الطبقة العاملة وتسليح العمال بالفكر النظرى وانه لم يلاحظ ان علاقة لهذا التنظيم بالحركة الطلابيه كما لم يثار فى الاجتماعات فكرة الاضراب أو الاعتصام .

وعندما سئل على نوح عن فكرة التنظيم قال انه فكر خاص بالطبقة العاملة وهو مستمد من نظرية كارل ماركس ولايخضع لأى جهة خارجية فهو حزب شيوعى مستقل قائم على خدمة الطبقة العاملة . واضاف انهم فى اجتماعهم كانوا ينتقدون بعض تصرفات الاتحاد السوڤيتى وبعض تصرفات الصين . وان هدف هذا الحزب هو خدمة الطبقة العاملة المهضومة والمغلوبة على امرها" .

وعن كيفية تحقيق هذا الهدف ذكر على نوح ان ذلك يتحقق عن طريق توعية جموع العاملين بالفكر النظرى اى تفهيم العمال حقوقهم ومشاكلهم ومطالبهم . وانهم اتفقوا طبقاً لتعليمات الحزب على عدم استعمال العنف أو القوة أو أى وسيلة من وسائل الضغط ضد السلطة طالما كانت هناك ارض عربيه محتله.

وعندما ووجه بما ورد ببلاغ هيئة الامن القومى من ان التنظيم يهدف الى خلق ثورة اجتماعية بالبلاد وحث العمال على الاضراب والاعتصام بغرض وضع المسئولين فى ازمات وصراعات ، أكد على نوح بالتحقيقات ان فكرة العنف والاضراب لم تثار ولايمكن اللجوء إليها إلا بعد إزالة أثار العدوان .

ووجه ايضاً بما ورد بتسجيل اجتماع ١٩٧٣/٢/١٨ انه قام بمهاجمة رئيس الجمهورية وثورة ٢٣ يوليه وشكك فى القرارات والتحركات السياسيه التي يجريها المسئولين . قال انه انتقد رئيس الجمهورية لاصداره قرارات خاصة بالاعداد للجان للمعركه بينما لاتوجد معركة ، كما انتقد ثورة ٢٣ يوليه لانحرافها عن مسارها الطبيعي وهو تنويب الفوارق بين الطبقات ولظهور طبقة متطفلة بينما المفروض تنويب الفوارق بين الطبقات .

وفى يوم ١٩٧٣/٦/١٩ قام على نوح بالارشاد عن المنزل الذى كان يستعمل كمدرسة للكادر .

وبتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٣ عرض خليل سليمان محمد احمد الشهير بخليل كلفت على على حسين نوح فقرر انه ذات الشخص الذى كان يقوم بالتدريس له فى مدرسة الكادر بسيدى بشر مع المدعو صلاح وسمير .

خامساً

اعترافات احمد محمد رضوان

عامل انتاج غزل بشركة اسكندرية للغزل والنسيج

قرر احمد محمد رضوان فى التحقيق الذى اجراه معه الاستاذ حسين عبدالعزيز حلمى وكيل نيابة امن الدولة فى يوم ١٩٧٣/٦/١٧ انه قابل على حسين نوح فى اواخر عام ١٩٧١ فطلب منه الحضور الى منزله فى اليوم التالى وعندما ذهب حضر فتح الله محروس وقال ان فيه تنظيم عمالى مستقل بنفسه وعرض الانضمام إليه فوافق على نوح وغادر فتح الله محروس المنزل ، فاخبره على نوح ان هذا التنظيم لخدمة العمال وعرض عليه الانضمام إليه فوافق ، فطلب منه الحضور فى الاسبوع التالى . وعندما توجه الى منزل على نوح وجد فتح الله محروس وسعيد ناطوره مع على حسين نوح وتناقشوا فى السياسة والنظام الرأسمالى والبرجوازية والعمال ، وان النظام المصرى برجوازى ويريدون تحويله الى اشتراكى .

واضاف ان سعيد ناطوره بعد ستة اشهر من بدء الاجتماعات اعطاه اسم حركى واعطاه مسئولية كمسئول جماهيرى وانه علم بعد ذلك ان هذا الحزب هو الحزب الشيوعى المصرى . وانه فى احدى الاجتماعات حضر شخص يدعى صلاح وقال انه حضر لاختيار واحد من المجموعة لتصعيده الى مستوى أعلى فاختاروا على حسين نوح . كما حضر بعد ذلك شخصاً آخر اسمه سمير وقد حضر اجتماعين . وان افراد المجموعة هم على نوح ومحمود شاكر عبد المنصف واحمد الشاطبى .

وافاد احمد رضوان ان سعيد ناطوره قرأ لهم وثيقة الصراع الطبقى فى مصر ونشرة خاصة بالطلبة واخرى خاصة بالفدائيين فى لبنان . ونفى احمد رضوان ان تكون هذه المناقشات قد تناولت استعمال القوة والعنف مثل اضراب العمال واعتصامهم فى حالة عدم استجابة السلطة لمطالبهم .

وعن تاريخ معرفته ان هذا التنظيم حزب شيوعى مصرى قرر احمد رضوان انه علم ذلك منذ ثلاثة أشهر وعندما ووجه بما ورد بتفريغ تسجيل حديث الاجتماع الذى جرى يوم ١٩٧٣/٣/٢٢ بينه وبين سعيد ناطوره ومحمود شاكر عبدالمنصف واحمد محمد حسنين الشاطبى من انه ذكر انه قام بقراءة قضية التحالف الطبقى ، وتساءل كيف يقوم بقراءتها وهو لايعرف القراءة والكتابة .

سادساً

اعترافات صبحى طه نويجى
مهندس بشركة النحاس بالاسكندرية

فى التحقيقات التى اجراها الاستاذ محمد عمر وكيل نيابة امن الدولة العليا مع صبحى طه النويجى يوم ١٩٧٣/٦/١١ انكر اى علاقة له بالتنظيم ، وفى التحقيق الذى اجرى معه يوم ١٩٧٣/٦/١٩ وبعد ان ووجه بالورقة الخطية التى تحتوى على عشرين سؤالاً وسئل إن كانت قد كتبت بخطه اعترف انها

كتبت بخطه ، وعندما سئل عن ظروف تحريره لما تضمنته هذه الورقه قال انا حا اتكلم بصراحة واقول اللى حصل .

وقرر أنه تعرف فى الشركه التى يعمل بها على سعيد حفنى الذى عرض عليه الانضمام الى تنظيم شيوعى وترك له فرصة التفكير ، وفى المقابلة التاليه معه اخبره انه فكر وقرر ان يدخل التنظيم ، وكونت خلية منه ومن عبدالسلام قنديل وسعيد حفنى وكانت الاجتماعات تعقد فى منازل كل منهم ، وكان سعيد يحضر نشرات مكتوبة بخط اليد أو بالماكينه ، وهذه النشرات تدور حول الافكار الماركسية وخطة التنظيم . واضاف ان سعيد طلب منه دفع اشتراك فقدر اشتراكه بمبلغ خمسين قرش وقام فعلاً بدفع اشتراكين . كما ذكر انه رغم عضويته فى هذه الخلية وحضوره اجتماعاتها إلا أن أمره كان مازال معروضاً على اللجنة المركزية للتنظيم ، وفى زيارة لسعيد حفنى بمنزله سأل ان كان قد تم قبوله فى التنظيم فقال له انهم لم يوافقوا بعد وذلك لأنهم يعتقدون انه كان منضماً لتنظيم قديم . وفى اجتماع آخر سأل سعيد ناطوره عن قبوله فى التنظيم فأخبره ان الاتصال مقطوع وطلب منه دفع الاشتراك فاعطاه جنيه اشتراك لمدة شهرين . وفى اواخر عام ١٩٧٢ وفى احدى الاجتماعات التنظيمية ذكر لسعيد انه سينسحب من التنظيم إلا ان سعيد اصر على بقائه فى التنظيم، وانه لم يحضر اجتماعات بعد ذلك . وفى شهر مارس سنة ١٩٧٣ حضر إليه عبدالسلام قنديل وتفاوض معه فى سبب تركه التنظيم فرد عليه صبحى بأن هذا التنظيم ليس له خط سياسى واضح وكل ما هناك عبارة عن نشرات مكتوبه بخط اليد ، فطلب منه عبدالسلام ان يكتب الاسباب التى من اجلها انسحب من هذا التنظيم فكتب هذه الورقه المكونه من عشرين بنداً موضحاً بها كل شئ عن علاقته بالتنظيم .

وسأله المحقق عما يعنيه بأن التنظيم لم يكن له خط سياسى واضح مفهوم ، فاجاب بأنه لم يعرض عليهم فى الخلية لائحة التنظيم وكل ما عرض

عليهم نشرات بأفكار ماركسية . فسأله المحقق عن وسيلة استيلاء الطبقة العاملة على الحكم فأجاب بأنه طبقاً للنظرية الماركسية اللينينيه يتم استيلاء الطبقة العاملة على الحكم بواسطة العنف والثورة ، ولكن إذا تم تثقيف الطبقة العاملة ومحو اميتها التعليمية والسياسية فإنه يمكنها بعد ذلك ان تستولى على الحكم ومن الممكن ان تستسلم الطبقات الأخرى لذلك سلمياً ، ولكن إذا رفضت هذه الطبقات الاستسلام سلمياً فلا يكون امام الطبقة العاملة إلا استعمال العنف للقضاء عليها .

واوضح صبحى نويجي ان اجتماعات الخلية كانت قاصرة على قراءة الكتب ونشرات التنظيم .

وسأل المحقق صبحى نويجى عن تفسيره للبند الثانى الوارد بالورقة التى قرر انها بخطه فقال ان تفسير ما جاء فى هذا البند اننى كنت منضماً لتنظيم شيوعى سنة ١٩٥٩ أو قبلها وان هذه كانت فكرة التنظيم الجديد عنى وهى فكرة خاطئة وغير صحيحة فلم اكن منضماً الى أى تنظيم قبل ذلك ووضحت لهم هذا الخطأ فى الفهم لأنى مش معقول كنت اكون فى تنظيم شيوعى ولم اعتقل مع من اعتقلوا أو يسمح لى بالسفر الى الخارج وكانوا يفسروا ذلك بأنى غير موثوق فيه . وعما ورد بالبند الخامس من هذه الورقة وهو مدى علاقته ببعض الاشخاص (ع.ن) فقد اوضح صبحى نويجى ان سعيد ناطوره كان يقول ان علاقته بجماعة دسوق ويقصد شقيقة على نويجى ومن حوله وكان يظن انه منضم الى تنظيم قبل سنة ١٩٥٩ وانه على صلة بعلى نويجى الذى يعتقد ان هناك جناحان بالسلطة احدهما يمينى والآخر يسارى ، فى حين ان صبحى لايعلم شيئاً عن علاقة اخيه على نويجى بالناس وان كان يعرف انه ماركسى وقد افهم سعيد ناطوره انه ليس على صلة سياسية بشقيقه وكان سعيد يصر على رأيه السابق ويقول لايوجد فى السلطة إلا الجناح اليمينى .

وسئل صبحي نويجي عن معلوماته عن الاوراق المعنونه (قضية التحالف الطبقي في مصر) بعد عرض الاوراق عليه ، فقال ان هذه الاوراق تلاها عليهم سعيد في أحد الاجتماعات وذكر انها خط التنظيم وانه انتقد هذه الاوراق لأنها لم تتضمن اى خط للتنظيم وانما هى تحليل للموقف وان هذا التحليل ناقص الدراسة الواقعية للمجتمع المصرى بالاضافة الى افتقاده للاحصائيات .

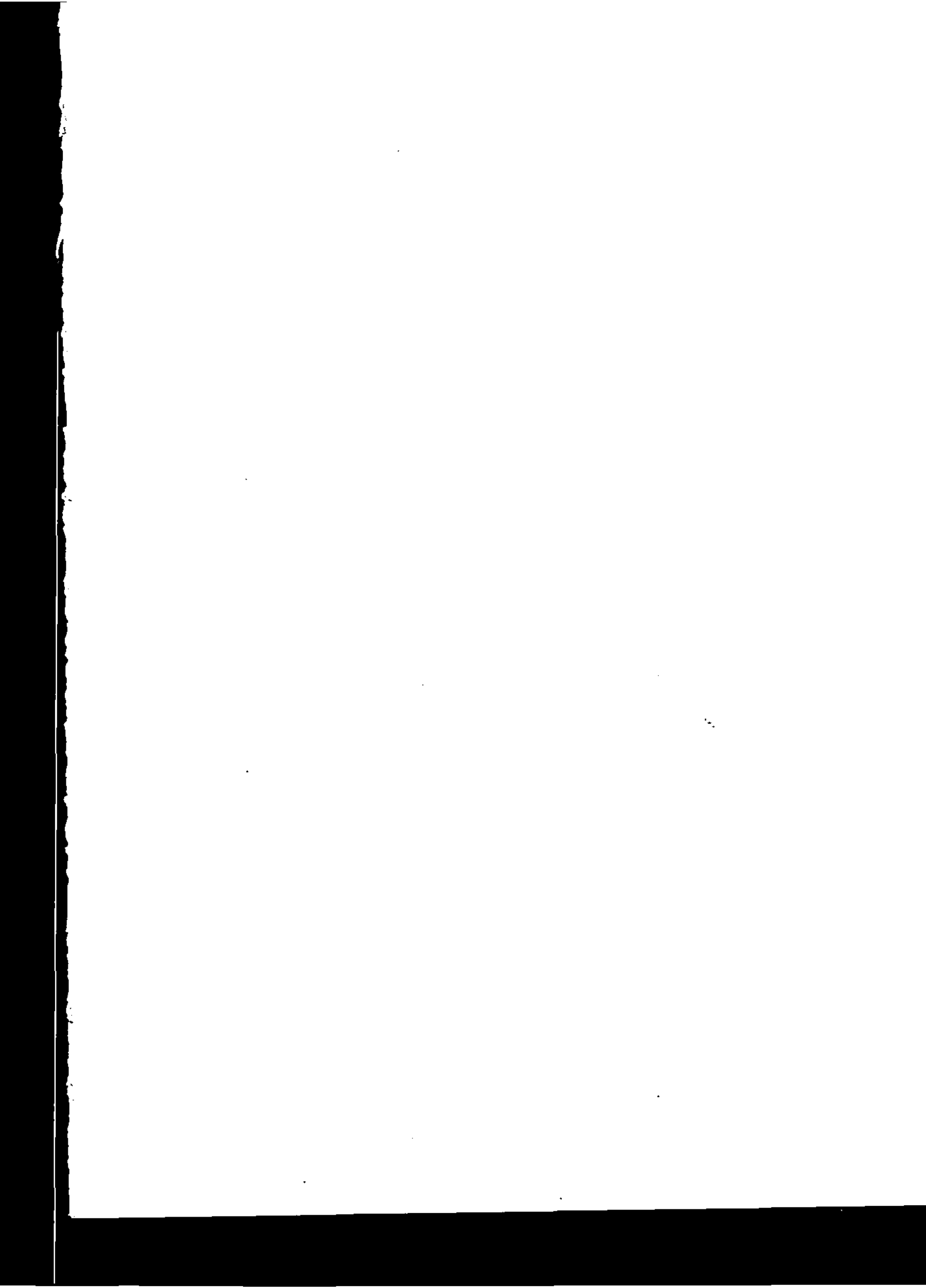
وطلب المحقق من صبحي نويجي ان يذكر ما وضح له بشأن اعتناق التنظيم للفكر الماركسي اللينيني والمذهب الذى يتبعه ، فقال ان يتضح من النشرات التى قرأها ان التنظيم يعتنق الفكر الماركسى اللينينى بالمفهوم الصينى.

وعندما ووجه صبحي نويجي باتهام الاشتراك والانضمام الى تنظيم مناهض للنظام الاشتراكي القائم لتحالف قوى الشعب العامله ويدعو الى مقاومة السلطات وذلك باستخدام القوة والعنف ، اجاب فعلاً انا انضميت للتنظيم اللينيني إلا انه تركه اخيراً لعدم ايمانه بجدوى انضمامه لهذا التنظيم وشعوره بأنه غير موافق على اى عمل سرى .

الباب الخامس

استجواب بقية المتهمين

بمعرفة نيابة امن الدولة العليا



أستجواب بقية المتهمين
بمعرفة نيابة امن الدولة العليا

(١)

استجواب فتح الله محروس احمد على
العامل بمخازن شركة السيوف للغزل والنسيج (سباهى)
وعضو نقابة عمال الغزل والنسيج بالاسكندرية

في التحقيق الذى اجراه الاستاذ حسن عمر وكيل نيابة امن الدولة العليا مع فتح الله محروس احمد بمبنى مباحث امن الدولة بالاسكندريه انكر التهمة المنسوبة إليه وقرر ان هذا الاتهام يوجه إليه منذ ان انتخب بالنقابه فى شهر يوليو سنة ١٩٧١ وذلك بسبب مطالبته بتعديل لائحة قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - واضاف انه حدث عام ١٩٥٤ وقت ان كان يعمل بشركة الطويل للغزل والنسيج ان ضبطت خليه شيوعية بين العمال فى المصنع واتهم فى هذه القضية ونسب إليه انه كون لجنة مصنع تابعة للنقابة لتحريض العمال على بعض المطالب الخاصة بتحسين احوالهم ، وكان متهماً معه عبدالرحمن عبدالوهاب ، وكان الاتهام الموجه إليهم انشاء هذه الخليه وقدما للمحاكمة امام محكمة عسكرية وحكم عليه بالحبس لمدة سنه كان قد قضاها فى الحبس الاحتياطى وافرج عنه .

كما قرر فتح الله محروس فى التحقيقات انه عندما قبض عليه فى هذه القضية لم يكن لديه اى فكرة عن الشيوعيه وبعد الافراج عنه سنة ١٩٥٦ اذ انه قضى فى الحبس الاحتياطى حوالى سنتين ، بدأ فى الاطلاع على الكتب الماركسية وتبين له ان الماركسية تهدف الى تغيير الحالة الاجتماعية فى المجتمع وذلك بأن يتولى العمال الحكم لأنهم الطبقة الغالبة والعمل على تأميم المصانع

وجعل ملكيتها للدولة وان هذا يؤدى الى زيادة الانتاج وان عائد الانتاج يعود على العمال وجميع السكان ولاتستأثر به الطبقة الرأسماليه . ولم يعجبه فى التعاليم الماركسيه الوصول الى الحكم بطريق العنف ، بينما من رأيه انه يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية بالوسائل السلمية مثلما حدث فى مصر سنة ١٩٦١ حيث اممت المصانع دون عنف ثورى ، كما تحقق مبدأ مشاركة العمال فى الحكم بتحديد نسبة ٥٠٪ من العمال والفلاحين ولهذا فإنه يؤمن بالماركسية التى لاتستخدم العنف .

وسئل فتح الله محروس عن صلته بعطية محمد سالم ، فقال انه زميله فى الشركة كما انه كان عضو اللجنة النقابية بالشركة منذ عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٧١ .

وسئل عن صلته بعلى بيومى احمد حسنين ، فقال انه مخزنجى مصبغة فى الشركة التى يعمل بها ويعرفه من الشغل .

كما سئل عن صلته بمحمد انور عبدالمقصود ، فقال إنه يعمل معه بالشركة وهو يعمل رئيس وحدة التويرات فى المصنع ومريض بالربو . وانه كان يساعده فى العلاج والتأمين الصحى

وقرر فتح الله محروس ان كل هؤلاء كانوا يترددون عليه لخدمات نقابية وانه لم يحدث ان التقوا جميعاً فى مكان واحد .

واما عن سعيد عبدالمنعم ناطوره فقد ذكر فتح الله محروس انه ابن صديقه الذى كان يعمل معه اكثر من عشر سنوات فى شركة الطويل وان الاب كان وكيل نقابة هذه الشركة .

واما عن على حسين نوح فقد كان رئيس اللجنة النقابية فى شركة اسكندرية وقت ان كان يعمل بها وانه يعرفه منذ هذا الوقت وانه حالياً عضو الجمعية العمومية فى النقابة العامة وانه يتقابل معه بمعدل مرتين كل اسبوع لحضورهما اجتماعات تعديل اللائحة ، ويذكر انه زاره بمنزله فى شهر سبتمبر ١٩٧٢ لإبلاغه بحضور الجمعية العمومية .

واما عن احمد محمد رضوان فقد ذكر فتح الله محروس انه كان زميلاً

له عندما يعمل فى شركة اسكندريه وكان معروفاً لكل العمال لأنه سبق ان فصل هو وعدد من زملائه لتقدمهم بشكوى عن وقوع اختلاس ففصلتهم الادارة فتقدموا بشكاوى واثاروا الأمر فى الصحف فعادوا الى عملهم .

واما عن محمود شاكر عبد المنصف فقد ذكر فتح الله محروس انه كانت كاتب الانتاج فى نفس القسم الذى كان يعمل به عندما كان بشركة الاسكندريه.

ونفى فتح الله محروس انه كان يجتمع بهؤلاء جميعاً ، كما نفى معرفته بمن يدعى صلاح أو سعيد المحامى أو جمال عبدالفتاح عبدالدايم أو شخص يدعى سمير ، ونفى تردده على حى سيدى بشر فى شهر مارس سنة ١٩٧٢ .

وأما عن المشروع الخاص بتعديل لائحة النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج الذى قام بتوزيعه على اعضاء الجمعية العموميه لهذه النقابه ، فقد ذكر فتح الله محروس انه كان قد ورد خطاب من النقابة العامة بالقاهرة لكل اللجان النقابية لكى تساهم فى تعديل اللائحة وعقب ذلك عقدت سلسلة من الاجتماعات فى دار النقابة الفرعيه بالاسكندريه حضرها اغلب اعضاء اللجان النقابيه وهو منهم كما حضرها اعداد من عمال المصانع المختلفة ،وكانت هذه الاجتماعات تعقد اسبوعياً وكانت المناقشات تدور حول تعديل اللائحة وقوانين العاملين فى القطاع العام والاوضاع النقابيه بشكل عام وانتهت هذه الاجتماعات الى قرار عقد جمعيه عمومية للنقابة العامة الفرعيه بالاسكندريه فى شهر يوليو ١٩٧٢ وعقدت الجمعية بصفة رسمية بدعوة من النقابة العامة ودارت المناقشات حول حصيلة المناقشات التى دارت فى تلك المواضيع وانتهت باقرار مشروع بتعديل قانون النقابات وقانون العمل بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وكان ذلك بحضور المسئولين فى النقابة العامة بالقاهرة وتطوع محمد المزاتى الموظف بشركة استيا وعضو النقابة العامة بطبع مشروع تعديل اللائحة الذى اسفرت عنه المناقشات وتم هذا قبل ١٩٧٢/٩/٢٨ موعد انعقاد الجمعية العمومية للنقابة العامة للغزل والنسيج بالقاهرة الذى استمر اربعة ايام ونظراً لأن هذا المشروع

قد اقر من الجمعية العموميه بالاسكندريه فقد قام مندوبو عمال الاسكندريه ومنهم فتح الله محروس بتوزيع هذا المشروع على اعضاء الجمعية العموميه بالقاهرة .

وعندما سئل فتح الله محروس هما إذا كان حسين على نوح قد حضر الجمعية العموميه للنقابة يوم ١٩٧٢/٩/٢٨ قرر فتح الله انه سافر مع ممثلى عمال الاسكندريه بصفته عضو الجمعية العمومية للنقابة بالاسكندريه ومعه نسخ من مشروع تعديل اللائحة .

وسئل فتح الله محروس عن احمد محمد حسنين الشاطبى ، فقرر انه عضو فى اللجنة النقابيه لعمال شركة الاسكندريه للغزل والنسيج من سنة ١٩٧١ وقت ان كان فتح الله يعمل هناك ، ونفى تبادل اى اوراق تتعلق بالنشاط النقابى معه أو أنه التقى معه فى أية لقاءات خاصة . كما نفى مناقشة الافكار الماركسية مع عطيه محمد سالم أو على بيومى احمد أو محمد انور عبد المقصود .

اما ما ذكره عطيه محمد سالم ان فتح الله محروس شيوعى ، فقد قرر الأخير أن هذا قول شائع عنه .

ونفى فتح الله محروس ما ورد ببلاغات هيئة الامن القومى الخاصه بالتنظيم وقرر انه لايعلم عن هذا الأمر شيئاً ، كما نفى انه انشأ خليه شركة الاسكندريه للغزل والنسيج التى تضم سعيد ناطوره وعلى نوح واحمد رضوان ومحمود شاكر عبدالمنصف واحمد حسنين الشاطبى وقال ان هذا الكلام غير صحيح كما نفى انشائه خليه بشركة السيوف للغزل والنسيج تضم عطيه سالم وعلى بيومى ومحمد انور عبدالمقصود وقال غير صحيح وأكد ان هؤلاء الاشخاص لاتربطه بهم سوى علاقة العمل .

وعندما ووجه باقوال بعض منهم أكد عدم صحتها ، كما نفى ما ورد بالتسجيلات الصوتيه أو حضوره هذه الاجتماعات .

(٢)

أستجواب سعيد عبدالمنعم علي ناطوره
ميكانيكى بالشركة العربية المتحدة للغزل والنسيج بالاسكندريه

فى التحقيق الذى اجراه الاستاذ حسين عبدالعزيز حلمى وكيل نيابة امن الدولة العليا يوم ٧٣/٦/١١ مع سعيد عبدالمنعم ناطوره ، انكر الاخير الاتهام الموجه إليه ونفاه من اساسه وقال ان القبض عليه الغرض منه ابعاده عن انتخابات اللجنة النقابية للشركة التى يعمل بها اذ ان اللجنة النقابية الحالية غير قادرة على حل مشاكل العمال .

وسئل ان كان والده قد اعتقل بتهمة الشيوعية فأجاب بالإيجاب .

كما سئل عن رأيه فى نظام الحكم القائم فقال انه نظام وطنى إلا انه يعترض على الاتحاد الاشتراكي لأنه لايحل مشاكل الناس .

وفى التحقيق الذى اجرى معه يوم ١٩٧٣/٦/٢٢ سئل عن قوله فيما جاء باقوال كل من على حسين نوح ومحمود شاكر عبدالمنصف واحمد محمد رضوان واحمد الشاطبى ، فقال ان كل ما جاء على لسانهم تخريف ومحصلشى .

وسئل عن صلته بعلى حسين نوح فقرر انه عامل بشركة الاسكندريه للغزل وكان يحضر فى النقابة وانه صديقه من خلال النقابة ، وهو راجل مؤمن وتقى وكان عضو فى الجمعية العموميه للنقابة العامة وعضو سابق فى اللجنة النقابية للشركة التى يعمل بها وعضو فى الاتحاد الاشتراكى ، وعندما اعيد تشكيله فى سنة ١٩٧١ شطب اسمه بالرغم من علاقته الطيبة بوزير العمل .

ونفى ان يكون قد تردد عليه بمنزله أو انه تحدث معه بشأن النظرية الماركسيه .

ونفى سعيد ناطوره كل ما ورد على لسان على حسين نوح بالتحقيقات .

كما نفى سعيد ناطوره معرفته بشخص يدعى صلاح أو آخر يدعى سمير أو فتح الله محروس أو محمود شاكر ونفى كل ما ورد على لسان الأخير بالتحقيقات ، وكذلك نفى ما ورد فى اقوال احمد محمد حسنين الشاطبى وعلى

حسين نوح وشاكر عبدالمنصف واحمد محمد رضوان بالتحقيقات وكافة الوقائع التى وردت بها .

وكذلك نفى سعيد ناطوره كل ما ورد بالتسجيلات الصوتيه لاجتماعات ١٩٧٣/٢/١٨ ، ١٩٧٣/٢/٢٨ ، ١٩٧٣/٣/١٠ ، ١٩٧٣/٣/٢٢ . وعندما عرضت عليه المحررات المرفقة ببلاغ هيئة الأمن القومى قرر انه لم يراها من قبل ولايعلم عنها شيئاً .

ونفى الاتهام الموجه إليه بانشاء تنظيم شيوعى سرى يدعو إلى مناهضة المبادئ الاساسية التى يقوم عليها نظام الحكم .

(٣)

استجواب ابراهيم فتحى سليمان قنصوه

ناقد أدبى

قام الاستاذ صهيب حافظ وكيل نيابة امن الدولة العليا بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٤ بسؤال ابراهيم فتحى قنصوه عن الاتهام الموجه إليه فذكر انه ليس له علاقة على الاطلاق بأى شكل من اشكال التنظيم السياسى السرى أو غير القانونى منذ عام ١٩٦٢ ذلك أنه اثناء دراسته بكلية طب القصر العينى انضم إلى تنظيم حدتو واستمرت عضويته فى هذا التنظيم حتى انقسم عليه واشترك فى تأسيس تنظيم وحدة الشيوعيين ثم قبض عليه فى يناير ١٩٥٩ وحكم عليه بالاشغال الشاقة عشر سنوات ، وفى داخل السجن خرج من وحدة الشيوعيين وانضم الى حدتو مرة اخرى ثم استقال منها سنة ١٩٦٢ وظل بعد ذلك لا علاقة له بالتنظيمات الشيوعيه قبل حلها عام ١٩٦٥ حين صدر العفو الشامل عن الشيوعيين ، ثم اعتقل فى سبتمبر سنة ١٩٦٥ بتهمة الانضمام الى وحدة الشيوعيين وثبت من التحقيق ان لا علاقة له بذلك التنظيم وافرج عنه فى ابريل سنة ١٩٦٧ .

ونفى ابراهيم فتحى اى صلة له بالطلاب الذين شاركوا من الاحداث الطلابية الأخيرة ، كما نفى اشتراكه فى الندوات التى عقدت بكليات الجامعه فى الفترة السابقة على الاحداث .

وعندما سئل عن صلته بسعيد محمد على العليمى الذى قبض عليه بمسكنه ، ذكر انه تعرف عليه بجريدة المساء منذ ما يزيد على سنة ونصف كما كان يحضر احياناً ندوة نجيب محفوظ فى مقهى ريش يوم الجمعه .

وسئل ابراهيم فتحى إن كان يعرف بمن تزوج سعيد العليمى ، فقال من الاخبار الشائعة فى الحركة الادبيه اخبار زواج وطلاق عبدالرحمن الخميسى واهل منزله فهى من الطرائف المتداولة لشهرة الخميس السينمائية والمسرحية وخلافه فسمع ان سعيد تزوج احدى بنات الخميسى ، كما ان الخميسى كان قد تزوج اخت زوجة ابراهيم السابقة وقد لعب الخميسى دوراً عدائياً تجاهه فى اساءة العلاقات بينه وبين زوجته وانهت علاقته بها بالطلاق .

وسئل ان كان سعيد العليمى يعرف هذا الامر ، فقال ان هذه الاشياء يعرفها جميع الذين تربطهم علاقة بالوسط الادبى والفنى إذ أنه كان متزوجاً من اخت فاتن الشوياشى وهى ممثلة معروفة وبنت كاتب معروف هو مفيد الشوباشى وبالتالى فاخبارهم من طرائف الاخبار الاجتماعية .

ونفى ابراهيم فتحى ان يكون قد سلم سعيد العليمى اى مخطوطات تتضمن ابحاثاً سياسية أو دراسات من أى نوع كانت . وعن الدراسة التى ضبطت لديه عن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ذكر انه يعمل فى جريدة العمال من الخارج وأن رئيس التحرير ممدوح عبدالرحمن كان يعطيه عدداً كبيراً من القصص والدراسات لإبداء الرأى فيها ومدى صلاحيتها للنشر وقد ورد إليه ما يقرب من عشرين دراسة عن هذا القانون الذى شغل اذهان العاملين بالقطاع العام لأنه يمس حياتهم كما علقت عليه كل الصحف بالنقد أو بالاقتراحات . ونفى ان يكون قد سلم هذه الدراسة الى سعيد العليمى . ونفى علاقته بمن يدعى جمال عبدالفتاح عبدالدايم .

وسئل ابراهيم فتحى عن علاقته بالدكتور على نويجى فذكر انهما كانا معتقلين معاً عام ١٩٦٦ وكانت علاقته به فى منتهى السوء وهو لايكف عن مهاجمته حتى بعد خروجهما من المعتقل ، واضاف ان على نويجى كان من اعضاء التنظيم الطليعى وكان من المتحمسين للعصابة التى تقود الاتحاد

الاشتراكى كما كان يتهم ابراهيم فتحى باليسارية المفرطة لأنه كان يعتبر ان مجموعة على صبرى وشعراوى جمعة وخلافة لا علاقه لها بالاشتراكية . كما أن على نويجى لم يعتقل لأنه شيوعى وانما اعتقل باعتباره من يسار الاتحاد الاشتراكى فى نظر المباحث .

وعندما سئل عن علاقته بصبحى نويجى ، قال ابراهيم هذه اول مرة اعرف فيها ان على نويجى له اخ اسمه صبحى .

وسئل ابراهيم فتحى عن خليل سليمان الشهير بخليل كلفت ، فقرر انه صديقه وزميله فى مجلس ادارة جمعية كتاب الغد وانه تعرف عليه سنة ١٩٦٥ وكانا يتناقشان فى كافة المسائل الأدبية والموقف الماركسى من الادب . وعندما سئل عن علاقة خليل بسعيد العليمى ذكر انهما اصدقاء .

ونفى ابراهيم فتحى ما ورد ببلاغ هيئة الامن القومى من انه من قادة التنظيم الشيوعى الذى يضم سعيد العليمى وقرر انه لايعرف بوجود مثل هذا التنظيم أو أنه قابل احداً من اعضائه باستثناء سعيد العليمى الذى تقابل معه صدفة فى ليلة القبض عليه .

وفى نهاية المحضر المحرر بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٦ ذكر ابراهيم فتحى انه مضرب عن الطعام منذ يوم ٢١ يونيه وذلك بسبب القبض على والده والاعتداء عليه وتعذيبه وانه قد تقدم ببلاغ الى النيابة فى هذا الخصوص ولم يتخذ اى إجراء فيه ، فقام وكيل النيابة المحقق بنصحه بالعدول عن الاضراب واوضح له انه احيط علماً بالبلاغ الخاص بالاعتداء على والده حتى القتل وانه سيتخذ فى ذلك ما يراه من اجراءات قانونية .

(٤)

استجواب سعيد محمد على العليمى
محامى تحت التمرين

فى التحقيق الذى اجراه الاستاذ محمد حلمى راغب رئيس امن الدولة العليا بمبنى مباحث امن الدولة بالاسكندريه يوم ١٩٧٣/٦/١١ مع سعيد محمد على العليمى ذكر الأخير انه التحق بكلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٩٦٢

ولم يكن له اى نشاط سياسي حتى جاءت مظاهرات سنة ١٩٦٨ فى مدينة القاهرة وقبض عليه بمعرفة المباحث العامة واعتقل لمدة عامين ونصف وتنقل بين معتقل طره وسجن القلعه وسجن طنطا دون ان يعرف بشكل مؤكد ما هو منسوب إليه أو سبب الاعتقال ، وافرج عنه فى ١٠ مايو سنة ١٩٧٠ ، فأكمل دراسته بكلية الحقوق وكان فى السنة الرابعة عند اعتقاله وتخرج بعد عام فى دور يونيه سنة ١٩٧١ وكان نشاطه يتمثل فى كتابة المسرحيات والقصص والترجمات ، وكما كان يتعامل مع جريدة المساء حيث التقى هناك بابراهيم فتحى ونشأت صلة ادبية بينهما . ثم حضر الى الاسكندرية فى شهر سبتمبر بعد ان تزوج ضياء عبد الرحمن الخميسى فى اغسطس ١٩٧٢ حيث تعمل هناك ، وبعد قدومه ألى الاسكندريه حاول الحصول على عمل بالشركة المصريه لمعدات الصيد وشركة الترسانه البحرية إلا أنه لو يوفق فانتظر صدور قرار القوى العاملة لتعيينه . واضاف انه حضر الى القاهرة يوم ٥ يونيه لحضور زفاف اخت زوجته واقام فى منزل حماته بشارع عدلي وفى الليلة الماضية كان يتنزه قرب قصر النيل ناحية كوبرى الجلاء فقابل ابراهيم فتحى فدعاه الى منزله بالعجوزه .

سئل سعيد العليمى عن صلته بعلي سليمان محمد احمد الشهير بعلى سليمان كلفت فقرر انه يعرفه منذ عام ١٩٦٤ وانهما كانا يلتقيان فى النادى النوبى فى عابدين لحضور ندوات ادبيه واحياناً كنا نتقابل بمنزله ، وان أخر مرة التقى به كانت سنة ١٩٦٨ قبل اعتقاله . فسئل عن اخيه خليل كلفت فقال انه يعرف انه موظف وناقد وشاعر ادبي ولا يعرف شيئاً عن ميوله أو نشاطه .

وسئل إن كان يعرف جمال عبدالفتاح عبدالدايم الطالب بكلية الصيدلة جامعة الاسكندرية فنفى معرفته احداً بهذا الاسم ، كما نفى معرفته بعبدالسلام محمد ابو العنين قنديل أو سعيد حفنى أو أى شخص يعمل بشركة النحاس أو بالشركة المصرية العامة للورق .

وسـئل عن صـبـحي نويـجي وحـسين عـبـدالوهاب شـاهين فـقـرر انه لايعرفهما .

ثم سئل هل له اسم شهرة صلاح فاجاب بالنفي ، كما نفى انه تردد على حي جاناكليس .

وسئل إن كان قد حرر اى نشرات أو تحليلات أو موضوعات اقتصاديه أو سيـاسـيـه فنفى ذلك . كمـا نفى تحـريره أو تداوله أو اطلاعـه على نشـرة الصراع أو الشرارة العمالية وانه لم يسمع عن نشرة اسمها الانتفاضة .

ثم ووجـه بتـحريات هيئة الامن القـومي وبلاغـها الذى ورد فيـه انه أنشـأ وآخرين تنظيماً شيوعياً سرياً مناهضاً لنظام الحكم القائم وبالتسـجيلات التى تمت له في ١٩٧٣/٣/٧ والتى كان طرفاً فـيـها ، فـأصر على نفى ذلك وانه لم يلتق باحد من هؤلاء الاشـخـاص الواردة اسـمـاءهـم بمحـاضـر تفـريغ هذه التسجيلات وانه لم تصدر منه هذه الأحاديث .

كما ووجه بالصور الفوتوغرافيه التى التقطت له يوم ١٩٧٣/٣/٢٧ امام نادي سبورتنج الرياضي وقد ظهر فيها وهو يقابل عبدالسلام ابو العينين قنديل، وصورة اخرى التقطت له فى لقاء مع عبدالفتاح مرسى حماد فى ١٩٧٣/٤/٢٢ بمحطة الرمل بجوار دورة المياه ، فـقال هذه الصـور ليست لى ولا أعرف من يبدو فيها .

كمـا عـرضت عليـه صـور المحـررات المتـضـمنه نشـرة الصـراع العـددين الثانى والثالث ونشرة الشرارة العمالية الاعداد الاول والثانى والثالث ، فقال هذه اول مـرة اشـوف هذه النشـرات لايـعرف عنهـا شـيـئـاً ، ونفى مـا ذكـره بعض المتهمين واسندوا إليه احضاره هذه النشرات لهم وقرر انه لايعرفهم .

وقد قام المحقق بمواجهة سعيد العليمي بكل من عبد السلام محمد ابو العينين قنديل وسعيد احمد حفنى وعبدالفتاح احمد مرسى فتعرفوا عليه وذكروا انه صاحب الاسم الحركى إلا انه نفى ذلك ولايعرف سبباً لما يقررونه .

(٥)

استجواب حسين عبدالوهاب شاهين
مدير مكتب عمل كوم امبو

جاء في التحقيقات التي اجراها الاستاذ محمد عمر وكيل نيابة امن الدولة العليا بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٤ بادارة مباحث امن الدولة بالاسكندريه مع حسين عبدالوهاب شاهين انه انضم الى منظمة الشباب سنة ١٩٦٦ بعد تخرجه من كلية الآداب جامعة الاسكندرية واخذ دورتين ثقافيتين بالاسكندرية سنة١٩٦٦ ودورة ثالثه بحلوان بالقاهرة في ابريل سنة ١٩٦٧ ثم حلت منظمة الشباب بعد العدوان سنة ١٩٦٧ . وانه لم يسبق له ان انضم الى أى تنظيم غير شرعي .

واضاف انه انضم الى الاتحاد الاشتراكي بعد صدور بيان مارس سنة ١٩٦٨ وتعرف في هذا الاتحاد على سعيد حفني وكان يلتقي به عند زيارته لسعيد حفني في منزله . كما ذكر انه قابل عبدالسلام قنديل الموظف بشركة النحاس عند سعيد حفني من مدة سنتين إلا انه لم يشاهد صبحي نويجي وعبدالسلام قنديل معاً .

ووجه بالاوراق الإحدى عشر التي وجدت بغرفته باللوكاندة بكوم أمبو فأقر بضبطها لديه ، كما اقر بضبط الاوراق الثمانية المعنونة (خطوة الى الأمام أو خطوة الى الخلف) إلا انه اضاف انه لايعرف مصدرها .

وفي التحقيق الذى اجرى مع حسين عبدالوهاب شاهين يوم ١٩٧٣/٦/٢٠ قرر ان هذه الاوراق الخاصة بالحركة الطلابية والأخرى المعنونه خطوة الى الامام أم خطوة الى الخلف قد تسلمها من خليل الآسى المحامي باسوان وذلك قبل القبض عليه بحوالي ثلاثة ايام وانه لم يكن قد قرأها بعد .

وفي يوم ١٩٧٣/٧/٢٥ ارسل رئيس نيابة امن الدولة الى رئيس نيابة اسوان الكلية مذكرة بخطاب سرى لسؤال المحامي خليل الآسى فيما قرره المتهم حسين شاهين واستكتابه بعض عبارات الاوراق المضبوطه .

وبتاريخ ١٩٧٣/٨/١٦ أثبت الاستاذ رجاء العربي وكيل نيابة امن الدولة

فى محضره المحرر بمباحث امن الدولة بالاسكندرية انه قام بسؤال الاستاذ خليل محمد خليل الآسى فقرر انه يعرف حسين عبدالوهاب الذى يعمل مديراً لمكتب العمل بكوم امبو ، وانه تعرف عليه سنة ١٩٦٦ بمنزل احد اصدقائه بالاسكندريه وانه لم يتقابل معه منذ ذلك الوقت إلا منذ حوالى سنتين وكان خارجاً من محكمة كوم امبو فوجده امامه واخبره انه نقل الى كوم امبو ، وبعد حوالى عشرة أيام من هذه المقابلة حضر حسين شاهين الى محكمة كوم امبو واخبره ان مباحث امن الدولة استدعته وسألته عن اتصالاته ومعارفه . ثم مرّ عام على هذا الأمر لم يقابله خلالها . ثم رشح الآسى نفسه فى انتخابات مجلس الشعب عن كوم امبو فتقابل مع حسين شاهين مقابلة عرضية فى احدى المقاهى ثم قابله بعد ذلك مرة أو مرتين بطريق الصدفة .

ثم ووجه خليل الآسى بالاوراق التى ضبطت لدى حسين شاهين ، وما قرره حسين شاهين من انه هو الذى سلمه هذه الاوراق فنفى الاستاذ خليل الآسى ذلك .

وفى يوم ١٩٨٣/٨/١٧ انتقل المحقق بمصاحبة الاستاذ خليل الآسى الى سجن الحضرة حيث استدعى حسين عبدالوهاب شاهين واعاد سؤاله بحضور الاستاذ خليل الآسى عن كيفية وصول هذه الاوراق إليه ، فقال وصلتنى بالبريد على مكتبى بكوم امبو فأمر المحقق بصرف الاستاذ خليل الآسى .

وكان الاستاذ محمد عمر وكيل النيابة قد اثبت اطلاعه على هذه الاوراق بالتفصيل الآتى :

اولاً: الاوراق المعنونه خطوة الى الامام أم خطوة الى الخلف :

جاء بها انه إذا علم ان فى مصر حزب شيوعى أو أن الشيوعيين يطرحون ضمن مهامهم بل اول هذه المهام تكوين الحزب الشيوعى فماذا يكون اثر ذلك عليك؟ ولاشك ان اى ماركسى لينينى سيقول هذا سليم لأن من بديهيات الماركسية اللينينيه انه فى بلاد مثل مصر حيث الطبقات متعددة تحكم حركتها

مصالح طبقة مختلفه ومتعارضه لابد وان يكون للطبقة العامله حزبها المستقل .
كل هذا واضح وهو خطوة الامـــام ولكن ليس هذا كل شئ بل المشكلة الحقيقية هي في كيف يمكن تحويل هذه الحقيقة المجردة الى واقع مادى ملموس في حياة بلادنا السياسيه يخدم مصالح الطبقة العاملة المصرية والطبقات الوطنية والشعبية الأخرى والإجابة الخاطئة على هذا التساؤل قد تحصل في أن وجود الحزب الشيوعى في بلادنا اليوم خطوة الى الوراء. وحتى يمكننا ان يُحدد كيف يمكن ان يكون الحزب الشيوعى المصرى خطوة الى الامام أو خطوة الى الخلف علينا ان نتعرض لمسألتين اولهما تاريخ الحركة الشيوعيه المصريه وثانيهما الظرف السياسي الحالي .

اما عن تاريخ الشيوعيه المصريه فيجب ان يدرس هذا التاريخ ونحن نواجه مشاكل الحاضر وسندرس الماضى القريب ففى يونيو سنة ١٩٦٤ افرج عن جميع الشيوعيين المصريين وحتى شهر مارس سنة ١٩٦٥ كان فى مصر ثلاث تنظيمات كبيرة الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى "الحزب الشيوعى المصرى" وطليعة العمال "الحزب الشيوعى الراية" ويكون هذان التنظيمان حزباً واحداً "الحزب الشيوعى المصرى" وإلى جوار هذه التنظيمات الثلاث كان يوجد تنظيمان صغيران هما "وحدة الشيوعيين" وطليعة الشعب . وفى مارس سنة ١٩٦٥ عقدت "حدتو" مؤتمراً اتخذت فيه قرار بتنازل المؤتمرين عن عضويتهم فى تنظيم حدتو وتم انتخاب "كمال" كاستمرار للتنظيم ثم اخذ كمال قراراً بانهاء الشكل الجديد المستقل وذلك فى محاولة لإفساح الطريق امام تكوين الحزب الواحد مع الاشتراكيين بقيادة الرئيس عبدالناصر وفى ابريل سنة ١٩٦٥ اتخذ الحزب الشيوعى المصرى "طليعة العمال" يوسف - والراية- فؤاد مرسى قراراً بانهاء تنظيمهم المستقل ودعوا الى تكوين حزب اشتراكى طليعى من الاشتراكيين بقيادة الرئيس عبدالناصر والشيوعيين الذين انهوا قيام تنظيماتهم المستقله ، منذ ذلك التاريخ تبعثرت قوى الحركة الشيوعية المصرية وتشتت قواها كجيش مهزوم استسلم قادته ووزعوا على الجهات المختلفه فكانت الطليعه من نصيب قادة قادة العمال والراية وارتبط الجميع اساساً قادة حدتو بعلى صبرى

وشعراوى جمعه وسامى شرف ودخل منهم التنظيم الطليعى المصرى من دخل وظل هؤلاء القادة يحتفظون ببعض العلاقات بقاعدتهم علها تفيد فى أمر ما . وتطلعوا ان يلحقوا بالمراكز القيادية فى الأجهزة التنفيذية والسياسية ومنهم من نجح وواجهت الحركة الشيوعيه مصيرها تكون أو لا نكون وجرت محاولات متفرقة لاستمرار العمل ولكنها لم تنجح لسرعة اكتشافها وضربها بوليسياً وتحرك البعض بشكل غير حزبى معلنين حقهم فى الحركة كشيوعيين ضمن تيار ماركسى عام إذ أن مشكلة الشيوعيين المصريين لم تنته فى مصر وأن علينا ان نواصل النضال ، بطرق اشكال غير حزبيه ولقد تعرض هؤلاء للاعتقال اكثر من مرة وفى ١٣/١٠/١٩٦٩ اصدروا من معتقل طره بياناً حددوا فيه وجة نظرهم كشيوعيين من المشاكل التى تواجه بلادنا فى هذه المرحلة المصيرية وكان هذا التيار اساساً من اعضاء الحزب الشيوعى المصرى "حدتو" وذكر بالاوراق انه بغياب التنظيمات الشيوعيه المصرية ظهر ما يسمى باليسار الجديد ولقد ضم كثيرون من منظمة الشباب ومن اعضاد الاتحاد الاشتراكى الذين تأثروا بقراءة الماركسية اللينينيه ويعتقد ان حركتهم لم ترق الى تكوين حزب شيوعى مصرى وهذا لاينفى ان بعض الشيوعيين الجدد قد انشئوا تنظيمات شيوعيه لم يدر عنها شيئاً لأن أى شيوعى جديد سيبدأ فى انشاء تنظيم فى بلادنا عام ١٩٥٩ عام التنكيل العام بالشيوعيين المصريين لابد ان يلتزم السرية التامة فى حركته ونضاله حتى يأمن الضربات البوليسيه ومنذ سنة ١٩٦٥ بدأ الكثيرون فى المناقشة حول ضرورة وجود حزب شيوعى مصرى وخصوصاً بعد نكسة ١٩٦٧ وبدأ ذلك واضحاً لكل ثورى يريد ان يخدم بلاده ولقد قاوم القادة القدامى ذلك ثم تغير الموقف فجأة استجابة لرغبة الجهات الرسمية وخاصة شعراوى الذى طلب من الشيوعيين بعد وفاة الرئيس عبدالناصر التحرك وكان الصراع بين الرئيس السادات وعلى صبرى وشعراوى جمعه وسامى شرف وطلب شعراوى من قادة الشيوعيين القدامى ان يجمعوا قاعدتهم وان يسندوهم وان يكونوا مستعدين لتأييدهم فى حالة التغلب على الرئيس السادات حين تحين ساعة الصفر ، وبدأوا ينشطون فقد هيئ لهم ان على صبرى ومجموعته هم

المنتصرون ، وهكذا تورط القادة اليمينيون الذين مارسوا الاستسلام امام على صبرى بانهاء احزابهم الشيوعيه بانفسهم فى مغامرة يائسه وفاشله مؤيدين فيها مركز القوى هذا من صراعه ضد السادات .

وعند خروج دفعه من المعتقلين الشيوعيين فى ٧ ابريل سنة ١٩٧١ فوجئوا فى مقابلتهم من اللواء حسن طلعت رئيس المباحث العامه يقول لهم نريدكم ان تكونوا قوة مساندة وسنسعى لأن نحدد لكم مقابلة مع شعراوى جمعة وقد اتصل بهم عناصر يساريه لها علاقة بالتنظيم الخاص والاتحاد الاشتراكى وشعراوى جمعه طالبين الاشتراك فى مظاهرة ضد روجرز هدفها إحراج السادات والمطالبه بعودة على صبرى وكان الرد هو الرفض ودارت مناقشات حول أين يجب ان يقف الشيوعيين وانقسموا الى معسكرين الاغلبية من القادة القدامى تؤيد على صبرى والأقلية الخارجه من المعتقل تؤيد السادات فى موقفه من إعادة انتخاب الاتحاد الاشتراكى وإقامة الاتحاد الثلاثى مع سوريا وليبيا ومن اجل الديمقراطية والحريات السياسيه هذا ما حدث فى الماضى وان الالتزام الحزبى الشيوعى سيوجد فقط فى المستقبل ولن يكون ابداً بالعودة الى الماضى فتلك مرحلة ذهبت ولن تعود .

اما عن الظرف السياسى الحالى فتذكر الاوراق ان تكوين الحزب الشيوعى لايمكن ان ينفصل عن الظرف السياسى المحدد الذى ينشأ فيه والتحليل السليم لهذه الظروف السياسيه المحددة تجعل من تكوين هذا الحزب خطوة الى الامام والشيوعيين المصريون مطالبون بالقيام بجهد حقيقى للتعرف على حقائق الحياة فى بلادهم لفهم الوضع السياسى الحالى وان مصر والبلاد العربيه تواجه منذ اكثر من عشرين عام العدو الصهيونى ودخلت المواجهة مرحلة جديدة خطيرة بحدوث نكسة سنة ١٩٦٧ وشاهدت مصر صراعاً كاد يقربها من الحرب الأهليه بين الرئيس السادات ومجموعة على صبرى وكانت احداث ١٤ مايو فاتحة تطور جديد فى اتجاه الحرية والديمقراطية واصبحت مصر عضو فى اتحاد الجمهوريات العربيه وهى تمر اليوم بمرحلة الثورة الوطنيه الديمقراطية فاتحة بذلك الطريق امام الثورة الاشتراكية والثورة فى

بلادنا ترتبط بالدول العربيه من اجل الوحدة العربية والعالم يموج بالثورة والاستعمار يلاقي الهزائم والشيوعيه حقيقة قائمه عالمياً فى دول واحزاب وهى تقف ضد الاستعمار وتساند الحق العربي ضد اعدائه والشيوعيه المصريه قائمة في بلادنا وقد ادت دوراً وطنياً وسياسياً في خدمة شعبنا والقيادة الوطنية المسئوله عن بلادنا اليوم وهى تعد بلادنا لخوض حرب طويله كما اعلن الرئيس السادات . يقع عليها العبء الاكبر والخطوة الاولى فى اتخاذ موقف سليم من الشيوعيين المصريين . واتخاذ هذا الموقف سيساعد الاتجاهات الثورية داخل الحركة الشيوعية المصرية فى هزيمة الاتجاهات الانتهازية الضارة بالطبقة العامله ومصلحة طبقات الشعب الأخرى والشيوعيون المصريون لم يقفوا ضد سلطة ٢٣ يوليو كما انهم يؤيدون الرئيس السادات ويقفون ضد اى محاولة لإسقاط النظام وهم لايخفون أرائهم واهدافهم النهائية من اجل اقامة الاشتراكية والشيوعيه وهم متفقين فى المرحلة الحاليه فى كثير من الاهداف والآراء مع النظام القائم كما انهم لايهدفون فى المرحلة الاستراتيجيه الحاليه الى اقامة ديكتاتورية الطبقة الواحدة ان ما يطلبه الشيوعيون من الرئيس السادات برفعه لشعار الديمقراطية وحق الجميع في التعبير والحركه هو ان يعامل الشيوعيه كمسأله سياسيه وليست كمسأله بوليسيه أو قضائيه وان القيادة المصرية قد بدأت اكثر من خطوة على هذا الطريق كالإفراج عن المعتقلين الشيوعيين فى اطار سياسة تصفية المعتقلات ويجب الاعتراف القانونى بهم وذلك سوف يتم خلال مجرى النضال مع العدو والخط السليم الذى سيتبناه الشيوعيون المصريون سيساعد القوى الوطنيه الأخرى على تحديد موقف صحيح منهم وقد حددت الاوراق بعض الاسس الجوهرية التى تساعد الشيوعيين المصريين على ان يكونوا جزءاً من الجبهة الوطنيه ومنها تتبين الطريق اللينيني الوحيد فى بناء الحزب اذ ان الخبرة اللينينيه لاغنى عنها لكل من يريد ان يقيم حزباً شيوعياً حقيقياً لايعيد المهازل التى تمت فى الماضى وقد نصح لينين الاشتراكيين الديمقراطيين الروس عندما كانوا فى حالة تشتت ومجموعة من الفرق الخاصه من اجل تكوين الحزب الشيوعى بألا تقوم بينهم أية علاقات

غير علاقات التأثير الفكرى ويجب قبل ان يتحدوا ان يبينوا الحدود التى تفصل بينهم وبعد ذلك تتحدث عن الاشكال المنظمة فيجب عدم التفريط فى أى خلاف بل ويجب مناقشة وتحديده بوضوح حتى لاتسفر الغلطه غير ذات الشأن عن أوخم العواقب .

وتذكر الأوراق انه يجب دراسة الواقع المصرى ودراسة المشاكل التى تواجه بلادنا مسترشدين بالمنهج الماركسى اللينينى ويجب ان يخوض الشيوعيون نضالاً من اجل فكرهم وآرائهم وان يدعم هذا النضال نفسه بالدعاية والتجنيد والعون المادى ، وان التحليل الماركسى اللينينى لواقع بلادنا يصل إلى ان الطبقة العامله هى التى يجب ان تقود المجتمع من اجل اتمام الثورة الوطنيه الديمقراطية ثم الانتقال الى الثورة الاشتراكيه ولكن لايكفى ان يرشدنا التحليل الماركسى لحقيقة ما ، انما المهم كيف نحققها ، "إن" ما هو واضح بالنسبه للشيوعيين ليس كذلك بالنسبه لجماهير شعبنا وان امام تحقيق ذلك الشئ الكثير ويجب علينا ان نأخذ حقائق الحياة في بلادنا لحل كثير من المشاكل التى تواجه الشيوعيين ، تلك هى نقطة البدء لمن يريد للطبقة العاملة ان تقود فى بلادنا فعلاً . وان قيادة الحزب الشيوعى لن تتحقق - الى جانب اتخاذ واقع الحياة فى بلادنا اساساً لحركته - إلا بسياسة سليمه وسلوك ثورى ويستمر لتحقيقها والاقناع والاقتناع وحده لمن هم خارج صفوف الحزب الشيوعى فيجب تأمين المكانه القيادية للشيوعيين فى اجهزة السلطة السياسيه ، ان الموقف الماركسى السليم يتطلب التعامل مع الاحداث كما وقعت فى الحياة وليس طبقاً لتقسيمات تعسفيه . وتناقش الاوراق موقف الشيوعيين بالنسبه لعلى صبرى وشعراوى جمعه وسامى شرف وتتحدث عن بعض السمات لما يسمى باليسار الناصرى الذى يمثل اشتراكية البرجوازية الصغيرة ويخاف من الحركة الشعبيه والعداء لحق للطبقة العامله فى تنظيم نفسها وكل ذلك مواقف رجعيه. وقد أثرت قيادة اليسار الناصرى وإن كانت من اصول برجوازية صغيرة من خلال مواقعها القيادية الانسلاخ عن طبقتها والانتقال الى موقع طبقى اعلى . وتناقش الاوراق ما ورد بتقرير بعنوان احداث مايو سنة ١٩٧١ ودور الشيوعيين

المصـريين ومـا جـاء بالتـقـرير من ان البـلاد فـى اعـقـاب ١٤ مـايو سنة ١٩٧١ شاهدت انعطافاً يمينياً جاداً وعدد التقرير مظاهر ذلك فى الإفراج عن المعتقلين من الاخـوان المسلمين ورفض انور السـادات لقـيـام دولة مـاركسـيـه فـى الوطن العربى ودور الاتحـاد الاشتراكى وتناقش الاوراق بالتفصـيل هـذه المظاهر وترى ان الافراج عن المعتقلين من الاخوان المسلمين ليس كما جاء فى التقرير انعطافاً جاداً نـحـو اليـمين ولكنه خطوة سليمـه وضـرورية فى هـذا الظرف الذى تجـتازه البـلاد فـالبـلاد تجـتاز مرحلة عصـيبـه ضـد اسـرائيل وتحـتاج الى كل فرد منها وتتطلبـه وحـدة كل من يريد ان يقف ضـد اسـرائيل وامـريكا كـمـا تناقش دور الاتحاد الاشتراكى وتذكر ان التقرير هاجم الرئيس السادات لأنه يقوم باضعاف الاتحـاد الاشـتـراكى وتحـويله الى ذيل للسلطه التنفـيـذيه تحت شـعـار الاتحـاد الاشـتـراكى يخـدم ولا يحكم ولكن ذلك خطوة على الطريق من اجل ان يصـبح الاتحاد الاشتراكى جبهه وطنيه والاعتراف بتكوين الاحزاب الوطنيه الشعبيه . كما تناقش الاوراق ما جاء بالتقرير من ان السـادات لن يسمح باقامة اى دولة ماركسيه فى الوطن العربى ويرى مـحـرر الاوراق ان اى مـاركسـى لينينى يلتزم بالنظرية ويدرك حـقـائقـهـا وحـقـائق الحـيـاة فى البـلاد العـربيـة لايمكن ان ينادى باقامة دولة مـاركسيه ... ديكتاتورية البلوريتاريا بل يطالب باقامة دولة للطبقات الوطنيه والشعبيه المتحـالفه وان ما نطلبه من السـادات ليس اقامة دولة ماركسية بل ان يعمل على الغاء سياسة مكافحة الشيوعية بكافة اشكالها والغاء مكتب مكافـحـة الشـيـوعيـه بالمباحث العامـه وتغـيـير النظرة من الشـيـوعـيين المصـريين سياسياً ومـعيشياً كما تناقش الاوراق موضـوع التحـول الاجتماعى وترى ان ما ورد بالتـقـرير من ان ذلك انعطـافـاً شـديداً نـحـو اليـمين بـالكف تدريجـيـاً عن استخدام تعبيرات الاشتراكيه فى الوثائق الرسميه واستبدالها بتعبيرات "بناء الدولة الحديثه" ويرى التقرير ان ذلك غير صحيح فتعبير بناء الدولة الحديثه ليس من اختراع السـادات وانما ورد فى صلب بيان ٣٠ مارس الذى صدر فى عهد عبدالناصر وترى الاوراق انه إذا كان الشيوعيون ينطلقون من مبادئ ونظريات تختلف مع السلطة القائمه "سلطة ١٤ مايو فإن ذلك لايمنع من العمل معها فى

ظل الاشكال الموجودة فى نفس الوقت الذين يصارعون فيه من اجل تغييرها وترى الاوراق ان الواجب الرئيسى للشيوعيين المصريين اذا كانوا يريدون حقاً ان يمثلوا مصالح الطبقة العامله هو فضح افكار اليسار الناصرى المزعوم التى تمثل العقبه امام الافكار الاشتراكيه السليمه وان الواجب الرئيسى هو تخليص العمال والمثقفين الذين افسدهم فكر على صبرى . وتتناول الاوراق ما ورد فى التقرير بالنسبه للصراع الطبقى وترى ان فى النضال الوطنى ما يظهر النضال الطبقى كصورة من صور النضال الوطنى كما تتناول الاوراق ايضاً ما ورد بالتقرير بالنسبه لقيادة الطبقة العامله "الحزب الشيوعى" وتذكر انه رغم ما ورد بالتقرير من ان احداث النكسه قد دللت على ان الطبقة العامله هى وحدها القادرة على التحديد الواضح لاستراتيجية ثورية وهى وحدها المؤهله لقيادة تحالف الثوريين داخل تحالف قوى الشعب العامل . وتذكر الاوراق انه حتى تتمكن الطبقة العاملة من تحقيق دورها القيادى فإن هذا بالطبع سيأخذ زمناً سيقود البلاد فعلاً فى هذه الفترة السلطة القائمه التى يرفض التقرير الإطاحه بها وتذكر الاوراق ان يجب مساندة القيادة الحالية - سلطة ١٤ مايو وممارسة النقد قبلها ومتحدين مع كل من يرغب القتال ضد اسرائيل والاستعمار الامريكى وان الدور القيادى للطبقة العاملة فى ثورتنا المصرية لن يكون إلا بتبنى سياسة سليمه واقناع الآخرين بسلامة السياسة الشيوعيه وتذكر الاوراق فى النهاية ان هذا التقرير الذى نوقش كنموذج للآراء يروج لها فى اوساط الشيوعيين المصريين يؤكد ضرورة النضال من اجل الحاق الهزيمة النهائية بالانتهازية اليمينيه والمراجعه التى تسترت وراء رداء يسارى انعزالى والتى سادت الفكر الشيوعى فى الفترة السابقة ويجب انجاز المهام الفكرية الملقاه على عاتق الشيوعيين من تحديد مواقف من المشاكل الحيويه التى تواجه شعبنا والشعوب العربية متمثلين بقول لينين لكى نتحد علينا ان نحدد الحدود التى تفصل بيننا آخذين فى اعتبارنا الاتعاظ بالماضى بهدف تجنب الاخطاء فى المستقبل .

ثانياً : احدى عشر ورقة فلوسكاب محررة بخط اليد بعنوان "حول الحركة الطلابية".

وجاء بالاوراق ان الطلاب يلعبون دوراً هاماً رئيسياً فى حياة بلادنا السياسيه . وبعد النكسه استعادت حركة الطلبه نشاطها وقامت اضرابات فبراير ونوفمبر سنة ١٩٦٨ واعتصام يناير سنة ١٩٧٢ ولاقت الحركة تأييد وعطف الطبقات المختلفة رغم الانقسامات والصراعات المختلفه التى تتميز بها الحركة الطلابيه هذا العام وانها بعد التغلب على هذه العقبات ستظل تلعب دوراً هاماً في نضالنا الوطنى والديمقراطي من اجل التقدم وقد ذكر بالاوراق انه يتداول تقرير بعنوان "المهام الملحه للحركة الوطنيه الطلاب" وقد قدمت الاوراق نقداً لما جاء في التقرير من اجل الوصول الى وحدة حقيقية وذكر محرر الاوراق انه يختلف مع كاتب التقرير فى نقاط اساسيه منها :

١- تقييم الحركة الطلابيه وخاصة حركة سنة ١٩٧٢ وذكر محرر الاوراق ان التقرير وقع فى خطأ عندما تجاهل تكوين اللجنه الوطنيه للطلاب ورغم ان تكوين اللجنه هو اهم مظهر من مظاهر حركة الطلبه الأخيرة لأنه انبثاق عن هذه اللجنه وقدرتها على القيام بالاعتصام وقيادته يعتبر دروس للقوى الاجتماعية الأخرى على أنه في خلال سير النضال وطالما ان التنظيمات الرسميه القائمه لاتعبر فى جوهرها عن الجماهير فإن واجب القوى الثورية هو خلق الاشكال التى تخدم الحركة وان عدم استمرار حركة يناير سنة ١٩٧٢ لايعود الى تكوين اللجنه للطلاب بل يرجع الى الأساليب الخاطئة التى اتبعتها كتوقيت الاعتصام وعدم القدرة على التراجع والموقف الخاطئ من السادات ومن السلطة فى مصر وعدم تمكنها من ان تضم فى تكوينها الجامعات الأخرى وكان ممكناً ان يعترف باللجنة الوطنيه للطلاب لولا هذه الاخطاء كاعتراف مدير الجامعة باللجنه - مقال الدكتور الخفيف لم ير النور كما حدد التقرير الاخطاء التي شابت تحركات بعض الطلاب اليساريين ومنها الغرور وموضوع الزعامه مما عزلهم فى الجامعة ومكن اليمين من الطلاب الذى دخل الجامعة منظماً صفوفه . ويذكر محرر الاوراق ان ذلك تفسير سطحي هدفه التستر على

الحقيقة التى شابت حركة الطلاب والمسئول عنها اليسار بوجه عام وان نظرة علمية وموضوعيه تبين ان احداث سنة ١٩٧٢ التى اوضحت حقيقة الأزمة السياسية التى تمر بها بلادنا نتيجة النكسه لم تنجح فى ان تحول حركة الطلبه الى حركة عميقه ومستمرة لأن الاخطاء التى ارتكبت خلالها ادت الى فشل الحركة فهذه الاخطاء هى المسئولة عن الانعزال والانقسامات التى تلت الحركة والخطأ الاول ان اليسار هاجم كل شئ فى جرائد الحائط وخلط بين الهجوم الشخصى والسياسى وبدوا كأنه قطع كل الأحبال بالنظام القائم . كل هذا عبأ الجماهير الطلابيه ضد كل شئ والماركسيون الثوريون لايناضلون هكذا انهم ليسوا دعاة سخط انهم ثوريون يدرسون الظروف الموضوعيه ويضعون الخطط التى تتناسب مع كل ظرف وقد كان التيار الساخط الذى أثاره اليساريون فى جرائد الحائط اكبر الاثر اثناء الاعتصام اذا كان من المستحيل ان يكون هناك خط للتراجع . ولقد اظهرت نكسة سنة ١٩٦٧ الانحرافات التى صاحبت ثورة ٢٣ يوليو وليس من الانصاف ان نحمل حكم السادات كل هذا لأن ذلك كامن فى طرق واساليب ثورة يوليو منذ ان قادها عبدالناصر وان واجب الثوريين هو ان يضعوا خططهم لتحويل السخط الذى يسود المجتمع بطبقاته المختلفه الى تيار ثورى وبمعنى آخر يعرفون ماذا يريدون والى اى اهداف يسددون سهامهم واننا نعيش المرحلة الأخيرة فى الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبيه وان السلطه التى تحكم بلادنا هى سلطة وطنية لها مصلحة فى محاربة الاستعمار الامريكى واسرائيل وان موقفنا يجب ان يكون الاتحاد مع السلطة والصراع ضد اخطائها وانحرافاتها من اجل تحقيق وحدة ارقى فى اتجاه حشد أكبر جبهة ممكنه لإلحاق الهزيمة العسكرية باسرائيل وتصفية كافة المصالح الامريكية من الداخل وفى البلاد العربيه من اجل تحسين ظروف معيشة الطبقات والفئات الفقيرة ويذكر محرر الاوراق ايضاً انهم لايهدفون الى قلب نظام الحكم أو تغيير النظام الاجتماعى للبلاد . وان الشيوعيين يعرفون جيداً ان بلادنا ليست ناضجة للثورة الاشتراكيه بالمفهوم الماركسى اللينينى اى اقامة ديكتاتورية البروليتاريا والقضاء على رأس المال وان الشيوعيين يقفون ضد

انفراد البرجوازية بالسلطة فى بلادنا وهناك قوى كثيرة داخل السلطة وخارجها لها مصلحة ايضاً فى احداث التغيير وليس شرطاً ان يكون التغيير بالقدر وبالكيف الذى يريده الشيوعيين . وعلى الشيوعيين ان يسعوا للاتحاد معهم وعليهم ان يدركوا ان ما هو واضح بالنسبة لهم قد لايكون واضحاً بالنسبه للآخرين وعلى الشيوعيين ان يحذروا الغرور والتعالى والتسرع وفقدان الصبر وعليهم ان يقوموا بالدعاية بالأسلوب المناسب الذى يهدف الى الوحدة وليس الى الانقسام . والخطأ الثانى الذى ارتكب خلال الاحداث الطلابيه ان الأيام التى سبقت الاعتصام كانت تنبئ بأن احداثاً ستقع بالجامعة وقد حددها البعض فى ذكرى ٢١ فبراير كما تحدد ان الشكل سيكون مؤتمر سياسى عام . ويذكر محرر الاوراق ان ذلك كان سليماً يتمشى مع واقع البلاد وانعدام العمل السياسى بين جماهير شعبنا وانه كان يمكن انتخاب لجنة وطنيه للطلاب تتخذ موقف المساندة والنقد من السلطة والاتحاد معها والصراع ضد اخطائها ونواقصها . ولكن ما حدث هو ان حركة الطلاب قد اندفعت أو دفعت من خلال ثغرة فى الجو السياسى للبلاد الى الاعتصام ودخلت بذلك طريقاً مسدوداً نتيجة السلاح الذى اختارته والتوقيت وان الثورى الذى يؤمن بحركة الجماهير لايجب ان يلومها عندما تتحرك وحتى عندما يراها تتحرك بطريقة خاطئه فإن عليه ان يؤيدها ويدعو محرر الاوراق الجماهير الى تنظيم نفسها والدفاع عن مصالحها الطبقية واتباع اساليب النضال القانونية المتاحة وان تكون هذه الحركة واسعة ما امكن حتى يمكن ان تستجيب الاجهزة المختلفة لتحقيق التغيير المطلوب وإذا رفضت القوى الحاكمه والمسئوله احداث التغيير فلن يكون هناك إلا الاعتصام أو المظاهرة وان حركة الطلاب كانت تتطلب من القوى اليسارية ان تفهم الامور على حقيقتها انه كان يتعين على القوى اليسارية ان تواصل الدعاية والتعبئه من اجل تنظيم صفوف الطلاب على نطاق كافة الجامعات وان تتبين ذلك على إساس سياسة سليمة جوهرها الاتحاد مع السلطة والصراع ضد اخطائها ولو حكمت حركة الطلاب هذا المفهوم لسارت الامور بطريقة أخرى ولما واجهت الحركة التراجع بلا نظام ثم الانقسام والانعزال الذى تعانى منه اليوم

فإن قرار إعتصام قلة من الطلبة لم يأخذ في الاعتبار موقف الطبقات المختلفه في البلد وتجاهل مجئ العيد بعد اسبوع من بدء الاعتصام كان قراراً خاطئاً فالتوقيت ينبئ بفشل الحركة والاعتصام محكوم عليه ان ينفض قبل العيد لاسباب انسانيه تتعلق بحياة الطلاب الاجتماعية وان تعليق هدف الاعتصام واستمراره على مجئ السادات بناء على استدعاء من الطلبه المعتصمين كان مستحيلاً لأنه كان واضحاً ان السادات لن يحضر فالالتجاء الى الاعتصام دون حركة سياسيه واسعه على نطاق الجامعات وفي ارتباط مع حركة المجتمع ككل اعتماداً على وجود خلخله مؤقته في النظام السياسى قرار خاطئ متسرع .

والخطأ الثالث الذى وقع خلال الحركة الطلابيه كما يذكر محرر الاوراق هو ان الحركة يجب ان تجيد التراجع إذا كان ذلك مطلوباً وهذا ما لم تفعله اللجنه الوطنيه للطلاب وكان من المستحسن ان تتراجع بعد بيان مدير الجامعة الذى اعلن فيه اعترافه بها فقد كان هذا التراجع فرصه امام اللجنه للخروج من الطريق المسدود الذى دخلته حركة الطلاب وفرصة لتوسيع صفوفها لتشمل كافة الجامعات ولتراجع طريقة حركتها ولكن قيادة اللجنه اصرت على الاستمرار فكان التراجع بلا خطه وفقد الطلبه قيادتهم .

كما يذكر محرر الاوراق ان ما ذكر في التقرير من ان اهم السلبيات في حركة الطلبه هو افتقارها لبرنامج حركة - قول غير دقيق فإن البرنامج الطلابي "الوثيقه الطلابيه" اعلن بوضوح وشجاعة موقفاً سليماً من القضية - قضية مواجهة اسرائيل وامريكا ، ولكنه في جانبه الديمقراطي لم يكن يتعدى الكلام العام الذى يقال في الجرائد المصرية على لسان المسئولين وان واجب الحركه الطلابيه بشكل خاص والحركة المصرية بشكل عام ان تستوعب الدرس بنجاحاته واخطائه حتى لاتتعثر المسيرة . وتحت عنوان الاوضاع السياسيه في البلاد يذكر محرر الاوراق ان التقرير وقع في اخطاء عند محاولة تحليله للأوضاع السياسية في بلادنا اذ يقول التقرير انه مع استمرار الاوضاع على ما هي عليه باتجاه اليمين والاستسلام يزيد يوماً بعد يوم وان الظروف القادمة على بلادنا تنبئ بالموجه الفاشيستية الموجهه اساساً ضد حركة اليسار ومن ثم

تسن يومياً القوانين المعطله للحريات العامه ويذكر محرر الاوراق ان النضال يجب ان يكون من اجل انتزاع المزيد من الديمقراطية وليس من اجل انقلاب عسكرى ويجب ان يفضح التحولات الفاشيستيه التى تجرى بشكل سلمى من الانتقاد لقانون الوحدة الوطنيه ويذكر محرر الاوراق ان لا يراد الآن تغيير النظام الاجتماعى فى البلاد اى اقامة ديكتاتورية البروليتاريا ولكن المراد هو التغيير من الاوضاع القائمه ما يعد عقبه في سبيل اعداد البلاد للحرب الطويلة ضد اسرائيل وامريكا كل ذلك فى اطار مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبيه مساندة الحكم الحالي والصراع ضد اخطائه من اجل دفع الحركة الشعبية الى الامام لتقوم بدورها الحاسم ويذكر محرر الاوراق ان ما يجرى الآن فى البلاد من الغاء الاعتقال وسيادة القانون واصدار قانون الحريات يؤكد ان بلادنا قد دخلت بحركة مايو سنة ١٩٧١ فى نوع من الحريات النسبيه ولكنها ما زالت محكومة بالإطار العام الذى قامت عليه الاسس السياسيه للعشرين سنه الماضية ويبرر تحول البلاد الى الليبراليه . ويذكر محرر الاوراق ان صدور قانون الوحدة الوطنية لايعني ان البلاد تتحول الى الفاشيه . وان معناه ان السلطة تخشى حركة الجماهير فلجأت الى اصدار هذا القانون لتتمكن من مواجهتها . ويرى محرر الاوراق ايضاً انه يوجد تقدم فى حركتهم الثورية ولو بقدر فى المناخ العام النسبي للحريات مما يدفع الحركة الجماهيرية من ان تزيد نشاطها من اجل هزيمة اسرائيل وامريكا من اجل التقدم الاجتماعى فى اطار الثورة الديمقراطية الشعبية . كما يتناول محرر الاوراق السلطة القائمه فى البلاد ويعلق على ماورد بالتقرير من ان السلطة تتجه الى الفاشيه والارهاب فى الداخل والتراجع والاستسلام امام العدو الاسرائيلى الامريكى فى الخارج لأن السلطة لاتخوض الحرب الشعبيه لأن ذلك يزيد ارتباطها بالدول الاشتراكيه وتضم الارتباط بامريكا والبرجوازية المصرية كما يقول التقرير تستشعر الخطر الشديد فى زحف الاشتراكية كما ان التواجد السوفيتى فى مصر كان يلعب دوراً اساسياً ضاغطاً من اجل منع الاستسلام ويرد محرر الاوراق على ما ورد بالتقرير قائلاً ان السلطة القائمة في مصر سلطة وطنيه تتخذ موقفاً متردداً من

خوض الحرب وفى ضرب المصالح الامريكيه واطلاق تعبير سلطة استسلاميه عليها لايعبر عن الواقع ويؤدى بالحتم الى ضرورة اسقاطها . ويذكر محرر الاوراق ان النظام الحالى فى مصر نظام وطنى للطبقة البرجوازية وانه يجب ألا توجه السهام الى السلطة من اجل اسقاطها بل يجب توجيه النشاط من اجل دفع الحركة الوطنية والشعبيه وخاصة العمال والفلاحين لتأخذ دوراً اكبر فى الحياة السياسيه للبلاد وان الموقف السليم من السلطة عامل اساسى فى سلامة موقف الماركسيين من الحركة ضد اسرائيل وامريكا ومن اجل التقدم ويقرر محرر الاوراق فلنناضل من اجل تغيير كل الاوضاع التى تعوق المسيرة نحو تمكين بلادنا من خوض حرب طويلة ضد اسرائيل وتصفية المصالح الامريكيه ولنساند السلطة القائمة مع الصراع ضد اخطائها ومن اجل تغيير اساليبها فى الحكم وادارة البلاد وبتمكين الجماهير الشعبيه من الاشتراك الفعلى فى ادارة البلاد . ويتحدث محرر الاوراق عما ورد فى التقرير عن الطلاب الناصريين ذوى الفكر الاشتراكى واعضاء منظمة الشباب السابقون واغلبهم يؤمن باشتراكيه البرجوازية الصغيرة اشتراكية عبدالناصر وهم عناصر مخلصه وحليف اساسى لحركتهم وانه يجب عدم تصنيف الطلاب ويجب طرح التمايز تدور فى حركة مفرغه ولاتصل الى نتيجة توحيد كافة الاتجاهات المختلفة وكل القوى الوطنيه الديمقراطية التى لها مصلحه مشتركه فى الحاق الهزيمة باسرائيل .

كما يعلق محرر الاوراق على ما ورد بالتقرير خاصاً بالجمعيات الدينيه من انه يجب تجنب تحويل المعركة ضد الدين ويجب الدخول فى الجمعيات الدينيه من اجل الحد من التعصب الدينى ولمحاولة اجتذاب افضل العناصر بها ويذكر محرر الاوراق ان التقرير لايعرف كاتبه وبالتالى لايستطيع ان يحدد هل هو مؤمن فعلاً بالدور الثورى التحررى للأديان أم هو يدعو الى ذلك كتكتيك منه لفض الجمعيات الدينيه . ويذكر محرر الاوراق أن الماركسى أو الاشتراكى العلمى فى بلادنا يجب ألا يدخل جماهيرنا فى نقاش حول ثورية الدين أو عدم

ثوريته لأن هذا يؤدى بالضرورة الى تقسيم الطلاب أو العمال الى طائفتين دينيتين وانه لو دخل مجموعة من اليساريين الجمعيات الدينيه واثاروا نقاشاً حول ثورة الدين فستكون النتيجه هى الحرب الدينيه ويذكر محرر الاوراق انه يجب عدم شن أى حرب على أى دين والوقوف ضد اى تعصب والدين مسأله شخصيه بين الانسان وربه ويجب عدم التسرع بالصاق تهم الرجعية لكل انسان يتكلم فالموقف السليم هو تحليل نشاط المتكلم الدينى وبناء على هذا المفهوم يصبح الموقف من الجمعيات الدينيه والتعامل معها على اساس سياسى للاتحاد معها فى الموقف الوطنى والديمقراطى العام ونقد نشاطها السياسى والعام اذا تعارض مع الاهداف مع التاكيد دائماً على الشعار الذى صاغه شعبنا بنضاله الطويل *ان الدين لله والوطن للجميع* .

ويتحدث محرر الاوراق عن الاشتراكيه وما ورد فى التقرير عنها من ان البرجوازية الحاكمة واحتكارها وحدها للسلطة السياسيه وعجزها عى قيادة مرحلة التحرر الوطنى اصبح احد المعوقات الاساسيه فى طريق حل القضية الوطنيه وبناء الثورة الاجتماعية الاشتراكيه كما يقول التقرير ان الهجوم على الاتحاد السوفيتى اصبح شعاراً من اجل الدعوة الى الاستسلام والهجوم على الاشتراكيه والتحول الاشتراكى . ويذكر محرر الاوراق ان الاشتراكيه التى تحدث عنها التقرير هى اشتراكية الشعارات فقط وان الماركسيون يستخدمون تعبيراً دقيقاً عندما يتعرضون لبناء الاشتراكيه وهو "الثورة الاشتراكيه" والثورة الاشتراكيه فى المفهوم الماركسى اللينينى تعنى اقامة ديكتاتورية البروليتاريا وان المقياس الحقيقى لاولئك الذين لايريدون تحقيق الاشتراكيه فى بلادنا هو نضالهم من اجل ضمان اتمام الثورة الوطنيه الديمقراطيه الشعبيه جذرياً وبشكل كامل ونهائى تحت قيادة الطبقة العامله اخذين فى اعتبارهم دور الطبقات الأخرى وان *القيادة اليوم فى بلادنا هى للبرجوازية* .

وينهى محرر الاوراق مقاله بأن الحركة الطلابيه مدعوة اليوم لأن تقوم بدورها وان تأخذ مكانها الصحيح فى اطار الحركه العامه للمجتمع المصرى

ضد اسرائيل وامريكا ومن اجل التقدم وان الطلبة الشيوعيين مدعوون الى ان يكونوا ابطال الوحدة وحدة كل الطلاب وحدة كل القوى الوطنية والديمقراطية حتى يساهموا بذلك فى خلق اوسع جبهة داخلية متحدة على صعيد المجتمع المصرى .

(٦)

استجواب خليل سليمان محمد الشهير بخليل كلفت ناقد ادبى

قام الاستاذ محمد عمر وكيل نيابة امن الدولة العليا بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٢ بمبنى مباحث امن الدولة بسؤال خليل كلفت عن الاوراق التى ضبطت بمسكنه فذكر أن الاوراق المعنونة الثورة ومواجهة الاعضاء لرجال المخابرات العامة فقرر انها ضبطت عنده ولكنه لايذكر أين ولا متى حصل عليها ولايعرف من قام بكتابتها ولم يقرأها .

واما عن الاوراق المحرر على الاستنسل بالآله الكاتبه فهى تتضمن موقف جمعية كتاب الغد من مسأله انضمام مصر لاتفاقيه برن لحماية حق المؤلف .

وعندما سئل عن الفكر السياسى الذى يعتنقه ذكر انه من الناحية النظرية يتبنى الماركسية دون تعمق واساساً فيما يتعلق بعلم الجمال الماركسى اما بالنسبة للفروع الأخرى فهو مبتدئ . واضاف ان علم الجمال الماركسى يختص بدراسة الآداب والفنون منذ اقدم العصور حتى الآن مركزاً على واقع ان هذه الفنون والثقافة عموماً مرأه تعكس الاوضاع الاجتماعية ومستوى التطور فى القوى المنتجة ، فهو علم بعيد عن الافكار الزائفة التى تنادى بالفن للفن .

وسئل خليل كلفت عن تاريخ بده دراسته للفكر الماركسي فاجاب منذ عام ١٩٦٥ ، فسأله المحقق عن المجال الأدبى الذى طبق فيه الماركسيه ، فاجاب انه طبق الماركسية فى نقده لبعض الكتب والدواوين الشعرية ، فقام بنقد كتاب (تجربتى الشعريه) للشاعر العراقى عبدالوهاب البياتى ، وكان نقده لهذا الكتاب ينصب على تفنيده للمفاهيم الوجوديه التى يلبسها الكاتب الكبير ثوب الثوريه

وانه انتهى الى ان الشاعر لايتجاوز موقف المتمرد الثورى كما يدعى.. كما قام بنشر ثلاث مقالات فى جريدة المساء رداً على بعض التهجمات على شعراء الارض المحتله بافتعال فكرة ان شعرهم هو شعر معارضه وليس شعر مقاومة وكان الرد على الشاعر على احمد سعيد المشهور بأدونيس والناقد المصرى غالى شكرى .

وعندما سأله المحقق ان كان يرى تطبيق المذهب الماركسى الذى يعتنقه فى مصر ، فاجاب ايوه انا مؤمن ان تنقذ بلدنا وانه لايمكن للطبقة العاملة ان تحرر نفسها إلا بالثورة الاجتماعية ، اما اشكال وظروف تحقيق هذا الامر فيحتاج الى دراسة وللاسف لم يقم بهذه الدراسة .

ونفى خليل كلفت ان يكون قد قام بنشر فكره هذا بين احد ممن يعرفهم . كما نفى ان يكون له اى دور بالحركة الطلابية . وعن علاقته بابراهيم فتحى قرر انهما عضوان فى مجلس ادارة جمعية كتاب الغد ، كما نفى معرفته بسعيد العليمى .

وسئل خليل كلفت ان كان قد تردد على الاسكندريه مؤخراً فقرر انه لم يذهب الى الاسكندريه منذ عام ١٩٥٧ ، ونفى علمه أو معرفته بمدرسة الكادر الخاصة بالتنظيم الشيوعى ، كما نفى معرفته بجمال عبدالفتاح عبدالدايم أو سعيد احمد حفنى أو صبحى نويجى أو عبدالفتاح مرسى حماد أو حسين عبدالوهاب شاهين أو فتح الله محروس احمد أو سعيد عبدالمنعم ناطوره أو على حسين نوح أو احمد محمد رضوان أو محمود شاكر عبدالمنصف أو عطيه محمد سالم أو على البيومى حسن حسين .

كما نفى كل ما ورد ببلاغ هيئة الامن القومى .

وسئل عن الاوراق المعنونة (مهام اللحظة الراهنة للحركة الطلابيه) فاجاب انه لايذكر كيف وصلت إليه هذه الاوراق .

ووجه بما قرره سعيد العليمى من انه يعرفه هو وشقيقه على ، فقال انا لا اعرف هذا الشخص وإذا رأيته استطيع ان اقرر اذا كنت اعرفه أو لا وانا لا اعرف حد بهذا الاسم .

فووجـه بما تبين من تعرف كل من سـعيد حـفنى وعلى حسين نوح عليه بوصفه الشخص الذى حضر وقام بالتدريس فى مدرسة الكادر بسيدى بشر كما تقابل مع الاول رفقه شخص يدعى الدكتور فوزى فقال انه لم يحضر الى الاسكندرية ولايعرف هذين الشخصين .

(٧)
استجواب جمال عبدالفتاح عبدالدايم
طالب بكلية الصيدلة جامعة الاسكندريه

قـام الاسـتـاذ صـهـيب حـافظ وكـيل نيـابة امن الدولة العليـا بتـاريخ ١٩٧٣/٦/١٣ بمبنى مـبـاحث امن الدولة بالاسكندرية باسـتـجـواب جـمـال عبدالفتاح عبدالدايم الذى ذكر انه التحق بكلية الصيدلة عام ١٩٦٦ وكان عضواً فى اتحاد طلاب الكلية لمدة سنتين متتاليتين من نوفمبر ١٩٦٧ الى نوفمبر ١٩٦٩ وانه لم يرشح نفسه فى الانتخابات التاليه :

ونفى جمال عبدالفتاح معرفته بسعيد حفنى أو عبدالسلام قـنديل أو عبدالفتاح مرسى ، كما نفى ما ورد ببلاغ هيئة الامن القومى أو اشتراكه فى عقد اجتماعات جرى تسجيلها فى ١٩٧٣/٥/١٤ ، ١٩٧٣/٣/٧ ، وقال ان هذه الاجتماعات لم تحدث اصلاً ، وكذلك الامر الخاص باجتماع ١٩٧٣/٤/٧ وانه لايعرف هؤلاء الاشخاص الواردة اسماءهم فى محاضر تفريغ التسجيلات .

وفى التحقيق الذى اجرى معه فى ٧٣/٦/٢٣ اقر بمعرفته لسعيد حفنى منذ عام ١٩٧١ وانه تعرف عليه عن طريق بعض الاصدقاء ، كما اقر انه تعرف على حسين شاهين عن طريق صديقه علي الشخيبى وكذلك الحال بالنسبة لعبدالفتاح مرسى ، ونفى ان يكون قد تحدث معه عن تطور الحركة الطلابية. أو انه اتخذ اسماً حركياً هو سمير .

كما قرر انه قابل عبدالسلام قنديل فى مسكن سعيد حفنى ثم زاره في منزله بمناسبة مرضه . إلا انه لم يتحدث معه فى الامور السياسيه أو الحوادث

الطلابية . كما نفى ان يكون قد حضر اجتماع مع سعيد حفنى بمصاحبة من يدعى صلاح .

وقرر جمال عبدالفتاح انه لايعرف صبحى نويجى ، ونفى ان يكون قد اجتمع يوم ٧٣/٣/٧ مع سعيد حفنى وسعيد العليمى وعبدالسلام قنديل بمنزل الأخير .

وفى التحقيق الذى اجرى معه بتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٤ اعترف انه استأجر شقه بشارع البكباشى محمود العيسوى لاستعماله الشخصى اثناء الدراسة وكان ذلك فى الفترة من نوفمبر ٧١ الي يونيه ٧٢ .

ونفى معرفته بعلى حسين نوح أو عطيه سالم وانكر ما ذكراه بخصوص توليه تدريس الماركسية بمدرس الكادر السياسية بالشقة التى اقر أنه كان قد استأجرها .

(٨)
استجواب على بيومى حسن حسين
امين مخزن بشركة السيوف للغزل والنسيج بالاسكندرية

سئل على بيومى حسن بمعرفة الاستاذ حسن عمر وكيل نيابة امن الدولة العليا بتاريخ ٧٣/٦/١١ بمبنى مباحث امن الدولة بالاسكندرية ، فنفى انشائه اى تنظيم شيوعى مناهض لنظام الحكم وذكر انه كان عضواً باللجنة النقابية للشركة المتحدة للغزل والنسيج حتى سنة ١٩٦٤ وانه لم يتقدم للترشيح بعد ذلك . وقرر انه كان قد تقدم هو وبعض زملائه بشكوى ضد رئيس مجلس الادارة لوجود اخطاء فى التشغيل الخارجى فقام باصدار قرار بفصله فقام بتقديم شكاوى للمسئولين وعاد الى عمله بعد حوالى ١٨ شهراً .

وقرر على بيومى انه لايعتنق اى فكر ماركسى . اما عن زيارته لزميله عطيه سالم فقد كانت منذ حوالى ثلاثة اشهر بمناسبة وقوع قطعة حديد على قدمه ، كما قام بزيارة محمد انور عبدالمقصود لمرضه بالربو وقابل فتح الله محروس عنده .

ونفى علي بيومي ان يكون أحداً قد تحدث معه عن الافكار الماركسيه . كما نفى معرفته بسعيد عبدالمنعم ناطوره وإن كان يعرف والده عبدالمنعم حيث كانا يعملا سوياً في شركة الطويل . وكذلك نفى معرفته باحمد رضوان أو محمود شاكر أو سعيد المحامي أو صلاح .

ونفى علي بيومي ما جاء في بلاغ هيئة الأمن القومي بوجود خلايا بشركة الاسكندرية للغزل والنسيج أو انه عضو بالخلية التي انشئت بشركة السيوف . كما نفى انْ يكون فتح الله محروس قد انشأ هذه الخليه أو ضمه إليها هو وعطية سالم وانور عبدالمقصود أو انه اتخذ اسماً تنظيمياً ابراهيم ، أو أنه عقد مع هؤلاء أية اجتماعات .

وانكر ما ورد بمحاضر تفريغ التسجيلات للاجتماعين المعقودين يوم ١٤/٢/٧٣ و٢١/٢/٧٣ أو حدوث اجتماع بمنزله يوم ٢٥/٢/١٩٧٣ أو يوم ٥/٣/١٩٧٣ ، أو يوم ٨/٣/٧٣ ، أو يوم ١٤/٣/١٩٧٣ أو يوم ١٥/٤/١٩٧٣ .

ونفى سماعه أو رؤيته لنشرات الصراع والشرارة العماليه .

كما انكر ما ورد باقوال محمد انور عبدالمقصود من انهم كانوا يعقدون اجتماعات سريه أو انهم اتخذوا لأنفسهم اسماء حركية ، أو ان الهدف الاساسي من هذا التنظيم الشيوعي هو الوصول الى حكم الطبقة العاملة عن طريق دكتاتورية البروليتاريا .

(٩)

استجواب عطية محمد سالم

عامل طباعة بشركة السيوف للغزل والنسيج (سباهي)

في التحقيق الذي اجراه الاستاذ حسن عمر وكيل نيابة امن الدولة العليا بتاريخ ١١/٦/١٩٧٣ بمبنى مباحث امن الدولة بالاسكندرية مع عطيه محمد سالم نفى المذكور انشائه اى تنظيم شيوعي او اشتراكه فيه وذكر انه كان عضواً باللجنة النقابيه للشركة التي يعمل بها من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٧١

ثم لم يتقدم للترشيح بعد ذلك لإصابته بورم فى المخ ، إلا أنه يهتم احياناً ببعض مشاكل العمال ويحاول حل هذه المشاكل نتيجة خبرته النقابية ، وأقر بأنه تردد على منزل فتح الله محروس مرتين بمصاحبة بعض العمال لعرض مشاكلهم عليه بصفته عضو اللجنة النقابيه ، واما عن علاقته بعلى بيومى فقد ذكر انه زميله فى الشركة ويتشاور معه فى اموره اذ انه كبير فى السن مثله ، وعن محمد انور عبدالمقصود فقد ذكر انه صديقه ويعمل رئيس ورديه بالشركة وكان يزوره لإصابته بالربو .

وأكد عطيه سالم انه لايعتنق اى فكر سياسى ولايقبل الفكر الماركسى .

وبمحضر التحقيق المؤرخ ١٢/٦/١٩٧٣ اثبت وكيل النيابة المحقق ورود التقرير الطبى الخاصة بعطيه محمد سالم من مستشفى جمال عبدالناصر يفيد اشتباه ورم بالمخ وانه ادخل المستشفى ومدة علاجه تقدر فيما بعد .

وبمحضر التحقيق المؤرخ ١٨/٦/١٩٧٣ استكمل المحقق التحقيق مع عطيه سالم ، وفى هذا التحقيق نفى معرفته باحمد محمد رضوان أو محمود شاكر عبدالمنصف أو احمد الشاطبى وكذلك بجمال الدين عبدالفتاح أو سمير أو سعيد أو صلاح أو سعيد حفنى أو صبحى نويجى أو عبدالفتاح مرسى حماد أو حسين عبدالوهاب شاهين أو على سليمان .

ونفى ما ورد ببلاغ هيئة الامن القومى من انه كان مسئولاً عن خليه السيوف أو اطلاعه على النشرات الوارد ذكرها بهذا البلاغ أو بمحاضر تفريغ التسجيلات الصوتيه للاجتماعات المدعى عقدها فى الفترة من ١٤/٢/٧٣ حتى ضبط الواقعه وذكر انه فى هذه الفترة كان مريضاً ويلزم الفراش فى منزله وانه دخل المستشفى يوم ١/٤/١٩٧٣ حتى ٢٨/٤/١٩٧٣ ومكث فى منزله حتى ١٩/٥/١٩٧٣ .

وانكر عطيه سالم ما ذكره على حسين نوح من ان التنظيم انشأ مدرسة للكادر بقصد تثقيف اعضاء الخلايا وانه اختير للالتحاق بهذه المدرسه وانه تردد على هذه المدرسة حوالى خمس أو ست مرات وانه التقى به فى هذه المدرسة .

(١٠)

استجواب على سليمان محمد احمد الشهير بعلى كلفت
طالب بكلية الآداب جامعة القاهرة

قام الاستاذ محمد عمر وكيل نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٢ بالتحقيق مع على سليمان كلفت الذى نفى اشتراكه فى اى تنظيم ولايعرف شيئاً عن ذلك ، كما نفى حيازته لأى من المضبوطات التى وجدت بحجرته ، وانكر ان تكون الاوراق الخطية المضبوطه قد كتبت بخطه . كما قرر انه لا علاقة له بالحركة الطلابيه .

وعندما سئل على كلفت ان كانت له قراءات فى الماركسيه اجاب بأنه قرأ اصول الفلسفه الماركسيه كما قرأ النظرية المادية فى المعرفة لجارودى ومقالين لماوتسى تونج هما فى التناقض وفى الممارسة كما قرأ خطوه الى الأمام وخطوتين الى الخلف للينين . وسئل عن كيفية تمكن الطبقة العامله من الوصول والسيطرة على الحكم . فقال بالقوة والعنف اى بالاضرابات والمظاهرات والنضال المباشر .

وسئل عن رأيه فى المجتمع المصرى فاجاب انه ككل المجتمعات فيه تناقضات فمثلاً توجد فئة من الناس لاتعمل كثيراً ومع ذلك تحصل على اجر اكبر من كثير من الناس التى تبذل عملاً اكثر ، ومن الممكن تطور المجتمع المصرى الى الاشتراكيه وانتقاله الى مرحلة المجتمع الشيوعى وتذويب الفوارق بين الطبقات ويطبق فيه قانون لكل حسب حاجته .

وعندما سئل عن تعليله للحركة الطلابيه ، قال ان الطلبة يطالبون بالديمقراطيه وحرية الصحافة عموماً وحرية الصحافة الجامعية خصوصاً واجراء انتخابات جديدة لإتحاد الطلاب والإفراج عن المعتقلين وكل هذه مطالب عادلة .

وسئل عن ابراهيم فتحى قنصوه فقال انه يعرفه من قهوة ريش وهو ناقد

ادبي ولكنه شيوعي . إلا انه أنكر معرفته بسعيد حنفي أو جمال عبدالفتاح أو صبحي نويجي أو حسين عبدالوهاب شاهين .

وقد قام وكيل النيابة المحقق بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٣ بالاطلاع على المضبوطات التي ضبطت بحجرة علي سليمان محمد احمد .

أولاً : مقال بعنوان – لماذا رفضنا التحقيق ولماذا نقبله جاء به ان السلطات اختطفت عشرات من المناضلين وان نهج السلطة هو ضرب القوى الوطنيه لا الضرب فى اسرائيل وامريكا وتهدف السلطة الى التخلص من الوطنيين الثوريين وذكر بالمقال انه كان يجب على الطلاب ان يتمسكوا بالحد الادنى من الضمانات كشفاً لسلوك السلطات امام الجماهير وتوفير قدر من الحماية الضرورية لاجتياز شراكها باقل الخسائر ايا كانت الضغوط فمطلب الطلاب بعلانية المحاكمه والاضراب عن الطعام تكشف التلفيق الذى تدبره السلطات . والآن وبعد اربع شهور من الموقف يواجه الطلاب بعض التغييرات الطفيفه الناتجه من الانحسار النسبى فى اشكال النضال الطلابى بسبب انخراط الجامعة فى الامتحانات فى وقت لم تزل فيه الجامعة الفصيله الاماميه الاكثر نشاطاً فى رفع لواء الديمقراطية الوطنية وقد بدأت النيابة تلح فى استدعاء الطلاب للتحقيق لبدء مناورات جديدة لعزل القله من الطلاب الرافضين اجراء التحقيق معهم فهل يستعد الطلاب لقبول التحقيقات جماعياً فى حالة استدعائهم بعد ان رفضوه ودون ان يحقق شرط حضور محامى ان الفائدة العملية ترشد الثورى فى اتخاذ مواقفه بافق تاريخى لتفادى الاضرار دون ان يشله ذلك عن اتخاذ المواقف الواجبه مهما كانت التضحيات ولكن هل يخطئ الثورى حينما يتخذ موقفاً من مسألة سياسيه رغم عدم ضمان تحقيق هذا الموقف فوراً ان الاجابة على مثل هذا السؤال شائكة ولأنه لاتوجد وصفه واحدة لكل الحالات وحرصاً على الوصول لبر الامان فلنناقش امثلة من واقع الخبرات الطلابية فالطلبة كمثال يرفضون الوصاية على الاتحادات الطلابيه بكل اشكالها

من اجل امتلاك اداة نقابية مستقلة فى ايدى الطلاب ولكن هذا لايمنع من قبول التمثيل فى الاتحادات الحالية والمناضله فى سبيل ذلك وان النضال الديمقراطى للطلاب لم يفلح حتى الآن فى الامتلاك الكامل لناصيـة النقابة الوطنيه رغم الاشواط الهامه المقطوعة فى سبيل ذلك وان خبرة الطلاب تؤكد ان خضوعهم لشروط معاكسه لايدين مواقفهم المبدئيه ولايشفع التخلى عنها بل باستمرار الدعاية حولها واتخاذ المواقف المبنيه على اساسها واضعين فى الاعتبار مجمل الظروف وتغيراتها وان الطلاب إذا كانوا لم يسقطوا القوانين التى تجيز التحقيق إلا انهم اخترقوا استار هذه السرية فى الواقع بفضل النضال الجماهيرى التى مكنت من الاتصال بالمحتجزين وان الطلاب مضطرين لاجتياز التحقيقات حسب القانون من الناحية الشكلية مواصلين التنديد بها لإسقاط كافة القوانين الجائرة المعدة لاخماد اشكال الكفاح الجماهيرى المستقله ووأد طلائعها الثورية وقد ذيلت الورقة بعبارة عاش نضال الوطنيين خلف القضبان - عاش نضال الطلاب الديمقراطى الوطنى - عاشت الحركة الشعبية الثورية الرافضة للقمع والاستسلام .

__ثانياً :__ ست ورقات فولسكاب محرره بخط اليد بالمداد الجاف معنونه مهام اللحظه الراهنه للحركة الطلابية جاء بها ان انتفاضة الطلاب فى يناير صفعة قويه فى وجه الخط الرسمى للسلطة البرجوازية ، خط التسويه الاستسلاميه مع الاستعمار الامريكى واسرائيل ولكن الدرجه النسبيه لالتقاء الوعى المنظم للحركة الطلابيه جعلت من الصعوبة بمكان الخروج ببداية قوية للجان وطنية متماسكه فجاءت اللجنه الوطنيه العليا انعكاساً لنسبية نضج القيادات وقد واصل المناضلون الثوريون تطبيق برنامجهم الوطنى الديمقراطى فى المجال الطلابى بالدعاية والإثارة بخلق الاشكال الكفاحيه الجماعية والاسر والنوادى ذات الطابع السياسى الواضح بعقد المؤتمرات لإرساء دعائم راسخه لصحافة جامعيه وطنيه ديمقراطية رغم كل القيود المفروضه ، وجاء تعطيل

الانتخابات الجديدة العمالية الخاضعه موقفاً طبيعياً من اتحاد الجمهورية التابع للسلطة . ويهاجم المقال الاتحادات العمالية الخاضعه لسيطرة السلطة وهى السلاح الرئيسى الذى تشرعه الى صدور الحركة الطلابيه بالاضافه الى تسليط اسلحة مجالس التأديب والانذارات والإرهاب البوليسى وشتى الضغوط على رقاب الوطنيين من الطلاب عقاباً على موقفهم" السياسيه الوطنيه وفى هذه الظروف لعبت الصحافه الجامعية والمؤتمرات السياسيه والجماعات الوطنيه دوراً هاماً فى التحضير للمعارك التى لايمكن بدونها دفع الاخطار التى تهدد الحركة الطلابيه ولقد ضمنت الحركة الطلابيه عناصر وطنيه كانت ولاتزال جنينية فى كلياتها واخذت البراعم الاولى تنخرط فى الكفاح الوطنى واخذت المباحث العامه وعناصر الرجعيه تقيم شبكاتها المعاديه للحركة الوطنية الديمقراطية وللشيوعية رعباً من الحركة الطلابيه مما يدل على الإفلاس السياسى للسلطة العاجزة عن مواجهة الطلاب الوطنيين ولاتملك إلا الطوب وتمزيق الصحافة الجامعيه والجمعيات الدينيه ويقع الاتحاد العام التابع للسلطة فى مأزق فهو لايملك للتخلص من التنظيمات غير الشرعيه "لجان الدفاع" إلا بفتح باب الانتخابات ولكنه من ناحية اخرى يخشى نتائجها ولكن الحركة الطلابية تتجه الى ابراز برنامج وطنى ديمقراطى واضح من خلال التمسك بالاحتفال بمرور العام الاول على حركة يناير والاحتفال بـ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ وان معركة الطلاب من اجل الاتحاد الجديد تهدف الى انتزاع مكاسب حيويه وترسيخ صحافة جامعية قويه وتدعيم جماعات واسر ذات طابع سياسى ووضع اسس راسخه للجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وفرض المؤتمرات الجماهيريه والرعايه والإثاره من خلال كل هذه الاشكال الكفاحيه فالمكاسب الهائله لانتفاضة يناير لاتجد اعترافاً رسمياً فى ظل الحزب الواحد والديكتاتورية البوليسيه والاستسلام الوطنى والنقابات العمالية الحالية اقل بكثير من مستوى المطالب التى ترفعها الطبقة العامله المصرية ولابد للاتحاد ان يتسع للعناصر التى تمثل الحركة الطلابيه

وعلى هذه العناصر ان تناضل فى سبيل ذلك ولقد رفعت الحركة الطلابيه اثناء انتفاضها فى يناير سنة ١٩٧٢ رايات اللجان الوطنيه وهى ترفع شعارات لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية ومنذ الانتفاضه الوطنيه شنت السلطة حربها الشعواء ضد اى شكل ديمقراطى وتستحدث الاساليب المختلفه فى مواجهة الطلاب لتحطيم كفاحهم الذى يقاوم الاستسلام وبدأت معاداة الشيوعيه تبرز من جديد كسلاح يشهر فى وجه الوطنيين بالاستفادة من الجذور العميقه التى غرستها الناصرية فى معاداتها والتى أخذت ازهارها السامه تتضح فى كل مكان مع الوقفات الموضوعيه مع الاتحاد السوفيتى وقد قدمت السلطة قانون الوحدة الوطنيه للوقوف فى وجه نهوض الحركة الوطنية واطلقت ايدى كلابها وبلطجيتها فالتساهل ازاء الحركة الوطنية يأتى باضرار على السلطة وبرزت مطالب الطلاب الديمقراطيه كهجوم معاكس على القمع وعلى التسويات الاستسلاميه ولايمكن أن يتخذ الطلاب نقطة دفاع فالدفاع هو الهجوم ان كان يجرى على اساس منطق ثورى يرفض اسوار الجبهه الداخليه التى لم تعد الاساس التى اقامتها عليها فى نفس الاوضاع فإن الاستسلام يضرب فى الصميم هذا الاسس ويبرز الى السطح تناقضات المصالح التى تقوم عليها هذه الجبهة الداخليه وتعجز السلطة حتى عن ابرام تسوية استسلامية جزئية كحلقة فى سلسلة من الحلقات المتواليه تنتهى بالتسوية الشامله مع الاستعمار الامريكى واسرائيل ويؤدى الفهم العلمى للعلاقة الجدلية بين القضية الوطنية والقضية الديمقراطية الى ضرورة تدعيم لجان عن الحريات الديمقراطية وتأكيد قيادتها للمعارك الحالية خلال الاشكال الكفاحيه المختلفه للسير بالحركة الطلابية اقصى مدى تستطيع بلوغه وهذه اللجان هى الشكل الحقيقى للاتحاد الوطنى للطلاب فى المرحلة الراهنة للحركه الطلابيه .

مكتب النائب العام

نيابة امن الدولة العليا

امر احالـــة

فى قضية الجناية رقم ٥٠١ سنة ١٩٧٣ الرمل

المقيدة برقم ٦٥ سنة ١٩٧٤ امن دولة عليا

نحن : حسن عثمان عمار رئيس نيابة امن الدولة العليا

نتهم :

(١) سعيد محمد على العليمى س٢٨ محامى تحت التمرين

مقيم ٤٩ شارع الدكتور محمد حجاب بالشاطبى (محبوس بسجن الاسكندرية) .

(٢) خليل سليمان محمد احمد س٣١ ناقد ادبى

وشهرته خليل كلفت مقيم ٤٤ شارع الكرار ببولاق الدكرور (محبوس بسجن الاسكندرية) .

(٣) ابراهيم فتحى سليمان قنصوه س ٤٢ ناقد ادبى

مقيم ٣٩ شارع المراغى بالعجوزة (محبوس بسجن الاسكندرية) .

(٤) الضوى بدوى سالم "هارب" .

(٥) حسنين حسنين كشك "هارب" .

(٦) حسين عبدالوهاب شاهين س٣٤ مدير مكتب عمل كوم اميو (محبوس بسجن الاسكندرية) .

(٧) فتح الله محروس احمد على س٣٧ عامل بشركة السيوف للغزل والنسيج مقيم ٧٢ شارع بن عزيز بباكوس (محبوس بسجن الاسكندرية).

(٨) **جمال عبدالفتاح عبدالدايم** س٢٦ طالب بكلية الصيدلة جامعة الاسكندرية مقيم ٢ شارع السد العالى بالعصافرة (محبوس بسجن الاسكندرية) .

(٩) **سعيد حفنى احمد السيد** س٣٠ عامل بمصانع النحاس المصرية بالاسكندرية مقيم ٢٧ شارع احمد ترك برمل الاسكندرية (محبوس بسجن الاسكندرية) .

(١٠) **على حسين مرسى نوح** س٤١ عامل بشركة اسكندرية للغزل والنسيج مقيم بطريق الحرية بالسيوف البحرية (محبوس بسجن الاسكندرية) .

(١١) **سعيد عبدالمنعم ناطورة** س٢٧ ميكانيكى بالشركة العربية المتحدة للغزل والنسيج بالاسكندرية .

مقيم بشارع رقم ٦ بارض المفتى بالسيوف (محبوس بسجن الاسكندرية) .

(١٢) **صبحى طه نويجى** س٤٢ مهندس بشركة النحاس المصرية مقيم بشارع رقم ٦٠٧ بالمندرة البحرية (محبوس بسجن الاسكندرية).

(١٣) **احمد محمد رضوان** س٤٢ عامل انتاج بشركة اسكندرية للغزل والنسيج مقيم بشارع مسجد المفتى بأرض المفتى بالرمل (محبوس بسجن الاسكندرية) .

(١٤) **محمود شاكر عبدالمنصف** س٣٠ كاتب مرور بشركة اسكندرية للغزل والنسيج مقيم بشارع مسجد المفتى بأرض المفتى بالرمل (محبوس بسجن الاسكندرية) .

(١٥) **عطية محمد سالم** س٤١ عامل طباعة بشركة السيوف للغزل والنسيج مقيم بشارع النبوى المهندس بالمندرة القبلية (محبوس بسجن الاسكندرية) .

(١٦) على بيومى احمد حسنين س٥٤ امين مـخـزن بشـركـة السيوف للغزل والنسيج مقيم ٤٦ شارع جميلة بو حريد قسم الرمل .

(١٧) عبدالفتاح مرسى احمد حماد س٢٤ امين خـزينة لفـرع ديكنسون بالشركة المصرية للورق وادوات الكتابة .

مقيم بطريق الزعيم جمال عبدالناصر ناصية شارع رقم ١٦ قسم المنتزه (محبوس بسجن الاسكندرية) .

(١٨) على سليمان محمد احمد س٢٠ طالب بكلية الآداب جامعة القاهرة مقيم ٤٤ شارع الكرار بولاق الدكرور .

(١٩) مجدى عبدالفتاح على "هارب"

لأنهم فى الفترة من سبتمبر سنة ١٩٧١ الى ١٩٧٣/٦/١١

بجمهورية مصر العربية

أولاً : المتهمون من الاول الى الثامن :

انشـأوا ونظموا واداروا منظمـة ترمى الى سيطرة طبـقـة اجـتـمـاعـيـة على غيـرها من الطبـقـات والى القـضـاء على طبـقـة اجـتـمـاعـيـة ، وقلب نظم الدولة الاسـاسيـه والاجـتمـاعيـه والاقـتـصـاديه والقـضـاء على النظم الاسـاسيـه للهيـئـة الاجتماعية وكان استعمال القوة والارهاب والوسـائل غير المشروعه ملـحوظاً فى ذلك ، وذلك بأن كونوا منظمة سـريه شيوعيه تعمل على القضاء على طبقة الملاك والرأسـمـالية الوطنيـه وسـيـادة الطبـقـة العـامله وحكمـهـا المطلق والغـاء الملكيـة الخـاصـة لوسـائل الانتـاج ، عن طريق خلق مـجـتـمع مـصـرى على غـرار الوضـع القائم فى الصين الشعبيه وبالاسلوب الثورى الذى اتبعه لينين وستالين وماوتسى تونج فى الثورتين الروسيه والصينيه .

ثانياً : المتهمون من التاسع الى الأخير :

انضموا الى منظمة ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الاساسيه الاجتماعية والاقتصادية وكان استعمال القوة والارهاب ملحوظاً فى ذلك ، بأن انضموا الى المنظمة السرية المنوه عنها فى التهمة السابقة والتى تستهدف الاغراض التى تقدم بيانها وتسعى لتحقيقها بالقوة والارهاب والوسائل غير المشروعة على الصورة التى تقدمت الإشارة إليها .

ثالثاً : المتهمون جميعاً :

١) روجوا فى جمهورية مصرالعربيه لتغيير مبادئ الدستور الاساسيه والى تسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات ، وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعه ملحوظاً فى ذلك .

٢) حازوا واحرزوا المطبوعات المعدة لاطلاع الغير عليها والتى تتضمن تحبيذاً وترويجاً لتغيير مبادئ الدستور الاساسيه وتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات .

بنـــاء عليـــه

يكون المتهمون قد ارتكبوا الجناية والجنحه المنصوص عليها فى المواد ٩٨أ فقرة ١و٢ ، ٩٨ب و ٩٨ب مكرراً و٩٨هـ من قانون العقوبات .

لـذلـــــك

وبعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

وعلى القرار الجمهورى رقم١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ باعلان حالة الطوارئ .

وعلى الامــر رقم٧ الصــادر فى ١٩٦٧/٩/٣ بإحــالة بعض الجــرائم الى محاكم امن الدولة العليا .

نـأمـــر :

أولاً: بإحالة الدعوى الى محكمة امن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف الاسكندرية لمعاقبة المتهمين بالمواد سالفة الذكر .

ثانياً : يندب المحامين اصحاب الدور للدفاع عن المتهمين .

ثالثاً : استمرار حبس المتهمين المحبوسين .

ومرافق لهذا الامر قائمة باسماء شهود الإثبات وفحوى شهادتهم .

تحرز فى ٢٠ مارس سنة ١٩٧٤

رئيس نيابة

امن الدولة الغليا

حسن عثمان

الباب السادس

المحاكمة

المحاكمة

الفصل الاول

اجراءات المحاكمة

بدأ نظر هذه القضية يوم الاحد ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٤ امام محكمة امن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف الاسكندرية برئاسة الاستاذ المستشار أنور حسن الجمل ، وحضر للدفاع عن المتهمين الاساتذه المحامين مصطفى كامل منيب والاستاذ نبيل الهلالى والدكتور جلال رجب والاستاذ عادل أمين . وقد طلب الاستاذ نبيل الهلالى التأجيل للإطلاع والاستعداد حيث لم يتم نسخ الملف مع طلب الإفراج عن المتهمين . فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٧٥/٣/٢٣.

وبجلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٧٥ ، التمس الاستاذ عادل امين التصريح باستخدام شهادة من دار الكتب المصرية تفيد ان ايداع العدد رقم ٤٥ تابع سنة ١٩٧١ من الجريدة الرسمية من عدمه وهو العدد المقال ان القانون رقم١٠٠ لسنة ١٩٧١ وهو القانون الخاص بالمخابرات العامه قد نشر فيه .

وطالب الاستاذ نبيل الهلالى الافراج عن المتهمين وانضم إليه المحامون الحاضرون ، وطلبت النيابه رفض طلب الإفراج عن المتهمين واستمرار حبسهم ، واضاف ان قانون المخابرات العامة منشور بالجريدة الرسميه وان تحت يد النيابة هذه الجريدة ، ورد على ذلك الاستاذ مصطفى كامل منيب وطلب ضم الجريدة الرسميه المنشور بها قانون المخابرات العامة للإطلاع عليها.

وقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ وصرحت للدفاع استخراج شهادة من دار الكتب المصريه برقم ايداع العدد رقم ٤٥ تابع من الجريدة الرسمية المنشور بها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ وتكليف النيابة العامة بضم نسخة من الجريدة الرسمية المنشور بها القانون رقم ١٠٠ لسنة

١٩٧١ باصدار قانون المخابرات العامه وأمرت بالإفراج عن المتهمين المحبوسين بعد التعرف على محل اقامتهم .

وبتاريخ ١٩٧٥/٤/٥ اعترض رئيس الجمهوريه على قرار الافراج عن المتهمين المحبوسين وإحالة الاعتراض الى دائرة اخرى . وقد رفضت الدائرة الأخرى اعتراض رئيس الجمهورية وأيدت أمر المحكمة بالافراج عنهم .

وفى ٢٢يونيه سنة ١٩٧٥ اودعت النيابة الجريدة الرسمية التى نشر بها قانون المخابرات العامة ،.كما قدم الاستاذ عادل أمين المحامى حافظة مستندات طويت على شهادة صادرة من الدكتور محمود الشنيطى وكيل وزارة الثقافة ورئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للكتاب – دار الكتب والوثائق القوميه والتى جاء بها :

"بالبحث فى اعداد الجريدة الرسمية الصادرة عام ١٩٧١ والمودعه بدار الكتب تحت رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ والمسجلة تحت رقمى ٣٠٧٧٥٣٠٧٦/د تبين ان العدد ٤٥ من هذه الجريدة السنة الرابعة عشر الصادر فى ٢٣ رمضان سنة ١٣٩١هـ الموافق ١١ نوفمبر سنة ١٩٧١م قد نشرت به القوانين من رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ الى رقم ٩٩ لسنة ١٩٧١ وان العدد رقم ٤٥ تابع (أ) الصادر فى نفس التاريخ قد نشر به القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ ، اما العدد رقم ٤٥ تابع من الجريدة الرسمية المنشور به القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ فلم يودع دار الكتب".

وقد قرر الاستاذ نبيل الهلالى ان المتهم الاول مريض وقدم شهادة طبية بذلك .

فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة تحدد في دور شهر ديسمبر سنة ١٩٧٥ وصرحت بالاطلاع على المستندات المقدمة بملف الدعوى .

وبجلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥ عقدت جلسة المحاكمة برئاسة المستشار انور حسن الجمل وعضوية المستشارين عباس السيد نوير ومصطفى عثمان

احمد اسماعيل ، ومثل النيابة الاستاذ عدلى حسين وكيل نيابة امن الدولة العليا وقدم موكل المتهم الاول شهادة مؤرخه ١٩٧٥/١٢/٢٦ تفيد مرضه ، كما قدم المتهم الثامن عشر شهادة تفيد مرض اخيه المتهم الثانى خليل سليمان محمد احمد فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٩٧٢/٢/١٤ .

وبجلسة ١٩٩٦/٢/١٤ طلبت النيابة معاقبة المتهمين بمواد الاتهام وقامت المحكمة بفض الاحراز بعد التأكد من سلامتها واطلعت على ما بها وتأشر عليها بما يفيد النظر .

والاستاذ عادل أمين دفع ببطلان التحريات واجراءات التسجيل واذن الضبط والتفتيش فقد تبين من اوراق الدعوى ان التحريات التى اجريت فيها واذون التفتيش قد تمت بمعرفة رجال المخابرات العامة بناء على الصلاحيات التى خولت لهم بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ الصادر فى ١٩٧١/١١/١١ المنشور فى العدد ٤٥ تابع ، وانه بمطالعة هذا العدد تبين ان المادة (٣) من قانون اصداره تنص على انه يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسميه . والتساؤل الآن هل نشر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بالشكل الذى قرره الدستور ام لم يستوف الشروط التى اشترطتها المادة (١٨٨) من دستور سنة ١٩٧١ التى نصت على ان تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها . فيشترط والأمر كذلك ان يكون النشر عاماً وكاملاً وقد اجمع فقهاء القانون الدستورى والقانون العام على وجوب ان تطبع الجريدة باعداد كبيرة ليتمكن من معرفتها الجمهور ولذا فيعتبر تاريخ التوزيع الفعلى هو التاريخ الذى يعمل فيه باحكام القانون ، فغرض التشريع لايتحقق إلا بعد التوزيع الفعلى ، والعدد ٤٥ تابع من الجريدة الرسمية سنة ١٩٧١ والمنشور فيه القانون رقم ١٠٠ لم يوزع فعلاً لا فى تاريخ صدوره ولا فى تاريخ لاحق على اجرائه ولم يظهر هذا العدد إلا بعد تقديم النيابة نسخة منه ، ولا ادل على ذلك من ان المجموعة التشريعيه التى تصدرها محكمة النقض لم ينشر بها هذا

القانون واكتفي بذكر رقم القانون فى فهرس هذه المجموعه . واذا كان هذا هو حال علم المتخصصين فى القانون فإن علم الكافة به يكون معدوماً .

واضـاف الاستـاذ عـادل أمين ان المادة ٤٨ من القـانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ قد اوجبت على ناشرى المصنفات التي تعد للنشر ان يودعوا خلال شهر من تاريخ النشر خمس نسخ من المصنف فى دار الكتب فايداع اعداد الجريدة الرسميه شرط من الشروط القانونيه التى اشترطها القانون ، ويعتبر عدم الإيداع قرينة على عدم نشره وعلم الكافة به بالاضافه الى انه يعتبر مخالفة صريحه يعاقب عليها ، ولهذا فإننا ندفع ببطلان الاجراءات التى اتخذتها هيئة الامن القومى فى كافة مراحل هذه القضيه والتمس الفصل فى هذا الدفع قبل نظر موضوع الدعوى .

وقد شرعت المحكمة بعد ذلك فى الاستماع الى اقوال شهود الإثبات ومناقشتهم فاستمعت الى اقوال الشاهد الاول عبدالسلام محمد ابو العنين قنديل الذى اعاد بعض ما ذكره بتحقيقات النيابة وقد سألته المحكمة هل ذكر لك احد اعضاء هذه الخلية الاسلوب الذى سوف يتبعونه للوصول الى السلطة ، فقال الحقيقة لا لم يحصل ولكن ما تضمنته النشرات فيها مساس بالسلطة القائمه ، فأوضحت له المحكمة انه ذكر بالتحقيقات ان اعضاء الخلية سوف يستعملون القوة والإرهاب للوصول الى الغرض الذى يهدفون إليه ، فقال الاحداث من ثلاث سنوات وانا لا اذكر كل شئ بالضبط .

ثم استمعت المحكمة الى اقوال شاهد الإثبات الثانى احمد محمد حسنين الشاطبى الذى سئل عن الوسيلة التى يتم بها استيلاء هذا التنظيم على السلطة وتحقيق اغراضه ، فاجاب بأن الوسيلة هى نشر فكره وبعد ان تتدهور الحالة يظهر الحزب ويضرب فى العمق والحزب الاقوى هو الذى يحكم ، فسئل هل جاءت تعليمات بالضرب فاجاب بالنفى .

ثم استمعت المحكمة الى شاهد الإثبات الثالث محمد انور عبدالمقصود

فسئل هل وصلتك تعليمات من رئاسة الحزب بأن تفعلوا شيئاً فاجاب بالنفى ، فسئل ما الهدف من التنظيم فاجاب نظام الحكم فسئل هل طلب احد منكم هذا فاجاب بالنفى .

ثم بدأت النيابه مرافعتها فردت على الدفع ببطلان الإجراءات بقولها ان الدستور والقانون لم يشترطا شكلاً معيناً للنشر ولم يحدد اعداداً معينة يجب نشرها من الجريدة الرسمية ولم يشترط ايداعها ، ولذلك فالقانون صدر صحيحاً ونشر صحيحاً . ثم اوضح ممثل النيابه اركان الجرائم المسندة الى المتهمين والادلة القائمة ضد كل منهم .

وعقب ذلك قررت المحكمة استمرار المرافعة لجلسة ١٩٧٦/٢/١٦ لسماع مرافعة الدفاع .

وبجلسة ١٩٧٦/٢/١٦ تخلف عن الحضور المتهمان الاول والثانى والرابع والخامس والسابع والثامن والحادى عشر والتاسع عشر ودفع الاستاذ مصطفى كامل منيب المحامى ببطلان وانعدام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ لعدم نشره بصورة قانونيه ، وعدد الجريدة الرسميه المقدم من النيابة (مخرم) بارقام كودية وهذا معناه انه لايجوز الاطلاع على هذه الاوراق ، اذن نحن امام حالة الضرب باحكام الدستور عرض الحائط ويترتب على ذلك انعدام القانون وعدم نفاذه فى حقنا .

ثم ترافع الاستاذ مصطفى كامل منيب عن المتهم الثالث ابراهيم فتحى قنصوه وفند الأدلة المقدمة من النيابه ضده . وكذلك ترافع الاستاذ عادل أمين عن المتهم السادس حسين عبدالوهاب شاهين .

ثم اصدرت المحكمة قرارها باستمرار المرافعه لجلسة باكر وأمرت بالقبض على كل من المتهمين سعيد محمد العليمي وخليل سليمان محمد احمد والضوى بدوى سالم وحسنين كشك وفتح الله محروس احمد على وجمال عبدالفتاح عبدالدايم وسعيد على ناطوره ومجدى عبدالفتاح على .

وبجلسة ١٧ فبراير ١٩٧٦ ترافع الاستاذ عادل أمين عن المتهمين الخامس عشر والسادس عشر عطيه محمد سالم وعلى بيومى احمد وبعد انتهاء مرافعته قررت المحكمة استمرار المرافعه لجلسة ٧٦/٢/١٨ .

وبجلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٧٦ ترافع الاساتذه قبارى رزق والسيد عشرى واحمد نبيل الهلالى عن المتهم العاشر على حسين نوح . كما ترافع الاستاذ بلال زايد عن المتهم الثانى عشر صبحى طه نويحى ، ثم قررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٩ فبراير وبهذه الجلسه قامت المحكمة بفض الظروف المحتويه على الشرائط ومحاضر التفريغ واطلعت على ما به من اشرطة وكشوف تفريغ ، ثم ترافع الاستاذ مختار عبدالعليم عن المتهم الثالث عشر احمد محمد رضوان ، كما ترافع الاستاذ عبدالمجيد زكى عن المتهم الرابع عشر محمود شاكر عبدالمنصف ، وكذلك ترافع الاستاذ احمد عياد عن المتهم السابع عشر عبدالفتاح احمد مرسى ، وترافع الاستاذ احمد نبيل الهلالى عن المتهم الثامن عشر على سليمان محمد . ثم قررت المحكمة استمرار المرافعة لجلسة ١٩٧٦/٢/٢٣ .

وبجلسة ١٩٧٦/٢/٢٣ واصل الاستاذ احمد نبيل الهلالى مرافعته عن المتهم على سليمان محمد ثم عقبت النيابه على ما ورد بدفاع المتهمين وقررت المحكمة النطق بالحكم . وبجلسة ١٩٧٦/٥/٢٧ وامرت بالقبض على المتهمين المتخلفين عن حضور حضور جلسات المحاكمة .

الفصل الثانى

المذكرات المقدمة من الدفاع عن المتهمين

(اولا)

مكتب
عادل امين
المحامى

مذكرة

مقدمة الى : محكمة أمن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف الاسكندرية
فى قضية الجناية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ امن دولة عليا .
المقيدة برقم ٥٠١ سنة ١٩٧٣ الرمل ورقم٧٧١ كلى١٩٧٤ شرق.
المنظورة بجلسة السبت ١٤ فبراير سنة ١٩٧٦

"الدفع ببطلان التحريات والمتابعة والابلاغ واجراءات التسجيل واذن الضبط والتفتيش"

يتبين من مطالعة اوراق الدعوى ان التحريات التى اجريت لمتابعة نشاط المتهمين واتصالاتهم ، قد تمت بمعرفة واشراف رجال ادارة المخابرات العامه ، وكذلك البلاغات التى اذنت نيابة امن الدولة العليا بناء عليهما باجراء تسجيلات لاحاديث المتهمين قد تقدمت بها هيئة الامن القومى وهى احد فروع ادارة المخابرات العامه ، كما ان اذن ضبط وتفتيش المتهمين قد صدر بناء على بلاغ هذه الادارة المؤرخ ٧ يونيو سنة ١٩٧٣ .

وقد اذنت نيابه امن الدولة العليا ادارة المخابرات العامة باتخاذ هذه الاجراءات بوصفها الهيئة المختصة بالمحافظة على سلامة وامن الدولة وحفظ

كيان نظامها السياسى ، وقد خول رجالها صفة الضبطيه القضائيه ، كما خولت هذه الادارة تلك الصلاحيات بناء على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ الخاص باصدار قانون المخابرات العامه - المنشور بالجريدة الرسميه - العدد ٤٥ تابع - الصادر فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٧١ والذى تقدمت النيابه بنسخه منه فى هذه الدعوى بجلسه ٢٢ يونيه ١٩٧٥ ، والذى نص فى مادته الثالثه على ان تختص المخابرات العامه بالمحافظه على سلامة وأمن الدولة وحفظ كيانها السياسى .... كما نص فى مادته الخامسه على ان يخول صفة مأمورى الضبط القضائى فى تطبيق احكام هذا القانون ... افراد المخابرات العامه الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس المخابرات العامه .

ويتبين من الإطلاع علي القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ ان المادة الثالثة من القرار الجمهورى الخاص باصداره قد نصت على إن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسميه وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره ، ولقد جاء هذا النص اعمالا للمادة ١٨٨ من دستور مصر الدائم الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ ، اى قبل شهرين من صدور هذا القانون وقد نصت هذه المادة على انه "تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ، ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها ، الا اذا حددت لذلك ميعاد آخر .

والتساول الذى نؤسس عليه دفعنا هل نشر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظام المخابرات العامه بالشكل الذى اشترطه الدستور والذى يجعله نافذا فى مواجهة الكافة ام لم يستوف شروط هذا النشر .

ان نشر القوانين شرط لنفاذها ، فرغم اكتمال القوانين من الناحية النظرية بصدورها من الهيئة المختصة بذلك الا انه يشترط لنفاذها ان تنشر كما يجب ان يكون النشر كاملا وعاما حتى يتم ابلاغ مضمونه الى الكافة واتاحة فرصة علمهم به ، اذ هم المكلفون باحكامه ولا تكليف بغير علم .

ولقد اجمع الفقهاء على انه اذا كان المقصود من نشر التشريع فى الجريدة الرسميه حمله الى علم المخاطبين به ، فيقتضى ذلك ان تطبع الجريدة الرسميه باعداد كافيه نسبيا وان توضع هذه الاعداد موضع التوزيع الفعلى لمن يطلبها من الجمهور . (يراجع مؤلف المدخل الى القانون للدكتور حسن كيره طبعة سنة ١٩٦٩ ص ٢٣٩) وعلى انه "اذا اعتبر التشريع نافذا فور النشر فيبدء نفاذه من تاريخ التوزيع الفعلى لعدد الجريدة الرسميه المنشور به التشريع لا من تاريخ طبع هذا العدد او التاريخ الذى يحمله (ص ٢٤٠ من ذات المؤلف السابق)." فالغرض من النشر فى الجريدة الرسميه هو احاطة الناس علما بصدور القانون او امكان افتراض علمهم بذلك لأن هذا الغرض لا يتحقق بمجرد ادراج القانون الجديد في احد اعداد الجريدة لم توزع فعلا الا فى تاريخ لاحق على ادراجه فيها فلا يعمل بالقانون الجديد الا من تاريخ توزيع الجريدة فعلا . "(مؤلف المدخل للعلوم القانونيه للدكتور سليمان مرقص طبعة سنة ١٩٦٧ ص ١٤٨) .

والذى ندعيه ان العدد رقم ٤٥ تابع لسنة ١٩٧١ من الجريدة الرسميه الذى نشر به القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ لم يوزع فعلا لا فى تاريخ طبعه ولا فى التاريخ الذى يحمله ولا فى تاريخ لاحق على ادراجه فيه ، ولم يظهر هذا العدد الى الوجود الا فى التاريخ الذى تقدمت به النيابه الى عدالة المحكمة بجلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧٥ فامرتم بارفاقه .

والباحث فى مجموعات الجريدة الرسميه الموجوده بمكتبات المحاكم المصرية بمختلف انواعها ودرجاتها والمكتبات القانونيه المتخصصة لا يجد أثرا للعدد ٤٥ تابع سنة ١٩٧١ من الجريدة الرسميه وهو العدد الذى نشر به القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المخابرات العامه .

ولا أدل على ذلك مما ورد بعدد شهر نوفمبر لسنة ١٩٧١ من النشرة

التشريعيه وهى النشرة التى تصدر عن المكتب الفنى لمحكمة النقض ، اذ نشر القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧١ ومذكرته الايضاحيه بالصفحات من ٤٤٠٨ الى ٤٤١٣ ونشر تاليا له القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ ومذكرته الايضاحيه بالصفحات من ٤٤١٤ الى ٤٤١٧ ، وكل ما جاء بخصوص القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ هو ما ورد بفهرس القوانين لهذا العدد بالصفحه الثالثة منه قرار رئيس جمهوريه مصر العربيه بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ دون الاشارة الى رقم الصفحة المنشور بها او موضوعه .

واذا كان هذا هو حال علم المشتغلين بالقانون والمتخصصين فى تنظيم التشريعات وتبويبها بخصوص هذا القانون ، وهو حال يقطع بعدم علمهم بهذا القانون او اطلاعهم عليه ، فهل يمكن ان نفترض علم الناس واحاطتهم بصدور هذا القانون وبما تضمنه .

ولقد دفعنا هذا الامر الى ان نطلب من عدالة المحكمة بجلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٧٥ ان تصرح لنا باستخراج شهادة من دار الكتب المصريه تفيد عن رقم ايداع العدد رقم ٤٥ تابع لسنة ١٩٧١ من الجريدة الرسميه المنشور به القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ ، وقد تقدمنا بهذه الشهادة الى عدالة المحكمة بجلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧٥ وهى صادرة من السيد / الدكتور وكيل وزارة الثقافة ورئيس مجلس ادارة الهيئه المصريه العامه للكتاب - دار الكتب والوثائق والتى جاء بها :

"بالبحث فى اعداد الجريدة الرسميه الصادرة عام ١٩٧١ والمودعة بدار الكتب تحت رقم ٦٥ / ١٩٧١ والمسجلة تحت رقمى ٣٠٧٦ ، ٣٠٧٧ / د تبين ان العدد ٤٥ من هذه الجريدة السنة الرابعة الصادر فى ٢٣ رمضان سنة ١٣٩١هـ الموافق ١١ نوفمبر ١٩٧١م قد نشرت به القوانين من رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ الى رقم ٩٩ لسنة ١٩٧١ وان العدد رقم ٤٥ تابع (أ) الصادر فى نفس

التاريخ قد نشر في صفحته الاولى لقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ ، اما العدد ٤٥ تابع من الجريدة الرسميه المنشور به القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ فلم يودع بدار الكتب ."

ولا شك ان ثبوت عدم ايداع العدد رقم ٤٥ تابع سنة ١٩٧١ من الجريده الرسميه يعتبر قرينه قاطعه علي عدم توزيعه وبالتالى على عدم علم الكافة بهذا القانون ، اذ ان عدم الايداع هذا يعتبر مخالفة طبقا للقوانين والقرارت التى اوجبت هذا الايداع والزمت الناشرين والطابعين به .

وتفصيل ذلك ان المادة ٤٨ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ (المنشور بالوقائع المصريه العدد ٤٩ مكرر فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٥٤) قد اوجبت على ناشرى المصنفات التى تعد للنشر عن طريق عمل نسخ منها ان يودعوا خلال شهر من تاريخ النشر خمس نسخ من المصنف في دار الكتب المصريه وفقا للنظام الذى يصدر به قرار من وزير المعارف العموميه ، ونصت الفقره الثانيه من هذه المادة على المعاقبة على عدم الايداع بغرامه لا تزيد على خمسة وعشرين جنيها دون اخلال بوجوب ايداع النسخ .

وقد عدلت هذه المادة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ (المنشور بالجريده الرسميه العدد ٢٠ الصادر فى ١٦ مايو سنة ١٩٦٨) وبعد ان كان المسئول عن الايداع طبقا لقانون ١٩٥٤ هو الناشر اصبح طبقا لقانون سنة ١٩٦٨ هو المؤلف والناشر والطابع فقد نصت المادة المعدلة على التزام هولاء جميعاً بالتضامن عن هذا الايداع على ان يودعوا عشر نسخ من المصنفات المذكورة بالمركز الرئيسى لدار الكتب والوثائق القوميه بالقاهرة وذلك قبل توزيع المصنفات مباشرة وفقا للقواعد والاجراءات التى يصدر بها قرار من وزير الثقافة .

وقد اصدر وزير الثقافه فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٨ القرار الوزارى رقم١٧٨ لسنة ١٩٦٨ (المنشور بالعدد ٢٣٥ سنة ١٩٦٨ من الوقائع المصريه)

والذى نص فى مادته الاولى على وجوب الايداع تلقائيا بمجرد الطبع ، كما نص فى مادته الثانيه على انه يلتزم باحكام هذا القرار كل من يعمل فى مجال التأليف والنشر والطبع سواء كانوا اشخاص طبيعيين او اعتباريين تابعين لجهات حكوميه او القطاع العام او الخاص .

كما نصت المادة الخامسه من قرار وزير الثقافه على الزام المودع ان يرفق بالنسخ المودعة اقرار من صورتين مؤرخا وموقعا غليه منه ويكون متضمنا عدة بيانات من بينها رقم الطبعه وتاريخ انجازها وعدد الصفحات المرقمة وعدد الصفحات او وسائل الايضاح التى لم يشملها الترقيم وعدد النسخ التى اعدت للنشر واخيراً نصت المادة العاشرة من هذا القرار على معاقبة من يخالفه بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن خمسة وعشرين جنيها مع عدم الاخلال بوجوب الايداع .

ومن هذا كل يتبين ان عدم ايداع الجريدة الرسمية رقم ٤٥ تابع لسنة ١٩٧١ المنشور به القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١يعتبر مخالفة صريحه لاحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨ ولقرار وزير الثقافه رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٦ توجب معاقبة مؤلفه وناشره وطابعه بالاضافة الى اعتبار ذلك دليلا قاطعا على عدم التوزيع الفعلى لهذا العدد المنشور به القانون المذكور وبالتالى عدم علم الكافه بصدوره الامر الذى يترتب عليه عدم نفاذه او امكان التمسك باحكامه .

ولا جدال فى ان نشر القانون رقم ١٠٠ لسنه ١٩٧١ باصدار قانون المخابرات العامة يعتبر من الاهمية بمكان لما تضمنه هذا القانون من قواعد اساسيه تتعلق بالمحافظة على سلامة وامن الدولة وحفظ كيانها السياسى ، ومنح صلاحيات واسعة لادارة المخابرات العامه بوضع السياسه العامه للامن وجمع الاخبار وفحصها وتوزيع المعلومات المتعلقة بسلامة الدولة ومد رئيس الجمهورية ومجلس الدفاع الوطنى بجميع احتياجاتها ، بالاضافة الى ان هذا

القانون قد جاء بأمر مستحدث فى التشريع المصرى شذ عن الاوضاع القانونيه الطبيعيه التى جرى عليها هذا التشريع منذ عام ١٨٨٣ والتى استقرت على ان اضفاء صفة الضبطيه القضائيه على اى فئة من فئات الأمن تكون بقرار من وزير العدل فجاءت المادة الخامسة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ فجعلت سلطة منح هذه الصفة من اختصاص رئيس المخابرات العامة الذى اصبح له الحق فى تخويل هذه الصفة واضفائها على افراد المخابرات العامه الذين يصدر بتحديدهم قرار منه .

وليس أمر عدم نشر القانون المنظم لادارة المخابرات العامه بأمر مستحدث بل هو من الامور التى درجت عليها السلطة التنفيذيه واستمرأتها ، فمنذ انشاء هذه الادارة بمقتضى القانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ لم يتحقق نشر اى نص من النصوص الخاصة بها بالطريقة التى اشترطها القانون .

فالقانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ اكتفى بنشر رقمه وعنوانه فى عدد الوقائع المصريه رقم ٢٩ مكرر (أ) سنة ١٩٥٥ ولم تنشر اى مادة من مواده ، وكذلك الحال بالنسبة للتعديل الذى ادخل عليه بمقتضى القانون رقم ٥١٩ لسنة ١٩٥٥ فقد اكتفى بنشر رقمه وعنوانه فى عدد الوقائع المصريه رقم ٨١ مكرر لسنة ١٩٥٥ دون نشر اى مادة من المواد المعدلة .

كما ان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ وهو القانون الثانى الذى اعاد تنظيم ادارة المخابرات العامة وتحديد صلاحياتها لم ينشر اصلا بالجريدة الرسميه ، فبالبحث فى اعداد الجريدة الرسميه الصادرة فى عام ١٩٦٤ تبين ان القانون السابق على هذا القانون وهو القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ قد نشر بالجريدة الرسميه العدد ١٤٥ الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٦٤ وان القانون لاللاحق عليه وهو القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ قد نشر فى العدد رقم ١٥٤ من هذه الجريدة الصادر فى ٩ يوليو سنة ١٩٦٤ ، وبمراجعة اعداد الجريدة من العدد ١٤٥ لسنة ١٩٦٤ الى العدد ١٥٤ لسنة ١٩٦٤ لانجد اثراً

للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ الخاص بنظام ادارة المخابرات العامه .

كما انه بالرجوع الى النشرة التشريعيه الصادرة عن المكتب الفنى بمحكمة النقض ، العدد السادس الخاص بشهر يونيه سنه ١٩٦٤ يتبين ان القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ ومذكرته الايضاحيه وهو القانون السابق على القانون ١٥٩ / ١٩٦٤ الخاص بادارة المخابرات العامه قد نشر فى صفحات هذا العدد من صفحة ٢٨٢٥ الى صفحة ٢٨٣٠ ، ثم نشر عقب ذلك مباشرة القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ ومذكرته الايضاحيه من صفحة ٢٨٣١ الى صفحة ٢٨٣٥ ، دون اى اثر بينهما للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ ، ولم يشر حتى الى رقمه فى الفهرس الخاص بهذا العدد .

واذا كانت عهود الاضطراب التشريعى التى مرت بها البلاد قبل صدور دستور مصر الدائم فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ ، قد أباحت لوليّ الامر ان يصدروا ما يشاءوا من التشريعات والقرارت لم يعلم بها المواطنون حتى الآن ، فإن عهد سيادة القانون وخاصة بعد صدور الدستور الدائم لا يمكن ان يسمح بالاستمرار فى هذا الاهدار المشين للمبادئ الاساسيه فى القانون والتى من قواعدها الاوليه وجوب علم الكافة علماً كاملاً وواضحاً بكل ما يصدر من قوانين وتشريعات وقرارات . وهذا العلم لا يمكن ان يتحقق إلا بالتوزيع الفعلى لاعداد الجريدة الرسميه التى تنشر بها هذه القوانين .

وقد تعرضت محكمه النقض المصريه لموضوع العلم بالقانون وهل يبدأ من التاريخ الذى أدرج فيه القانون فى الجريدة الرسميه ام العبرة بتاريخ توزيع الجريدة الرسيمه فعلاً لا طبعها ، وذلك فى حكها الصادر فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٥٨ فى الطعن رقم ٢٠٦ سنة ٢٤ قضائيه (منشور بمجموعة الاحكام الصادرة من الجمعيه العموميه والدائرة المدنيه – السنه التاسعه – العدد الثانى سنة ١٩٥٨ ص ٦٣٩ – ٦٤٢) .

وقد أرست محكمه النقض فى هذا الخصوص قاعدة ان افتراض علم الكافة بالاجراءات التى أوجبها القانون مرهون بعدم قيام اسباب تحول حتما دون قيام هذا الافتراض ، فقالت فى هذا الخصوص فان كان قد دفع بان الجريدة الرسميه التى نشر فيها ذلك القانون قد طبعت فى تاريخ ما الا انها لم توزع وتنشر فعلا الا بعد هذا التاريخ فالتفت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع فإنه يكون مشوباً بالقصور .

وهكذا حددت محكمه النقض الميعاد الذى يبدء فيه سريان القانون والذى يعتبر فيه نافذا ويمكن الاحتجاج به فى مواجهة الكافة وهو تاريخ التوزيع الفعلى لعدد الجريدة الرسميه الذى نشر به القانون لا تاريخ الطبع ولا التاريخ الذى وضع على هذه النسخة .

ولما كان الثابت ان العدد رقم ٤٥ تابع لسنة ١٩٧١ من الجريدة الرسميه الذى نشر به القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام ادارة المخابرات العامه لم يوزع حتى الآن ، ولم يوضع هذا العدد موضع التوزيع الفعلى لمن يطلبه من الجمهور ، فان ما ورد به من احكام وما رتبه من صلاحيات وما اضفاه من صفات على رجال المخابرات العاه لا يكون نافذا ، ويكون كل اجراء رتب على اساسه مشوباً بالبطلان بل بالانعدام لعدم انبنائه على اساس قانونى سليم .

ولما كانت الاجراءات من تحريات ومتابعة وابلاغ واجراء التسجيلات الصوتيه وطلب الاذن بالضبط والتفتيش قد تمت بمعرفة هيئة الامن القومى التابعه لادارة المخابرات العامه ، ولما كان القانون الخاص بهذه الادارة – والامر كما اوضحنا – لا يعتبر نافذا ، فتكون الاذون الصادرة من نيابة امن الدولة العليا بالمتابعة وتسجيل الاحاديث والضبط والتفتيش باطله لمنحها لمن لا يملك هذه الصلاحيات ولمن لا يتمتع بصفة الضبطيه القضائيه التى تجيز للنيابة الاذن به بممارستها .

بنــاء عليه

ندفع ببطلان اجراءات التحريات والمتابعة والابلاغ والتسجيلات التى قام بها رجال ادارة المخابرات العامه فى هذه الدعوى ، كما ندفع ببطلان الاذون الصــادرة من نيابة امن الدولة العليا بناء على بلاغات هذه الادارة وما ترتب عليها من اجراء التسجيلات والضبط والتفتيش والاحالة وذلك لعدم انباء هذه الاجراءات على اساس قانونى سليم ،،،

عادل أمين

المحامى

الموكل للدفاع عن المتهمين السادس والخامس عشر والسادس عشر

ثانياً

مكتب

مصطفى كامل منيب

المحامى بالنقض

مذكرة

مقدمة الى محكمة أمن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف الاسكندريه بدفاع

السيد / ابراهيم فتحى سليمان قنصوة .... المتهم الثالث

ضد

نيابة أمن الدولة العيا

فى قضية الجناية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ أمن دولة عليا

والمقيدة برقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ الرمل ورقم ٧٧١ كلى ١٩٧٤ شرق

والمنظورة بجلسة الاحد ١٥ فبراير سنة ١٩٧٦

الدفاع

نستند فى دفاع المتهم الى الحقائق واحكام القانون التى نوردها فيما يأتى :

أولا : عدم نشر القرار الجمهورى بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ فى الجريدة الرسميه .

تقضى أحكام الدستور المصرى الصادر فى عام ١٩٧١ بوجوب نشر القوانين فى الجريدة الرسمية وبحيث لا يعمل بهذه القوانين الا من ثبوت نشرها وفقا لما تقضى به صراحة أحكام الدستور . فالمادة ١٨٨ من دستور سنة ١٩٧١ تنص ما يأتى :

"تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد شهر" . "من اليوم التالى لتاريخ نشرها الا اذا حددت لذلك ميعاداً آخر"

ولم يحدث وحتى الآن ان نشر فى الجريدة الرسمية القرار الجمهورى بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بقانون المخابرات العامه ويؤكد ذلك ما يأتى :

أولاً: عدم ايداع الجريدة الرسمية المؤرخة ١١ / ١١ / ١٩٧١ رقم ٤٥ تابع والمقال بنشر قانون المخابرات بها فى دار الكتب المصرية وثابت ذلك فى الشهادة الرسمية الصادرة من دار الكتب والمودعة بملف الدعوى فقد تضمنت الشهادة عدم ايداع عدد الجريدة الرسمية سالفة الذكر وبالمخالفة لقانون المطبوعات .

ثانياً: بالرجوع الى العدد الذى صدر بتاريخ ١١ شهر نوفمبر سنة ١٩٧١ من النشرة التشريعية الصادرة عن المكتب الفنى بمحكمة النقض والمتضمنة للقوانين ابتداء من القرار الجمهورى بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ وحتى القرار الجمهورى بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧١ نجد ان القانون الوحيد الذي لم ينشر فى النشرة التشريعية من بين هذه القوانين هو القرار الجمهورى بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بقانون المخابرات العامة .

ثالثاً: أما المطبوع المقدم من النيابة العامة تحت عنوان الجريدة الرسمية عدد رقم ٤٥ تابع وتاريخه ١١ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن قانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ فهو ليس عددا حقيقيا من الجريدة الرسمية ، فهذا المطبوع لم ينشر فى الجريدة الرسمية وقد اقتصر على طبع عدد ٥ خمسة نسخ منه استقلت بها المخابرات العامة ، والنسخة التى قدمتها النيابة العامة فى الدعوى الحالية بعد جهد جهيد هى احدى النسخ الاربعة التى استحوزت عليها المخابرات العامة دون غيرها سواء من مختلف الوزارات والهيئات الحكومية ام المواطنين العاديين وذلك من باب أولى .

والفقه والقضاء فى مصر مستقران على ان التشريع لا ينفذ فى حق المواطنين الا مع توفر شرطين وهما :

أولاً: نشر التشريع فى الجريدة الرسمية تنفيذا لحكم الدستور فى هذا الشأن.

ثانياً: وجوب علم المواطنين بالتشريع الذى نشر فى الجريدة الرسمية وبحيث

اذا قام الدليل على عدم احاطة الموطنين بالتشريع المذكور لأسباب خارجة عن ارادتهم فان التشريع لا ينفذ فى احاطة المواطنين بالتشريع المذكور لأسباب خارجة عن ارادتهم فان التشريع لا ينفذ فى حقهم الا من تاريخ علمهم الحقيقى بموضوع التشريع جملة وتفصيلا .

وقد جاء فى كتاب "اصول القانون" لمؤلفه الدكتور حسن كيره استاذ القانون المدنى بكلية حقوق جامعة الاسكندرية – صفحة ٢٩٧ – ما يأتى :

"النشر في الجريدة الرسمية واجب لنفاذ التشريع فى حق المخاطبين بأحكامه ايا كانت درجة التشريع اساسيا او عاديا او فرعيا .

"ولا تغنى عن النشر اية وسيلة اخرى من وسائل الاشهار و الاذاعة او الاعلان رغم ان بعض هذه الوسائل قد يكون أجدى مفعول من النشر فى الجريدة الرسمية فى سبيل حمل التشريع الى علم المخاطبين بأحكامه ، فالاكتفاء اذن فى نشر التشريع باذاعته فى الراديو او تعليق صور منه فى اماكن بارزة على الحوائط فى الشوارع والميادن الرئيسيه لا يعتبر نشرا قانونيا بالمعنى الصحيح ، ومن هنا لا يعتبر مثل هذا النشر كافيا لنفاذ التشريع فى حق المخاطبين بأحكامه" .

"ولا يغنى عن حصول نشر التشريع فى الجريدة الرسمية ثبوت علم بعض الافراد المخاطبين بحكمه علما يقينا به" .

"والغالب ان لا يعتبر التشريع نافذا فور نشره فى الجريدة الرسمية بل يبدأ نفاذه بمضى وقت معلوم من حصول النشر افساحا لشيوع العلم بأحكامه."

وقد كان دستور سنة ١٩٢٣ يعتبر التشريع نافذا بمضى ثلاثين يوما على نشره فى الجريدة الرسمية وان كان قد اجاز قصر هذا الميعاد او مده بنص صريح" .

وجاء فى الحكم الصادر من محكمة النقض بجلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٥٨ فى الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٤ ق : "انه وان كان القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٨٥٣ بتعديل بعض مواد قانون المرافعات بشأن تحضير القضايا امام المحاكم

الاستئنافية الصادر فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٢ والمدرج فى الجريدة الرسمية فى اليوم ذاته قد نظم اجراءات أوجبت على الكافة اتباعها ابتداء من تاريخ العمل به ونص فى المادة الثالثة منه على العمل بالقانون المذكور من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية الا ان افتراض علم الكافة بالاجراءات التى اوجبها ذلك القانون مرهون بعدم قيام اسباب تحول حتما دون قيام هذا الافتراض فاذا كان المستأنف قد دفع بأنه قد استحال عليه العلم بذلك القانون حتى تاريخ تقديمه لصحيفة الاستئناف بمقولة ان الجريدة الرسمية التى نشر فيها ذلك القانون وان كانت قد طبعت فى ٢٨ مايو ١٩٥٢ الا انها لم توزع وتنشر فعلا الا بعد تقديمه لصحيفة الاستئناف فالتفت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع فانه يكون مشوبا بالتقضير .

ومع ثبوت عدم نشر القرار الجمهورى بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بقانون المخابرات وذلك فى الجريدة الرسمية تنفيذا لحكم المادة ١٨٨ من دستور ١٩٧١ فضلا عن حجب القانون عن المواطنين جميعاً فان جميع الاجراءات والتحقيقات التى تمت في الدعوى الجنائية الحالية تكون باطلة ، وما ترتب على الباطل يكون باطلا ، ومن هنا كان تمسكنا ببطلان كافة الاجراءات والتحقيقات التى قامت بها المخابرات العامة استنادا الى القرار بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ والذى لم ينشر حت الآن .

ثانيا : عدم اختصاص المخابرات العامة بقضايا امن الدولة من جهة الداخل :

تقتصر مهام المخابرات العامة على ما يأتى :

١ – وضع خطة امن الدولة ومتابعتها وتقدير المعلومات والتقديرات التى يضع صانع القرار على اساسها قراره السياسى .

٢ – مهمة المخابرات مهمة استشارية بحته .

٣ – التنفيذ من جانب المخابرات العامة قاصر على مكافحة العملاء والجواسيس الذين يعملون لحساب القوى الأجنبية ، كما يمتد التنفيذ من جانب المخابرات

العامة الى الدول الاجنبية قصد الوقوف على اسرارها العسكرية والسياسية وخلافها .

ونخلص بذلك الى أن نشاط المخابرات العامة يقتصر على أمن الدولة من جهة الخارج سواء كانت الجريمة متصله بدولة معادية أم غير معادية .

(الكتاب الثانى من قانون العقوبات وعنوانه الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوبتها والباب الاول عنوانه الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج – المواد من ٧٧ الى ٨٥ أ) .

ولا تختص المخابرات العامة بالجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل ، الواردة تحت الباب الثانى من الكتاب الثانى – المواد من ٨٦ الى ١٠٢ وسائر الجرائم الاخرى السياسية وغير السياسية وحتى لو كانت من جرائم امن الدولة مادام انها ليست من جرائم امن الدولة القائمة على اساس العمالة والتجسس للقوات الاجنبية .

ومادام ان الدعوى الحاليه من الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل والواردة تحت الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات المواد من ٨٦ الى ١٠٢ فان المخابرات العامة لا تكون مختصة على الاطلاق بالتحقيق فى تلك الجرائم فاختصاصها معقود فقط بالجنايات والجنح المضرة بامن الحكومة من جهة الخارج .

وقد اقر بما تقدم واكثر من مرة صلاح نصر الرئيس السابق للمخابرات العامة بعدم اختصاص المخابرات العامة بالجرائم السياسية التى تختص بها دون غيرها المباحث العامة ، واكد ايضا واكثر من مرة بأن قضايا الاخوان المسلمين والشيوعيين والنشاط النقابى والعمالى وما اشبه لا تكون من اختصاص المخابرات العامة بل من اختصاص المباحث العامة التى تتبع وزير الداخلية .

فقد جاء فى كتاب "عملاء الخيانة وحديث الافك" لمؤلفه صلاح نصر مدير المخابرات المصرية العامة (سابقا) طبعة مايو سنة ١٩٧٥ صفحة ١٠٢ – ما يأتى :

"المخابرات العامة بمثابة مخابرات سياسية ، حددت المادة ٢ من قانون المخابرات المعدل فى عام ١٩٧١ بالآتى :

"تختص المخابرات العامة بالمحافظة على سلامة أمن الدولة وحفظ كيان نظامها الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، وذلك بوضع السياسة العامة للامن وجمع الاخبار وفحصها وتوزيع المعلومات المتعلقة بسلامة الدولة وتمد رئاسة الجمهورية ومجلس الدفاع الوطنى وهيئة المخابرات بجميع احتياجاتها ، وتقدم المشورة والتوصيات اللازمة لها وتختص كذلك بأى عمل اضافى يعهد به اليها رئيس الجمهورية او مجلس الدفاع الوطنى ويكون متعلقا بسلامة البلاد" .

اى ان مهمتها الاساسية تنحصر فى وضع خطة أمن الدولة ومتابعتها وتقديم المعلومات والتقديرات التى يضع صانع القرار على اساسها تقديره وقراره السياسى .

وهكذا كانت مهمة المخابرات مهمة المخابرات مهمة استشارية بحتة لا يدخل التنفيذ فيها الا فى مجال مكافحة العملاء والجواسيس .

وهنا نود ان نذكر نقطة مهمة ان المخابرات العامة تتعامل مع الجواسيس والخونة الذين يعملون لحساب جهة اجنبية بعض النظر عن ميولهم السياسية.

اما الجرائم السياسية فهذا شئ أخر كما سبق ان بينا وهو من اختصاص المباحث العامة فالاخوان والشيوعيون والنشاط العمالى والنقابى وغير ذلك من المفروض ان يكون من اختصاص المباحث العامة التى تتبع وزير الداخلية .

وجاء ايضا فى الصفحة ١٠٢ من كتاب صلاح نصر ما يأتى :

ما اريد ان اؤكده بالوثائق ان المخابرات لم يكن لها دخل بقضية الاخوان ولم تتصدى لأى نشاط شيوعى ، ولم يكن من مهامها الاحزاب المنحلة او نشاطات النقابات والعمال ولم يكن لها دخل فى الحراسات ، واننا نتحدى اى مخلوق يحاول ان يزيف او يضلل ونتصدى لكل عميل او جاسوس يحاول ان يربط نشاطه الاجرامى بأى نشاط سياسى أخر استجلابا للعطف وخلقا للآثارة .

وجاء ايضا فى الصفحة ١٥٥ من كتاب صلاح نصر ما يأتى :

ان الاتهامات التى تلصق بالمخابرات افكا وتدليسا هى بريئة منها براءة الذئب من دم بن يعقوب فالمخابرات العامة لم يكن لها ى تورط بقضايا الامن الداخلى ولا بالحراسات ولا بالمواطنين عدا الجواسيس ، وأننى اتحدى علانية اى انسان يحاول بخبث ان يلصق بها اى شئ من هذا فقضية الاخوان لعام ١٩٥٤ تم تحقيقها برئاسة السيد زكريا محيى الدين ولم يكن لنا دخل بها بل كنت مازلت فى ذلك الوقت ضابط بالقوات المسلحة .

وقضية الاخوان عام ١٩٦٥ حققت كما معروف بواسطة المباحث العسكرية .

والحراسات فرضت بقرارات جمهورية ولم يكن للمخابرات فيها اى دخل

اما قضايا الامن الداخلى وما يتعلق بالاحزاب السياسية السابقة وقضايا النشاط والطوائف وغيرها فكان من عمل وزارة الداخلية .

وجاء ايضا فى الصفحة ١٣٢ من كتاب صلاح نصر ما يأتى :

"من الثابت تاريخياً ان المخابرات العامة لم يكن لها ادنى اتصال سواء بعمليات كرداسة او كمشيش او اى قضايا اخوانية أو حزبية ، وقضية كمشيش كان يتولاها رجال الشرطة العسكرية التى كانت تتبع القوات المسلحة وان المخابرات الحربية هى التى قصدها السيد القاضى فى اسئلته ، كما هو ثابت وكما نشر فى صحيفة الصحافى الكبير والشرطة العسكرية والمخابرات الحربية تتبع القوات المسلحة اما المخابرات العامة فتتبع رئيس الجمهورية ."

وهكذا يتضح انه لم يكن لنا ادنى دخل فى عملية كمشيش او غيرها ، لا من بعيد ولا من قريب .

وجاء ايضاً فى الصفحه ١٤٩ من كتاب صلاح نصر ما يأتى :

"أريد ان اوضح للرأى العام بأن المهمة الاساسية للمخابرات الحصول على المعلومات من الدول الأجنبية والمحافظة على الامن القومى للدولة ولذا فهى ليست جهازا بوليسيا ، وهى فى سبيل تحقيق اهدافها يكون اغلب عملها خارج البلاد كما ان اجهزة المخابرات فى العالم تستخدم كل السبل الميسرة وبموافقة

حكومتها لتحقيق الاهداف السياسية التى ترسمها الدولة ، ولذا فان عمل المخابرات ليس بالبساطه لكى يسمح لبعض الاشخاص بأن يحددوا مهامه الاساسية .

وجاء فى الصفحة رقم ١٠٢ من كتاب صلاح نصر ما يأتى :

المخابرات الحربية مسئولة امام القائد العام للقوات المسلحة ، ومهمتها مده بالمعلومات العسكريه والاستراتيجية اللازمه لوضع قراراته العسكرية ، كما يوكل اليها مهمة امن القوات المسلحة .

وبالاضافة الى هذه الاجهزة فهناك الشرطة العسكرية ، ومهمتها الاساسية اعمال الشرطة داخل القوات المسلحة والمؤسسات من زاوية السلامة واستقامة العمل والنزاهة :

وكان هناك ايضاً عدة اجهزة امن الحدود ووحدات خاصة تتبع رئاسة الجمهورية وليس العيب هنا فى تعدد هذه الاجهزة ولكن القصور جاء نتيجة ترك هذه الاجهزة تضرب فى بعضها البعض دون رابط من القمة .

والواقع ان هذه حال خطيرة ، ولا تزيد كفاءة او قوة تأدية عمل المخابرات فان التناقضات فعلا بسبب طبيعة العمل لا مناص من تطورها نتيجة مثل هذا الشعب .

وتزداد الحالة سوءا نتيجة عوامل التنافس المخرب الذى قد يشجع من القمة ونتيجة الغيرة الذاتية التى تبدو فى داخل ادارات الاجهزة المختلفة وينتج عن ذلك تعطيل عملية تعزيز المعلومات المنتجة ، لان مادة المعلومات قد لا تتوافر الا لدى ادارة كبيرة واحدة ، وحينئذ يكون عدم تعزيزها بتأييدات اخرى سببا فى قصور قيمتها المؤكدة ، فان قطعة من المعلومات المضللة ترسل الى عدة اجهزة مخابرات قد تؤدى *بالسلطات العليا الى اعتبارها* معلومات معززة مؤكدة مع انها فى الواقع آتية من مصدر واحد .

وقد جاء ايضا فى حديث لصلاح نصر فى مجلة المصور عدد رقم ٢٦٥٩ الصادر بتاريخ ٢٦ / ٦ / ٧٥ ما يلى :

س. ما هو شكل العلاقات التى سادت اجهزة المخابرات المصرية حتى السبعينات؟

جـ . للأسف الشديد ان الشعب لا يعلم عن اجهزة الامن فى بلاده سوى اسم المخابرات العامة ولذا الصقت بها كل اعمال الاجهزة الاخرى ، مع ان جهاز المخابرات العامه جهاز سياسى او جهاز مخابرات سياسية عملها سلامة وأمن البلاد بنشاطها فى الخارج ، كما ان نشاطها فى الداخل فيما يختص بالامن القومى هو مكافحة الجاسوسية والتآمر .

"قد كان للرئيس جمال عبدالناصر اجهزة مخابرات يقرب عددها من اصابع اليدين وهى اجهزة أمن لا علاقة لها بتاتا بالمخابرات العامة وليس لها اى ولاية او وصاية عليها وهى المباحث الجنائية العسكريه والشرطة العسكرية والمخابرات الحربية ومخابرات القوات الجوية والبحرية والحدود ، ثم التنظيم السرى باشراف "شعرواى جمعه" ثم الرقابة الادارية ...."

"غير ان سوء الحظ جعلنى محل اختيار الرئيس الراحل كشماعة يعلق فوقها جميع الاخطاء" .

وقد فرق ايضا صلاح بين التجسس وبين الجريمة السياسية واقر بأن جريمة التجسس تختص بها المخابرات العامة اما جرائم امن الدولة من جهة الداخل والمعروفة بالجرائم السياسية تختص بها المباحث العامة .

فقد جاء فى كتاب صلاح نصر صفحة ١٦٩ تحديدا لاسرار الدولة التى تكون جرائم التخابر تخابر والتجسس ما يأتى :

"حدد قانون العقوبات المصرى اسرار الدولة بالآتى :

١ - المعلومات الحربية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية التى بحكم طبيعتها لا يعلمها الا اشخاص لهم صفة فى ذلك وينبغى مراعاة لمصلحة الدفاع عن البلاد ان تبقى سرا على ماعدا هؤلاء الاشخاص .

٢ - الانبـاء والمكاتبات والمحررات والوثائق والرسوم والخرائط والتصميمات والصور وغيرها من الاشياء التى يجب لمصلحة الدفاع عن البلاد الا يعلم عنها الا من يناط به حفظها او استلامها والتى يجب ان تبقى سرا على من عداهم خشية ان تؤدى الى افشاء معلومات مما اشير اليه فى الفقرة السابقة .

٣ - الاخبار والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة وتكتلاتها وتحركاتها وعتادها وتموينها وافرادها ، وبصفة عامة كل ما له مساس بالشئون العسكرية والاستراتيجية ولم يكن قد صدر اذن كتابى من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشرة واذاعته .

٤ - الاخبار والمعلومات المتعلقة بالتدابير والاجراءات التى تتخذ لكشف الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب او تحقيقها ومحاكمة مرتكبيها ومع ذلك يجوز للمحكمة التى تتولى المحاكمة ان تأذن باذاعة ما تراه من تحرياتها .

ومن ثم فإن الحقائق والمواد والمعلومات هى الامور التى ينبغى المحافظة عليها فى طى الكتمان كما ان المعلومات قد تشتمل عل مواد ويقول فى ذلك انه ليست العبرة بقطعة الورق التى تحوى ثمة خطة معينة وانما العبرة بالحقيقة ذاتها وهى وجود ثمة خطة محددة .

اذا ما عن لنا ان نخوض فى الحديث عن الجواسيس والعملاء وجب علينا ان نضع خطا مميزا بين التجسس والجريمة السياسية فالاول خيانة وطنية بينما الاخير جريمة ضد امن الدولة ، الاول يهدد النطاق الحيوى الخارجي للدولة وقد يعصف بكيانها وابنائها وبمستقبلها ، والتجسس يتعتمد على معونة اجنبية سواء عن طريق التخابر او التجسس او الاستعداء بينما تواجه الجرائم السياسية ضد سلطات الدولة ، دون دخول عنصر التخابر فيها . وهكذا نجد ان التجسس يقع فى نطاق الخيانة الوطنية اعنى خيانة للوطن لحساب جهة اجنبية .

ويفرق قانون العقوبات المصرى بين وقائع الخيانة الوطنية تفصيلا على الوجه التالى :

١ - السعى لدى دولة اجنبيه او التخابر معها او مع احد ممن يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عدائية ضد مصر (مادة ٧٧ ب من قانون العقوبات المصرى) .

٢ - التجسس على اسرار الدولة وافشاء اسرار الدولة (المادتان ٨٠ و ٨٥ من قانون العقوبات المصرى) .

٣ - الغدر الوطنى وهو ما يسمى بالخيانة الوطنية الدبلوماسية (مادة ٧٧ الفقرتان الاولى والثانية من قانون العقوبات المصرى) .

٤ - تزييف الادلة بغية الخيانة الوطنية (مادة ٧٧ الفقرة الثانية من قانون العقوبات المصرى) .

وطبقا لما تقدم فان الخيانة الوطنية يمكن ان تكتمل اركانها بافشاء اسرار الدولة او بتحريض القوى الخارجية على الدولة او بتزييف الوثائق والمستندات والمعلومات او فى حالات خاصة بارتكاب عمل من اعمال الغدر .

ويؤيد ما تقدم احكام المادتين ٣ و ٤ من القرار بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بقانون المخابرات العامة .

وقد جاء ايضاً فى المذكرة الايضاحية لمشروع قانون المخابرات العامة ما يأتى :

عهد المشروع الى المخابرات العامة بمهمة الحفاظ على أمن الدولة والمحافظة على كيانها الدستورى ضد المحاولات المستمرة من الاستعمار والامبريالية واجهزة المخابرات المعادية .

واذا كانت هذه المهمة دقيقة بطبيعتها فى الاوقات العادية فانها فى اوقات الحرب والازمات اكثر دقة وخطورة الامر الذى يستلزم تطوير جهاز المخابرات من آن الى أخر حتى يتمكن من اداء رسالته وفقا لما تمليه التغييرات التى تطرأ

على الظروف المحيطة .

ونخلص بذلك إلى طلب الحكم ببطلان اجراءات القبض والتفتيش والتحقيق في الدعوى وبراءة موكلنا وذلك لسببين وهما :

أولا : عدم نشر القار بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بقانون المخابرات العامة فى الجريدة الرسمية بالمخالفة لحكم المادة ١٨٨ من دستور ١٩٧١ وبذا لا يسرى قانون *المخابرات العامة* فى حق *المتهم* ، فضلا عن حجب قنون المخابرات عن المواطنين جميعا بلا استثناء .

ثانيا : عدم اختصاص المخابرات العامة بالقبض على موكلنا واتخاذا اجراءات التحقيق والتفتيش استنادا الى ان المخابرات العامة تختص بجرائم امن الدولة من جهة الخارج دون غيرها وتختص وحدها المباحث العامة بجرائم امن الدولة من جهة الداخل ووفقا لما سبق بيانه .

وكيل المتهم الثالث

مصطفى كامل منيب

المحامى

ثالثاً

مكتب
عادل امين
المحامى

مذكرة ثانيه

مقدمه الى : محاكمة أمن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف الاسكندرية

فى قضية الجناية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ أمن دولة عليا
المقيدة برقم ٥٠١ سنة ١٩٧٣ الرمل ورقم ٧٧١ كلى ١٩٧٤ شرق
المنظورة بجلسة الاحد ١٥ فبراير سنة ١٩٧٦

"وجوب توافر ركن الالتجاء الى القوة او الارهاب او الوسائل غير المشروعة للعقاب على جرائم انشاء او تأسيس أو تنظيم او ادارة او الانضمام الى اى جمعيه او هيئه او تنظيم ترمى الى قلب نظم الدولة الاساسيه والاجتماعيه والاقتصاديه بالقوة والترويج لاى مذهب يهدف الى ذلك ذلك او تحبيذه"

تطالب النيابة العامة بتطبيق احكام المواد ٩٨ (أ) فقرة ١ ، ٢ ، ٩٨ ب مكررا و ٩٨ هـ من قانون العقوبات على الوقائع المسندة الى المتهمين فى هذه الدعوى .

والمادة ٩٨ (أ) تعاقب فى فقرتها الاولى كل من انشأ او اسس او نظم او ادار جمعيات او منظمات ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعيه على غيرها من الطبقات ، او الى القضاء على طبقة اجتماعية او الى قلب نظم الدولة الاساسيه

الاجـتمـاعيـه أو الاقـتـصـاديه او الى هدم نظام من النظم الاسـاسـيـه للهيئـه الاجتماعيه ، او الى تحبيذ شئ مما تقدم او الترويج له ، متى كانت استعمال القوة او الارهاب او اية وسيلة اخرى غير مشروعه ملحوظا فى ذلك .

كما تعاقب الفقرة الثالثة من هذه المادة كل من انضم الى احد الجمعيات او الهيئات او المنظمات المذكورة فى الفقرة السابقه او اشترك فيها بأية صورة .

والمادة ٩٨ (ب) فى فقرتيـهـا تعاقب كل من روج او حبذ بأية طريقة من الطرق لتغيير مبادئ الدستور الاساسيه او النظم السياسيه للهيئه الاجتماعيه او لتسويد طبقه اجتماعيه على غيرها من الطبقات او للقضاء على طبقه اجتماعيه او لقلب نظم الدولة الاساسيه الاجتماعيه او الاقتصاديه او لهدم اى نظام من النظم الاساسيه للهيئه الاجتماعيه متى كان استعمال القوة او الارهاب او اية وسيلة اخرى غير مشروعه ملحوظا فى ذلك .

والمادة ٩٨ (ب) مكررا تعاقب كل من حاز بالذات او بالواسطه او احرز محررات او مطبوعات تتضمن تحبيذا او ترويجا لشئ مما نص عليه فى المادتين ٩٨ (ب) ، ١٧٤ .

والمادة ٩٨ (هـ) تقضى بحل الجمعيات او الهيئات او المنظمات أوالجماعات المذكورة واغلاق امكنتها ومصادرة اموالها .

ولم يكن التشريع المصرى قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الذى اضـاف الى المادة ٩٨ من قـانون العـقـوبات الاحكام الواردة فى المواد ٩٨ (أ) ، ٩٨ (ب) ، ٩٨ (ج) ، ٩٨ (د) ، ٩٨(هـ) ، والقـانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ عدل المادتين ٩٨ (أ) ، ٩٨ (هـ) واضـاف المادة ٩٨ (ب) مكرراً لم يكن التشريع المصرى قبل صدور هذا المرسوم بقانون والتعديلات التى ادخلت عليه يعاقب الا على التحريض على قلب نظام الحكومة او على كراهته أوالازدراء به او تحبيذ او ترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسيه او النظم الاساسيه للهيئه الاجتماعيه ، وذلك تطبيقا لنص المادة ١٧٤ من قانون

العقوبات الحالي وهي المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم ، والتحريض والتحبيذ والترويج تقتضى توافر شرط العلنيه ، اى ان ترويج او تحبيذا هذه المذاهب لم يكن معاقبا عليه الا اذا توافر فيه شرط العلانيه .

فعمد الشارع الى ادخال هذه الاضافات والتعديلات فى عامى ١٩٤٦ ، ١٩٥٤ لسد هذا النقص والقصور اذ ان هذه المنظمات – كما جاء فى المذكرة الايضاحيه – تستعين فى عملها بالسرية والحيطة التامه مما يصعب او يستحيل معه الكشف عن نشاطها ، فكفل نص المادة الجديد العقاب على مجرد انشاء او تأسيس او تنظيم او ادارة هذه المنضمات المحظور تكوينها ولو لم تقم بأى مجهود نحو تنفيذ هذه الاغراض وبذلك يمكن القضاء – كما جاء فى المذكرة الايضاحيه – على مثل هذه المنظمات وهى فى مهدها دفعا لشرها وخطرها المتوقع (المذكرة الايضاحيه للقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤) .

ويهمنا ان نستعرض تطور نصوص قانون العقوبات الخاصة بحماية النظام الاجتماعى فى التشريع المصرى لكى نستظهر منها مدى وجوب توافر ركن الالتجاء الى القوة او الارهاب او الوسائل غير المشروعه كما يهمنا ايضاح المراحل المضطربة التى مر بها تفسير الامر وتأويله ، ثم نتعرض بعد ذلك لاحكام محكمة النقض المصريه فى هذا الخصوص .

لم تكن فكرة حماية النظام الاجتماعي معروفة فى التشريع المصرى قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ ، وكل ما كان يحرمه قانون العقوبات المصرى قبل صدور هذا الدستور ويعاقب عليه هو تحريض الناس علي كراهة الحكومة الخديويه وبغضها او على الازدراء بها ، وذلك تطبيقا لنص المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم .

ولما صدر دستور سنة ١٩٢٣ وتضمن ما تضمن من حرية الصحافة (مادة ١٥ من الدستور) وحرية الاجتماع (مادة ٢٠ من الدستور) وحظر النفى

لجرائم سياسيه (مادة ١٥١ من الدستور) ، كان من الطبيعي الا تقيد هذه الحريات مبدئيا الا بنصوص قانون العقوبات ، وكان هذا هو ما قررته لجنه الثلاثين فى المشروع الذى وضعته للدستور والذى جاءت فيه هذه الحريات مطلقة دون ما قيد يرد عليها فى نصوص الدستور ذاتها . ولكن جاء بالمذكرة التفسيريه التى وضعها وزير الحقانيه لشرح الحالة الجديدة التى يخلقها دستور ١٩٢٣ - ولذكر اسباب التعديل الذى ادخل على مشروع لجنة الثلاثين" .... ان بعضا من الحرية الدستوريه لا يمكن تطبيقه على حملات تحمل على اساس الهيئه الاجتماعيه كخطر الدعوة البلشفيه الموجوده الآن فانه يضطر جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادئ المقررة بالدستور لاجل ضمان حرية اهل البلاد المسالمين والموالين للقانون ، فلكي يمكن انشاء تشريع لمكافحة امثال هذه الدعوة الضارة نص فى المادة ١٥ على ان انذار الصحف وتعطيلها والغاؤها بالطرق الادارية قد يجوز فى حالة ما تقضى الضرورة بالالتجاء اليه لحماية النظام الاجتماعى واضيف تحفظ مماثل لهذا الى نص المادة ٢٠ التى تكفل للمصريين حق الاجتماع بسكينه ومن دون سلاح والمادة١٥١ التى تحظر النفى لجرائم سياسيه ."

(الجزء الاول ص ١٤ - مجلس الشيوخ - الدستور - تعليقات على مواده بالاعمال التحضريه والمناقشات البرلمانيه) .

وهكذا جاءت المادة (١٥) من دستور ١٩٢٣ تنص على ان : "الصحافة حرة فى حدود القانون . والرقابة على الصحف محظورة ، وانذار الصحف او وقفها او الغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى .

وكان من الضرورى عقب صدور الدستور المصرى تعديل قانون العقوبات بما يتلائم ويتوافق مع ما جاء فى هذا الدستور ، فعدلت المادة ١٥١ من قانون

العقوبات القديم والتى كانت تعاقب على التحريض على كراهة الحكومة الخديويه وبغضها والازدراء بها ، فأصبحت بمقتضى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ تعاقب فى فترتها الاولى على التحريض على كراهة نظام الحكومة او على الازدراء به ، كما تعاقب فى فقرتها الثانيه على نشر الافكار الثوريه المغايرة لمبادئ الدستور الاساسيه ، وفى فقرتها الثالثه هلى تحبيذ تغيير النظم الاساسيه للهيئه الاجتماعيه بالقوة او الارهاب او بوسائل اخرى غير مشروعه .

وقد جاء فى المذكرة الايضاحيه للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ : "ومن الواضح ان لكل انسان الحرية فى نقد النظم الأساسيه للدولة بشرط ان يكون الغرض الحقيقى لهذا النقد الوصول الى اصلاح النظم المذكورة بالطرق القانونيه . لكن اذا كان ينشأ عن النقد التحريض على كراهة نظام الحكومة والازدراء بها فحينئذ يكون قد وقع تجاوز لحدود النقد المسموح به وتجب العقوبة اذا اريد الاحتفاظ بالهيئة او السلطه اللتين لا غنى عنهما للحكومة ولنظم الدولة الاساسيه للقيام بالاعمال المنوط بها "

"اما الفقرتان الثانيه والثالثه من المادة ١٥١ فالغرض منهما قمع الدعوة المضرة التى تقوم بها الهيئات الفوضيه او الشيوعيه "

وبمقتضى المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ عدلت المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم للمرة الثانية فادمجت فى فقرة واحدة هى الفقرة ثانيا الجديدة الافعال التى كانت مذكورة فى الفقرتين ثانيا وثالثا من المادة القديمه ، فأصبحت الفقره الثانيه الجديدة تعاقب على "تحبيذ او نشر المذاهب التى ترمي الى تغيير مبادئ الدستور الاساسيه او النظم الاساسيه للهيئه الاجتماعيه بالقوة او الارهاب او بأية وسيلة اخرى غير مشروعة " .

وجاء فى المذكرة الايضاحيه للمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ : " .. فوصف الجريمه بحسب صيغة المادة الجديدة لا يقتصر على من يحبذ بنفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئة الاجتماعية الاساسية أو مبادئ الدستور

الاساسيه بل يتناول كذلك من ينشر أو يحبذ المذاهب التى ترمى الى تغيير هذه المبادئ او هذه النظم بالقوة ولو لم ينصح هو نفسه باستعمالها او صرح بأنه لا يشير باستعمالها . فمن يحبذ مثلا نظريات شيوعيه كما تطبق فى روسيا ومعنى هذه البلشفيه ، او من يقرظ مذهب لينين يقع تحت طائلة العقاب ولو احتاط لنفسه وصرح بانه لا يشير باستعمال القوة وذلك لان هذه المذاهب تنطوى على ان يستولى العمال مباشرة وبالقوة على مقاليد الاحكام فى الدولة إذ كانت تعتبر كل وسيلة اخرى لبسط النظام الشيوعى غير فعالة" .

وقد عدلت الفقرة الثانيه من المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٥ واستبدل بكلمة "نشر" كلمة "ترويج" لان هذه الكلمة الاخيرة – طبقا لما جاء بالمذكرة الايضاحيه للمرسوم – أصح اداء للمعنى المقصود .

ومن هذا نرى ان التعديل الذى ادخل على المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم بالقانون رقم ٩٧ سنة ١٩٣١ ثم بالقانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٥ قد غير حكم الفقره الثانيه منها تغييرا جوهريا ، اذ فضلا عن انه ادمج الفقرة الثانيه بالفقرة الثالثه من المادة فانه ادخل على الجريمة التى كانت تعاقب عليها الفقرة الثانيه قيودا حدت من واسع مدها . فبعد ان كان النص القديم يعاقب على مجرد "نشر الافكار الثوريه المغايرة لمبادئ الدستور الاساسيه" اصبح النشر وحده غير كاف لا يجاب العقاب الا : (١) اذا تضمن تحبيذاً أو ترويجاً ، (٢) وكان الامر المحبذ او المروج مذهبا (لا مجرد افكار كما يقول النص القديم) (٣) وكان المذهب من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسيه (فلا يكفى فيها ان تكون بذاتها مغيرة لتلك المبادئ كما كان يقول النص القديم)، (٤) واهم من كل ما تقدم ان النص الجديد يشترط ان يكون المبدأ الذى يقوم عليه المذهب المدعو له هو حصول التغيير المرغوب فيه بالقوة او الارهاب او بأية

وسيلة اخرى غير مشروعة (ولم يكن لهذا الشرط وجود فى النص القديم فى الفقرة الثانيه منه) وهذه القيود قد تجعل النص الجديد اصلح فى التطبيق فى بعض الاحوال ، لانها قد تخرج من حكم الفقرة الثانيه اشخاصا كان ينطبق عليهم النص القديم ، (يراجع محكمة النقض المصريه فى القضيه رقم ٢١٢٤ - سنة ٥ قضائيه الصادر بجلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥) .

وقد اصبحت المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم هى ١٧٤ من قانون العقوبات الحالى الصادر بالقانون رقم ٥٨ ١٩٣٧ .

وقد عرض امر هذه التعديلات وما جاء بالمذكرات الايضاحيه على محكمة النقض المصريه في القضيه رقم ٢١٢٤ سنة ٥ قضائيه بجلسه ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، وقد سايرت محكمة النقض فى حكمها ما جاء بالمذكرة الايضاحيه للمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ من ان وصف الجريمة لا يقتصر بحسب صيغه المادة الجديدة على من حبذ بنفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئه الاجتماعيه الاساسيه او مبادئ الدستور الاساسيه بل يتناول كذلك من ينشر او يحبذ المذاهب التى ترمى الى هذه المبادئ او هذه النظم بالقوة ولو لم ينصح هو نفسه باستعمالها او صرح بانه لا يشير باستعمالها

وكانت محكمه الجنايات قد قضت بتبرئه المتهم بمقولة ان المنشور الذى اتفق المتهم وآخرون على نشره لا يحتوى على امر معاقب عليه لان المادة ١٥١ من قانون العقوبات المعدلة بقانون رقم ٢٨ سنة ١٩٣٥ تتطلب ان يكون المنشر لتغيير مبادئ الدستور بالقوة او الارهاب او الوسائل غير مشروعه . وان المحكمة ترى انه لم يدر بخلد واضعى المنشور الحض على القوة او استعمال وسائل غير مشروعه لتقرير النظام الذى يرمون إليه . وان ماضيهم وطريقة تفكيرهم وما اشار اليه المنشور نفسه من وسائل الاصلاح التى يرغبون فيها لا يدع مجالا للشك فى ان ما جاء بالمنشور من تحبيذ انما هو من باب الإشادة

بنظام يراه الكاتب املا يتطلع اليه ولعله يرجو تحقيقه تدريجيا بالوسائل التى تضمنها المنشور والتى يستشف منها انها تؤدى الى صلاح حال العمال وتسمح لهم بدخول المجالس النيابيه والسيطرة عليها .

وقد طعنت النيابة العامة فى هذا الحكم فقضت محكمه النقض بنقضه بمقولة ان الفعل المسند الى المتهم ينطبق عليه النص الوارد بالفقرة الثانيه من المادة ١٥١ ، اذ المستفاد من عبارات المنشور أنه تضمن تحبيذا لنظام الحكم السوفيتى ودعاية للمذهب الشيوعى وحض العمال على اعتناقه كما انه اختتم الدعوة بحياة الاتحاد السوفيتى فى العالم وبسقوط المجتمع الرأسمالى . وهذه العبارات كما تتضمن افكاراً ثوريه مغايرة لمبادئ الدستور الاساسيه فانها تتضمن ايضاً تحبيذاً وترويجاً لمذهب يرمى إلى تغيير مبادئ الدستور الاساسيه بالقوة او الارهاب او بوسائل اخرى غير مشروعه ، وذلك لان النظام السوفيتى أو المذهب الشيوعى كما هو مطبق فى روسيا يقوم على اساس "استيلاء العمال مباشرة على مقاليد الاحكام فى الدولة ، اذ كانت تعتبر كل وسيلة اخرى لبسط النظام الشيوعى غير فعالة "كما جاء بالمذكرة الايضاحيه للقانون رقم ٩٧ سنة ١٩٣١ . أما ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من القول بانه لم يدر بخلد واضعى المنشور الحض على القوة أو على استعمال وسائل غير مشروعة فى سبيل الوصول إلى النظام الذى يبغون تقريره وأن ذلك هو المستفاد من سيرتهم الماضيه وطريقة تفكيرهم وما اشار اليه المنشور نفسه ، هذا القول قد تكفلت المذكرة الإيضاحية السالف بيانها بالرد عليه حيث تقول "ان وصف الجريمه بحسب صيغه المادة الجديدة لا يقتصر على من يحبذ بنفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئه الاجتماعيه الاساسيه . او مبادئ الدستور الاساسيه بل يتناول كذلك من ينشر او يحبذ المذاهب التى ترمى الى تغيير هذه المبادئ بالقوة ولو لم ينصح هو نفسه باستعمالها وصرح بانه لا يشير باستعمالها "واضافت

محكمة النقض : "فلا محل بعد هذا للاعتذار عن المتهم بأنه لم يشر باستعمال القوة ما دام المذهب الذى يحبذه فى منشور يقوم على اساس التذرع بالقوة والارهاب كما تقدم" .

"ومن حيث انه مما تقدم يبين ان الحكم المطعون فيه اخطأ فى تطبيق القانون اذ قضى ببراءة المتهم بناء على ان المادة ١٥١ من قانون العقوبات لاتنطبق على الواقعة المسندة إليه ويتعين إذن نقضه ..." .

على ان محكمة النقض قد عدلت بعد ذلك عن هذا التفسير الخاطئ للفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم التى اصبحت بعد ذلك المادة ١٧٤ من قانون العقوبات الحالي ، ورفضت الاخذ بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون ٩٧ لسنة ١٩٣١ من أن المذهب الشيوعى بطبيعته يقوم على اساس التذرع بالقوة والإرهاب وذلك فى حكمها الصادر بجلسه ١٥ يونيه سنة ١٩٤٨ ، فى القضيه رقم ١١٥٣ سنة ١٧ قضائية .

وكانت النيابة العامة قد طالبت بعقاب المتهم تطبيقاً لنص المادة ١٧٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات لانه حبذ وروج علنا مذهباً يرمى الى تغيير مبادئ الدستور المصرى الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة وذلك بأن وزع نسخاً من منشور يحمل عنوان "نشرة دورية رقم ١ تصدرها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصر ى " وقد تضمن حضاً على الثورة ودعوة الى الاخذ بمذهب الشيوعيه فى المملكة المصريه ".

وقد قضت محكمه الجنايات ببراءة المتهم مما اسند اليه ، مؤسسه قضاءها على ان ما جاء بتلك العبارات بصدد النظم المذكورة قد خلا من اية اشارة الى الالتجاء الى القوة او الارهاب او اية وسيلة اخرى غير مشروعة. فطعنت النيابة على هذا الحكم بالنقض ، فقضت محكمة النقض برفض الطعن وقالت :

"وحيث ان الحكم المطعون فيه قد عرض عبارات المنشور محل المحاكمه وناقشها وانتهى الى تفسيره على النحو الذى قال به . ولما كانت المحكمه قد

استخلصت من عبارات المنشور فى مجموعها الوسائل الوارد ذكرها فيه ، وان ما جاء بتلك العبارات بصدد النظم المذكورة قد خلا من اية اشارة الى الالتجاء الى القوة او الارهاب او اية وسيلة اخرى غير مشروعه الامر الواجب توفره للعقاب على الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

"وكان ما قالته المحكمه فى ذلك له ما يبرره ، فلا يصح الطعن علي ان حكمها مشوب بالخطأ مادامت قد انتهت الى ان المتهم لم يصل ولم يقصد ان يصل من قريب او من بعيد - صراحة او ضمنا - بين الوسائل التى ذكرها والنظم المراد حمايتها بالنص المطلوب تطبيقه .

ولاشك ان ما انتهى اليه حكم محكمة النقض فى هذا الخصوص هو التفسير السليم لنص الفقرة الثانيه من الماده ١٧٤ من قانون العقوبات المصرى، الامر المنطبق على ذات الافعال الواردة بنص المادة ٩٨ (أ) من قانون العقوبات ، وهو ما اوضحة حكم محكمة النقض المصرية الصادر بجلسه ٢٧ فبراير سنة ١٩٦١ فى الطعن رقم ٢٣٧٩ لسنة ٣٠ قضائيه (المنشور بمجموعة احكام محكمة النقض الجزائيه . السنة الثانيه عشر ص ٢٧٢ - ٢٧٥) وكانت النيابة العامة قد اتهمت الطاعنين وآخر بانهم انضموا الى جمعيه فى الاقليم المصرى ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعيه على غيرها من الطبقات والى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية والاقتصادية وهدم النظم الاساسيه للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والعنف والوسائل غير المشروعه ملحوظاً فى ذلك بان انضموا الى منظمة الحزب الشيوعى المصرى التى تهدف الى تطبيق المبادئ الشيوعيه وتنادى بالقضاء على الطبقات الاجتماعية وتحقق سيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق والغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ونقلها للدولة كل ذلك عن طريق خلق مجتمع شيوعى بالاسلوب الثورى الذى اتبع فى الثورة الروسيه وبتحريض العمال على الاعتصام والاعتداء على حق الغير فى العمل وتحريضهم على بغض طائفة الملاك والرأسماليين تحريضاً من شأنه تكدير السلم العام وروجوا فى الأقليم المصرى لتغيير المبادئ والنظم للهيئة الاجتماعية ولقلب نظم الدولة الاساسية "الاجتماعية والاقتصادية"

وكان استعمال القوة او الارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظاً فى ذلك بان انضموا الى منظمة الحزب الشيوعي المصرى سالفة الذكر وهى تعمل على تحقيق هذه الاهداف وترويج تلك المبادئ وتحبيذها بتكوين اللجان والخلايا وترويج الافكار وتوزيع النشرات التى تدعوا الى هذه المبادئ ، كما حازوا واحرزوا مطبوعات تتضمن تحبيذا وترويجا للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٩٨ (ب) عقوبات وذلك بان حازوا نشرات صادرة من منظمة الحزب الشيوعى المصرى سالف الذكر وكانت هذه المطبوعات معدة للتوزيع واطلاع الغير عليها ، اذ تبين من الاطلاع على الاوراق التى ضبطت مع المتهم الاول ان الكتب السبيعه التى استخرجت من جيبه تشتمل على لائحة الحزب الشيوعى المصر .

وقد احيل المتهمون الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للمواد ٩٨ (أ) فقرة ثالثه و ٩٨ (ب) و ٩٨ (ب) مكررا ، ٩٨ (هـ) . وهى ذات المواد المطلوب تطبيقها فى الجناية المنظورة ، فقضت محكمة الجنايات - بمعاقبة كل من المتهمين الاول والثانى بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامه قدرها خمسون جنيها وبحل منظمة الحزب الشيوعي المصرى وبمصادرة المضبوطات ، فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض فنقض الحكم وجاء فى اسباب نقضه :

"ان حكم محكمة الجنايات وان كان قد اورد فى بيانه لمضمون الاوراق والكتب المضبوطه بعض الاغراض المنشودة فانه لم يوضح مدى مطابقتها للاهداف المؤثمة فى القانون ولم يستظهر من وقائع هذه المضبوطات او من ظروف الدعوى واقوال الشهود التى حصلها ان الالتجاء الى القوة الارهاب او الى اية وسيلة اخرى غير مشروعه كان ملوحظا فى تحقيقها الامر الواجب توافره للعقاب على جريمتى الانضمام الى اى جمعيه ترمى الى قلب نظم الدوله الاساسيه والاجتماعيه والاقتصاديه بالقوة ، والترويج لاى مذهب يهدف الى ذلك، اللتين دين بهما الطاعن ، ولا يغير من الامر ما ذهب اليه الحكم من نسبة تهمة الشيوعية اليه لان ذكر هذا الاصطلاح - الذى لم تتضمنه نصوص القانون ولو تورد له تعريفاً - ولا يغنى عن بيان العناصر التى تتألف منها الجرائم التى

استند اليها الحكم فى الادانة كما هى معرفة به معرفة فى القانون – لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم ...".

ولقد جاء هذا الحكم متمشياً مع التفسير السليم لمواد القانون ومع التطور التاريخي للمذهب الشيوعي والماركسيه اللينينيه كما هى مطبقه حاليا فى العديد من الدول ، ولقد كان رأى كارل ماركس فى سبعينيات القرن التاسع عشرا انه كانت فى بريطانيا امكانيه لاحراز الاشتراكيه بالطرق السليمه نظرا لانه "فى الوقت ذاته كانت العسكريه والبيروقراطيه اقل نفوذا فى بريطانيا بالمقارنة باي قطر أخر" . ولفترة من الزمن بعد ثورة فبراير سنة ١٩١٧ فى روسيا كان لينين يأمل بأنه عن طريق شعار "كل السلطة للسوفيت" قد تتطور الثورة سلمياً وتنتصر نظرا لانه فى ذلك الوقت" كانت الاسلحة فى ايادى الشعب .

ولقد قال لينين ان الطبقات الحاكمة لا تتنازل عن السلطة بارادتها ، ولكن مدى حدة النضال واستخدام او عدم استخدام العنف للانتقال الى الاشتراكيه لا يتوقف على رغبة الطبقة العاملة فحسب وانما يتوقف بصورة اساسيه على مدى مقاومة المستغلين وعلى استخدام العنف من الطبقة المستغله نفسها ، ان استخدام العنف بالنسبة للطبقة العامله هو فى الدرجة الاولى مسألة دفاع عن النفس".

وفى شهر فبراير عام ١٩٥٦ تقدم نيكيتا خروشوف سكرتير الحزب الشيوعى السوفيتى بتقريره السياسى الى المؤتمر العشرين للحزب والذى ذكر فيه انه من المحتمل ان تكون فى المستقبل طرق اكثر تنوعا للانتقال الى الاشتراكيه ، فليس من الضرورى ان يكون تنفيذ هذا الانتقال مرتبطا بالحرب الاهليه ، ان اعداءنا يحبون دائماً ان يصفونا نحن انصار لينين اننا دائما من انصار العنف وفى كل ظروف ، حقيقة اننا نطالب بضرورة التحول الثورى للمجتمع الرأسمالى الى مجتمع اشتراكى الا ان اشكال الثورة الاجتماعية تكون دائماً مختلفة ، ولذا فقد اصبح الاعتقاد بان العنف والحرب الاهليه هى وسيله تغيير المجتمع ، هو اعتقاد لا يتفق مع الواقع الذى يمر به العالم حالياً ، وفى

هذا الصدد فان استخدام الطريق البرلمانى للانتقال الى الاشتراكية قد اصبح موضوعا مقبولاً ، ففى بعض الدول الرأسماليه اصبح فى امكان الطبقة العاملة ان توحد تحت قيادتها الاغلبيه الساحقه للشعب لهزيمة الرجعيه وكسب الاغلبيه القويه فى البرلمان وتحويل هذه المؤسسات من هيئه ديمقراطيه برجوازيه الى ارادة شعبيه فعالة لتحقيق الاشتراكيه ، فتصبح هذه المؤسسات هيئه ديمقراطيه فعالة تمكن الطبقه العامله فى بعض الدول الرأسماليه ودول المستعمرات السابقة من اجراء التغييرات الاجتماعيه الجذريه . وصدرت قرارات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى التى تضمنت امكانية الانتقال السلمى الى الاشتراكية عن طريق الديمقراطيه البرلمانيه .

وقد أثارت هذه الآراء الخلافات العميقه فى داخل الاحزاب الشيوعيه فى كافة انحاء العالم ، الامر الذى اقتضى عقد اجتماع لممثلى ٨١ من الاحزاب الشيوعيه والعماليه فى موسكو فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٧ انتهى بموافقة اعضاء المؤتمر بالإجماع على ما سمى "بتصريح موسكو" والذى نص فيه على طريق الانتقال السلمى إلى الاشتراكيه ، واعيد تكرار الامر فى مؤتمر ثان للاحزاب الشيوعيه عقد فى شهر نوفمبر سنة ١٩٦٠ وحضره على رأس الوفد الصينى الرئيس "ماوتسى تونج" . .

وقد اصدر هذا المؤتمر اعلاناً سمى "باعلان موسكو" اكد فيه ما ورد بتصريح موسكو سنة ١٩٧٥ من ان الطبقة العاملة وطليعتها الاحزاب اللينينه الماركسيه تسعى الى القيام بثورة اشتراكيه بوسائل سليمه ، وان امكانيه هذا الانتقال السلمى تتفق مع مصالح الطبقة العامله والمصالح القوميه ومصالح الشعب كله .

وقد جاء فى هذا الاعلان "فى الظروف الراهنه التى تسود البعض من الدول الرأسماليه توجد امكانيه تكوين جبهة العمل الشعبيه بالاتفاق والتعاون بين الحزب الشيوعى واحزاب ومؤسسات اجتماعيه اخرى لتوحيد اغلبيه الشعب للوصول الى السلطة دون حرب اهليه وتحقيق انتقال ملكيه وسائل الانتاج الرئيسيه الى ايدى الشعب استنادا الى اغلبيه برلمانيه ."

وقد تحقق هذا الامر عملياً فى جمهورية شيلى منذ سنوات تحت قيادة الزعيم الماركسى "الليندى" الذى وصل الى السلطة بالطريق البرلمانى وبوسائل ديمقراطيه سليمه ، ورفض بعد وصوله الى السلطه القضاء على طبقة الرأسماليه المستغلة بوسائل استثنائيه واصر على تصفية هذه الطبقة بوسائل ديمقراطيه الامر الذى ادى فى النهاية الى ان استخدمت هذه الطبقة بمساعدة المخابرات المركزيه الامريكية وسائل العنف والارهاب للاطاحه بالنظام الشرعى فى جمهورية شيلى ، وهكذا اطيح بنظام "الليندى" بانقلاب عسكرى دموى لازالت آثاره باقيه حتى الان ولا ادل على ذلك من تقارير لجنة حقوق الانسان التابعة لهيئة الامم المتحدة والتى اثبتت بصورة قاطعة وسائل التعذيب والارهاب التى يستخدمها النظام العسكرى فى شيلى حاليا لمطاردة انصار النظام الشرعى والقضاء عليهم ، وفى هذا نتبين ان الاستعمار واعوانه من طبقة الرأسماليه المحليه هم الذين يستخدمون العنف والارهاب والوسائل غير المشروعه ضد الشعب وضد الطبقه العامله وانصار الديمقراطيه

وعلى ضوء هذه الامور جميعها علينا ان نستظهر من واقع ظروف الجناية المنظورة والاوراق المقدمة فيها ومضبوطاتها واقوال الشهود ومناقشات المتهمين فى محاضر تحقيق الجنايه - علينا ان نستظهر ان الالتجاء الى القوة او الارهاب او الى اية وسيلة اخرى غير مشروعة كان ملحوظا فى تحقيقها الامر الواجب توافره للعقاب على جرائم الانشاء او التأسيس او الادارة والانضمام او الترويج او التحبيذ لاى مذهب يرمى الى قلب نظم الدولة الاسلسية والاقتصادية .

وبالاطلاع على ملف الجناية المذكورة نلاحظ ان ذكر الالتجاد الى القوة والارهاب او الوسائل غير المشروعه لم يرد اساسا الا على لسان مصادر المخابرات العامه وشهود الاثبات ، وفى احد التسجيلات الصوتيه المنسوب اقوال فيه الى المتهم السابع فتح الله محروس احمد وبعض المناقشات النظريه التى جرت فى محاضر تحقيق النيابه مع بعض من المتهمين .

فأما عن اقوال شهود الاثبات ومصادر المخابرات العامه ، فقد ذكر احمد

محمد حسنين الشاطبى ان ما كان يدور فى الاجتماعات كان بقصد اثارة العمال داخل المصانع وتفجير الموقف العمالى بالاضرابات والاعتصامات لكى يمهد للطبقة العاملة الحصول على مكاسب ديمقراطيه وسياسيه "عن طريق اخضاع السلطه لها وتتولى العمال ادارة السلطة وتوليتها" (ص ١٢٥٩ من ملف الجناية) .

كما اعاد احمد محمد حسنين الشاطبى هذا الامر بقوله "ان الهدف الاساسى من كل هذه الامور هو ان تصل الطبقه العاملة بقيادة الحزب الشيوعى المصرى الى السلطه وذلك عن طريق تفجير المشاكل العماليه وتحريضهم على الاضراب والاعتصام لاجبار السلطة علي تنفيذ مطالب الطبقه العاملة عندما تجد ان نسبة كبيرة من العمال مضربين ومعتصمين " (ص ١٢٦١ من ملف الجنايه)

وليس فيما ذكره احمد محمد حسنين الشاطبى ما يفيد تنفيذ هذه المطالب بالالتجاء الى القوة او الارهاب والعنف ، ولعل ذلك ما دفع النيابة ان تستفسر منه وتسأله فى محضر تحقيقها معه "وهل تظهر من ذلك نية الحزب على استخدام العنف والقوة فى سبيل تنفيذ مطالبه؟" فأجاب ""معلوماتى ان الحزب سيقوم بتحريض العمال على الاضراب والاعتصام وتوقف العمل فى المصانع لشل حركة الانتاج فى البلاد " (ص ١٢٩٩ من ملف الجنايه) .

ونحن نتساءل بدورنا من اين استقى احمد محمد حسنين الشاطبى هذه المعلومات وكافة اشرطة التسجيلات الصوتيه التى عاون رجال المخابرات العامه فى تسجيل اجتماعاته بافراد الخليه خالية من هذه الامور ، كما عاون كافة الوثائق الحزبيه التى قدمها الى ادارة المخابرات العامة لا نجد فيها ما يؤيد اقواله الخاصه بالاضراب والاعتصام والاستيلاء على السلطه وتوليها .

واما عن شاهد الاثبات الثانى عبدالسلام محمد ابوالعينين قنديل فقد سئل بمعرفة النيابه "هل توصلت الى الكيفيه التى يسعى التنظيم الى تطبيق ما ينادى به على الواقع المصرى؟ فاجاب - كان واضح من خط التنظيم ان الوصول إلى تطبيق الافكار الماركسيه اللينينه هو الاستيلاء على السلطة فى

البلاد فسألته النيابة : "هل تحددت سبل التوصل الى ذلك الاستيلاء " فأجاب : "هو كان فيه مرحلة اولى ومرحلة ثانيه من تخطيط التنظيم ، فى المرحلة الاولى كان التنظيم يهدف الى ترويج الفكر الماركسى اللينينى وتجنيد الاعضاء فى خلايا جديدة وبعد تحقيق الانتشار للتنظيم عن طريق هذه الخلايا الجديدة يمكن الانتقال الى المرحله الثانيه من تخطيط التنظيم وهى الثورة المسلحة لاسقاط النظام القائم واقامة حكم البروليتاريا" (ص ١٤٤١ ، ١٤٤٢ من ملف الجناية) .

ولم يقدم عبدالسلام قنديل هو الاخر ما يؤيد اقواله فى هذا الخصوص لا فى العديد من التسجيلات التى قام بمعاونه رجال المخابرات العامه فى تسجيلها للاجتماعات التى ادعى انه عقدها مع بعض المتهمين ولا من الاوراق التى قدمها الى ادارة المخابرات والتى ادعى انها تمثل وثائق الحزب المتداولة بين اعضائه وهكذا تبقى اقواله بخصوص الثورة المسلحة التى ادعاها عاريه من اى إثبات يفيد صحتها او يؤيدها

واما عن اقوال شاهد الاثبات الثالث محمد انور عبدالمقصود فقد ذكر هذا الشاهد انه كان الهدف الاساسى للتنظيم بتاعنا الاستيلاء على السلطة فى الوقت المناسب باستعمال العنف "(ص ١٣١٣ من ملف الجنايه) ، كما اضاف الشاهد المذكور "وكانت تعليمات الحزب ايضا اننا نقف ضد السلطة وتحالف قوى الشعب العاملة ونقاوم السلطة بالمنشورات ونشر المبادئ والاضرابات والاعتصامات وتجنيد بعض فئات العمال في صفوفنا وتحريضهم علي الاضراب واستعمال السلاح فى الوقت الممكن والمناسب." (ص ١٣١٤ من ملف الجناية) . وعندما سألته النيابه بعد ذلك عن كيفيه الوصول الى هذا الهدف اجاب مؤكدا استعمال كل وسائل العنف التى تصل الى حد استعمال السلاح ، وهى وضع المنشورات واصدار النشرات والمجلات التى تهاجم الانظمة المضادة ثم تحريض العمال علي الاعتصام والاضراب عن العمل والتظاهر بغية الوصول الى الهدف والمطالب ثم مقاومه السلطات بالسلاح إذا وجد فى الوقت المناسب." (ص١٣٢١، ١٣٢٢ من ملف الجناية) .

ونلاحظ فى هذه الاقوال محاولة الزج بالفاظ استخدام السلاح والعنف

دون مقتضى او داع ، ففى الوقت الذى يذكر فيه هذا الشاهد ان وصول التنظيم الى اهدافه يتحقق باصدار المنشوارت والنشرات والمجلات وتحريض العمال على الاعتصام والاضراب عن العمل والتظاهر بغيه الوصول الى الهدف وتحقيق مطالبهم يعود فيضيف ثم مقاومة السلطات بالسلاح إذا وجد وفى الوقت المناسب ، وما ضرورة استخدام السلاح اذن اذا كانت المطالب والاهداف قد تحققت . والدليل على اقحام الشاهد لهذه الالفاظ التى يحاول ان يلصق بها الى المتهمين وسيلة الالتجاء الى القوة والعنف انه عندما سئل بمعرفة النيابه عن النشاط الذى قام به لتنظيم أجاب : "كنا بنقرأ كتب يساريه يحضرها فتح الله محروس او عطيه سالم كما كانت تعرض علينا وثائق حزبيه" (ص ١٣٢٢ من ملف الجناية) .

وعندما سئل "ما هي كيفية تغلغل الشيوعه فى صفوف العمال "اجاب : "كانت التعليمات بأن نتغلغل فى صفوف العمال عن طريق شرح ظروف العمال فى الماركسيه وحقوقهم ونقول ايه حقوق العمال عندنا وانها ناقصه وتحتاج الى تعديل فى بعض القوانين واللوائح" (ص ١٣٢٦ من ملف الجنايه) وعندما سئل : "هل وزع التنظيم منشورات او نشرات بين صفوف العمال تدعو لمبادئه . "اجاب لا لان التنظيم سرى ولو عملنا حاجه زى دى قد نكشف امر التنظيم لان من اهدافه العمل السرى . " (ص ١٣٣٦ من ملف الجنايه) .

وهكذا قام شاهد الاثبات المذكور بتكذيب نفسه ، واوضح بذاته انه كان قد اقحم موضوع الالتجاء الى العنف واستخدام السلاح اقحاما فى هذه الدعوى على خلاف الحقيقه ، فقد ذكر بوضوح ان نشاط التنظيم لم يتعد قراءة بعض الكتب اليساريه والوثائق الحزبيه ، كما ابان ان الطريقة التى اتبعها هذا التنظيم لنشر الشيوعيه بين العمال هو شرح ظروف العمال وحقوقهم والمطالبه بتعديل القوانين واللوائح لاستكمال هذه الحقوق . واخيرا أقر شاهد الاثبات ان التنظيم لم يقم حتى بتوزيع منشورات او نشرات بين صفوف العمال حتى لا ينكشف امره ، فهل بعد هذه الاقوال نستطيع ان نستند الى ما ذكره هذا الشاهد من ان الالتجاء الى القوة والارهاب كان ملحوظا فى نشاط التنظيم ؟

وقد تبين اخيراً من مناقشة المحكمة لهؤلاء الشهود اقرارهم الصريح بعدم توافر ركن الالتجاء الى القوة او الارهاب او الوسائل غير المشروعه فى هذه الدعوى .

ولقد حاول شاهد الإثبات انور عبدالمقصود ان يدعم اقواله فى هذا الخصوص بما قدمه من تسجيل لاجتماع ادعى انه عقد بينه وبين المتهم السابع فتح الله محروس احمد والمتهم الخامس عشر عطيه محمد سالم والمتهم السادس عشر على بيومى احمد حسنين فى يوم ١٩٧٣/٣/٥ بمنزل المصدر ، فقد جاء فى محضر تفريغ شريط التسجيل رقم/ ٨ على لسان المتهم السابق فتح الله محروس احمد "لا يمكن الحكومة دى حاتسلم او تسقط الا بالنضال المسلح" (ص ١١٣٩ من ملف الجنايه) .

وقد سئل المتهم الخامس عشر عطيه محمد سالم عن واقعه اجتماع ١٩٧٣/٣/٥ وما ذكره فتح الله محروس من ان الوصول للسلطة لا يتأتى بالطرق السليمه فأجاب بالنفى وان الامر لم يحدث (ص ١١٧١ من ملف الجناية) .

كما سئل المتهم السادس عشر على بيومى احمد حسنين عن اجتماع ٣/٥/ ١٩٧٣ وما قاله فتح الله محروس من ضرورة العمل على اسقاط الحكومة القائمة والنضال ضد السلطه الحاليه وان الوصول الى السلطة لا يتأتى بالطرق السليمه فنفى على بيومى حدوث ذلك الأمر (ص ٢٨٠ من ملف الجناية) .

ولما ووجه فتح الله محروس بتسجيل اجتماع ٥ / ٣ / ١٩٧٣ واقوال شاهد الاثبات محمد انور عبدالمقصود انكر صدور هذه الاقوال منه ، ونفى صحة هذه التسجيلات وأكد ان هذا الصوت ليس صوته (ص ١٦٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ من ملف تحقيق الجناية) .

وعلى العكس من ذلك أكد فتح الله محروس فى تحقيق النيابه الذى اجرى معه ان من الامور التى لم تعجبه فى الماركسيه الوصول الى المبدأ بطريق العنف والثورة لانه كما قال "ان الماركسيه تطالب بالعنف الثورى بينما

في رأيي ممكن ان احنا نعمل عدالة اجتماعية وتحقيق اهداف كثيرة في مجالها بالوسائل السليمه." (ص ١٠٨ من ملف الجنايه) واضاف فتح الله محروس الى ذلك "وانا مؤمن بالماركسية التى لا تستخدم العنف" (ص ١١٠ من ملف الجنايه).

وعندما سألته النيابة الا ترى احداث هذه التغييرات بوسيلة الاضراب والعنف اجاب لا (ص ١٣٩ من ملف الجنايه) . وكل ما طالب به المتهم السابع فتح الله محروس بعد ذلك هو وجوب اجراء انتخابات مجلس الشعب فى مواعيدها (ص ١٤٠ من ملف الجنايه) كما سبق وقرر ذات المتهم انه "اذا لم تستجب الحكومة لمطالب العمال فعليهم ان يلجأوا للقضاء دون الاضراب عن العمل اذ ان ظروف البلد لا تسمح بذلك (ص ١٠٠ من ملف الجنايه) .

ومن كل هذا نستطيع ان نقرر ان اقوال شهود الاثبات الخاصة بالالتجاء الى العنف واستخدام القوة والوسائل غير المشروعه لا تجد ما يؤيدها فى اوراق الدعوى او فى اقوال المتهمين ، بل على العكس من ذلك فان هذه الاوراق وتلك الاقوال تنفى الالتجاء الى القوة او العنف او الوسائل غير المشروعه .

فقد ثبت من محضر الاطلاع على نشرة "مطالب الحريات الديمقراطيه" والتى اسند الى بعض المتهمين تبادلها ، وما جاء فى نهاية هذه النشرة تلخيصا لمطالب هذا التنظيم : " المطالبة بحق التنظيم السياسى المستقل لكل الطبقات الشعبيه والوطنيه ومنها الحزب الشيوعى حزب الطبقه العامله" . (ص ١٥٢٥ من ملف الجنايه) ولا يمكن اعتبار المطالبة بحق انشاء الاحزاب من الوسائل غير المشروعه او دعوة الى استخدام الارهاب والعنف ذلك ان حق التجمع السياسى من الحقوق اللصيقة بحرية التعبير والتى لا يمكن فصلها عنها وتصبح حرية التعبير بدون حق التجمع السياسى من الحريات الموقوفه وغير المنفذة .

ولا ادل على عدم صحة ما ذكره شهود الاثبات بمحاضر تحقيق النيابه فى هذا الخصوص ما ذكره المتهم العاشر على حسين نوح في محضر تحقيق النيابه الاخير معه والذى ذكر فيه كل ما يعرفه من معلومات عن التنظيم الذى يحاكم بتهمه الانضمام اليه ، فقد قال هذا المتهم : "وكنا متفقين اساسا طبقا

لتعليمات الحزب على عدم استعمال العنف أو القوة او اى وسيلة من وسائل الضغط ضد السلطه طالما كانت هناك ارض عربيه محتله" . (ص ٩٧٧ من ملف الجنايه) .

ولا ادل على ذلك ايضا مما جاء فى بلاغ هيئه الامن القومى الاول المؤرخ ١٠/٢/ ١٩٧٣ الى رئيس النيابه والذى سردت فيه هذه الهيئه نشاط هذه المجموعات وجاء فيه : "مطالبة كوادرهم الشيوعيه ان يتحلوا بالصبر فى استيعاب المطالب الثوريه والتعامل معها ، وان لا يلجأوا الى وسائل العنف حتى لا يلفظوا جماهيريا ." (ص ٣ من ملف الجنايه) .

كما نستند فى نفى الالتجاء الى ما قاله المتهم السادس حسين عبدالوهاب شاهين فى محضر تحقيق النيابه معه انه يطالب بمزيد من تعميق الديمقراطيه وبالعمل على تمثيل جميع القوى الوطنيه تمثيلا فعالا فى مؤسساتنا السياسيه والفكريه واتاحة المزيد من الحريات المتعلقه بالقول والتعبير والتعبير والكتابة (ص ٥٦٥ من ملف الجنايه) . والى ما قاله المتهم الخامس عشر عطيه محمد سالم عندما سئل بمعرفة النيابة : "الا ترى حل هذه المشاكل باستعمال وسائل العنف مثل الاضراب والامتناع عن العمل وصرف الاجور والتظاهر ." اجاب : "لا لأنه ممكن العناصر السيئه تستغل هذه الوسائل مما يؤدي الى الاضرار بالدولة" (ص ١١٦٢ من ملف الجنايه) . والى ما اجاب به المتهم التاسع سعيد حفنى عندما سألته النيابة ما المهمة المفترض مستقبلا ان تكون لهذا التنظيم الماركسى بعد اتساع قاعدته ، فذكر "عند تكامل التنظيم من القمة الى القاعدة ووصوله الى درجة من القوة فان المتصور ان تعترف السلطة بشرعيته كممثل لطبقة العمال والفلاحين (ص ٧٣٠ من ملف الجنايه) .

واما ما جاء على لسان بعض المتهمين من مناقشات نظريه فى هذا الخصوص ، فهى اقوالا لا تتعدى حدود الجدل النظرى والمذهبى الذى لا علاقة لها بالوسائل التى يتبعها هذا التنظيم لتحقيق اهدافه .

فالمتهم الثانى خليل سليمان محمد وهو قد انكر اى علاقة له بهذا التنظيم ونفى اشراكه فى انشائه او اداراته او تأسيسه او ممارسة اى نشاط

فيه ، وعندما سألته النيابه العامه كيف تتمكن الطبقه العامله من السيطرة ، فأجاب " تقوم الطبقة العامله بالثورة وتستولى على الحكم وتقوم الطبقه العامله بالثورة بالعنف مع عدم تضييع اى فرصه سلمية فالقوى الرأسماليه هى التى تفرض العنف على الطبقه العامله بتشبثها بكل قوة بنظامها" .(ص ٦١٣ من ملف الجنايه) .

والمتهم الثانى فى هذا الخصوص يردد بعض الآراء النظرية التى وردت فى المؤلفات الماركسيه والتى لا علاقة لها بطبيعة التنظيم المسند انشائه والانضمام اليه الى المتهمين فى الجناية المنظورة .

والمتهم الثانى عشر صبحى طه نويجى ردد هو ايضا بعض الآراء النظرية الخاصة بالاشتراكية العلمية فقال ان الاشتراكية العلمية تنادى بالقضاء على باقى الطبقات قضاء تاما اما بالقوة أو سلمياً اذا قبلوا التعاون مع طبقه الشغيله، واضاف "وهذا هو المفهوم الكلاسيكى لوضع الطبقات فى مجتمع الاشتراكيه العلميه ، ولكن طبقا لتطور هذه النظرية الاشتراكية العلمية فنتيجه لهذا التطور اصبح وضع الطبقات فى المجتمع هو ان تكون قيادة طبقه الشغيله فى الحكم وباقى الطبقات تذوب داخل طبقه الشغيله بحيث تندمج بمرور الزمن ضمن طبقه الشغيله ولا يبقى فى المجتمع غير طبقه واحدة هو طبقة الشغيلة." (ص ١٠٧٢ من ملف الجنايه) .

كما ذكر المتهم الثانى عشر ان "النظريه الماركسيه تقوم اساساً على استيلاء طبقه الشغيله على الحكم بواسطة الثورة والعنف والقضاء على باقى الطبقات وانما هناك وسيله سلميه يمكن الاخذ بها حسب رأيى الشخصى وهو استيلاء طبقه الشغيله سلميا على الحكم بعد محو اميتها التعليميه وتثقيفها سياسيا." (ص ١٠٧٧ من ملف الجناية) .

ومهما كانت القيمة النظريه لآراء المتهم الثانى عشر فان الآراء لا ترتبط من قريب او بعيد بهدف التنظيم المسند الى المتهمين الانضمام اليه وادارته ووسيلته الى تحقيق هذه الاهداف .

واخيراً ذكر المتهم الثامن عشر على سليمان محمد عند سؤاله بمعرفة النيابة عن قراءته للماركسيه وبعد ان شرحها نظريا سئل عن الكيفية التى تتمكن بها الطبقه العامله من الوصول والسيطرة على الحكم أجاب : "بالقوة والعنف اى بالاضرابات والمظاهرات والنضال المباشر وما الى ذلك" (ص١٢١٩ من ملف الجنايه) .

وعندما سئل وما الوضع الذى ستكون عليه بقية طبقات المجتمع المصرى عند تطوره الى مجتمع شيوعى أجاب : "اتصور ان يكون الحكم لطبقه العمال والفلاحين وان يكون وصولها للحكم لو طبقنا الافكار الماركسيه بالقوة والعنف وبالنسبة لبقيه الطبقات تكون موجودة فى المجتمع ولكن لا شأن لها بالحكم" وعندما سألته النيابة : "وما هى وسائل القوة والعنف التى يمكن لطبقة العمال والفلاحين اتباعها فى المجتمع المصرى للسيطرة على الحكم أجاب : "لو تمشينا مع النظريه الماركسيه فانه يمكنهم الوصول الى ذلك كما فعل الآخرين بالاضراب والمظاهرات والجمعيات السريه كما حدث فى روسيا والقتال المباشر بالقوة ولاعنف وهذا هو تصورى من واقع الافكار الماركسيه التى قرأتها" (ص١٢٢١ ، ١٢٢٢ من ملف الجنايه) .

وواضح ان ما ردده المتهم الثامن عشر لا يخرج عن كونه ترديدا لبعض القراءات النظريه وان هذا المتهم قد انكر كلية اى علاقه له بهذا التنظيم المدعى به ، وان اقواله هذه سواء كانت مجرد اراء نظريه فى الماركسيه او تصور شخصى لها ، فانها لا تصلح البته لاثبات اتجاه هذا التنظيم الى الارهاب والعنف والوسائل غير المشروعه .

من كل هذا نستطيع ان نقرر ان ركن القوة الذى نصت المادة المطلوب تطبيقها فى هذه الدعوى غير متوافر وبذلك لا تنطبق هذه المادة على الافعال والوقائع المسندة الى المتهمين .

عادل أمين

المحامى

الفصل الثالث

الحكم

باسم الشعب

محكمة جنايات أمن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف الاسكندريه :

المشكلة علناً برياسة السيد/ الاستاذ انور حسن الجمل رئيس محكمة أمن الدولة العليا

وحضور السادة / الاستاذ عباس نوير والاستاذ مصطفى عثمان احمد اسماعيل المستشارين بمحكمة استئناف اسكندرية .

والسيد / الاستاذ عدلي حسين وكيل النيابة والسيد / الفونس بطرس أمين سر المحكمة .

أصدرت الحكم الآتى :

فى قضية النيابة العامة رقم ٥٠١ سنة ١٩٧٣ الرمل ورقم ٦٥ سنة ١٩٧٤ عليا ورقم ٧٧١ سنة ٧٤ كلى شرق .

ضد

١- سعيد محمد على العليمى سنه ٢٨ وصناعته محامى تحت التمرين وسكنه ٤٩ شارع الدكتور محمد حجاب بالشاطبى .

٢- خليل سليمان محمد احمد سنه ٣١ وصناعته ناقد ادبى وسكنه ٤٤ شارع الكرار ببولاق الدكرور .

٣- ابراهيم فتحى سليمان قنصوه سنه ٤٢ وصناعته ناقد ادبى وسكنه ٣٩ شارع المراغى بالعجوزة .

٤- الضوى بدوى سليمان هارب

٥- حسين حسين كشك هارب

٦- حسين عبدالوهاب شاهين سنه ٢٤ وصناعته مدير مكتب عمل كوم امبو .

٧- فتح الله محروس احمد على سنة ٣٧ وصناعته عامل بشركة السيوف للغزل والنسيج وسكنه ٧٢ شارع بن عزيز بباكوس .

٨- جمال عبدالفتاح عبدالدايم سنه ٢٦ وصناعته طالب بكلية الصيدله جامعة الاسكندرية وسكنه ٢ شارع السد العالى بالعصافرة .

٩- سعيد جفنى احمد السيد سنه ٣٠ وصناعته عامل بمصانع النحاس المصرية بالاسكندريه ومقيم ٢٧ شارع احمد ترك برمل الاسكندريه .

١٠- على حسين مرسى نوح سنه ٤١ وصناعته عامل بشركة اسكندريه للغزل والنسيج وسكنه طريق الحرية بالسيوف البحريه .

١١- سعيد عبدالمنعم ناطوره سنه ٢٧ وصناعته ميكانيكى بالشركة العربية المتحدة للغزل والنسيج بالإسكندريه وسكنه بشارع رقم٦ بأرض المفتى بالسيوف .

١٢- صبحى طه نويحى سنه ٤٢ وصناعته مهندس بشركة النحاس المصرية وسكنه بشارع رقم ٦٠٧ بالمندرة البحريه .

١٣- احمد محمد رضوان سنه ٤٢ وصناعته عامل انتاج بشركة اسكندرية للغزل والنسيج وسكنه بشارع مسجد المفتى بأرض المفتى بالرمل .

١٤- محمود شاكر عبدالمنصف سنه ٣٠ وصناعته كاتب مرور بشركة اسكندريه للغزل والنسيج وسكنه بشارع مسجد المفتى بأرض المفتى بالرمل .

١٥- عطيه محمد سالم سنه ٤١ وصناعته عامل طباعه بشركة السيوف للغزل والنسيج وسكنه بشارع النبوى المعندس بالمندرة القبليه .

١٦- على بيومى احمد سنه ٥٤ وصناعته امين مخزن بشركة السيوف للغزل والنسيج وسكنه ٤٦ شارع جميله بوحريد قسم الرمل .

١٧- عبدالفتاح محمد مرسى حماد سنه ٢٤ وصناعته امين خزينة لفرع ديكنسون بالشركة المصرية للورق والادوات الكتابية وسكنه بطريق الزعيم جمال عبدالناصر ناصية شارع رقم١٦ قسم المنتزة .

١٨- على سليمان محمد سنه ٢٠ وصناعته طالب بكلية الآداب جامعة القاهرة وسكنه ٤٤ شارع الكرار بولاق الدكرور .

١٩- مجدى عبدالفتاح على هارب .

حضر من المتهمين ٣ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ فقط .

وحضر للدفاع عن المتهم الثالث الاستاذ مصطفى كامل منيب المحامى الموكل

وحضر للدفاع عن المتهم السادس الاستاذ مصطفى كامل منيب المحامى الموكل

وحضر للدفاع عن المتهم السادس ايضاً الاستاذ محمد منصور المحامى المنتدب

وحضر للدفاع عن المتهم التاسع الاستاذ موفق جاد الله المحامى الموكل

وحضر للدفاع عن المتهم العاشر الاستاذ قبارى رزق المحامى الموكل

وحضر للدفاع عن المتهم الثانى عشر الاستاذ جلال رجب المحامى الموكل

وحضر للدفاع عن المتهم الثانى عشر ايضاً الاستاذ بلال زايد المحامى المنتدب

وحضر للدفاع عن المتهم الثالث عشر الاستاذ مختار عبدالعليم المحامى الموكل

وحضر للدفاع عن المتهم الرابع عشر الاستاذ عبدالمجيد زكى المحامى المنتدب

وحضر للدفاع عن المتهم الخامس عشر الاستاذ عادل أمين المحامى الموكل

وحضر للدفاع عن المتهم السادس عشر الاستاذ عادل أمين المحامى الموكل

وحضر للدفاع عن المتهم السابع عشر الاستاذ احمد عياد المحامى المنتدب

وحضر للدفاع عن المتهم الثامن عشر الاستاذ احمد نبيل الهلالى المحامى الموكل

أتهمت نيابة امن الدولة المذكورين بأنهم فى الفترة من سبتمبر سنة ١٩٧١ الى ١٩٧٣/٦/١١ بجمهورية مصر العربيه .

أولاً : المتهمون من الاول الى الثامن :

أنشأوا ونظموا واداروا منظمة ترمي الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والى القضاء على طبقة اجتماعيه ، وقلب نظم الدوله الاساسيه والاجتماعيه والاقتصاديه والقضاء على النظم الاساسيه للهيئة الاجتماعيه وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعه ملحوظاً في ذلك وذلك بأن كونوا منظمة سريه شيوعيه تعمل على القضاء على طبقة الملاك والرأسماليه الوطنيه وسيادة الطبقة العامله وحكمها المطلق والغاء الملكيه الخاصه لوسائل الانتاج ، عن طريق خلق مجتمع مصرى على غرار الوضع القائم في الصين الشعبيه وبالاسلوب الثورى الذى اتبعه لينين وستالين وماوتسى تونج فى الثورتين الروسيه والصينيه .

ثانياً : المتهمون من التاسع الى الأخير :

إنضموا الى منظمة ترمي الى سيطرة طبقه اجتماعيه على غيرها من الطبقات والى القضاء على طبقه اجتماعيه وقلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية والاقتصادية وكان استعمال القوة والارهاب ملحوظاً فى ذلك ، بأن انضموا الى المنظمة السرية المنوه عنها فى التهمة السابقه والتى تستهدف الأغراض التى تقدم بيانها وتسعى لتحقيقها بالقوة والإرهاب والوسائل غير المشروعه على الصورة التى تقدمت الإشارة إليها .

ثالثاً : المتهمون جميعاً :

١- روجوا فى جمهورية مصر العربيه لتغيير مبادئ الدستور الاساسيه والى تسويد طبقه اجتماعيه على غيرها من الطبقات وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل غير المشروعه ملحوظاً فى ذلك .

٢- حازوا واحرزوا المطبوعات المعدة لاطلاع الغير عليها والتى تتضمن تحبيذاً وترويجاً لتغيير مبادئ الدستور الاساسيه وتسويد طبقه اجتماعيه على غيرها من الطبقات .

وأحالتهم الى هذه المحكمه بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٨ لمعاقبتهم بالمواد: ٩٨أ/ ١-٣ ، ٩٨ب ، ٩٨ب مكرراً ، ٩٨/هـ من قانون العقوبات .

من حيث ان المتهمين الاول والثانى والرابع والخامس والسابع والثامن والحادى عشر والتاسع عشر لم يحضروا رغم اعلانهم قانوناً فيجوز الحكم فى غيبتهم عملاً بنص المادتين ٣٨٤ ، ٣٨٦ من قانون الاجراءات الجنائيه .

ومن حيث ان النيابة العامة استندت في توجيه الاتهام الى اقوال كل من عبدالسلام محمد ابوالعينين قنديل واحمد محمد حسنين الشاطبى ومحمد انور عبدالمقصود والى ما تم ضبطه من نشرات وما اجرى من تسجيلات وما ورد على لسان بعض المتهمين من اقوال بالتحقيقات .

فقد شهد عبدالسلام محمد ابو العنين بالتحقيقات بأنه تعرف على المتهم سعيد حفنى من خلال نشاطهما فى منظمة الشباب فى غضون عام ١٩٦٦ ولاحظ محاولاته فى اقناعه بالفكر الماركسى الذى امده ببعض مؤلفاته ومناقشته فى مضمونها واستمرت تلك المحاولات فى غضون عامى ١٩٧٠ ، ١٩٧١ حين صحبه فى سبتمبر سنة ١٩٧١ الى منزل المتهم صبحى طه نويحى وفيه صارحه بوجود تنظيم شيوعى عرض عليه ان ينضم إليه بعد ان شرح له اعتناق التنظيم للتجربه الصينيه فابدى موافقته ظاهرياً وتعددت بعدها اجتماعاتهم فى مسكن صبحى نويحى وفيها اطلعهما المتهم سعيد حفنى على بعض ما اسماه الوثائق الاساسيه للتنظيم وتمثلت فى دراسات خمس كانت الاولى بعنوان طبيعة الثورة المقبله والثانيه بعنوان طبيعة التحالف الطبقى والثالثه بعنوان دستور مصر الدائم والرابعه بعنوان حول انتخاب رئيس الجمهورية والخامسة بعنوان السلطة فى الحركة الطلابيه والتي عرف منها ان التنظيم دوراً فى الاحداث الطلابية التى عاصرت تلك الفترة وحددت واجبات العضوية بدفع اشتراك شهرى وتبرع والمواظبة علي حضور الاجتماعات التنظيمية والعمل على تجنيد اعضاء جدد ، وبعد فترة انقطاع دامت شهراً عرف ان سببها انشغال التنظيم فى التحرك الطلابى وفى يناير سنة ١٩٧٢ عادت اجتماعاتهم التى ابلغهم فيها سعيد حفنى بتعليمات التنظيم بشأن اعداد دراسة عن شركة

النحاس المصريه التي يعملون فيها واتفق مع المتهم صبحي نويجي على استغلال مجلة الشركة في ترويج الفكر الماركسي تمهيداً لانتقاء عناصر ممن يكتبون فيها لضمهم الى التنظيم وعادت الاجتماعات في يوليو سنة ١٩٧٢ بعد فترة كانت قد انقطعت فيها لانشغاله والمتهم سعيد حفنى في الاستعداد للامتحان وفي هذه الاجتماعات عرفا من المتهم سعيد حفنى ان التنظيم مدرسه لاعداد القاده . وبعد نزاع بين المتهمين سعيد حفني وصبحي نويحي حضر المتهم جسين شاهين لتسويته فاعلن اسلوب التنظيم الذى كان سبب نزاع المتهمين .

وفي منتصف ديسمبر سنة ١٩٧٢ طلب من المتهم سعيد حفني الاجتماع بمسئول في التنظيم وفعلاً اجتمعا بالمتهم جمال عبدالفتاح عبدالدايم – المتهم الثامن – الذى اتخذ اسماً حركياً "سمير" واعطاه والمتهم سعيد حفني اسمين حركيين "احمد وطارق" ورفع قيمة الاشتراك الشهرى الى خمسين قرشاً وكلفهما بالعمل على اثارة العمال وتحريضهم على التظاهر والاعتصام وسلمهما بعض ما صدر عن الحركة الطلابية مثل نشرة الحرب الشعبيه وكلفهما بنسخها وتوزيعها في اوساط العمال وبحث معهما امر ترشيح آخرين . وفي اجتماع لاحق قدم إليهما المتهم سعيد محمد على العليمي – المتهم الاول الذى اتخذ اسماً حركياً "صلاح" وتولى ادارة الخليه في الفترة اللاحقه لبداية فبراير سنة ١٩٧٣ ووزع مسئوليات الاعضاء ثم اطلعهم على بعض نشرات التنظيم مثل نشره الصراع التي افهمهم انها تصدر عن اللجنة المركزية وكان عددها الثاني متضمناً شروط العضوية وكذا نشرة بعنوان الشرارة العماليه ونشره باسم الانتفاضة الطلابيه وبعض ما صدر عن الحركة الطلابيه الأخيرة وصرح بدور التنظيم في تلك الحركة ، ودراسة عن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وبيان مجلس نقابة عمال الغزل والنسيج . وفي الشهرين الاخريين ضم الى الخلية المتهم عبدالفتاح مرسى احمد حماد – المتهم السابع عشر – الذى اعطاه اسماً حركياً "ربيع" وكلفه بنسخ صورة من نشرة "الصراع" العدد الثاني ونسخ دراسة احضرها تحمل اسم "الصراع الطبقي والدولة البوليسيه في مصر"

وقام المتهم عبدالفتاح مرسى فعلاً بنسخ النشرة الاولى ، واضاف الشاهد انه عرف من المتهمين سعيد محمد على العليمى وسعيد حفنى ان هيكل التنظيم يقوم على خلايا منتشرة فى المصانع والجامعات تحت اشراف لجان اقسام تعلوها فى التنظيم لجنة المحافظة وان على رأس التنظيم لجنة مركزية حضر عضوان منها هما المتهم حسين شاهين وأخر تسمى فوزى لتصفية نزاع المتهمين سعيد حفنى وصبحى نويجى وتأكد ذلك بصدور النشره المعنونه "السلطه والحركه الطلابيه" عن مكتب الطلبة بالتنظيم وان التنظيم يهدف الى نشر الفكر الماركسى اللينينى وتحبيذ خلايا تنتشر فى مختلف التجمعات الجماهيريه تمهيداً لقيادة ثورة تعمل على اسقاط الانظمة القائمه واقامة دكتاتورية البروليتاريا .

وشهد احمد محمد حسنين الشاطبى انه حين تردد على المتهم على حسين نوح فى اواخر عام ١٩٧١ لمناقشته والمتهم احمد محمد رضوان فى بعض القضايا العماليه انضم المتهم فتح الله محروس احمد على الى لقاءاتهم واشترك فى مناقشاتهم ثم تطرق فصارحهم بوجود تنظيم شيوعى عرض عليهم الانضمام إليه بعد ان شرح افكار التنظيم ولائحته التنظيميه وكلفهم بدفع اشتراكات شهريه بعد ان قبل المتهمان على حسين نوح واحمد محمد رضوان الانضمام الى التنظيم وتظاهر من جانبه بالموافقه وجمعهم بالمتهم سعيد عبدالمنعم ناطوره ، وأفهمهم انه المسئول التنظيمى للخليه واستمرت اجتماعات الخليه التى كانت مواعيدها تحدد فى نهاية كل اجتماع سابق والتى حضرها فى فترة لاحقه محمود شاكر عبدالمنصف بعد ضمه الى الخليه وقد حضر المتهم جمال عبدالفتاح عبدالدايم والذى اتخذ اسماً حركياً "سمير" ثم تعرف عليه فى التحقيق ثلاث اجتماعات ، وحضر المتهم سعيد محمد على العليمى والذى اتخذ اسماً حركياً "صلاح" ثم تعرف عليه بدوره فى التحقيق اجتماعاً من تلك الاجتماعات وتحدثا فى المشاكل العماليه والموقف السياسى فى البلاد ونددا بنظام الحكم القائم وطلب المتهم سعيد محمد على العليمى تصعيد احد افراد الخليه لعضوية لجنة القسم وعرف من الاحاديث التى دارت فى اجتماعات الخليه

ان للتنظيم خلايا اخرى وان الهدف المرحلى يتمثل فى إثارة العمال عن طريق نقد نظام الحكم القائم وتفجير المشاكل العمالية ، وأعطى المتهم سعيد عبدالمنعم ناطورة لاعضاء الخليه اسماء حركية ووزع المسئولية فى التنظيم عليهم وتولى جمع الاشتراكات منهم وكلفهم بالعمل على تجنيد آخرين وانه درج على شرح المؤلفات الماركسيه فى تلك الاجتماعات وقد بدء فى عرض التطبيق الصينى للماركسيه متهماً الاتحاد السوفيتي بالتحريف ، كما احضر إليهم نشره حزبيه ورد مضمونها حول التنديد بالقانون رقم ٦١ لسنة١٩٧١ والمطالبة بالتحركات النقابيه ونشرة ثانية بعنوان الصراع تضمنت شروط العضوية فى التنظيم ونشرة ثالثه بعنوان الشرارة العماليه حوت تنديداً بسياسة الدولة وهجوماً على القائمين بتنفيذها .

وشهد محمد انور عبد المقصود بأنه بعد ان توطدت صلته بالمتهم فتح الله محروس من خلال انتخابات اللجنه النقابيه بشركة السيوف للغزل والنسيج عرف منه انه يعتنق الفكر الماركسى ثم عرفه بكل من المتهمين على بيومى احمد والمتهم عطيه محمد سالم وتعددت لقاءاتهم سوياً وفى اواخر سنة ١٩٧١ عرف من المتهم فتح الله محروس انه عضو فى تنظيم شيوعى وفى احد لقاءاته والمتهمين على بيومى احمد وعطيه محمد سالم بالمتهم فتح الله محروس فاتحهم الاخير فى تشكيل خليه للحزب الشيوعى المصرى منهم فقبل المتهمان على بيومى وعطيه محمد سالم بينما ابدى من جانبه تظاهراً بذلك ثم تولى المتهم فتح الله محروس تنظيم اجتماعاتهم الدوريه وشرح لهم شروط العضوية وواجباتها واطلق عليهم اسماء حركية وحدد المسئوليات التنظيميه وبدء فى تحصيل اشتراكات شهريه منهم واوضح لهم هيكل التنظيم الذى يبدأ بالخليه ثم لجنة القسم فلجنة المحافظه وعلى رأسه اللجنه المركزية وفى اجتماعاتهم الدوريه احضر إليهم وثائق ونشرات التنظيم يذكر منها "قضية التحالف الطبقى فى مصر" "ومطالب الحريات الديمقراطيه" "والدستور الدائم" "والانتفاضة الطلابيه" وبعض البيانات الصادرة عن الحركه الطلابيه وقام المتهم فتح الله محروس بتفسير مضمون ما احضره من نشرات تنظيميه وافصح لهم ان هدف التنظيم

فى المرحله الحاليه التنديد بالنظام القائم ومهاجمته تمهيداً لإسقاطه عن طريق العنف بالاضراب والتظاهر والاعتصام واقامة حكم الطبقة العامله .

وتم ضبط نشره تحمل اسم "الصراع" ونشره تحمل اسم "الشرارة العماليه" ونشرة بعنوان الدستور الدائم ودراسه بعنوان طبيعة الثورة المقبله ودراسه بعنوان حول سلطة البيروقراطيه البرجوازية ونشرة معنونه حول انتخابات رئيس الجمهورية ونشرة بعنوان التحالف الطبقى بمصر ودراسه بعنوان الماركسيه والفراغ العقائدى والوحدة ونشرة معنونه "مطالب الحريات الديمقراطيه" وبحث بعنوان "الصراع الطبقى والدولة البوليسيه فى مصر" ونشرة بعنوان "ملاحظات حول العمل الجماهيرى فى صفوف الطلاب" وبيان معنون "السلطة فى الحركة الطلابيه" ودراسة بعنوان "التقرير الجماهيرى لجامعة القاهرة عام ٧٢/٧١" ونشرة بعنوان "الانتفاضة الطلابيه" .

وتم تفريغ عدة تسجلات صوتيه لاجتماعات حضرها الشهود عبدالسلام ابوالعينين قنديل واحمد محمد حسنين الشاطبى محمد انور عبدالمقصود مع بعض المتهمين .

ومن حيث انه بسؤال كل من المتهمين الحاضرين بالجلسه انكر ما نسب إليه وطلب الدفاع عنهم القضاء ببراءتهم ودفع الحاضر مع المتهم ابراهيم فتحى سليمان قنصوه ببطلان كافة اجراءات القبض والتفتيش والتحقيق فى الدعوى تأسيساً على عدم سريان القانون رقم ١٠٠ لسنة١٩٧١ فى حقه لعدم نشره وفقاً لاحكام الدستور والقانون نفسه وعدم اختصاص المخابرات العامه بقضايا أمن الدوله الداخلى وفقاً لأحكام قانونها سالف الذكر ودفع الحاضر عن كل من المتهمين حسين عبدالوهاب شاهين وعطيه محمد سالم وعلى بيومى احمد ببطلان التحريات والمتابعه والإبلاغ واجراءات التسجيل واذن الضبط والتفتيش استناداً الى عدم نشر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ الخاص بالخابرات العامه وهيئة الامن القومى وهى احدى فروعها بالشكل الذى اشترطه الدستور والذى يجعله نافذاً فى مواجهة الكافه ودفع الحاضر مع المتهم سعيد حفنى احمد السيد ببطلان الدعوة الجنائية لعدم اقامتها بالطريق الذى رسمه القانون على ان الامر

الجمهوري رقم ٧ لسنة ٦٧ بإحالة بعض الجرائم الى محاكم أمن الدولة العليا يتضمن تعديلاً لقانون اختصاص المحاكم وهو اجراء لا يتم إلا بالقانون ولا يكون باداة اقل منه ومن ثم فلا يعتد بالقرار الصادر فى هذا الشأن وكان يتعين احالة الدعوى الى محكمة الجنايات بمعرفة مستشار الإحالة . ودفع الحاضر مع المتهم على حسين مرسى نوح بعدم مشروعيه مواد الاتهام لعدم عرض التعديل الخاص بها على البرلمان . كما دفع ايضا ببطلان قانون الطوارىء رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بعد صدور قانون الحريات والدستور الدائم مما ترتب عليه بطلان تشكيل محاكم أمن الدولة العليا ودفع الحاضر مع المتهم على سليمان محمد ببطلان الاجراءات لخروج هيئة الامن القومى عن صلاحيتها المحددة فى المادة ٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ وبطلان التسجيلات لان من قام بها شخص عادى ليس من رجال الضبط القضائى وبعدم دستوريه مواد الاتهام ودفع الحاضر مع المتهم صبحى طه نويجى ببطلان قانون المخابرات وتمسك الدفاع عن المتهمين ببطلان الاعترافات المنسوبة اليهم على الوجه المبين تفصيلا بمحاضر الجلسات .

ومن حيث ان الدفع الاول ببطلان اجراءات القبض والتفتيش مناطة انعدام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ لعدم نشره فلم يكن لذلك نافذا وقت ضبط المتهمين وتفتيش مساكنهم ومن ثم فان كل تصرف اتخذ ضدهم استنادا لاحكام هذا القانون يكون قد وقع باطلا عديم الاثر بالنسبة لهم وكل ما تلى ذلك من تصرفات يكون باطلا كذلك لقيامه على اجراء باطل .

ومن حيث ان هذا الدفع يصادف صحيح القانون ذلك القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المخابرات العامة قد صدر بتاريخ ١٠/ ١١/ ١٩٧١ وطبع بالجريدة الرسمية ونص فى المادة الثالثة من قانون اصدارة على ان يعمل به من تاريخ نشره اى من تاريخ افتراض علم الكافة به بعد نشره على الوضع الصحيح الذى جرى على نشر القوانين وفى هذا المجال لا يصح القول بان

القانون طبع بالجريدة الرسمية ذلك ان النشر ليس مجرد اجراء مفهومه ان يطبع القانون بالجريدة المذكورة ولكنه امر لازم لنفاذ القانون ومن ثم فانه يجب ان يتم وفقا للاجراءات القانونية ذلك انه لا تكليف الا بمعلوم والتشريع لا يكون معلوماً للمكلفين الا باشهاره بينهم وإذاعته فيهم والوسيلة القانونية الوحيدة المعتمدة لإشهار التشريع وإذاعته هي نشر نصوصه في الجريدة الرسمية للدولة وحتى لايتحول النشر في هذه الجريدة الى وسيلة صورية للاعلان ينبغى أن تطبع منها اعدادا كافية لكل من يرغب في شرائه وان توضع موضع التوزيع الفعلى في كل أنحاء البلاد وقد جرت العادة لضمان علم الكافة بالقانون ان تودع نشرته دار الكتب تكون تحت نظر من يريد الاطلاع عليها وتوزيع نسخ منه على الهيئات القانونية التى جرت مجلاتها على طبع هذه القوانين كمجلة المحاماه والنشرة التشريعية فضلاً عن نشر ملخصه بالجرائدالتى يتداولها المواطنون وهى جرائد تكاد تكون لها صفة الرسمية والعموم بعد ان اصبحت ملكا للشعب باستعمال هذه الوسائل كلها او بعضها بعد طبع القانون بالجريدة الرسمية يتم اعلان المخاطبين به على الوجه الصحيح وليصبح القانون سارياً فى حق الكافة مفترضاً علمهم به سواء الذين اصدروه او من قاموا على تنفيذه او من طبقت اجراءاته عليهم على ان شيئاً من هذه الوسائل لم يتم بالنسبة للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ فقد حجبت الجريدة الرسمية عن الكافة فضلاً عن الجهات الرسمية والهيئات القضائية ووضعت عدة نسخ منها فقط في يد اشخاص معينين بالذات نيط بهم تنفيذ هذا لاقانون فى الخفاء ودون أن يدرى احد من أمره شيئاً حتى رجال القانون ورجال القضاء انفسهم فلم يتصل علمهم به إذ خلت نشرتهم التشريعية منه ولم تشر هذه النشرة كما جرت العادة حتى الى موضوع هذا القانون فقد اتضح من الاطلاع على النشرة التشريعية الصادرة عن المكتب الفنى بمحكمة النقض عن شهر نوفمبر سنة ١٩٧١ أنه نشر به القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧١ ويليه مباشرة القاون رقم ١٠١

لسنة ١٩٧١ ولم يطبع بها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ موضوع هذا الدفع لانه لم يكن بطبيعة الحال تحت يد القائمين على الطبع ولو اراد هؤلاء ألا يطبعوه لسبب أو لآخر رغم انه من الاهمية بمكان كبير لأشارو الى موضوعه فقط كما جرت العادة على هذه النشرة . وثمة قرينة أخرى على عدم نشر هذا القانون مستقاه من الشهادة المقدمة من الدفاع عن المتهمين مفادها ما ورد بكتاب وكيل وزارة الثقافة ورئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للكتاب ودار الكتب والوثائق القومية أن العدد ٤٥ تابع من الجريدة الرسمية المنشور به القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ لم يودع بدار الكتب .

ومن حيث انه لما تقدم وقد ثبت للمحكمة ان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ فى شأن المخابرات العامة لم ينشر طبقا للاساليب القانونية حتى تاريخ اتخاذ الاجراءات ضد المتهمين على ما بان من القوانين التى ساقتها المحكمة فانه يكون غير نافذ فى حقهم بالتالى فإنه فى خصوص ما تم من تصرفات قبل المتهمين عديم الاثر بالنسبة لهم وتكون إجراءات القبض عليهم وتفتيشهم وما تلى ذلك من تصرفات قد وقعت باطلة . على ان المحكمة يهمها أن تشير الى نظرية قيل بها لتبرير الاجراءات الباطلة وهى نظرية الشرعية الثورية فكثير من القوانين صدرت فى ظل هذه الشرعية وطبقت دون مراعاة للقواعد القانونية السليمة ومن خلال الشرعية وإستناداً عليها نشأت مراكز القوى وخولفت احكام القانون حتي حق عليه القول بأنه قد اعطى أجازة فلم تراع حرية الاشخاص وحرمة مساكنهم أخذا بنظرية الشرعية الثورية التى كان الهدف منها أساساً حماية الثورة على أى وجه من الوجوه ولو تعارض ذلك مع مبادىء القانون والضمانات اللازمة لحقوق المواطنين فقد كان الحاكم ذا سلطة مطلقة وكان معاونوه الذين إتخذوا من أنفسهم مراكز قوى لا يهتمون كثيراً بإتخاذ القانون سبيلا الى تأييد حكمه بل كان العكس هو السائد وبدأ واضحا أن ثمة قوانين تنفذ قبل أن يتم نشرها وتلاحقت القوانين بما تضمنت من الاجراءات إستثنائية تميزت بها

مرحلة ما قبل ١٥ مايو سنة ١٩٧١ . ومن حيث أنه إن جازت مخالفة القانون في ظل الشرعية الثورية وهو ما لاتقره المحكمة إطلاقاً إلا انه بعد قيام ثورة التصحيح في ١٥ مايو ١٩٧١ وهي ثورة استندت أساسا الى القانون فأعاد رئيسها - رئيس الجمهورية الحالي للقانون سيادته وإتخذ العديد من الاجراءات في هذا لاسبيل فجعل كلمة القانون هي العليا فإنه بذلك يكون قد أنهى عهد الشرعية الثورية وإستبدل بها الشرعية الدستورية أي سيادة القانون بقواعده السليمة الاصيلة يحتكم إليه الخاص والعام ويخضع الجميع لأحكامه رؤساء ومرؤسين عامة الشعب والقائمين على حكمه وفي نطاق هذه الشرعية الدستورية وسيادة القانون لا يتصور أبدا أن تخالف القوانين دون ما رادع وأن يجرى العمل على وتيرة ما كان قبل ثورة التصحيح دون جزاء ، فإذا ما صدر قانون على هذا النمط كما هو الشأن بالنسبة لقانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة١٩٧١ وعلى النحو الذى أشارت إليه المحكمة يكون جزاء ما أتخذ من إجراءات بالاستناد إليه هو البطلان .

ومن حيث ان الوجه الثاني للدفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش اساساً أن المخابرات العامة قد تجاوزت إختصاصها حينما تعرضت لقضية متعلقة بالامن الداخلي هي اساساً من إختصاص المباحث العامة ورجال الشرطة ومن ثم كانت إجراءاتها مشوبه بالبطلان ، وواقع الامر أنه يبين من الاطلاع على نص المادة الثالثة من القانون السالف ذكره أنه جرى على ان تختص المخابرات العامة بالمحافظة على سلامة وأمن الدولة وحفظ كيان نظامها السياسي وذلك بوضع السياسة العامة للأمن وجمع الاخبار وفحصها وتوزيع المعومات المتعلقة بسلامة الدولة ومد رئيس الجمهورية ومجلس الدفاع الوطني وهيئة المخابرات بجميع إحتياجاتها وتقديم المشورة والتوصيات اللازمة لها ، وتختص كذلك بأي عمل إضافي يعهد به اليها رئيس الجمهورية أومجلس الدفاع الوطني ويكون متعلقاً بسلامة البلاد . كما نصت المادة الخامسة على أنه يخول صفة مأموري

الضبط القضائى فى تطبيق احكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له أفراد المخابرات العامة من بين شاغلى وظائف المخابرات . ومفاد هاتين المادتين أن رجال المخابرات العامة يعتبرون من رجال الضبطية القضائية الذين يجوز لهم اتخاذ إجراءات القبض والتفتيش فى أمر يتعلق بتنفيذ المهام المنوط بها قانون المخابرات فإذا هم تجاوزا إختصاصاتهم سقطت عنهم هذه الصفة بالنسبة لكل إجراء من هذا القبيل وأصبح الإجراء باطلا وبطل كل ما ترتب عليه ولكن ما هى هذه المهام التى تضمنها قانون المخابرات لقد أجابت المادة الثالثة سالفة الذكر على هذا التساؤل إذ واضح أن الهدف من إنشاء هيئة المخابرات هو حماية أمن الدولة وسلامة البلاد والمحافظة على كيان نظامها السياسى ضد اعداء البلاد وهى إجراءات تتعلق بالامن الخارجى ولا علاقة لها بأمن الدولة من الداخل المنوط به أجهزة المباحث العامة ورجال الشرطة . وقد أشارت المذكرة الإيضاحية الى ذلك صراحة حيث جاء بها أن المشرع عهد الى المخابرات العامة بمهمة الحفاظ على امن البلاد والمحافظة على كيانها الدستورى ضد المحاولات المستمرة من الاستعمار والامبريالية وأجهزة المخابرات المعادية . فإذا ما تعرض رجال المخابرات الى قضية تتعلق بالامن الداخلى وإتخذوا فيها إجراء ما حتي ولو كان هذا الاجراء قد تم بإذن من النيابة العامة وتحت اشرافها فإنه فى هذا الخصوص لاتكون لهم صفة رجال الضبطية القضائية وتسقط عن الإجراءات الشرعية القانونية ويعد باطلاً . لما كان ذلك ومع الافتراض الجدلى بأن قانون المخابرات العامة سالف الذكر قد نشر صحيحا نافذا قبل المتهمين فإن القضية الماثلة تتعلق بعدة أفراد قيل فى حقهم انهم انشأوا وإنضموا الى تنظيم من شأنه تغليب طبقة على أخرى باستعمال وسائل العنف وهو امر داخلى لا شك فى ذلك تختص بجميع إجراءاته المباحث العامة مستندة فى عملياتها الى قرارات النيابة العامة التى تأذن لهم ولغيرهم من رجال الشرطة باتخاذ اجراءات القبض والتفتيش وغيرها من الإجراءات وبالتالى يكون رجال المخابرات حينما تعرضوا

لهذه القضية وباشروا إجراءاتها قد تجاوزوا إختصاصهم ومن ثم كان عملهم باطلا ولا يحول دون ذلك أن تكون الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة قد أجازت لرئيس الجمهورية أن يعهد الى المخابرات العامة بأى عمل اضافي يكون متعلقا بسلامة البلاد فمفهوم ذلك ايضا ان يكون هذا العمل متعلقا بسلامة البلاد من الناحية الخارجية . ومع ذلك فلا جدال فى أن هذا التكليف لا يكون إلا بأمر كتابى صريح وهو ما افتقده ملف الدعوى الماثلة رغم انها لا تتعلق بأمن الدولة الخارجي بحال من الاحوال ومن ثم يكون جميع الاجراءات التى تمت فى هذه القضية على يد رجال المخابرات العامة وقد وقعت باطلة وتم باطلا كل ما بنى على هذه الاجراءات .

ومن حيث أن بطلان فى الاجراءات السابق بيانه لا يصححه ما تضمنته التحقيقات من إعترافات منسوبه للمتهمين باعتبار أن الاعتراف واقعة قائمة بذاتها تمسك بزمام المتهم وتثبت قيام الجريمة فى حقه بمالا يصح معه أن يفلت من العقاب عن جريمة قارفها وإعترف بارتكابها لأن إجراءات القبض عليه قد شابها البطلان ولكن واقع الأمر أن هذه الاعترافات المنسوبه الى المتهمين لأسئلة من النيابة وليس فيها ما يشير أصلا الى إرتكابهم الجريمة التى يحاكمون عنها بأركانها القانونية ، بل أنهم انكروا مجرد نسبة الجريمة اليهم ومن ثم لا يمكن إتخاذ هذه الاقوال دليلا فى الدعوى بل يتعين الالتفات عنها لإفتقارها للشروط القانونية للاعتراف .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون ضبط المتهمين والقاء القبض عليهم وتفتيشهم وتفتيش مساكنهم والتحقيق معهم قد تم باطلا ومن ثم فقد باتت الدعوى فاقدة السند القانونى المؤدي الى نسبة الجريمة الى المتهمين ولاترى المحكمة بعد ذلك ثمة ما يدعوها للتعرض لباقى الدفوع المثارة . على أن المحكمة لا تقف عند هذا الحد من الدعوى عند هذا البطلان الصارخ الذى قضي على الدعوى من اساسها بل تتعرض لها موضوعيا فتشير ابتداء إلى

التسجيلات الصوتية التى قدمتها النيابة كدليل قبل المتهمين وبالرغم من أنه لم يتضح لمحكمة أن هذه التسجيلات قد تضمنت أقوالاً تشكل جريمة يمكن مؤاخذة المتهمين عليها ألا أنها فى واقع الامر وسيلة غير مشروعة لا يجوز الاستناد اليها كدليل ، ذلك أنه لا يمكن الاطمئنان الى الصحة ما ثبت بها من أقوال لإمكان إفتعالها حيث يمكن فنيا العبث بالشريط بحذف بعض كلماته وإضافة كلمات اخرى بتقليد صوت المتهم ، كما أنه يتعذر تمييز أصوات المتكلمين بحيث يثبت امام المحكمة على وجه اليقين إن قائل عبارة معينة هو شخص معين بالذات وغالبا ما تكون هذه التسجيلات مشوشة مختلطة الاصوات لا يسهل على المحكمة تفريغها بنفسها بل يستند ذلك الى شخص غير مسئول ليقول مالا تستطيع المحكمة مراجعته ومناقشته فيه الامر الذى يتعين معه استبعاد التسجيلات : وقد قامت سياسة الدولة بعد ١٥ مايو ١٩٧١ على اعتبار التسجيلات التى تتم على غير مقتضى القانون وسيلة غير شريفة تمس كرامة الانسان المصرى وتطوق عنقه بالذل والهوان وتخضعه لنزوات وأهواء خطيرة ذات تأثير عنيف على المجتمع المصرى ولذلك فإنه لما قامت ثورة التصحيح وسيادة القانون بادر رئيس الجمهورية فى لفتة منه لرد كرامة الشعب المصرى اليه بحرق جميع التسجيلات التى سجلتها مراكز القوى خفية ضد المواطنين وتم ذلك فى حفل عام ، ومن ثم فإذا إستخدمت هذه الوسيلة ودون كافة الضمانات القانونية التى اشارت اليها مواد القانون ودون أن يتم ذلك على يد رجال مختصين بتنفيذه كانت باطلة وجزاء ذلك اهدار الدليل المستمد منها ، لما كان ذلك وكانت التسجيلات التى اخذت فى هذه الدعوى قد تمت على يد رجال غير مختصين وكانت المحكمة لا تطمئن الى صحة هذه التسجيلات فيتعين الالتفات عما سجل بها من أقوال كدليل قبل المتهمين .

ومن حيث ان النيابة اسندت للمتهمين أنهم أنشأوا وانضموا الى تنظيم يرمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات باستعمال وسائل

القوة والارهاب أو أى وسيلة أخرى غير مشروعة وخلصت الى أن هؤلاء المتهمين يدينون بالمذهب الشيوعى الصينى الذى مازال من وجهة نظرها يحبذ تغليب طبقة *البلوريتاريا* باستعمال *العنف* على خلاف ماذهبت *اليه المذاهب الشيوعية* الاخرى فى روسيا ودول اوروبا حيث أصبح مبدأ العنف غير لازم ذلك أن التطورات الاجتماعية والدولية وتطور وسائل الانتاج وتمثيل العمال فى الهيئات السياسية مكنهم من الحصول على كثير من حقوقهم وجعل وسيلة العنف للوصول الى السلطة غير واردة وغير ذات موضوع ، وبغض النظر عما إذا كان ما قالته النيابة من أن المذهب الشيوعى الصينى مازال يحبذ استعمال القوة والارهاب أو أنه ليس كذلك على ما قال به الدفاع عن المتهمين فإن الذى لا جدال فيه أن القانون المصرى لا يعرف تعبير البلوريتاريا ولا يشير من قريب أو بعيد الى الشيوعية سواء الشيوعية الصينية أو السوفيتية كما أن إعتناق المذهب الشيوعي بأى صورة من صوره أمر غير مؤثم فى القانون ولكن المؤثم على وجه التحديد هو تكوين منظمة تسعى الى العمل على تغليب طبقة ما - أى طبقة - على طبقة أخرى وإن يكون التنظيم الذى يقوم بهذا العمل قد إستعمل وسائل العنف أو بالاقل قد أعدها على ما انتهى إليه نص المادة ٩٨أ من قانون العقوبات حيث انتهى الى القول " متى كان استعمال القوة والارهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا فى ذلك " *أى واضحا* أنه قد اتخذت وسيلة معينة من وسائل العنف أعدها التنظيم وهيأ لها أفراده للقيام بعمل حال من شأنه سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات . وقد بان من مناقشة الشهود ان التنظيم الذى قيل بأن المتهمين أنشؤه وإنضموا اليه وحبذوا مبادئه وروجوا لها لم يضع فى برنامجه استخدام القوة للوصول الى السيطرة المطلوبة ولم تضبط لدى المتهمين أدوات تشير الى أن فى نيتهم استعمال العنف لتحقيق اغراضهم بل ان شهود الإثبات قد نفوا عن التنظيم أنه عند اثارة الاضرابات أوعز الى أعوانه باحدث شغب ما وغنى عن البيان انه لا يصح مساءلة شخص عما سوف

يرتكبه من جرائم في المستقبل القريب أو البعيد ولكن المساطة تكون عما ارتكبة فعلاً فيعاقب على ما اقترفت يداه فإن استعمل القوة أو أعد لذلك عدته حق عليه العقاب . وواضح أن النيابة لم تبين للمحكمة طريقة العنف التي أعدها المتهمون لتحقيق اغراضهم بل استندت الى اقوال بعض المتهمين الذين قالوا انهم ماركسيون يحبذون المذهب الماركسي والى ما تم ضبطه من نشرات .

ومن حيث أنه مما لا جدال فيه ان تصريح بعض المتهمين بأنهم ماركسيون لا يصلح بذاته سند للقول بأن مبدأهم هو إستعمال القوة والعنف للوصول الى هدفهم بل يشير بالقطع الى أنهم يساريون يدينون بآراء إقتصادية تتعلق بالعمال ليرفعوا من شأنهم ولهم اراهم الخاصة في النهوض بالبلاد اقتصاديا وسياسياً وواضح أن مجرد الرأى لايجوز مصادرته طالما انه لايصدر من خلال تنظيم خفي يعمد الى فرض هذا الرأى بالقوة . فالاصل أن كل مواطن حر في ابداء رأيه في نطاق القانون ويفترض دائما ان هذا الرأى إنما يصدر عن عقيدة ووطنية وأن هدفه هو خدمة وطنه ولا شيء غير ذلك ، ولكي تصل الدولة الى الكمال يتعين عليها أن تسمع الى كل الاراء وتمحصها وتأخذ بما تراه في مصلحتها وتستبعد ما هو غير ذلك ، وهذا ما فعلته مصر في الايام الاخيرة حيث انشأت ثلاثة منابر تعبر عن اتجاهات مختلفة متباينة احدها منبر يسارى ينضم تحت لوائه مختلف الاراء اليسارية متطرفة وغير متطرفة والكل وطنيون هدفهم الاول والاخير هو رفعة شأن مصر ومن خلال هذا المنبر المعترف به رسميا يجول المتهمون ويصولون ويدلون بآرائهم في نطاق التنظيم السياسي ولن يكون لديهم بعد ذلك من سبب يدعوهم الى تبادل الآراء خفية لما كان ذلك وقد وضحت سياسة الدولة في هذا المجال فلا يجوز مساءلة المتهمين بسبب معتقداتهم السياسية .

ومن حيث أن ما ضبط من نشرات بان للمحكمة أن ما تضمنته لم يشر إطلاقا لاصراحة ولا ضمنا الى استخدام القوة والارهاب لتحقيق غرض التنظيم

فلم تتضمن هذه النشرات سوى نقد للحالة الاقتصادية والسياسية واتجاهات ذوى الشأن نحو مشاكل المجتمع وما تعلق منها بالحرب مع إسرائيل والشك فى إمكان ذلك وهو ما جرت عليه السنة الكافة بسبب حالة القلق واليأس والتمزق التى اجتاحت المجتمع المصرى فى اعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ وقد غاب الامل فى انقاذ البلاد من الهوة التى تردت فيها وساعد على ذلك حالة اللاحرب واللاسلم التى سادت المنطقة ، ولهذا اشارت نشرات التنظيم ولم يكن ما فيها ما يدعو الى قلب نظام الحكم والتعريض بشخص رئيس الجمهورية أو استعمال القوة باية صورة من الصور بل كان المتهمون شأن كل المواطنين يتساءلون الى أى اتجاه تسير الدولة وكيف يمكن معالجة الأمور وكيف تستخلص معه حقوقها وتستعيد ارضها المغتصبة وهل نحارب أو لا نحارب وما هو السبيل الى الحرب ولم يكن هؤلاء المتهمون يعلمون شأنهم شأن كل المواطنين أن رئيس الجمهورية قد اعد للحرب عدته وأنه قد إتخذ من عوامل الاخفاء والسرية ما يتيح لخطته النجاح وكانت حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ وإنتصرت مصر ولم يكن المتهمون يريدون غير ذلك . أما نشراتهم المتعلقة بقوانين العمال ومناقشها لبيان الصالح منها لهم وما هو فى غير صالحهم فهو أمر طبيعى فليس من شأن مناقشتهم لقوانين اصدرتها الدولة لتنظيم عملهم أن يكون فى ذلك ما يشير الى اتجاههم الى تغليب طبقتهم على باقى الطبقات ولكنه يشير على وجه القطع الى انهم يرمون الى تحسين أحوالهم المعيشية وليس فى ذلك ما يؤخذ عليهم . ولا يفوت المحكمة أن تشير فى النهاية الى أن مجرد حيازة الكتب والنشرات التى ضبطت لدي المتهمين لا يكون بذاته جريمة ذلك أن ما تضمنته من أراء وأبحاث أمر لا عقاب عليه وتداولها وتحبيذ ما تناولته من مبادىء ليس موضع مساءلة على ما انتهت اليه المحكمة .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون ما اسند للمتهمين على غير سند من القانون ويتعين لذلك القضاء ببرائتهم عملاً بنص المادة ٣٠٤ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية .

فلهذه الاسباب

وبعد الإطلاع على المادة سالفة الذكر .

حكمت المحكمة غيابيا بالنسبة للمتهمين الأول والثانى والرابع والخامس والسابع والثامن والحادى عشر والتاسع عشر وحضورياً للباقين ببراءة جميع المتهمين مما أسند إليهم وقدرت مبلغ عشرين جنيها أتعاباً لكل من المحامين المنتدبين .

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسة الخميس ٢٧ مايو سنة ١٩٧٦ - ٢٧ جمادى الآخر ١٣٩٦ هـ

أمين السر　　　　　　رئيس المحكمة

إمضاء　　　　　　إمضاء

فى ١٣ / ٢ / ١٩٧٧

يرى المكتب إلغاء الحكم وإعادة المحاكمة أمام هيئة أخرى ومرفق مذكرة من المكتب

إمضاء

يلغى الحكم وتعاد المحاكمة أمام هيئة أخرى

٧ مايو ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

أنور السادات

الفصل الرابع

مذكرة النيابة بطلب إلغاء الحكم وإعادة المحاكمة

النيابة العامة

نيابة شرق إسكندرية الكلية

مذكرة

فى قضية الجناية رقم ٥٠١ سنة ١٩٧٣ الرمل

المقيدة برقم ٦٥ سنة ١٩٧٤

أمن دولة عليا

حيث أن النيابة العامة اتهمت كل من :

[١] سعيد محمد على العليمى .

[٢] خليل أحمد وشهرته خليل كلفت

[٣] إبراهيم فتحى سليمان قنصوه

[٤] الضوى بدوى سليمان

[٥] حسين حسنين كشك

[٦] حسين عبد الوهاب

[٧] فتح الله محروس أحمد على

[٨] جمال عبد الفتاح عبد الدايم

[٩] سعيد حفنى أحمد السيد

[١٠] على حسين مرسى القرح

[١١] سعيد على ناطورة .

[١٢] صبحى طه نويجى

[١٣] أحمد محمد رضوان

[١٤] محمود عبدالمنصف

[١٥] عطية محمد سالم

[١٦] على بيومى أحمد حسنين

[١٧] عبد الفتاح مرسى أحمد جمال

[١٨] على سليمان محمد أحمد وشهرته على كلفت

[١٩] مجدى عبد الفتاح على

إنهم فى الفترة من سبتمبر سنة ١٩٧١ إلى ١٩٧٣/٦/١١ بجمهورية مصر العربية :

أولا : المتهمون من الاول الى الثانى إنضموا ونظموا وأداروا منظمة ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والقضاء على طبقة اجتماعية ، وقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ، والقضاء على النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظاً فى ذلك ، وذلك بأن كونوا منظمة سرية شيوعية للعمل على القضاء على الملاك الرأسماليين الوطنيين وسيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق والغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، عن طريق خلق مجتمع مصرى على غرار الوضع القائم فى الصين الشعبية وبالاسلوب الثورى الذى اتبعه لينين واستالين وماوتسى تونج فى الثورتين الروسية والصينية .

ثانياً : المتهمون من التاسع الى الأخير : إنضموا الى منظمة ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الاساسية والاجتماعية والاقتصادية وكان استعمال القوة والإرهاب ملحوظاً فى ذلك ، بأن انضموا الى المنظمة السرية المنوه عنها فى التهمة السابقة والتى تستهدف الأغراض التى تقدم بيانها وتسعى لتحقيقها بالقوة والارهاب والوسائل غير المشروعة على الصورة التى تقدمت الإشارة إليها .

ثالثاً : المتهمون جميعاً روجوا فى جمهورية مصر العربية لتغيير مبادئ الدستور الاساسية والى تسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظاً فى ذلك .

رابعاً : حازوا واحرزوا المطبوعات المعدة لاطلاع الغير عليها والتى تتضمن تحبيذاً وترويجاً لتغيير مبادئ الدستور الاساسية وتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات .

وطلبت عقابهم بالمواد ٩٨أ فقرة ١ ، ٢ ، ٩٨ب ، ٩٨ب مكرراً ، ٩٨هـ من قانون العقوبات .

وبجلسة ١٩٧٦/٥/٢٧ حكمت محكمة جنايات امن الدولة بالاسكندرية عيابياً بالنسبة للمتهمين الاول والثانى والرابع والخامس والسابع والثامن والحادى عشر والتاسع عشر وحضورياً للباقين ببراءة جميع المتهمين مما اسند إليهم .

وحيث أن ما اورده الحكم اساساً لقبول الدفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش لانعدام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ مرده ان الحكم انبنى فى هذه الخصوصية على افتراض لم يكشف عن مصدره ولاسند له أو دليل عليه فى الاوراق فقد حدد الحكم بأن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ طبع باعداد لايتحقق بها العلم الفعلى للكافة دون بيان للعدد الذى تم طبعه ولا الوسيلة التى اتبعت لقصر العلم به على فئة دون سواها . وما أوردته المحكمة من قرائن تقول أن لها دلالة ما انتهت اليه من النظر مردود بأن النشر فى الصحف والكتب الخاصة بالهيئات القانونية والايداع بدار الكتب أمر لم يوجبه الدستور ولا تقرر بقانون لوجوب العمل بتشريع صدر ولا تكشف الاوراق عن أن عدم النشر بهذه السبل استهدف عدم تحقيق الغاية من النشر بالنسبة لهذا التشريع بذاته ولم يكن مرده الى تقصير من القائمين بالعمل بطباعة الصحف والكتب التى لم

تنشره أو رؤيتهم أنه لا موجب لنشره به وتقرير وجوب النشر بالنسبة لموضوع منها أو عدمه أمر تقديره لهم ولم يثبت فى الاوراق أن عدم إجرائه فرض عليهم ومن المسلمات أن الاسباب يجب أن تبرز النتيجة التى يخلص الحكم اليها فى قضائه ولما كانت الاسباب التى أوردتها المحكمة تدليلاً على عدم حصول النشر طبقا للقانون لا تصلح لحمل هذا النظر كما تقدم البيان فإن الحكم يكون قد إعتوره بطلان فى هذا الاساس الذى اتخذه لإبطال الإجراءات على نحو يرتب إلغاؤه ولعل القول الفصل فى هذا المقام أن الحكم نفسه أورد نصوصاً من هذا القانون وأعمل منه احكاماً على نحو يفيد النشر وتحقيق الغاية منه وعليه فلا مبرر ولا موجب للتصدى للرد على ما حدث به الحكم فى خصوص نظرية الشرعية الثورية وما انتجت من أثار فى المجتمع .

وحيث أن ما أورد الحكم فى السبب الثانى لإبطال إجراءات الضبط والتفتيش وما إنبنى عليها وقوامه أن المخابرات العامة تختص بما يتصل بأمن البلاد من جهة الخارج فقط فانه فضلا عن أن نص المادة الثالثة من قانون المخابرات العامة مطلق من قيد الاختصاص بما يمس أمن البلاد من الخارج فقط فقد اغفلت المحكمة الرد على ما جاء بالمجلة التى قدمتها النيابة العامة ويطلب فيها المتهمون من جهات أجنبية التدخل لصالحهم.كدليل على أن نشاطهم يمس أمن البلاد من جهة الخارج وحيث أن المحكمة أهدرت الدليل المستمد من إعتراف المتهمين قولاً منهم بما وردت بمحاضر تحقيق النيابة بيان معتقداتهم ومؤدى ذلك أن تلك الاقوال تنفصل عن اجراءات الضبط والتفتيش المقول من المحكمة بأنها أعتورها عيوب ولما كان ذلك كانت هذه الاقوال تكشف عن أنهم تجاوزوا نطاق الفكر غير المؤثم الى مرحلة تكوين التنظيم والعمل كجماعة لتحقيق المبادىء التى يعتنقوها فمن ثم يضحى قول المحكمة بأن أقوالهم لا توفر

إعترافا على الاتهام المستند اليهم خطأ فى تحصيل هذه الاقوال كإعتراف مستقل ومنفصل عن إجراءات الضبط ويصحح ما ورد بهذه الاخيرة ويفرض أن عيبا إعتورها ومن شأن هذا الخطأ فى فهم الواقع أن يلحق بالحكم بطلان .

وحيث أن المادة ٩٨أ من قانون العقوبات نصت على أنه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد عى عشر سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز الف جنيه كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار جمعيات أو هيئات أومنظمات ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو الى القضاء على طبقة اجتماعية أو الى قلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية والاقتصادية أو الى هدم نظام من النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية أو الى تحبيذ شيء مما تقدم أو الترويج له متى كان استعمال القوة أو الارهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعه ملحوظا فى ذلك وهو ما مؤداه أن القانون لا يوجب استعمال العنف فعلا أواعداد وسائله سلفاً للعقاب على إنشاء أو تنظيم أو إدارة المنظمات التى ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وقلب النظم الاساسية للدولة وإنما يعاقب على تشكيل تنظيمات لهذا الغرض يعتنق العنف كوسيلة لفرض غايتها على المجتمع ولو لم تكن قد أعدت وحازت فعلا أدواته ومن ثم ينهار قول المحكمة بان شرط العقاب على المادة المذكورة ان يكون التنظيم قد استعمل وسائل العنف أو بالأقل أعدها على حد عبارة الحكم ليحق العقاب على الفاعلين ويكشف عن إتخاذ المهتمين من العنف وسيلة لتحقيق أهدافهم اعتناقهم مبادىء تنظيمات معلوم أن العنف وسيلتها للسيطرة وإنهم كونوا التنظيم الذى يحتويهم فى الخفاء بما يدل على علمهم يقينا بأن وسيلته للحكم غير مشروعة .

وتندرج تحت طائلة العقاب ولامحل فى هذا الصدد للتحدى بأن الدولة

صرحت بإقامة منبر يسارى لأن ما رخصت أو ترخص به الدولة من تنظيمات يكون وفقاً لأحكام القانون ولايكون من أهدافها ابداً اتخاذ العنف وسيلة للوصول الى الحكم بما يهدد امن البلاد وسلمها ولا يرتبط بنظم خارجية يستنفرها ويدعوها للتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد كما بدا من مسلك المتهمين فى مطالبة جهات اجنبية بالتدخل لصالحهم .

وحيث انه لما سبق يكون الحكم قد اعتوره من البطلان والخطأ فى تطبيق القانون ما يبرر الغاؤه .

لـــذلـــك

نري لدى الموافقة :

الغاء الحكم وإعادة محاكمة المتهمين لدى هيئة اخرى .

رئيس نيابة شرق الاسكندرية الكلية

إمضاء

الفصل الخامس

مذكرة مكتب شئون أمن الدولة بطلب الغاء الحكم وإعادة المحاكمة

رياسة الجمهورية

مكتب شئون أمن الدولة

مذكرة

فى الجناية رقم ٥٠١ / ١٩٧٣ الرمل

الى ٥٦ / ٧٤ عليا

المتهم فيها :

[١] سعيد محمد على العليمى

[٢] خليل سليمان محمد أحمد

[٣] إبراهيم فتحى سليمان قنصوة

[٤] الضوى بدوى سالم

[٥] حسين حسنين كشك

[٦] حسين عبد الوهاب شاهين

[٧] فتح الله محروس أحمد على

[٨] جمال عبد الفتاح عبد الدايم

[٩] سعيد حفنى أحمد السيد

[١٠] على حسين مرسى نوح

[١١] سعيد عبدا المنعم على قاطورة

[١٢] صبحى نويجى

[١٣] أحمد محمد رضوان

[١٤] محمود شاكر عبد المنصف

[١٥] عطية محمد سالم

[١٦] علي بيومى أحمد

[١٧] عبد الفتاح مرسى حماد

[١٨] على سليمان محمد

[١٩] مجدى عبد الفتاح على

أولا : المهتمين من الأول الى الثامن .

أنشأوا ونظموا وأداروا منظمة ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية علي غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمالا القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظاً فى ذلك وذلك بان كونوا منظمة سرية شيوعية تعمل على القضاء على طبقة الملاك والرأسمالية الوطنية وسيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج عن طريق خلق مجتمع مصري على غرار الوضع القائم فى الصين الشعبية وبالاسلوب الثورى الذى اتبعه لينين وستالين وماوتسى تونج فى الثورتين الروسية والصينية .

ثانيا : المتهمون من التاسع الى الأخير

إنضموا الى منظمة ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية والاقتصادية وكان استعمال القوة الارهاب ملحوظاً فى ذلك بأن إنضموا الى المنظمة السرية المنوه عنها فى التهمة السابقة والتى تستهدف الاغراض التى تقدم بيانها وتسعى لتحقيقها بالقوة والارهاب والوسائل غير المشروعة على الصورة التى تقدمت الاشارة اليها .

ثالثاً: المتهمون جميعا :

١- روجوا فى جمهورية مصر العربية لتغيير مبادىء الدستور الاساسية والى تسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا فى ذلك .

٢ - حازوا وأحرزوا المطبوعات المعدة لاطلاع الغير عليها والتى تتضمن تجنيدا وترويجا لتغيير مبادىء الدستور الاساسية وتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات .

الحكم غيابياً بالنسبة للمتهمين الاول والثانى والرابع والخامس والسابع والثامن والحادى عشر والتاسع عشر وحضوريا للباقين ببراءة جميع المتهمين مما آسند اليهم من وقائع .

بما أن الحكم بعد أن حصل واقعة الدعوى عرض لأدلة الثبوت ودفاع المتهمين ودفوعهم وبعد أن ناقشها إنتهى الى تبرئة جميع المتهمين مما أسند اليهم وحمل قضاءه على اسباب قانونية وموضوعية محصلها :

<u>أولاً:</u> أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المخابرات العامة والصادر بتاريخ ١٩٧١/١١/١٠ لم يثبت للمحكمة نشره طبقا للأساليب القانونية ولهذا فهو غير نافذ فى حق المتهمين وبالتالى فإنه فى خصوص ما تم من تصرفات قبل المتهمين عديم الاثر بالنسبة لهم وتكون إجراءات القبض عليهم وتفتيشهم وما تلى ذلك من تصرفات قد وقعت باطلة .

<u>ثانياً :</u> إن الهدف من إنشاء هيئة المخابرات هو حماية أمن الدولة وسلامة البلاد والمحافظة على كيان نظامها السياسى ضد اعداء البلاد وهى إجراءات تتعلق بالامن الخارجى ولا علاقة لها بأمن الدولة من الداخل فإذا تعرض رجال المخابرات الى قضية تتعلق بالامن الداخلى واتخذوا فيها إجراء ما حتى ولو كان هذا الإجراء قد تم بإذن من النيابة العامة وتحت إشرافها فإنه فى هذا الخصوص لا تكون لهم صفة الضبطية القضائية ويعدو باطلا ... وبالتالى

يكون رجال المخابرات حينما تعرضوا لهذه القضية وباشروا إجراءاتها قد تجاوزوا اختصاصاتهم ومن ثم كان عملهم باطلا .

ثالثاً: إن إعتناق المذهب الشيوعي بأى صورة من الصور أمر غير مؤثم في القانون ولكن المؤثم حسب نص المادة ٩٨ / أ من قانون العقوبات هو تكوين منظمة تسعى الى العمل على تغليب طبقة ما على طبقة أخرى وإن يكون التنظيم الذى يقوم بهذا العمل قد استعمل وسائل العنف أو بالاقل أعدها وهيأ لها أفراده للقيام بعمل حال من شأنه سيطرة طبقة إجتماعية على غيرها وما ثبت للمحكمة أن التنظيم لم يضع فى برنامجه استخدام القوة للوصول الى السيطرة ولم يضبط لدى المتهمين أية ادوات تشير الى ان فى نيتهم استعمال العنف لتحقيق اغراضهم ولم تتضمن النشرات التى ضبطت لديهم لا صراحة ولا ضمنا استخدام القوة او الارهاب لتحقيق غرض التنظيم كما لا يجوز مساءلتهم بسبب معتقداتهم اليسارية .

رابعاً : ان الاعترافات المنسوبة الى المتهمين ليست إلا أقوالاً سردوها عن معتقداتهم السياسية والاقتصادية استجابة لأسئلة من النيابة وليس منها ما يشير اطلاقاً الى إرتكابهم للجريمة التى يحاكمون عنها بأركانها القانونية .... ومن ثم فلا يمكن اتخاذ هذه الاقوال دليلاً فى الدعوى بل يتعين الالتفاف عنها لافتقارها للشروط القانونية للاعتراف .

خامسا : أهدر الحكم الدليل المستمد من التسجيلات الصوتية التى اجريت لأحاديث المتهمين مستنداً فى ذلك الى القول بأنها فى واقع الأمر وسيلة غير مشروعة ولا يجوز الاستناد إليها كدليل فضلا عن إمكان افتعالها والعبث بها بما يتعين معه إستبعاد هذه التسجيلات .

وهذا الذى انتهى إليه الحكم معيب بالخطأ فى تطبيق القانون ويشوبه الفساد فى الاستدلال للاسباب الآتية ، أن المادة ١٨٨ من الدستور نصت على أن تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم إصدارها ويعمل

بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها إلا إذا حددت لذلك ميعادا آخر ومؤدى ذلك أن إصدار القانون إنما يبدء من نشره فى الجريدة الرسمية وما دام القانون قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقا للاوضاع الدستورية فقد أصبح نافذاً ويمكن إعمال نصوصه إذ أن العبرة فى نفاذه والعمل به هو مجرد نشره بالجريدة الرسمية حسب مفهوم ما نص عليه الدستور ولا يشترط لذلك أية إجراءات أخرى خلاف النشر بالجريدة الرسمية . وإذا كان ذلك وكان قد ثبت للمحكمة حسب ما هو بين من مدونات الحكم أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المخابرات العامة قد نشر بالجريدة الرسمية . وفقا لاحكام الدستور وكان فى ذلك تحقيق لحكم القانون وللغرض الذى توخاه الشارع من النشر وهو إفتراض علم السكان به وإذا ذهب الحكم إلى خلاف ذلك وإتخذ من عدم ايداع نسخة من الجريدة الرسمية المنشورة بها القانون دار الكتب وعدم نشره بالصحف والنشرة التشريعية قرينة على عدم النشر طبقا للاساليب القانونية المتاحة يكون قد حمل النص الدستورى رغم وضوحه تفسيراً لم يقصده الشارع بما يصمه بالخطأ فى فهم القانون .

ما قرره الحكم بشأن إختصاص هيئة المخابرات وإقتصاره على الأمن الخارجى للبلاد وبأنه لا علاقة لها بأمن الدولة سواء من الداخل مردود بما قررته المحكمة العليا بجلسة ١٩٧٦/١١/٢٠ فى طلب التفسير رقم ٢ لسنة ١٩٧١ قضائية عليا المقدمة من وزير العدل بطلب تفسير نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ ونظام المخابرات العامة من أن الحفاظ على سلامة وأمن الدولة من جهة الداخل يدخل فى الاختصاص الاصيل للمخابرات العامة وبما جاء فى صدر المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بنظام المخابرات العامة . وهذا القرار الصادر بالتفسير من المحكمة العليا ملزم عملا بنص المادة ٢/٤ من القانون رقم ١٩٦٩/٨١ بإصدار قانون المحكمة العليا .

ما انتهى إليه الحكم من أن ما نسب الى المتهمين فى حكم المادة ٩٨أ

عقوبات غير مؤثر لعدم ثبوت أن التنظيم الذى أنشأه المتهمون لم يضع فى برنامجه استخدام القوة للوصول الى السيطرة معيب فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن الحكم سلم فى تحصيله لواقعة الدعوى بإعتناق المتهمين للمفهوم الصينى للماركسية وهذا المفهوم يدين فى أفكاره ومبادئه باستعمال القوة والعنف بغية الوصول الى أهدافه وهى دكتاتورية البروليتاريا وإنتزاع السلطة من الطبقة البورجوازية البيروقراطية الحاكمة ويعتبر العنف والارهاب والوسائل غير المشروعة طبقا لأفكار هذا المذهب الذى يدين به المتهمين وسيلة جائزة لتحقيق سيطرتهم البروليتاريا على الحكم باعتبار ان تلك السبل تبرر غايتهم والقوة والارهاب التى قصدتها المادة ٩٨أ عقوبات هى إعمال العنف المادية أو الوسائل المعنوية كالتهديد والاعتصام والاضراب والتجمهر بالوسائل غير المشروعة التى نصت عليها المادة المذكورة منها إصدار المنشورات أوالنشرات المناهضة أو المحرضة ضد السلطة أو طبقة أو طبقات معينة تحريضاً من شأنه تكدير الامن أو السلم العام ولا يشترط القانون فى مفهوم ما نصت عليه تلك المادة فى قولها متى كان استعمال القوة والارهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظا فى ذلك أن تدعو المنظمات أو الجمعيات أوالهيئات الى استعمال القوة أو التهديد أو استعمال وسائل غير مشروعة وإنما يكفى لتحقيق ذلك أن يفهم ضمناً من مبادئها أو برامجها الدعوة الى استعمال القوة والارهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة كما لا يشترط فى صحيح مفهوم تلك المادة أن تبدأ المنظمة باستعمال القوة أو التهديد بل يكفى فى هذا الصدد التحقق من أن تلك الوسائل ملحوظة فى برامجها وتعتمد عليها فى الوصول الى أهدافها وليس يلازم أن يكون العنف أو الارهاب أو الوسائل غير مشروعة هى الطريق الوحيد أو الاصيل لتحقيق الخطة أو البرنامج أو المذهب بل يكفى أن تكون من اساليبه ولو بصفة إضافية أو إحتياطية أو احتمالية ولا يستلزم القانون أن يكون المتهم نفسه قد دعا الى التوصل بالقوة أو الارهاب

أوالطرق غير المشروعة بل يكفى أن يدعو أو يروج المذهب أو خطة تتوسل بالوسائل المذكورة ولو صرح بانه لا يشير باستعمال تلك الوسائل (محمد عبدالله - جرائم النشر) ومن نافلة القول أن القانون لا يشترط فى مجال تحقيق جريمة المادة ٩٨أ عقوبات أن يكون المتهم قد قام بالفعل بعمل من تلك الاعمال أو أن تكون المنظمة التى انضم إليها قد قامت فعلا بشيء من ذلك بل يكفى أن يكون استعمال تلك الوسائل ملحوظ فى تحقيق الاغراض التى تدعو اليها (نقض جلسة ١٩٥١/٤/١٦ القضية رقم ٨٢٧ لسنة ٢ق) لما كان ذلك وكان الفكر الماركسى اللينينى الصينى الذى تعتنقه وتدعو اليه المنظمة التى أنشأها ونظمها وأدارها المتهمون الثمانية الاول وانضم إليها الباقون يدين بالقوة والارهاب والوسائل غير المشروعة لتحقيق أهدافها وهى تغليب طبقة البرولتياريا على سائر طبقات الشعب الامر المستفاد مما تضمنته بعض نشرات المنظمة التى ضبطت لدى بعض المتهمين وحاصل بعضها :

١- نشره تحتمل اسم الصراع العدد الثانى بينت اهداف التنظيم النهائية والتى عبرت عنها النشرة بانها " الاطاحة بالتنظيم البيروقراطى القائم كما تحدثت عن هيكل التنظيم وعلى رأسه اللجنة المركزية التى استطاعت ان تضع خطاً سياسياً ثوريا يقوم على أن تحل محل البيروقراطية السائدة .

٢- العدد الثالث من النشرة السابقة وتضمنت تحليلا للنظام القائم عليها ومهاجمة اسلوب ممارسة القائمين عليه وإنه يقوم على قمع الحركة الشعبية الديمقراطية وينتهى إلى أن الطبقة القائمة بحكم البلاد هى طبقة البراجوازية البيروقراطية .

٣- نشره باسم " الشرارة العمالية تضمنت أن الهدف من إصدارها هو توعية وتنظيم الطبقة العاملة للقضاء على النظام الطبقى الراهن .

٤- العدد الثانى من النشرة السابقة تناولت إثارة عمال شركة النحاس المصرية ضد نقابتهم .

٥- العدد الثالث من النشرة السابقة تضمنت مواضيع حول بيان الحكومة القائمة أمام مجلس الشعب والمطالبة بحق التنظيم والاجتماع والتظاهر والاضراب والاعتصام وحمل السلاح .

٦- نشرة بعنوان "الدستور الدائم" تولت تحديد موقف البروليتاريا من الدستور الجديد كما تضمنت نقداً لبعض نصوصه وتنتهى الى أن الحركة الثورية الشعبية سوف ترفض هذا الدستور البيروقراطى وتفرض مطالبها التى يجب أن تصب فى شكل دستور جديد .

٧- نشرة معنونة "حول انتخاب رئيس الجمهورية " تهاجم السلطة القائمة بأنها سلطة الطبقة "البرجوازية البيروقراطية" وتنادى بتدمير سلطة هذه الطبقة إقتصاديا وسياسيا وعسكريا .

٨- بيان معنون " السلطة فى الحركة الطلابية" تتهم السلطة القائمة بتوجيه،عدة ضربات للحركة الطلابية وتنتهى بأن هدف العمل المرحلى "فضح سلطة البرجوازية البيروقراطية" .

وإذا كان ما تقدم تكون الثورة والارهاب الوسائل غير المشروعة ملحوظة فى التنظيم وليس يلازم استعمالها أو بالاقل إعدادها وتهيأة أفراده القيام بها بعمل حال كما ذهب الحكم ولا يكفى للقول بانتفاء التهمة أن المتهمين لم يشيروا باستعمال القوة مادام المذهب الذى يحبنونه يعتنقونه يقوم على أساس التذرع بالقـــوة والارهاب (نقض جلســـة ٩٣٥/١٢/١٦ الطعن ٢١٢٤ لسنة ٥ من مجموعة القواعد القانونية جزءاً ص٣٢ كما أن الثابت أن المتهمين كانوا يعلمون حقيقة البرنامج والمذهب الذى اعتنقوه وأن اسلوب هذا التنظيم إنه يشير لسياسة استعمال القوة أو العنف أو الوسائل غير المشروعة على صورة من الصور.

والثابت من التحقيقات ان المتهم الثانى اعترف باعتناقه الماركسية اللينينية

كما اعترف المتهم التاسع انه مسئول الخلية الدعائى فى التنظيم الذى يهدف ابتداء الى نشر الافكار الماركسية اللينينية ويجند اعضاء آخرين فى خلايا مماثلة حتى تتوفر له قاعدة عريضة توفر له درجة من القوة ترغم السلطة القائمة على التسليم بشرعيته وتحقيق هدفه النهائى الذى يتمثل فى سيطرة العمال والفلاحين على البلاد وتطبيق مبادئ التنظيم .

كما اعترف المتهم العاشر بأنه انضم الى التنظيم أواخر سنة ١٩٧١ وان الهدف من التنظيم كان فرض دكتاتورية الطبقة العاملة .

واعترف المتهم الثانى عشر بأنه يعتنق الفكر الماركسى اللينينى كما اعترف المتهم الثالث عشر بانضمامه الى التنظيم .

إذا كان ذلك وكان من المقرر ان الاعتراف فى مفهوم الأدلة الجنائية هو ما يكون منصباً على اقتراف الجريمة وتشترط لصحته ان يكون اختيارياً صادراً عن ارادة حرة ويطابق الواقع .

لما كان ذلك وكان الحكم قد اطلق على الاعترافات الصادرة عن المتهمين انها مجرد اقوال سردوها عن معتقداتهم السياسية والاقتصادية لايمكن استخدامها كدليل فى الدعوى دون إطمئنان على سلامتها أو صحتها وتطابق معها الواقع كدليل على إقتراف الجريمة فإنه يكون فساد فى الاستدلال .

أن ما انتهى اليه الحكم بخصوص التسجيلات الصوتية غير صحيح فى القانون وذلك أن القانون قد نظم فى المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن ضمان حريات المواطنين قد نظم إجراءات تسجيل الاحاديث للمتهمين والثابت من التحقيقات أن الإجراءات قد روعيت وإعملت القيود والاجراءات القانونية التى تطلبتها تلك المادة والمادة ٥ من قانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بما يقطع بمشروعيتها وسلامتها لاستيفائها كافة شرائطها القانونية بما تترافر به العناصر القانونية لصحتها وسلامة الدليل

المستمد منها كأدلة من أدلة الإثبات فى الدعوى خصوصاً وأن تلك الاحاديث قد كشفت بجلاء عن مقارفة المتهمين للجرائم المسندة اليهم والتى قام الدليل عليها أيضا من اعترافاتهم وما ضبط لديهم من مطبوعات ونشرات بما يتوافر به اركان الجرائم المسندة اليهم .

وإذا كان ذلك وكان الحكم قد أهدر الدليل المستمد من تلك التسجيلات الصوتية رغم توافرها ما تطلب القانون بصددها من اجراءات ودون ما مطعن اخذته المحكمة على سلامتها فإن يكون معيبا ايضا بالفساد فى الاستدلال .

وترتيباً على كل ما تقدم فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب الغاءه وإعادة محاكمة المتهمين أمام هيئة أخرى عملاً بالمادة ١٤ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

لــذلــك

يرى المكتب/ إلغاء الحكم وإعادة المحاكمة أمام هيئة أخرى

١٣ / ٢ / ١٩٧٧

مدير المكتب

إمضاء

الفصل السادس

اعادة محاكمة المتهمين وبراءة جميع المتهمين

باسم الشعب

محكمة جنايات اسكندرية وامن الدولة

حكم

المشكلة علنا برئاسة السيد الاستاذ المستشار/ فريد فهمي يوسف الجزايرلي رئيس المحكمة .

وحضور السيدين الاستاذين المستشارين سامى أحمد على ، محمد رأفت برغش المستشارين بمحكمة استئناف اسكندرية.

والسيد الاستاذ / عدلى حسين رئيس النيابة .

والسيد / بسيونى عبدالرحمن سكرتير المحكمة .

اصدرت الحكم الآتى

فى قضية النيابة العامه رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ رمل ، ورقم ٧٧١ سنة ٧٣ كلى

ضد

١ - سعيد محمد على العليمى .

٢ - خليل سليمان احمد وشهرته خليل كلفت .

٣ - ابراهيم فتحى سليمان قنصوه .

٤ - الضوى بدوى سالم .

٥ - حسنين حسنين كشك .

٦ - حسين عبدالوهاب شاهين .

٧ - فتح الله محروس أحمد على .

٨ - جمال عبدالفتاح عبدالدايم .

٩ - سعيد حفنى أحمد السيد .

١٠ - على حسين مرسى نوح .

١١ - سعيد عبد المنعم على ناطوره .

١٢ - صبحى طه نويجى .

١٣ - أحمد محمد رضوان .

١٤ - محمود شاكر عبدالمنصف .

١٥ - عطيه محمد سالم .

١٦ - على بيومى أحمد حسنين .

١٧ - عبدالفتاح مرسى أحمد حماد .

١٨ - على سليمان محمد أحمد وشهرته على كلفت .

١٩ - مجدى عبدالفتاح على .

حضر المتهمون الثالث والسادس والعاشر والثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر .

حضر للدفاع عن المتهم الثالث الاستاذ / مصطفى كامل منيب المحامى الموكل .

حضر للدفاع عن المتهم السادس الاستاذ / عادل امين المحامى الموكل.

حضر للدفاع عن المتهم العاشر الاستاذ / أحمد نبيل الهلالى المحامى الموكل .

كما حضر الاستاذ سيد عشرى المحامى الموكل

حضر للدفاع عن المتهم الثانى عشر الاستاذ / جلال رجب المحامى الموكل .

حضر للدفاع عن المتهم الخامس عشر والسادس عشر الاستاذ / عادل امين المحامى الموكل .

حضر للدفاع عن المتهم الثامن عشر الاستاذ / نبيل الهلالى المحامى الموكل .

حضر للدفاع عن المتهم الثالث عشر الاستاذ / فتحى عبدالعليم المحامى المنتدب .

حيث أن النيابة العامة اتهمت المذكورين بأنهم فى الفترة من سبتمبر سنة ٧١ إلى ١١ / ٦ / ١٩٧٣ بجمهورية مصر العربية بدائرة قسم الرمل محافظة الاسكندرية .

اولا : المتهمون من الاول إلى الثامن :

أنشأوا ونظموا واداروا منظمة ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا فى ذلك بأن كونوا منظمة سرية شيوعية تعمل على القضاء على طبقة الملاك والرأسمالية الوطنية وسيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق والغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج عن طريق خلق مجتمع مصرى على غرار الوضع القائم فى الصين الشعبية وبالاسلوب الثورى الذى اثبته لينين وماوتسى تونج فى الثورتين الروسية والصينية .

ثانيا : المتهمون من التاسع الى الاخير :

انضموا الى منظمة ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الاساسية والاجتماعية والاقتصادية وكان استعمال القوة والارهاب ملحوظا فى ذلك بأن انضموا الى المنظمة السرية المنوه عنها فى التهمة السابقة والتى تستهدف الاغراض التى تقدم بيانها وتسعى لتحقيقها بالقوة والارهاب والوسائل غير المشروعة على الصورة التى تقدمت الاشارة اليها .

ثالثا المتهمون جميعا:

١ - روجوا فى جمهورية مصر العربيه لتغيير مبادئ الدستور الاساسيه التى ترمى الى تسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا فى ذلك .

٢ - حازوا واحرزوا المطبوعات المعدة لاطلاع الغير عليها والتى تتضمن تحبيذا وترويجا لتغيير مبادئ الدستور وتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات .

وطلبت النيابة العامة احالتهم الى هذه المحكمة لمعاقبتهم بالمواد ٩٨ أ فقرة ١ و ٣ ، ٩٨ ب ، ٩٨ ب مكرر ، ٩٨ هـ من قانون العقوبات وصدر القرار بالاحالة بتاريخ ٣٠ / ٣ / ١٩٧٤ .

وبجلسة اليوم ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ من ابريل سنة ١٩٧٨ سمعت الدعوى على الوجه المبين تفصيلا بمحضرا لجلسة وصدر الحكم فيها بجلسة السبت ٢٠ مايو سنة ١٩٧٨ ، وحضر النطق بالحكم الاستاذ/عبدالمطلب نصر وكيل النيابة .

المحكمة

بعد الاطلاع وتلاوة امر الاحالة وسماع طلبات النيابة العامة وتلاوة اقوال الشهود وسماع المرافعة ومطالعة اوراق القضية والمداولة قانونا .

وحيث أن المتهمين الاول والثانى والرابع والخامس والسابع والثامن والتاسع والحادى عشر والتاسع عشر لم يحضروا بالرغم من اعلانهم قانونا ويجوز الحكم فى غيتهم عملا بالمادتين ٣٨٤ ، ٣٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية.

وحيث ان وقائع الدعوى وفقاً لما صورته النيابة العامة تخلص فى ان المتهمين سعيد محمد على العليمى وخليل سليمان محمد احمد وشهرته خليل كلفت وابراهيم فتحى سليمان قنصوه والضوى بدوى سالم وحسنين حسنين كشك وحسين عبدالوهاب شاهين وفتح الله محروس احمد على وجمال عبدالفتاح عبدالدايم فى الفترة من سبتمبر سنة ١٩٧١ الى ١١ يونية سنة

١٩٧٣ بجمهورية مصر العربية انشأوا ونظموا وأداروا منظمة ترمي إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على النظم الاساسية للهيئة الاجتماعية ، وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظاً في ذلك بأن كونوا منظمة سرية شيوعية تعمل على القضاء على طبقة الملاك والرأسمالية الوطنية وسيادة الطبقة العاملة وحكم المطلق وإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج عن طريق خلق مجتمع مصرى على غرار الوضع القائم في الصين الشعبية بالاسلوب الثورى الذى اتبعه لينين وستالين وماوتسى تونج في الثورتين الروسية والصينية .

كما ان سعيد حفني احمد السيد وعلى حسين مرسي نوح وسعيد عبدالمنعم ناطورة وصبحى طه نويجي واحمد محمد رضوان ومحمود شاكر عبدالمنصف وعطيه محمد سالم وعلى بيومى أحمد وعبدالفتاح احمد مرسى حماد وعلى سليمان وشهرته على كلفت ومجدى عبدالفتاح على انضموا الى منظمة ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات والى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة الاساسية الاجتماعية والاقتصادية وكان استعمال القوة والارهاب ملحوظا في ذلك بأن انضموا الى المنظمة السرية المنوه عنها سابقا والتى تستهدف الاغراض التى تقدم بيانها وتسعى لتحقيقها بالقوة والارهاب والوسائل غير المشروعة .

كذلك فان المتهمين جميعا روجوا في جمهورية مصر العربية لتغيير مبادئ الدستور الاساسية وتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك وحازوا واحرزوا المطبوعات المعدة لاطلاع الغير عليها والتى تتضمن تحبيذا وترويجاً لتغيير مبادئ الدستور الاساسية وتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات.

واستندت النيابة في اثبات تصويرها الى أقوال كل من عبدالسلام محمد ابوالعنين قنديل واحمد محمد حسنين ومحمد أنور عبدالمقصود والى ماتم

ضبطه من منشورات وما اجرى من تسجيلات وما ورد على لسان بعض المتهمين من اقوال بالتحقيقات .

اذ شهد عبدالسلام محمد ابوالعينين بأنه تعرف على المتهم سعيد حفنى احمد المتهم التاسع من خلال نشاطهما فى منظمة الشباب خلال سنة ١٩٦٦ ولاحظ محاولاته فى اقناعه بالفكر الماركسى ، وأمده ببعض المؤلفات الخاصة بهذا الفكر وناقشه فى مضمونها واستمرت تلك المحاولات حتى غضون عامى ١٩٧٠ ، ١٩٧١ وفى منزل صبحى طه نويجى المتهم الثانى عشر - وهنا صارحه بوجود تنظيم شيوعى عرض عليه الانضمام اليه وشرح له ان التنظيم يعتنق التجربة الصينية فابدى موافقته ظاهريا على ما ابداه المتهم . ثم تعددت اجتماعاتهم فى مسكن صبحى نويجى حيث اطلعهما سعيد حفنى على ما اسماه بالوثائق الاساسية للتنظيم والتى تمثلت فى خمس دراسات هى طبيعة الثورة المقبلة وطبيعة التحالف الطبقى ودستور مصر الدائم وحول انتخاب رئيس الجمهورية والسلطة فى الحركة الطلابية ومن الأخيرة عرف ان للتنظيم دوراً فى الاحداث الطلابية التى عاصرت تلك الفترة ، كذلك حددت واجبات العضوية بدفع اشتراك شهرى وتبرع والمواظبة على حضور الاجتماعات التنظيمية والعمل على تجنيد اعضاء جدد . وقرر الشاهد انه بعد فترة انقطاع دامت شهراً عرف ان اسبابها كان انشغال التنظيم فى التحرك الطلابى خلال يناير سنة ١٩٧٢ عادت الاجتماعات وابلغهم فيها سعيد حفنى بتعليمات من التنظيم حول اعداد دراسة عن شركة النحاس التى يعملون بها واتفق مع صبحى نويجى على استغلال مجلة الشركة فى ترويج الفكر الماركسى تمهيدا لانتقاء عناصر ممن يكتبون فيها ليضمهم الى التنظيم . وفى يولية سنة ١٩٧٢ عادت الاجتماعات بعد فترة انقطاع بسبب انشغاله وسعيد حفنى فى الاستعداد للامتحانات وفى هذه الاجتماعات عرف من سعيد حنفى ان للتنظيم مدرسة لاعداد القادة . واثر نزاع بين المتهمين سعيد حفنى وصبحى نويجى حضر حسين شاهين المتهم السادس لتسويته واعلن اسلوب التنظيم الذى كان سبب نزاع المتهمين ، واضاف الشاهد انه طلب من سعيد حفنى فى منتصف ديسمبر سنة ١٩٧٢ الاجتماع بمسئول

فى التنظيم وفعلا اجتمعا بجمال عبدالفتاح المتهم الثانى الذى اتخذ اسما حركيا (سمير) واعطاه وسعيد حفنى اسمين هما احمد وطارق ورفع قيمة الاشتراك الشهرى الى خمسين قرشا وكلفهما بالعمل على اثارة العمال وتحريضهم على التظاهر والاعتصام وسلمهما بعض ما صدر عن حركة الطلاب مثل نشرة الحرب الشعبية وكلفهما بنسخها وتوزيعها فى اوساط العمال وبحث معهما امر ترشيح آخرين . وفى اجتماع لاحق قدم لهما سعيد محمد على العليمى المتهم الاول - الذى اتخذ اسما حركيا (صلاح) وتولى ادارة الخلية فى الفترة اللاحقة لبداية فبراير سنة ١٩٧٣ ووزع مسئوليات الاعضاء ثم اطلعهم على بعض نشرات التنظيم مثل نشرة الصراع التى افهمهم انها تصدر عن اللجنة المركزية وكان عددها الثانى متضمنا شروط العضوية وقواعدها ، وكذا نشرة بعنوان الشرارة العمالية واخرى باسم الانتفاضة الطلابية وبعض ما صدر عن الحركة الطلابية الأخيرة ، وصرح بدور التنظيم فى تلك الحركة . ودراسة عن القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ وبيان مجلس نقابة عمال الغزل والنسيج . وفى الشهرين الأخيرين انضم للخلية عبدالفتاح مرسى أحمد حماد المتهم السابع عشر الذى اعطاه اسما حركيا (ربيع) وكلفه بنسخ صورة من نشرة الصراع - العدد الثانى - ونسخ دراسة احضرها تحمل اسم الصراع الطبقى والدولة البوليسية فى مصر ، فقام بنسخ النشرة الاولى . وقرر الشاهد انه عرف من المتهمين سعيد محمد على العليمى وسعيد حفنى ان هيكل التنظيم يقوم على خلايا منتشرة فى المصانع والجامعات تحت اشراف لجان واقسام تعلوها لجنة المحافظة ، وعلى رأس التنظيم لجنة مركزية حضر عضوان منهما هما المتهم حسين شاهين وآخر تسمى باسم فوزى لتصفية نزاع المتهمين سعيد حفنى وصبحى نويجى وتأكد ذلك بصدور النشرة المعنويه بالسلطة الطلابية عن مكتب الطلبة بالتنظيم وان التنظيم يهدف الى نشر الفكر الماركسى اللينينى وتجنيد خلايا تنتشر فى مختلف التجمعات الجماهيرية تمهيدا لقيادة ثورة تعمل على اسقاط الانظمة القائمة واقامة دكتاتورية البروليتاريا .

وشهد احمد محمد حسنين الشاطبى بأنه حين تردد على المتهم العاشر

على حسين نوح فى اواخر سنة ١٩٧١ لمناقشته هو والمتهم الثالث عشر احمد رضوان فى بعض القضايا العمالية ، انضم المتهم السابع فتح الله محروس احمد على الى لقاءاتهم واشترك فى مناقشاتهم ثم تطرق فصارحهم بوجود تنظيم شيوعى عرض عليهم الانضمام اليه بعد ان شرح افكار التنظيم ولائحته التنظيمية وكلفهم بدفع اشتراكات شهرية ، واذ قبل المتهمان على حسين نوح واحمد محمد رضوان الانضمام للتنظيم وتظاهر من جانبه بالموافقة ، جمعهم المتهم السابع بالمتهم الحادى عشر سعيد عبدالمنعم ناطورة وافهمهم انه المسئول التنظيمى عن الخلية ، واستمرت اجتماعاتهم التى كانت تحدد مواعيدها فى نهاية كل اجتماع وحضرها فى فترة لاحقة المتهم الرابع عشر محمود شاكر عبالمنصف بعد ضمه للخلية كما حضر جمال عبدالفتاح عبدالدايم التى اتخذ اسما حركيا (سمير) وتعرف عليه فى التحقيقات - ثلاثة اجتماعات - وحضر سعيد محمد على العليمى الذى اتخذ اسما حركيا (صلاح) وتعرف عليه ايضا فى التحقيقات - اجتماعاً من تلك الاجتماعات - وتحدثا عن المشاكل العمالية والموقف السياسى فى البلاد ونددا بنظام الحكم القائم ، وطلب سعيد محمد على العلبمى تصعيد احد افراد الخليه لعضوية لجنة القسم . واضاف الشاهد انه علم من الاحاديث التى دارت فى الاجتماعات ان للتنظيم خلايا اخرى وان الهدف المرحلى يتمثل فى اثارة العمال عن طريق نقد نظام الحكم القائم وتفجير المشاكل العمالية . وقرر ان المتهم سعيد عبدالمنعم ناطورة اعطى لاعضاء الخلية اسماء حركية ووزع المسئوليات فى التنظيم عليهم وتولى جمع الاشتراكات منهم وكلفهم بالعمل على تجنيد غيرهم ودرج فى الاجتماعات على شرح المؤلفات الماركسية وبدأ فى عرض التطبيق الصينى متهما الاتحاد السوفيتى بالتحريف ، كما احضر اليهم نشرة حزبية دار مضمونها حول التنديد بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والمطالبة بالحريات النقابية ونشرة اخرى بعنوان الصراع تضمنت شروط العضوية فى التنظيم وثالثة بعنوان الشرارة العمالية حوت تنديدا بسياسة الدولة وهجوماً على القائمين بتنفيذها وحدد الشاهد هدف التنظيم بتحقيق سيطرة الطبقة العاملة على الحكم .

وشهد محمد انور عبدالمقصود بأنه بعد ان توطدت صلته بالمتهم فتح الله محروس من خلال انتخابات اللجنة النقابية لشركة السيوف للغزل والنسيج عرف منه انه يعتنق الفكر الماركسي وعرفه بكل من المتهم السادس عشر على بيومي احمد والخامس عشر عطيه محمد سالم وتعددت لقاءاتهم سوياً ، وفي اواخر سنة ١٩٧١ عرف من المتهم فتح الله محروس - فاتحهما الاخير في تشكيل خليه منهم للحزب الشيوعي المصري - فقبل المتهمان على بيومي وعطيه محمد سالم وتظاهر من جانبه بذلك ، ثم تولى فتح الله محروس تنظيم اجتماعاتهم الدورية وشرح لهم شروط العضوية وواجباتها واطلق عليهم اسماء حركية وحدد المسئوليات التنظيمية لكل منهم وبدأ في تحصيل اشتراكات شهرية واوضح لهم هيكل التنظيم الذى يبدأ من الخلية ثم لجنه القسم فلجنة المحافظة وعلى راسهم اللجنة المركزية . وفي اجتماعاتهم الدورية احضر اليهم وثائق ونشرات التنظيم يذكر منها قضية التحالف الطبقي في مصر ومطالب الحريات الديمقراطية والدستور الدائم والانتفاضه الطلابيه وبعض البيانات الصادرة عن حركة الطلبة . وقام المتهم فتح الله محروس بتفسير مضمون ما احضره من نشرات تنظيمية وافصح لهم ن ان هدف التنظيم في المرحلة الحالية هو التنديد بالنظام القائم ومهاجمته تمهيدا لاسقاطه عن طريق العنف بالاضراب والتظاهر والاعتصام واقامة حكم الطبقة العاملة .

وابلغت ادارة الامن القومي بأنه تبين من التحريات السرية والمتابعة وجود تنظيم شيوعي يعتنق المفهوم الصيني للماركسية اللينينية وان نشاطه بدأ منذ اواخر سنة ١٩٧١ بمحافظة الاسكندرية ويهدف في المرحلة الحالية الى التحريض السياسي ضد الحكم القائم في البلاد باثارة العمال والطلاب وحثهم على الاضراب والاعتصام لخلق ازمات وصراعات متعاقبة توصلا الى تحريك ثورة اجتماعية لتطبيق مبادئ التنظيم الذى كان خلف الاحداث الطلابية الأخيرة التي قبض فيها على بعض اعضائه من الطلاب القياديين في الجامعات وهرب آخرون منهم قام التنظيم بجمع تبرعات من باقي الاعضاء لايوائهم . وقد كشفت التحريات عن ان للتنظيم ثلاث خلايا في لاسكندرية كان المتهم الاول سعيد

محمد على العليمى مسئول اتصال بقيادة التنظيم فى القاهرة . واستصدرت الادارة اذناً بتسجيل احاديث المتهمين واوردت فى بلاغها خلال المدة من ١٩٧٣/١٠/٢٠ حتى ٧ / ٦ / ١٩٧٣ انه تبين من المتابعة المتصلة ان الخلية الاولى تشكلت من المتهمين حسين عبدالوهاب شاهين وجمال عبدالفتاح عبدالدايم وسعيد حفنى واحمد عبدالفتاح محمد مرسى حماد وصبحى طه نويجى والخلية الثانية من فتح الله محمد مرسى وسعيد عبدالمنعم ناطورة وعلى حسين نوح واحمد محمد رضوان ومحمود شاكر عبدالمنصف - وان الخلية الثالثة من عطيه محمد سالم وعلى بيومى حسن حسين - ودرجت كل خلية على عقد اجتماعاتها دورياً وحضر المتهم سعيد العليمى بعضها وجرى تسجيل ما دار فيها من احاديث تبين من الاطلاع على تقرير تفريغها ان المتهمين يتدراسون الفكر الماركسى اللينينى والتجربة الصينية فى تطبيقه ويندون بنظام الحكم القائم فى مصر ويخططون لتشكيل خلايا مماثلة فى المصانع والجامعات واماكن التجمعات الجماهيرية والعمل على اثارة المشاكل العمالية والتحريض على الاضراب والاعتصام لاحراج السلطة القائمة وبث عدم الثقة فى المسئولين عن الحكم فى البلاد والطعن فى شرعية النظام القائم تمهيداً لثورة يقودها التنظيم على غرار الثورة الصينية وتم من خلال تلك الاجتماعات تحديد المسئوليات التنظيمية لاعضاء الخلايا كما تداولوا فيها بعض وثائق التنظيم السرية وما صدر عنه من نشرات تنظيمية تبين من نشرات تنظيمية تبين من الاطلاع على اصولها أوصورها التى امكن الحصول عليها انها تتناول مبادئ التنظيم كشروط العضوية وواجباتها وتدابير الامن التنظيمى وموقف التنظيم من نظام الحكم القائم فى البلاد واهداف التنظيم المرحلية والنهائية .

وارفقت هيئة الامن القومى ببلاغاتها صوراً من تلك الوثائق والنشرات التنظيمية مما تحصل عليه مصادرها الثلاث عبدالسلام محمد ابوالعينين قنديل واحمد محمد حسنين الشاطبى ومحمد نور عبدالمقصود .

واثبتت هيئة الامن القومى فى بلاغيها المؤرخين ١٩٧٣/٦/٧ ، ١٩٧٣/٦/٢٣ انه تبين من التحريات السرية ومتابعة اتصالات المتهم سعيد

محمد على العليمى بالقاهرة انه يجتمع ببعض قيادات التنظيم فى شقة بالمنزل رقم ٣٩ شارع المراغى بالعجوزة وكان ممن يجتمع بهم من هذه القيادات التنظيمية خليل سليمان محمد احمد وابراهيم فتحى قنصوه والضوى بدوى سالم وحسنين حسنين كشك وعلى سليمان محمد احمد كما كان المتهم مجدى عبدالفتاح يشارك فى نشاط التنظيم وكان يتسلم من المتهم الاول بعض الاوراق التنظيمية .

وتم ضبط نشرة تحمل اسم الصراع واخرى اسم الشرارة العمالية وثالثة بعنوان الدستور الدائم ودراسة بعنوان طبيعة الثورة المقبلة ودراسة بعنوان حول سلطة البيروقراطية البورجوازية ونشرة معنونه حول انتخاب رئيس الجمهورية ونشرة باسم قضية التحالف الطبقى فى مصر ودراسة بعنوان الماركسيه والفراغ العقائدى والوحدة ونشرة بعنوان مطالب الحريات الديمقراطية وبحث باسم الصراع الطبقى والدولة البوليسية فى مصر ونشرة بعنوان ملاحظات حول العمل الجماهيرى فى صفوف الطلاب وبيان بعنوان السلطة فى الحركة الطلابية ودراسة معنونه التقرير الجماهيرى لجامعة القاهرة ٧١ / ٧٢ ونشرة باسم الانتفاضة الطلابيه .

كما تم تفريغ عدة تسجيلا صوتية لاجتماعات حضرها الشهود عبدالسلام ابوالعينين قنديل واحمد محمد حسنين الشاطبى ومحمد انور عبدالمقصود مع بعض المتهمين .

واطلعت المحكمة على تلك المضبوطات وتفريغات التسجيلات .

وقد اعترف المتهمون التاسع سعيد حفنى احمد والعاشر على حسين نوح والثالث عشر احمد محمد رضوان والسابع عشر عبدالفتاح مرسى حماد على المتهم الاول سعيد محمد على العليمى وقرروا انه كان يتخذ الاسم الحركى السابق ، واقر المتهم فى التحقيقات بصلته بكل من المتهمين الثالث ابراهيم فتحى قنصوه والثانى خليل سليمان احمد والخامس حسنين حسنين كشك .

وبالنسبة للمتهم الثانى خليل سليمان محمد احمد وشهرته خليل كلفت قرر المتهم العاشر على حسين مرسى نوح انه لقنه الماركسية اللينينة فى

مدرسة الكوادر عندما انضم اليها وتعرف عليه عندما عرض عليه فى التحقيق .
وقرر المتهم التاسع سعيد حفنى احمد ان خليل سليمان حضر احد الاجتماعات التنظيمية فى الفترة الاولى لانضمامه الى التنظيم ، وقد اقر هذا الاخير باعتناقه الماركسية اللينينة وبعلاقته بالمتهم الثالث ابراهيم فتحى قنصوه ، كما اقر بنسخ عدة مخطوطات تحتوى على تحليلات ماركسية ضبطت فى مسكنه .

وبالنسبة للمتهم الثالث ابراهيم فتحى سليمان قنصوه اسفر تفتيش منزله عن ضبط الاصل الخطى للبحث الذى ثبت تداوله فى الخلايا التنظيمية عن القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ ، واقر المتهم بانه سبق وانضم لتنظيم حدتو الشيوعى علم ١٩٤٩ وانشق عليه مشكلا تنظيما شيوعا أخر باسم وحدة الشيوعيين ، وبأنه كتب الدراسة المضبوطه عن القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ .

وبالنسبة للمتهم الرابع الضوى بدوى سالم اثبتت بلاغات هيئة الامن القومى انه من قادة التنظيم بالقاهرة وكان يخفى بعض اوراقه لدى قريب له يدعى فهمى العبادى سالم اقر هذا الاخير عند ضبطها لديه انها خاصة بالمتهم. وتبين ان من بينها ثلاثة اعداد من نشرة الانتفاضة الطلابية ودراسة عن القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ مما كان يتداول فى الاجتماعات التنظيمية وعديد من الكتابات فى الماركسية اللينينة .

وعن المتهم الخامس حسنين حسنين كشك ثبت من بلاغات الامن القومى انه احد قادة التنظيم بالقاهرة واستأجر الشقة التى ثبت من المراقبة انها مكان عقد اجتماعات القيادة ، كما تبين من عقد استئجار الشقة ان المتهم هو مستأجرها وضبط فيها المتهم الثالث ابراهيم قنصوه واقر هو والاول سعيد العليمى والثانى خليل سليمان والثامن عشر على سليمان بانهم على علاقة بحسنين حسنين كشك .

وعن المتهم السادس حسين عبدالوهاب شاهين قرر المتهم التاسع سعيد حفني ان المتهم من معتنقى الافكار الماركسية اللينئنة واقنعه باعتناقها ثم عرفه بالمتهم السابع فتح الله محروس وقرر الشاهد عبدالسلام ابوالعنينين ان المتهم حضر اجتماعا تنظيميا ضمه والمتهمين التاسع سعيد حفنى والثانى عشر

صبحى نويجى تولى فيه تحليل النظام القائم ثم حضرا اجتماعا اخر - وفهموا انه اعضاء اللجنة المركزية للتنظيم إذ كان يقيم الاعضاء ويفصل فى المسائل التنظيمية .

وفى خصوص المتهم السابع فتح الله محروس احمد على قرر الشاهدان احمد محمد حسنين الشاطبى ومحمد انور عبدالمقصود دوره فى التنظيم تفصيلا واعترف المتهمون العاشر على حسنين نوح والثالث عشر احمد رضوان والرابع عشر محمود شاكر عبدالمنصف بمضمون ما قرره الشاهدان وأقر المتهم التاسع سعيد حفنى بدور المتهم فى تجنيده . وثبت من تفريغ التسجيلات الصوتية ادارة المتهم لاجتماعات ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥/٢/ ١٩٧٣ ، ١٥/٤/ ٧٣ - ومطالبته فيها بالنضال لاسقاط النظام القائم من خلال العمل السرى وتصفية الصراع الطبقى محبذا التطبيق الصينى للماركسية اللينينة محددا اهداف التنظيم بالوصول الى حكم الطبقة العاملة وتحقيق دكتاتورية البروليتاريا بالعنف.

وبالنسبة للمتهم الثامن جمال عبدالفتاح عبدالدايم قرر الشاهد عبدالسلام ابوالعينين ان المتهم درج على ادارة اجتماعات الخلية واتخذ اسما حركيا (سمير) وحضر كمسئول فى التنظيم وتحدث فى بعض الامور التنظيمية وشارك فى باقى اوجه نشاط الخلية وحرض على اثارة العمال وتجنيد عناصر منها واحضر بعض ما صدر عن حركة الطلاب من نشرات وكشف عن دور طلاب التنظيم فى الجامعة فى تلك الحركة . وقد أيد المتهمان التاسع سعيد حفنى والسابع عبدالفتاح مرسى ما قرره الشاهد ، وقرر المتهم العاشر على حسين نوح ان المتهم كان احد من تولوا ، تلقينه الماركسية اللينينية بمدرسة الكوادر التى ارشد عنها بسيدى بشر . وثبت من تفريغ التسجيلات الصوتية حضور المتهم اجتماعات ١٤ / ٢ ، ٢٧ ، ٤ / ٤ ، ٤ / ٥ وتحدثه عن التجارب التطبيقية للفكر الماركسى اللينينى وطلب اتباع اجراءات الامن وربط العمال بالحركة الطلابية واسفر تفتيش بيت المتهم عن ضبط عدة بيانات صادرة عن تجمعات عمالية والحركة الطلابية وبعض مخطوطات عن التكتيك الماركسى وحل

مجلس الدوما وواجبات البروليتاريا وعديد من مؤلفات الفكر الماركسي كما اقر باستئجاره الشقه التي اتخذها التنظيم مدرسة للكوادر .

وفي شأن المتهم التاسع سعيد حنفي احمد السيد اقر في التحقيقات انه بعد ان شارك المتهم الثاني عشر صبحي نويجي في اعداد واصدار مجلة الشركة التي يعملان بها وتوطدت علاقتهما صارحه بسابقه انضمامه لتنظيم ماركسي واعطاه بعض كتب الفكر الماركسي وناقشه في مضمونها وكان خلال تلك الفترة يناقش في هذا الفكر المتهمين السادس حسين شاهين والسابع عشر عبدالفتاح مرسي اللذين عرفاه بالمتهم السابع فتح الله محروس . وفي عضون سبتمبر سنة ١٩٧١ حضر الاخير اليه ومعه اخر حدثه عن الاوضاع في البلاد ودأب على زيارته والاجتماع به وتزويده ببعض الدراسات الماركسية التي تدارسها مع المتهم الثاني عشر صبحي نويجي والشاهد عبدالسلام ابو العينين وتوالت اجتماعاتهم بذلك الشخص الذي احضر معه الى احد الاجتماعات المتهم الثاني خليل سليمان - بعد ان عرف اعتناقهم للفكر الماركسي - وصرح لهم بان تلك الدراسات تصدر عن تنظيم سرى وطلب معلومات اضافية عن المتهم الثاني عشر صبحي نويجي . وكلفهم بدفع تبرعات لصالح التنظيم قام بجمعها من زميليه وانقطعت صلته به في نهاية مارس سنة ١٩٧٢ لكن المتهم الثامن جمال عبدالفتاح اعاد ضمه للتنظيم وعادت اجتماعاتهم دوريا بمنزل الشاهد عبدالسلام ابوالعينين وحضرها ايضا المتهم السابع عشر عبدالفتاح مرسي واستمرت انشطتهم التنظيمية من خلالها . وفي الفترة الاخيرة تولى المتهم سعيد العليمي امر الخلية تحت اسم حركي (صلاح) وقرر المتهم انه من خلال نشاطه السابق عرف ان التنظيم قاعدة عمالية طلابية تنتظمها عدة خلايا لكل من اعضائها اسم حركي وان واجبات العضوية هي دراسة الفكر الماركسي اللينيني ونشرات التنظيم واداء اشتراك شهري وتبرع وأقر بانه كان مسئول الخلية الدعائي وقام بالاتصال ببعض عناصر العمال تمهيدا لاقناعهم بفكر التنظيم وضمهم إليه ونوقش موقف من اتصل بهم في اجتماعات الخلية التي ادارها المتهم الثامن جمال عبدالفتاح ومن بعده المتهم الاول سعيد العليمي لكن

لم يستقر الرأى على مفاتحتهم فى الانضمام للتنظيم وقرر المتهم التاسع ايضا انه اطلع فى الفترة الاولى على دراسات ماركسية منها نشرات قضية التحالف الطبقى وبورجوازية البيروقراطية والثورة المقبلة والحركة الطلابية وتدارسها مع المتهم الثانى عشر صبحى نويجى والشاهد عبدالسلام ابو العينين وفى الفترة الأخيرة سلمهم المتهم الاول سعيد العليمى بعد اعداد من نشرة الشرارة العمالية وبعض بيانات ما صدر عن الحركة الطلابية الاخيرة وكلفهم باعداد دراسات لنشرها فى نشرت التنظيم - فاعد دراسة عن مشكلة التأمينات الاجتماعية بمصنع النحاس المصرية وسلمها للمتهم سعيد العليمى وصدرت فى العدد الثانى من نشرة الشرارة العمالية ، كما أحضر إليهم سعيد العليمى ايضاً دراسة بعنوان الصراع الطبقى والدولة البوليسية فى مصر واخرى عن القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ ناقشوها فى اجتماعاتهم الدوريه ، واعترف المتهم التاسع كذلك بأن التنظيم يهدف ابتداء الى نشر الافكار الماركسية اللينينيه وتجنيد اعضاء أخرين فى خلايا مماثلة حتى تتوافر لهم قاعدة عريضة توفر لهم درجة من القوة ترغم السلطة القائمة على التسليم بشرعيته وتحقيق هدفه النهائى الذى يتمثل فى سيطرة العمال والفلاحين على الحكم فى البلاد وتطبيق مبادئ التنظيم وتبين من تقارير تفريغ التسجيلات الصوتيه حضور المتهم اجتماعات الخلية من ٢/٢٤ ، ٣/٧ ، ٣/٣٠، ٣/٣١ ، ٤/٧ ، ٤/١١ ، ٤/١٥ ، ٤/٢٣ ، ١٩٧٢/٥/٤ واقر المتهم بحضور تلك الاجتماعات وبالعبارات التى نسبت فيها إليه ، كما ظهر من تقرير ابحاث التزييف والتزوير انه الكاتب لمقال حول مشكلة التأمينات الاجتماعية بمصنع النحاس ونشرة طبيعة والثورة المقبلة ونشرة قضية التحالف الطبقى فى مصر .

وفى شأن المتهم العاشر على حسين مرسى نوح اعترف فى التحقيقات بأنه فى اواخر سنة ١٩٧١ فاتحه المتهم السابع فتح الله محروس فى الانضمام للتنظيم فقبل وانتظم فى حضور اجتماعات خلية تكونت منهما والمتهم الحادى عشر سعيد ناطورة والثالث عشر احمد محمد رضوان والشاهد محمد حسنين وافهمهم المتهم السابع ان سعيد ناطورة هو المسئول التنظيمى عن الخلية . وبعد

ما يناهز العام انضم اليهم المتهم الرابع عشر محمود شاكر عبدالمنصف وحضر بعض الاجتماعات . المتهمين سعيد العليمى وجمال عبدالفتاح واتخذا اسمين حركيين سمير وصلاح . واعطى سعيد ناطورة اسما حركيا لكل من اعضاء الخلية ووزع عليهم الوجبات والمسئوليات التنظيمية بعد ان شرح لائحة تنظيم حزبى وحدد اشتراك العضو الشهرى وناقش معهم الفكر الماركسى اللينينى وتطبيقاته المختلفة وتعرض للمشاكل العمالية وهاجم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ واشار لنشرات حزبية منها الصراع والشرارة العمالية . واضاف المتهم العاشر ان التنظيم كان يقوم على عدة مستويات وله مدرسة لاعداد الكادر فى سيدى بشر انتظم فى الدراسة بها وتولى تدريس الماركسية اللينينة فيها المتهمون سعيد العليمى وخليل سليمان وجمال عبدالفتاح وتعرف على الثانى فى التحقيقات وقرر المتهم ان الهدف من تكوين التنظيم كان فرض دكتاتورية الطبقة العاملة . كما اسفر تفتيش مسكنه عن ضبط صورة كربونية من وثيقة عمالية صادرة عن عمال الغزل والنسيج بشركات القطاع العام. بالاسكندرية تضمنت نقدا وهجوما على القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ وبعض ما صدر عن الحركة الطلابية من نشرات وثبت من تفريغ التسجيلات الصوتية حضور المتهم اجتماعات ١٨/١٢/٧٢ ، ٢٨ /٢ ، ١٠/٣ ، ١٢/ ٣/ ١٩٧٣ واقر بحضور اياها .

وفى صدد المتهم الحادى عشر سعيد عبدالمنعم ناطورة اعترف المتهمون العاشر على حسن نوح والثالث عشر احمد محمد رضوان والرابع عشر محمود عبدالمنصف وشهد احمد محمد حسنين الشاطبى فى التحقيقات بدور المتهم فى ادارة الخلية التى جمعتهم ، كما ثبت من تفريغ التسجيلات الصوتية حضوره - اجتماعات ١٨، ٢٨/ ٢ ، ١٠/ ٣ ، ٢٢/٣ لسنة ١٩٧٣ وقيامه بشرح الماركسية اللينية وتطبيقاتها وتحبيذ التطبيق الصينى لها وعرض بعض النشرات التنظيمية واسلوب التجنيد ووسائل الامن التنظيمى .

وبالنسبة للمتهم الثانى عشر صبحى طه نويجى قرر الشاهد عبدالسلام ابوالعينين وايده المتهم التاسع سعيد حفنى ان المتهم كان العضو الثالث فى

خلية التنظيم ألتى شكلت فى اواخر سنة ١٩٧١ ، وتبين من المضبوطات انه حرر ورقة ضمنها عشرين سؤالا موجهة لقيادة التنظيم ظهر من تقرير ابحاث التزييف والتزوير أنها بخطه واقر فى التحقيقات بكتابته اياها كما اقر باعتناقه الفكر الماركسى اللينينى وبأنه حاول ترويجه عن طريق مجلة الشركة التى يعمل بها والتى تعرف عن طريقها بالمتهم التاسع سعيد حفنى الذى يعتنق ذات الفكر وبعد عدة لقاءات بينهما عرض عليه الاخير الانضمام للخلية وكان مسئولها سعيد حفنى الذى قرا فى اجتماعاتهم نشرات بعناوين طبيعة الثورة المقبلة وقضية التحالف الطبقى فى مصر وحول انتخاب رئيس الجمهورية ودستور مصر الدائم ، وجمع منهما الاشتركات الشهرية ، واضاف ان المتهم سعيد حفنى عرفه بالمتهم السادس حسين شاهين الذى حضر لمحاولة تسوية بعض الخلافات التنظيمية .

وعن المتهم الثالث عشر احمد محمد رضوان اعترف فى التحقيقات بانضمامه للتنظيم فى اواخر سنة ٧١ وحضوره اجتماعات بينه والمتهمين السابع فتح الله محروس والحادى عشر سعيد ناطورة والعاشر على حسين نوح والرابع عشر محمود شاكر والشاهد احمد محمد حسنين وبان الاول جنده فى التنظيم وتولى سعيد ناطورة توزيع المسئوليات داخل الخلية واعطى كل من اعضائها اسما حركيا ، وكانت الاجتماعات تدور حول قراءة ومناقشة بعض نشرات التنظيم مثل نشرة الصراع الطبقى والهجوم على القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . وفى احد الاجتماعات طلب المتهم الاول سعيد العليمى ترشيح عضو من الخلية لتصعيده للجنة القسم كما حضر المتهم الثامن جمال عبدالفتاح اجتماعين ناقش فيهما بعض الوثائق التنظيمية وانتقد النظام القائم . وثبت من تفريغ التسجيلات حضور المتهم اجتماعين فى ١٨/ ٢ ، ٢٢/٣/ ١٩٧٣ جرى فيهما نقاش حول نشرتى الصراع وقضية التحالف الطبقى فى مصر .

وعن المتهم الرابع عشر محمود شاكر عبدالمنصف اعترف بان المتهم الثالث عشر احمد محمد رضوان عرض عليه الانضمام لتنظيم شيوعى وعرفه بالمتهمين سعيد ناطورة وعلى حسين نوح وتوالت اجتماعاتهم التى حضرها الشاهد احمد

محمد حسنين وكان الاول يدير الاجتماعات واطلق على كل من اعضاء الخلية اسما حركيا وكان يجمع الاشتراكات الشهرية منهم وفى الاجتماعات كانت تدور الاحاديث حول خط التنظيم السياسى ورفض التطبيق الشيوعى السوفيتى وتحبيذ التطبيق الصينى كما تداولا بعض النشرات التنظيمية مثل الشرارة العمالية والصراع ونشرة عن القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ واضاف المتهم ان المتهمين الاول سعيد العليمى والثامن جمال عبدالفتاح حضرا بعض اجتماعات الخلية وطلب اولهما ترشيح احد اعضائها لتصعيده للجنه القسم فى التنظيم .

وفى شأن المتهم الخامس عشر عطيه محمد سالم قرر الشاهد محمد أنور عبدالمقصود بأن المتهم كان زميله فى الخلية ، كما قرر المتهم العاشر انه زامله فى الدراسة بمدرسة الكادر وثبت من تفريغ التسجيلات حضورة اجتماعات ٢١، ٢/٢٥ ، ٥ ، ٨ ، ٣/١٤/ ١٩٧٣ .

وبالنسبة للمتهم السابع عشر عبدالفتاح احمد مرسى قرر انه اقتنع بالفكر الماركسى بعد ان اطلع على بعض المؤلفات التى امده بها المتهمان حسين شاهين وسعيد حفنى وعرفه الاول بالمتهم جمال عبدالفتاح الذى يعرف عنه اعتناقه ايضا لذات الفكر ثم بدأ الاخير فى التردد عليه والحديث معه عن الحركة الطلابية وطلب منه التبراع لصالحها ، واتفق معه على لقاء مع شخص تبين انه المتهم الاول سعيد العليمى ، ولما التقى به ثلاث مرات حادثه عن تاريخ مصر ثم دعاه لحضور اجتماعات الخلية فى مسكن الشاهد عبدالسلام ابوالعينين وحضرها المتهمان جمال عبدالفتاح وسعيد العليمى مع سعيد حفنى وفيها اطلق سعيد العليمى على كل من اعضاء الخلية اسما حركيا وافصح عن هيكل التنظيم الذى يضمهم وتدير شئونه لجنة مركزية ، واضاف المتهم السابع عشر ان نشاط الخلية تمثل فى دراسة نشرات التنظيم والاطلاع على الفكر الماركسى وكلفه باعداد نسخ من العدد الثانى منها الذى تضمن شروط العضوية وواجباتها كما سلمه دراسة بعنوان الصراع الطبقى والدولة الوليسية فى مصر . واقر المتهم بان الهدف المبدئى للتنظيم كان دراسة الفكر الماركسى اللينينى تمهيدا لتطبيقه على الواقع المصرى عن طريق اقناع الآخرين وتكوين

قاعدة سرية . واسفر تفتيش منزل المتهم عن ضبط الاصل الخطى لدراسة الصراع الطبقى والدولة البوليسية فى مصر ودراسة حول ازمة ورق الكتابة - كما تبين من تفريغ التسجيلات حضور المتهم اجتماعات ٢٢، ٣٠/٤ و٤/٥/١٩٧٣، واعترف بحضوره اياها وصدور العبارات التى نسبت اليه عنه وكتابته نسخ العدد الثانى من نشرة الصراع .

وفى خصوص المتهم الثامن عشر على سليمان محمد احمد ورد فى بلاغ هيئة الامن القومى انه شارك فى نشاط التنظيم ، كما قرر المتهم فى التحقيقات انه اعتنق الماركسية وحبذ تطبيق مبادئ الفكر الشيوعى فى البلاد .

وفى شان المتهم التاسع عشر مجدى عبدالفتاح على ما ورد فى بلاغ هيئة الامن القومى ان المتهم على صلة تنظيمية بالمتهم الاول سعيد العليمى ويشاركه النشاط التنظيمى فى القاهرة وتسلم منه بعض الاوراق التنظيمية .

وفى جلسات المحاكمة انكر كل من المتهمين الحاضرين ما نسب اليه .

ودفع الدفاع عن المتهمين الحاضرين ببطلان التحريات والمتابعة والابلاغ واجراءات التسجيل واذن الضبط والتفتيش نظرا لعدم نفاذ القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المخابرات العامة وتعديلاته فى تاريخ ضبط الواقعة ومن ثم بطلان جميع الاجراءات التى اتخذت تأسيسا عليه ، ذلك بسبب عدم نشره فى الجريدة الرسمية على نحو سليم يحقق الغرض منه وهو امكان علم الكافه به ، ولما كان رجال ادارة المخابرات العامة قد خولوا صفة مأمورى الضبط القضائى بمقتضى المادة الخامسة من القانون المذكور وكان هذا القانون لم ينشر طبقا للدستور فإن ما ورد به من احكام وما رتبه من صلاحيات واضفاه من صفات على رجال المخابرات العامة لا يكون نافذا ويكون كل اجراء اتخذ على اساسه مشوبا بالبطلان لعدم قيامه على اساس دستورى وقانونى سديد .

وبنى الدفاع دفعه استنادا الى ان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ قد طبع فى العدد رقم ٤٥ تابع من الجريدة الرسمية المؤرخة ١١ / ١١ / ١٩٧١ الا ان هذا الطبع لم يحقق النشر الذى قصده المشرع فى المادة ١٨٨ من الدستور

واستلزمه لنفاذ القوانين وهو النشر الذى يؤدى الى علم المواطنين بالتشريع المنشور . واستدل الدفاع على سلامة وجهة نظره بأن العدد رقم ٤٥ تابع لم يودع فى دار الكتب المصرية ولم ينشر فى النشرة التشريعية الصادرة عن المكتب الفنى لمحكمة النقض وانما طبعت منه عدة نسخ انفردت بها المخابرات العامة دون غيرها من الوزارات والهيئات والمواطنين ولم تترك للهيئة العامة للمطابع الاميرية ما يمكنها من تنفيذ احكام القانون الذى يلزمها بايداع عدد من النسخ فى دار الكتب المصرية لتكون تحت نظر من يريد الاطلاع عليها - فضلا عن توزيع العدد الكافى منها توزيعا فعليا يسمح لمن يرغب من المواطنين بشرائها واقتنائها حتى يتحقق الغرض من اشهار التشريع واذاعته ولا يتحول النشر الى وسيلة صورية للاعلان .

وقدم الدفاع شهادة صادرة من دار الكتب والوثائق القومية التابعة للهيئة المصرية العامة للكتاب بوزارة الثقافة مؤرخة ١٩٧٥/٦/٥ تفيد ان العدد رقم ٤٥ تابع من الجريدة الرسمية الصادرة سنة ٧١ والمنشور به القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ لم يودع بدار الكتب - وقرر الدفاع ان القانون وتعديلاته اعيد طبعه واودع الدار فى سنة ١٩٧٦ .

وردت النيابة على هذا الدفع بأن النشر عملية مادية وليست تشريعية او تنفيذيه وميلاد القانون ليس بنشره وانما باصداره - وتجب التفرقة بالنسبة للنشر بين القوانين العقابية وغيرها وهو لازم بالنسبة للنوع الاول حتى لا يجرم فعل او توقع عقوبة الا بعد العلم وماعدا هذا النوع فان عدم نشره لا يبطله وحتى القوانين العقابية تطبق دون نشرها لو كانت فى صالح المتهم . وقانون المخابرات العامة صدر ونشر ولا يجوز الاستدلال على عدم نشره بعدم ايداع نسخ منه فى دار الكتب لان عدم الايداع لا يثبت ذلك وانما يعد فقط مجرد مخالفة لقانون المطبوعات .ومن ناحية اخرى فان قانون المخابرات العامة لم يقرر عقوبة ولم تستند اليه النيابة العامة فى طلب توقيعها ، وقد عرض امره على المحكمة الدستورية العليا عند طلب تفسير المادة الثالثة منه المحددة لاختصاص المخابرات - ولم تقرر المحكمة بطلان القانون - وعلى اى حال فان

مناط الدفع للمحكمة الدستورية وليس لمحاكم الموضوع اختصاص فيه .

وقدمت النيابة ثلاث نسخ من الجريدة الرسمية بناء على طلب المحكمة - وهى العدد ٤٥ تابع من السنة الرابعة عشرة الصادر فى ٢٣ رمضان سنة ١٣٩ الموافقة ١١ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتضمن نشر قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المخابرات العامة - وفي نهاية العدد عبارتى (رقم الايداع بدار الكتب ٦٥ / ١٩٧٦ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ٢٥٤٣٨ س ١٩٧٦ - ٢٧٢٥) والعدد رقم ٣٠ مكرر من السنة السابعة عشرة الصادر فى ٧ رجب سنة ١٣٩٤ هـ الموافق ٢٧ يوليه سنة ١٩٧٤ وبه القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بافراد المخابرات العامة والقانون رقم ٨١ بسنة ١٩٧٤ برفع الحد الادنى لمرتبات افراد المخابرات العامة - وجاء فى نهاية العدد عبارة (رقم الايداع فى دار الكتب ٦٥/ ١٩٧٦) وعبارة (الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ٢٥٤٤٠ س ١٩٧٦- ٢٧٢٥) - والعدد رقم ٣٥ مكرر ب من السنة الثامنه عشرة الصادر فى ٢٤ شعبان سنة ١٣٩٥هـ الموافق ٣١ اغسطس سنة ١٩٧٥ - بنشر القانون رقم ٩٦ لسنة١٩٧٥ بتعديل بعض احكام القرار بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ - وفى نهاية العدد عبارة (رقم الايداع بدار الكتب ٦٥ / ١٩٧٦) وعبارة (الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ٢٥٤٤١ س ١٩٧٦ - ٢٧٢٥) - وكانت النيابة قد قدمت ضمن اوراق القضية العدد رقم ٤٥ تابع الصادر فى ٢٣ رمضان سنة ١٣٩١ الموافق ١١ نوفمبر سنة ١٩٧١ بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المخابرات العامة والعدد مذيل بعبارة (الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ٢٥٢١٧ س ١٩٧١ - ٢٠٠) .

كذلك دفع الحاضر مع المتهم العاشر بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها اذا قضى فيها من هيئة قضائية اخرى وان كان هذا الحكم قد الغى الا ان القرار الصادر بالالغاء من السيد رئيس الجمهورية قرار غير دستورى لمخالفته المادتين ١٦٥ و ١٦٦ من الدستور اذ لا يجوز لاية سلطة ان تتدخل فى اعمال القضاء وما يصدره من احكام . واذا كان قانون الطوارئ قد

أعطى السيد رئيس الجمهورية حق الالغاء فان النص الذى يسمح بذلك سابق علي دستور سنة ١٩٧١ الذى لم يقرر هذا الحق .

ودفع الحاضر مع المتهم الثانى عشر ومحامى المتهم الثامن عشر ببطلان ما نسب للمتهمين من اعترافات لانها صدرت بناء علي اجراءات باطلة هى الاجراءات التى اتخذت استناد للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ الذى لم ينفذ لعدم نشره كما جاءت هذه الاعترافات في ظل اكراه مادي ومعنوى من شأنه ان يعدم الارادة الحرة اذ ادلى كل من المتهمين بها تحت وطاه السباب والحبس فى مبنى مباحث امن الدولة وفى الليمان مع تكرار الاستجواب والمواجهة باوراق تم الحصول عليها نتيجة لتلك الاجراءات فضلا عن انها لا تتضمن الاعتراف بارتكاب جريمة ولا تعدو ان تكون آراء شخصية .

وقررت النيابة العامة في خصوص هذه الاعترافات انها صدرت من المتهمين سليمة بناء على اراده حره دون ان يقوم من الادلة ما يشير الى ان المتهمين تعرضوا لضغط وارهاب كما انصبت على ان منظمة قامت على نحو تجرمه المادة ٩٨ من قانون العقوبات واستمرت قائمة حتى تاريخ الضبط .

ثم تناضل الاتهام والدفاع حول عدم توافر الادله بشأن صحة الجريمة المنسوبة لكل من المتهمين وجدية ثبوتها .

وحيث انه بالنسبة للدفع ببطلان الاجراءات بسبب عدم نشر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ لاصدار قانون المخابرات العامة فانه لما كان من المقرر ان العبرة فى نفاذ القوانين وسريان احكامها بتواريخ نشرها وليس بتواريخ اصدارها وكل من الاجراءين مختلف ومستقل عن الاخر فالاصدار عمل قانونى متمم للقانون فى ذاته يتضمن امرين اولهما شهادة من رئيس الدولة بان السلطة التشريعية قد اقرت القانون وفقا لاحكام الدستور والثانى امر لجميع الهيئات والسلطات بتنفيذ القانون كل فيما يخصه . اما النشر فانه عمل مادى يتلو الاصدار ويقصد به اعلان الجمهور بوجود التشريع حتى يتأتى لهم العلم به قبل تطبيقه . واذا امكن القول بان التشريع يصبح نافذا بعد اصداره فانه لا يصبح الالزام به الا بعد نشره ، لان التشريع لا يستمد قوته الملزمه من ذاته

لكنه يستمدها من الواقعة التي تجعل العلم به ممكناً . ومن الطبيعي ان يكون هناك تلازم بين الالتزام بالقانون وامكان العلم به فليس متصورا في دولة حديثة ان يكون القانون سرا خافيا على من يسرى في حقهم اذ لا تكليف الا بمعلوم وقد يكون العلم افتراضيا لكن الافتراض يجب ان يبنى على اسس جدية في الاعلان تكفى للقول بانه كان في مكنة الكافة ان يتصل علمهم بنشر القانون وعلى نحو يسمح لهم بتفهمه والالتزام باحكامه .

واعمالا لذلك نظمت المادة ١٨٨ من الدستور على ان تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم صدورها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالى لتاريخ نشرها الا اذا حددت لذلك موعداً آخر .

وطبقا لهذا النص فان الوسيلة الوحيدة المعتمدة اليوم ليتحقق إشهار التشريع واذاعته هى نشر نصوصه فى الجريدة الرسمية للدولة ، ومن ثم فانه يتعين النشر على هذا النحو حتى يصبح التشريع ملزما واجب النفاذ فى حق المخاطبين باحكامه أيا كانت درجة التشريع اساسيا او عاديا او فرعيا .

ولا تغنى عن هذه الوسيلة وسيلة اخرى حتى لو كانت اقدر منها كالاعلان في الاذاعة وغيرها من وسائل الاعلام العادية . كما لا ينبغى عنها ثبوت علم المخاطبين باحكام التشريع علما يقينيا بطريق آخر يخالف النشر فى الجريدة الرسمية .

واذا كان الغرض المقصود من النشر في الجريدة الرسمية هو حمل التشريع الى علم المكلفين بالتزامه فانه يجب حتى لا يتحول النشر في الجريدة الى وسيلة صورية للإعلان أن يطبع من نسخها العدد الكافى لكل من يرغب فى شرائها او الاطلاع عليها وان توضع موضع التوزيع الفعلى فى كل انحاء البلاد لمن يطلبها من الجمهور .

ومتى كان للنشر هذه الاهمية فى حساب ميعاد نفاذ القانون فانه يصبح بديهيا الا يعتد الا بموعد النشر الحقيقى للتشريع اى التاريخ الذى تم فيه التوزيع الفعلى لعدد الجريدة الرسمية وليس بتاريخ الطبع واى تاريخ مخالف قد يحمله العدد .

ولا خلاف في ان من حق المحاكم ان تراقب صحة التزام التشريع الادنى للشكل الذى يحدده التشريع الاعلى أى تتأكد من تمام سن ذلك التشريع بواسطة السلطة المختصة واصداره ونشر وفوات الميعاد الذى يبدأ منه نفاذه ، فان لم يتوافر للتشريع الادنى الشكل الذى يحدده التشريع الاعلى فإن الاجماع منعقد على حق المحاكم فى الامتناع عن تطبيقه تأسيسا على ان هذا التشريع منعدم وليس له وجود قانونى ، لذلك كان لها بل عليها ان تمتنع عن تطبيق قانون او لائحة لم تنشر فى الجريدة الرسمية او صدرت من سلطة غير مختصة الامر الذى يكفل فى آن واحد احترام سيادة الدستور بوصفه التشريع الاعلى واحترام مبدا الفصل بين السلطات على السواء ، فلا هى التزمت باحكام التشريع الادنى واعملته ولا هى قضت بعدم مشروعيته والغته .

ولا يخل هذا الامتناع فى ذات الوقت باختصاص المحكمة العليا التى خولها قانون انشائها وحدها دون غيرها من المحاكم الحق فى الفصل فى دستورية القوانين ، لانه لا يدخل فى نطاق مفهوم هذا الفصل مجرد الرقابة التى تسلطتها المحاكم على استيفاء التشريع الادنى لشروطه ولاجراءاته الشكلية التى يتطلبها الدستور اذ يتصل الامر هنا بالوجود المادى للتشريع وليس بدستوريته . ولا يحتاج للتغلغل فى تفس قواعد الدستور تفسيرا موضوعيا والتحقق من مدى مسايرة نصوص القانون لاحكام تلك القواعد ، وانما يتعلق بفحص واقع مادى بحت يخص الشكل ولا يمس الموضوع ويترتب عليه نفاذ التشريع واعماله فى حق المخاطبين بأحكامه او سقوط التكليف به عنهم وانعدامه دون التعرض للتشريع فى نصوصه .

وعلى العموم فان الجدل المطروح فى هذه القضية بشأن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ لا يدور بشأن النشر ذاته ، وانما بخصوص الوقائع المادية التى تلت ادراج التشريع في الجريدة الرسمية وتقرير كفايتها لتحقيق الغرض منه والذى يتمثل فى توصيل القانون الى علم الكافة واحاطتهم بتعاليمه قبل سريانه لتحديد موعد نفاذه دون تداخل فيما عدا ذلك فى مدى الملاءمة بين الدستور والقانون .

اما القول بأنالنشر لازم لنفاذ القوانين العقابية دون غيرها فليس له سند من التشريع فقد ورد المادة ١٨٨ من الدستور مطلقاً فضلا عن وحدة الحكمة التى استلزمت النشر بالنسبة لكافة انواع القوانين .

وحيث انه متى كان ذلك وكان البين من الاطلاع على العدد رقم ٤٥ تابع من الجريدة الرسمية الصادرة فى ٢٣ رمضان سنة ١٣٩١هـ الموافق ١١ نوفمبر سنة ١٩٧١م والمحتوى على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المخابرات العامة والمرفق بالقضية المتداول نظرها - ان العدد مذيل بعبارة (الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ٢٥٢١٧ - س ١٩٧١ - ٢٠٠) - الامر الذى يدل على ان عدد النسخ الذى طبع من هذا العدد كان مائتى نسخة بينما ذيل ذات العدد الذى اعيد طبعه فى سنة ١٩٧٦ - وقدمته النيابة اخيرا - بعبارة (الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ٢٥٤٣٨ س ١٩٧٦ - ٢٧٢٥) الامر الذى يدل على ان ما اعيد طبعه كان الفين وسبعمائه وخمسه وعشرين نسخه والعدد الاول من النسخ فضلا عن ضالته الذاتية فى توصيل العلم بالقانون الذى تضمنه لسكان بلد كمصر ، فان السلطة القائمة على نشره لاحظت من تلقاء نفسها عدم كفايته فاعادت طبعه فى عدد من النسخ يزيد على عشرة امثال ماسبق نشره ، وفى هذا ما يقطع يقينها من عدم كفاية العدد الاول فى تحقيق الغرض منه الذى يتمثل فى وضع نسخ من القانون فى متناول كل من يريد شراءها والاطلاع عليها من المواطنين فى طول البلاد وعرضها . كذلك فانه وان كان الايداع فى دار الكتب ليس جزاء مقررا من عملية النشر الا انه ولا شك وسيلة قيمة فى تمكين الكافة من الاطلاع على القانون - وبالرغم من ذلك فقد ثبت على نحو قاطع من الشهادات الصادرة من دار الكتب فى ١٩٧٥/٦/٥ ومن خلو النسخة الاولى من العدد رقم ٤٥ تابع من الجريدة الرسمية ما يفيد حدوث الايداع فى تلك الدار أن السلطة القائمة بالنشر قد اجتنبت هذا الايداع . كذلك الامر بالنسبة للنشرة التشريعية الصادرة عن المكتب الفنى لمحكمة النقض وانه وان كان نشر القوانين فيها غير واجب بقوة القانون والزامه إلا انه امر مستقر ومضطرد جرت به الاحوال على نحو

منضبط ومتتابع مدى السنين له اثره الفعال في نقل القوانين الى علم المشتغلين والجمهور على السواء وبالاطلاع على العدد رقم ١١ لسنة ١٩٧١ من النشرة التشريعية يتضح انها اشتملت على نشر القوانين رقم ٩٩ لسنة ١٩٧١ والقانون ١٠١ لسنة ١٩٧١ ولم يسقط من تسلسل النشر فيها الا القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ دون اشارة الى مجرد وجوده او موضوعه ، وليس للاغفال على هذا النحو من معنى الا رغبة *السلطة القائمة* بالنشر في عدم احاطة الجمهور بصدوره وحجبه عن اعين الخاصة من العاملين في الحقل القانوني فضلا عن العامة من الناس كافة .

كما أنه لا ادل على شعور السلطة القائمة بالنشر بان نشر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ على النحو الذي تم في عام صدوره لم يكن كافيا لاداء الغرض منه طبقا للدستور من انها اعادت نشره وتعديلاته مرة أخرى في الجريدة الرسمية سنة ١٩٧٦ وباعداد وافره حرصت على ايداع نسخ منها في دار الكتب وفي هذا وحده اقرار صريح منها بان ما سبق قد خالف ما كان واجبا فلزم تصحيحه والعودة به الى جادة الصواب .

وتجد المحكمة في جميع ما تقدم ادله يقينية تقطع بان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المخابرات العامة لم ينشر في تلك السنة نشرا جديا يؤدي الغرض الذي عناه المشروع في المادة ١٨٨ من الدستور - ولم يكتمل له بذلك الشكل الواجب لنفاذه في حق المخاطبين باحكامه حتى اعيد نشره سنة ١٩٧٦ وتملك المحكمة ان تقرر ما تقدم وان تمتنع عن تطبيق القانون سالف الذكر بشأن الفترة التي وقعت بين اصداره واعادة نشره لاختلال في شكله يؤثر على اهليته للإلزام دون ان يعد امتناعها تدخلا في دستورية القانون من حيث موضوعه .

وحيث ان الاجراءات التي اتخذت بشأن ضبط الوقائع المنسوبة الى المتهمين واثباتها تمت في تلك الفترة واستنادا الى ذلك القانون ، فانها تفتقر الى السند القانوني السليم وتبطل ويبطل بالتالي كل ما اسفرت عنه او بني عليها من ادلة .

وحيث أنه إن كان للمحكمة ان تأخذ المتهم باعترافه ولو كان قد صدر اثر

أجراء باطل متى اقتنعت بان الاعتراف جاء مستقلا بعد ذلك الاجراء وقام بذاته منفصلا عنه الا انه يتعين ان يكون هذا الاعتراف نصا قاطعا فى الدلالة على اقتراف الجريمة المسندة الى التهم وتقدير قيمة الدليل المستمد منه موكول لتقدير المحكمة لان الاعتراف فى المسائل الجنائية لا يزيد عن كونه عنصرا من عناصر الاستدلال فى الدعوى التى تملك محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ولما كان من المقرر انه اذا كان المتهم يعتنق بعض الافكار والمذاهب فذلك امر غير معاقب عليه بل يجب حتى يحق العقاب ان يقترن ذلك بظروف اخرى مميزة - منها تكوين جمعية او الانضمام اليها وان يكون هدف الجمعية قلب نظام الحكم ، على ان يكون ملحوظا فى تحقيق هذا الهدف استعمال القوة او العنف او التهديد او اية وسائل اخرى غير مشروعة ، كما ان هناك فارقا بين فكر التنظيم والغرض منه واهدافه من جهة ، وبين فكر اعضائه وآرائهم الشخصية او حتى اجتهاداتهم الذاتية فى تفسير وثائق التنظيم من جهة اخرى . ومن ثم فانه اذا كانت الاعترافات التى صدرت عن نفر من المتهمين لا تتضمن سوى آراء شخصية لهم فانها لا تلزم التنظيم ، اذ لم يقل احد فى اعترافه ان ذلك راى التنظيم وانما كان يقدم تصوره او فهمه الشخصى للنظرية الماركسية اللينينية . فالمعيار فى التاثيم هو ما تنطوى عليه وثائق التنظيم او بياناته من افكار تعبر عن اغراضه واهدافه، ولا يعتد فى هذا الشأن بما قد يعتنقه اى عضو من اعضائه من افكار شخصية او استخلاص وتصور لتلك الاهداف .

وحيث انه متى كان ذلك وكان ما نسب الى المتهمين فى هذه القضية من اعترافات سلف سردها لا يعتبر سببا قاطعا فى اقترافهم الجريمة المسندة اليهم اذ لا تعدوا وان تكون اقرار بالانتماء الى تنظيم فكرى نتيجة لتلاقى الميول المذهبية السياسية والاجتماعية بين اعضائه دون ان ينسحب اقرارهم الى الاعتراف بانه كان فى خاطرهم الاقدام على ارتكاب ما اسند اليهم من الرغبة فى قلب نظم الدولة والمجتمع الاساسية والقضاء على طبقة وسيطرة أخرى مع ملاحظة استعمال القوة والعنف او التهديد او غير ذلك من الوسائل غير

المشروعة في الوصول لتحقيق مآربهم . ومن ناحية اخرى فان ما ادلوا به لا يزيد عن كونه آراء شخصية لهم لا تلزم التنظيم الذى لم يقم من الادلة من واقع وثائقه واوراقه مستقلا عن آراء اعضائه ما يقطع بأنه كان يعتنق فكرا مؤثما على النحو الذى ذهبت اليه سلطة الاتهام خاصة وبعد ان بطلت اجراءات المتابعة والضبط وبطل ما اسفرت عنه .

اما بالنسبة لاقوال الشهود فانها وان كانت قد اشتملت في التحقيقات على القول بان المتهمين قصدوا الوصول الى سيطرة حكم الطبقة العاملة بطريق استعمال العنف وغيره من الوسائل غير المشروعة إلا أن المحكمة لا تطمئن الى هذه الاقوال المرسلة بوصفها وحدها دليلا يقينيا في الإثبات . وقد فقدت المؤازرة من اجراءات الضبط واقوال المتهمين على السواء .

وحيث أنه متى كان ذلك فإن الاتهام المسند الى المتهمين يكون محل شك ويتعين القضاء ببراءتهم جميعا منه عملا بنص المادة ٣٠٤ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية .

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر .

حكمت المحكمة حضوريا بالنسبة للمتهمين ابراهيم فتحى سليمان قنصوه وحسين عبدالوهاب شاهين وعلى حسين مرسى نوح وطه نويجى واحمد محمد رضوان ومحمود شاكر عبدالمنصف وعطية محمد سالم وعلى بيومى احمد حسنين وعبدالفتاح مرسى احمد حماد وعلى سليمان محمد احمد وشهرته على كلفت وغيابيا بالنسبة للمتهمين سعيد محمد على العليمي وخليل سليمان محمد احمد والضوى بدوى سالم وحسنين كشك وفتح الله محروس احمد وجمال عبدالفتاح عبدالدايم وسعيد حفني احمد السيد وسعيد عبدالمنعم على ناطورة ومجدى عبدالفتاح على ببراءتهم جميعا مما اسند اليهم .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة السبت ٢٠ مايو سنة ١٩٧٨م الموافق ١٣ جماد آخر سنة ١٣٩٨هـ .

أمين السر　　　　　　　　رئيس محكمة الجنايات وامن الدولة

فهرس

الجزء التاسع

الباب الاول

الباب الثانى

الفصل السابع

الفصل الثامن

الباب الثالث

اقوال مصادر هيئة الامن القومي

الباب الرابع

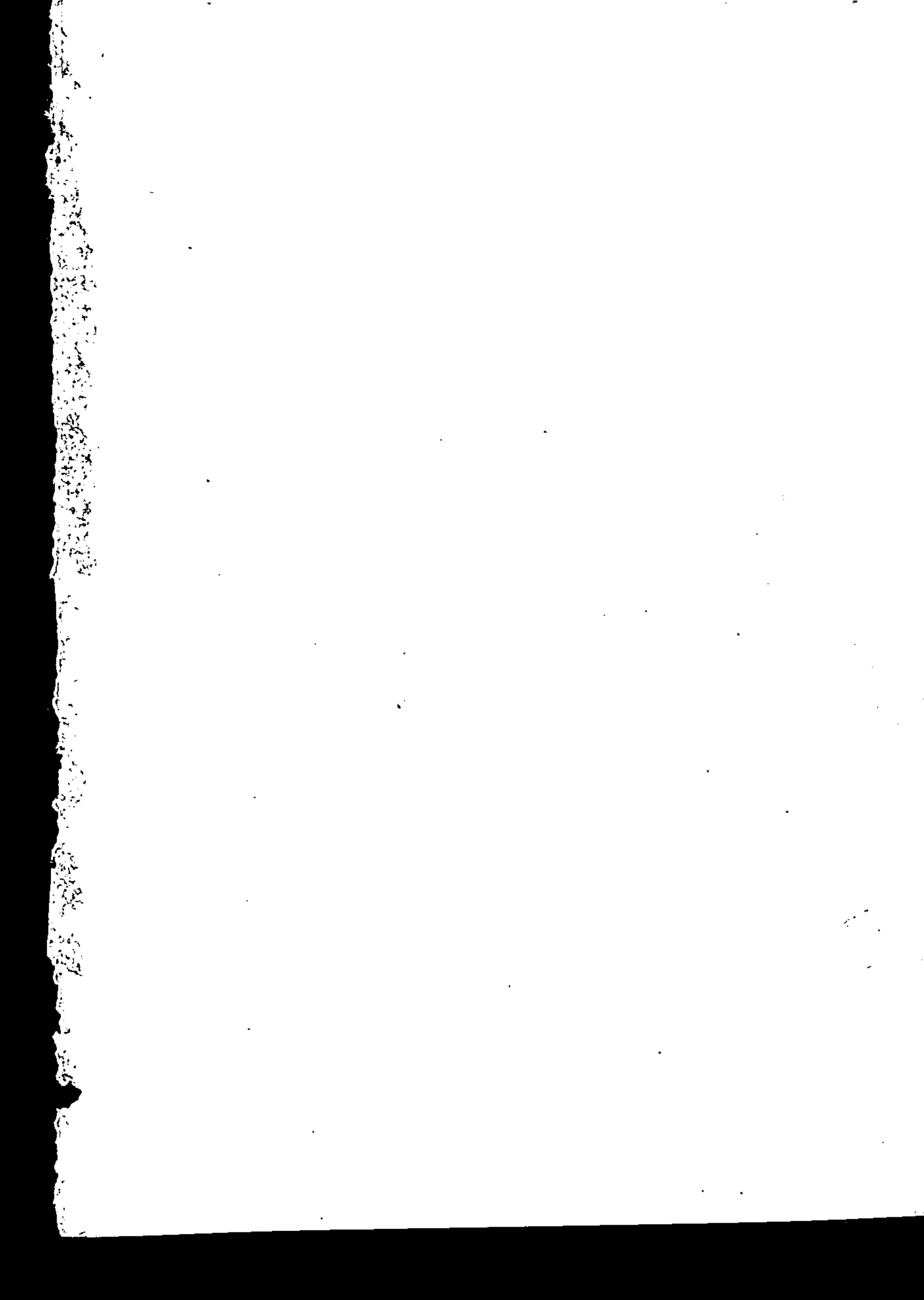
اقوال المتهمين المعترفين في تحقيقات النيابة

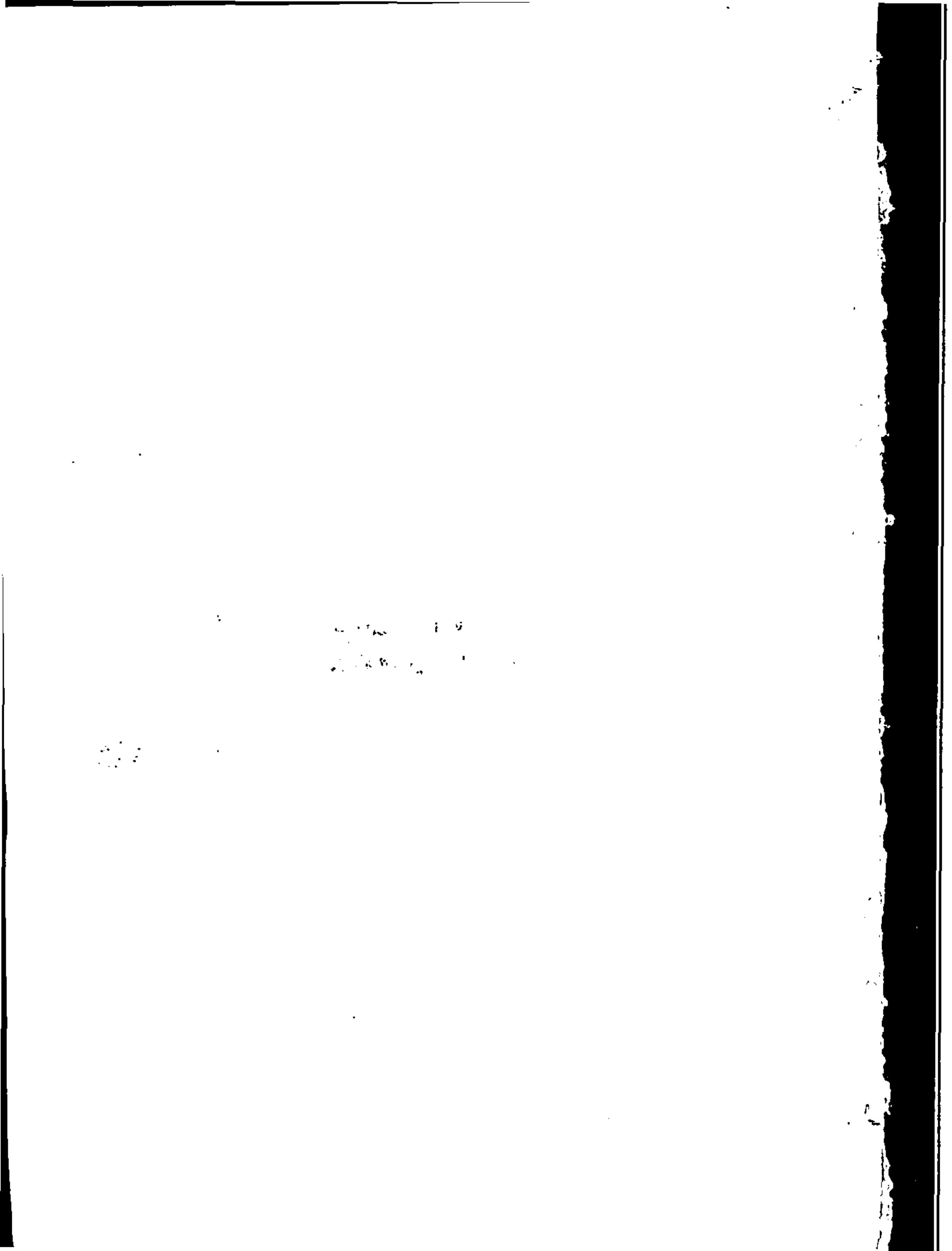
الباب الخامس

استجواب المتهمين بمعرفة النيابة

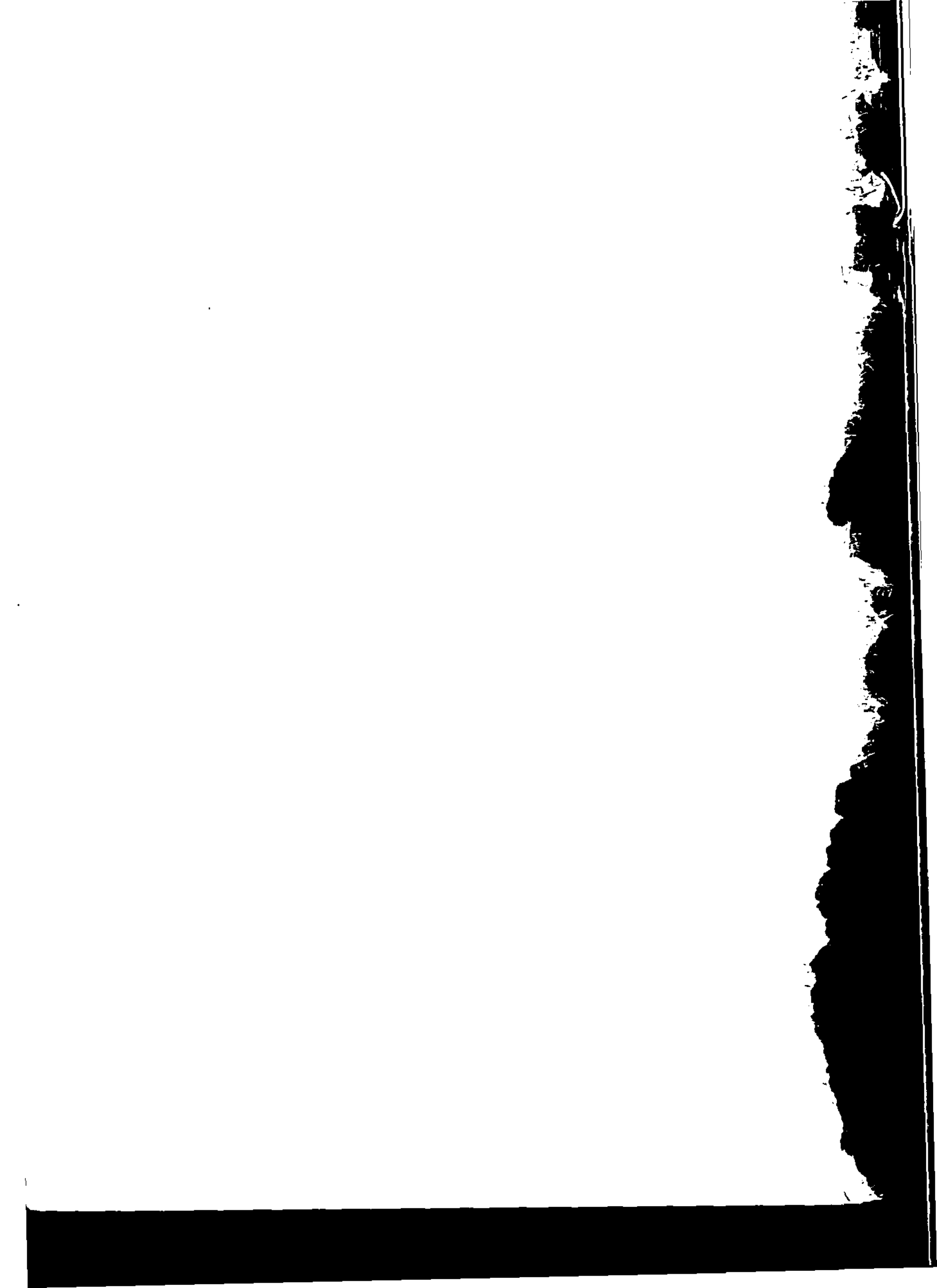
الباب السادس

المحاكمة





رقم الإيداع : ٢٠٠١/٧٠٤٥
الترقيم الدولى I.S.B.N.



٢٠ جنيه